إدريس الناصر رائسي

العلاقات العثمانية - الأوروبية

في القرن السادس عشر



العلاقات العثمانية - الأوروبية

دار الهادي

العلاقات العثمانية - الأوروبية

في القرن السادس عشر

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م

ISBN 9953-484-29-5



هاتف:03/896329-01/550487- فاكس:541199- ص.ب:25/286غبيري - بيروت - لبنان
Tel.:03/896329-01/550487-Fax:541199-P.O.Box:286/25 Ghobeiry-Beirut-Lebanon
E-Mail: daralhadi @ daralhadi.com - URL: http: //www. daralhadi.com

إدريس الناصر رائسي

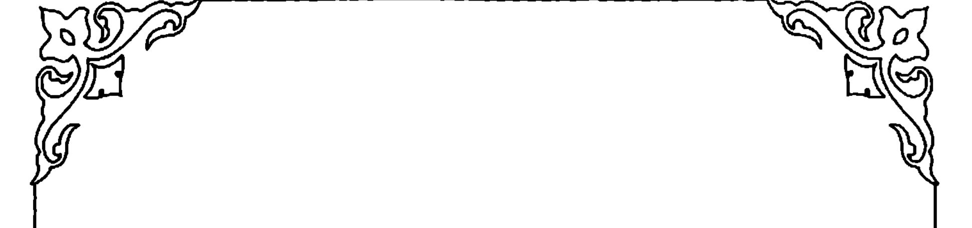
العلاقات العثمانية - الأوروبية

في القرن السادس عشر



للطباعة والنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم



الإهداء

إلى من لم تبرح ذكراها مخيلتي طواها الردى وكانت ما تزال في حداثتها...

إلى روح أختي

إلى والدي، إلى والدتي، بكل حب وتقدير

إلى أختي نجاة، وقد عودتني حرارة الانتظار...

إلى آخرين قد أحببتهم فاستحالت ذكراهم سراب صحراء...

إلى أحبائي وأصدقائي، عفيفة زيدان، شادية شعوان، رولا تيناوي، عماد فحص، خالد محمد كعوش، ماجد قانصو، نمر سلوم، ثائر إدريس.

مقدمة

يمكن اعتبار القرن السادس عشر مفترقاً تاريخياً، انطلاقاً منسيتقرر مآل توزيع القوى على طرفي العالم القديم، وفيه ستقع أشد المعارك البرية والبحرية هولاً والتي ستتوقف على نتائجها مواقع الأطراف المتجابهة: الشرق الإسلامي، والغرب المسيحي إمبراطوريتان، سيغطي عراكهما مسرح أحداث القرن السادس عشر، الإمبراطورية الرومانية المقدسة وعلى رأسها شارل الخامس، ومن بعده ابنه فيليب الثاني، والسلطنة العثمانية بقيادة سليمان القانوني.وتعد هذه المرحلة بفترة التبدلات التاريخية الكبرى، التي سيشهدها العالم، بدءاً من القرن السادس عشر، حيث سترسي الأسس الجغرافية -التاريخية لمشهد العالم الحديث ولتبدل مواقع القوى الحضارية المختلفة فيه.

ستتجابه القوتان في البر والبحر، وكل منهما تقدم نفسها كحام لدين وحضارة، ولقد تجسد ذلك على عدة جبهات، سواءً على جبهة المغرب العربي أو جبهة المتوسط أو جبهة البلقان.هذا بعد أن استطاعت السلطنة العثمانية أن تقبض على مصائر (ديار الإسلام) إن لم نقل مصائر العالم القديم المتوسطي برمته بعد أن أصبحت أكثر مدن العالم القديم ازدهاراً بحوزتها في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعيش في حالة من الفوضى

السياسية على الأقل. بعد أن قامت فيها البورجوازيات بثوراتها الوطنية والقومية ضد نمط الإنتاج الفيودالي السابق، وخاض الأوروبيون معارك نظرية عنيفة ضد الجمود والتحجر والشعارات المسيحية التي كانت تبثها الكنيسة ورجال الدين والقوى الطبقية المسيطرة. وفي هذه المرحلة من التمزق والتشتت والنزاعات الدموية التي شهدتها أوروبا، استطاعت خلالها السلطنة العثمانية أن تحزم أمرها في المشرق العربي بعد أن استطاعت تحجيم الصفويين وراء الهضبة الفارسية، والقضاء على المماليك.إذاً لقد عرف الشرق الإسلامي العربي بقيادة السلطنة العثمانية في مواجهة أوروبا المسيحية، علاقة يشوبها الحذر والترصد، خاصة بعد أن احتدم الصراع في هذه الرقعة الجغرافية بين كلا الطرفين من أجل السيطرة والتوسع، سواءً في الإطار الداخلي أو الخارجي.

ولعل الأحداث أو الملابسات التي سادت أوروبا آنذاك، وخاصة بعد سقوط القسطنطينية في سنة 1453م، والزحف العثماني في أوروبا الغربية في عهد سليمان القانوني، الذي دانت له البلقان حتى غدت فيينا نقطة الحدود مع الغرب، بعد أن اخترق أوروبا من وسطها، وأصبحت روما العاصمة البابوية وفيينا العاصمة الإمبراطورية مهددتان بشكل جدي. هذا الوضع السياسي الجديد الذي أصبحت ترزح تحته أوروبا ترجم بعمق مدى التأثير الديني الذي كان يسيطر على الناس والمسؤولين، خاصة بعد سقوط غرناطة سنة 1492م، الذي بدوره ألهب حماس الإسبان، وحفزهم إلى محاربة الإسلام أينما كان.

في هذه المرحلة، تحقق للسلطنة العثمانية ما لم يتحقق لدولة أخرى في التاريخ الحديث جيش قوي، وتعاطف شعبي لدى جميع الأقليات والطوائف

والأعراق، وولاء طوعي لقراصنة البحر والقوى المحلية العربية وغير العربية، يدعمه اقتصاد نشيط حقق فائضاً كبيراً في الإنتاج، وعلاقات إنتاج بين الإقطاعيين والفلاحين كانت أرقى مما كان سائداً في غالبية الدويلات الأوروبية الكبرى.وبالتالي، فإن ظهور السلطنة العثمانية قد تطابق زمنياً مع ولادة أوروبا الحديثة، وظهور دولة الأمة والفكر الفلسفي والعلمي الحديث. وقد لاح هذا التفوق الذي تميزت به السلطنة العثمانية منذ أوائل القرن السادس عشر في حقل التنظيم العسكري، وكذلك في بادئ الأمر على الأقل في التنظيم السياسي، ولقد إنجر على ذلك تهافت أوروبي لكسب ود السلطنة والخوف منها، أو إعلان الحرب عليها، حتى أن السلطان سليمان القانوني استخدم عبارة «عرضت مطالبكم على أقدام عرشنا فنظرنا فيها بعطف» للدلالة على موقعه المتفوق في المعاهدة الفرنسية - العثمانية لعام 1535م. فالسلطنة العثمانية برزت إبان القرن السادس عشر بالقوة الأقوى في العالم.

في ظل هذا الوضع الجديد الذي أصبحت فيه السلطنة العثمانية تتمتع بسطوة ومهابة إلى الدرجة التي ترفع فيها العثمانيون عن تنصيب سفراء لهم في العواصم الأخرى على أساس أنهم في غنى عن سائر الدول الأخرى. وبين الجبهة الإيبيرية والجبهة النمساوية - المجرية يرقد البحر المتوسط يرمق مراقباً تبدل مواقف القوى على جوانبه بعد أن حولته السلطنة العثمانية إلى بحيرة للنفوذ العثماني.

ومن المفيد جداً طرح الأسباب التي جعلت العثمانيون يحققون تلك الانتصارات الكبرى حتى أوساط القرن السادس عشر، لكنها سرعان ما تلاشت، وبالتالي فمن المهم تحليل الأسباب العميقة التي جعلت الشعارات العثمانية تبقى مجرد ضجيج غير قابل للتحقيق، فتحولت القوة إلى ضعف،

والتعاطف إلى كره، والاستكانة إلى تمرد.إذاً فالامتيازات التي كانت تمنحها السلطنة العثمانية للدول الأوروبية على سبيل العطف تحولت إلى عبء ينخر كيانها شيئاً فشيئاً. وبالتالي فإن عملية الالتفاف التي قامت بها أوروبا تجاه السلطنة العثمانية أدت إلى بروز سياق تاريخي جديد أنشأ علاقة غير متكافئة بين «العالم الجديد» ممثلاً بشكل أساسي بأوروبا الغربية وبـ «الشرق» العربي - العثماني الذي طالما ارتكزت دوله، وازدهار حضارته على سيادة المتوسط، ودوره كحلقة وصل بين الممرات والطرقات التجارية القديمة، ومع نهاية القرن الثامن عشر، وبفعل تفاقم العلاقة اللامتكائفة أصبحت الجغرافيا السياسية والاقتصادية للعالم الإسلامي «أطرافاً» لمراكز تجارية عالمية كبرى، ومع هذه المرحلة بدأت حركة الاستعمار المباشر تأخذ طريقها في جغرافية العالم «غير الصناعي» ومنها جغرافية العالم الإسلامي في دوائره الثلاث العربية، والعثمانية، والإيرانية.ففي ذلك الوقت المتأخر كانت أوروبا عصر النهضة وعصر الإصلاح تكتسب وعياً بذاتها ويتملكها حب استطلاع عقلي لم يكن له أي نظير في الإسلام التقليدي الذي كان هو نفسه مهدداً بالنزعة التوسعية السياسية والاقتصادية للأوروبيين.هذا العالم الذي ورث نتائج حروب الاقتسام والإلغاء بين صفويين وعثمانيين، ونتائج حروب السلطات المحلية بين الأمراء ونتائج سياسات الإستقواء بالقوى الأوروبية، والتسابق على منح الامتيازات الأجنبية.وسنحاول في هذا البحث أن نسلط الضوء على أحداث القرن السادس عشر، وما شابها من غموض، سواءً من الناحية السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية للبحث عن الفجوة التي أحدثتها الامتيازات الأجنبية في كيان السلطنة العثمانية، وتأثيرها في تبدل مراكز القوى.

★ **إشكالية البحث:**

موضوع البحث يرتبط بتاريخ العلاقات الدولية في القرن السادس عشر، فالسياسة الدولية تتمثل في الصراع من أجل السيطرة والنفوذ، وهي تعد بمثابة سياسة مصالح متضاربة، وتفرض في بعض الأحيان اللجوء إلى القوة حسب استراتيجية كل دولة.

بحثنا هذا يتمحور حول قطبين رئيسيين السلطنة العثمانية والدول الأوروبية، وبما أن السلطنة العثمانية دولة عسكرية إقطاعية دينية مهيمنة وقوية، كانت الدول الأوروبية تنظر إليها من منظار المترصد. ومع بداية منح السلطنة العثمانية الامتيازات الأجنبية للدول الأوروبية في شكل هبة من دون مقابل، بدأت هذه المرحلة تشكل انعطافاً تاريخياً في العلاقات الدولية عرف «بالمسألة الشرقية»، ولا يفسر هذا سوى بالتسابق الأوروبي لتثبيت أقدامه في كيان السلطنة العثمانية.

سنشدِّد في بحثنا هذا على الصراع العثماني الأوروبي الذي امتد على عدة جبهات: السياسية، الاقتصادية والدينية، وسنُعالج في هذا البحث مدى التغيرات والتبدلات التي طرأت على العلاقات الأوروبية - العثمانية نتيجة الامتيازات التي كانت بمثابة مفصل تاريخي هام ساهمت في تبدل القوى بين الشرق والغرب، والتي كانت بمثابة الثغرة التي استغلها الأوروبيون بشكل واعٍ لتحقيق طموحهم في السلطنة العثمانية.

كما سنركّز في بحثنا هذا بشكل دقيق على معالجة المفاصل التاريخية التي كانت لبّ هذا الصراع، وسنعمل على معالجة هذا الموضوع بالبحث العلمي الذي يعتمد على طريقة الاستقصاء والتحري. وذلك بالاعتماد على المصادر التاريخية الموثقة، وأيضاً عبر الاطلاع على مجموعة الوثائق التي تمحورت حول هذه المسألة.

★ **دواعي اختيار البحث:**

وراء اختيار هذا الموضوع دافع معرفي ورغبة في البحث في تاريخ العلاقات الدولية من ناحية، ومن ناحية ثانية لما مثله القرن السادس عشر من أحداث هامة غيرت مجرى التاريخ وقلبت موازين القوى بين الشرق والغرب حتى يومنا هذا وقد اعتمدت في دراستي لهذا البحث المنهجية العلمية المرتكزة على استقصاء الأحداث التي تستند على الواقعية التاريخية من حيث الإطلاع على عدة مراجع باللغة العربية والأجنبية وما استطعت الحصول عليه من مصادر ومراجع علمية موثقة تصب في قلب هذا الحدث.

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى إغناء المكتبة التاريخية العلمية، والمساهمة في بلورة تصوُّر تاريخي يمكننا من معالجة قضايانا بطريقة جدية ومسؤولة.

لذا قسّمت هذا البحث إلى أربعة فصول مسبوقة بلمحة تاريخية عرضت فيها العلاقات العثمانية الأوروبية قبل بداية القرن السادس عشر والتي شكلت جذور الاتصال العثماني- الأوروبي.

* **الفصل الأول**: تناولت فيه بالبحث العلاقات السياسية وما شابها من صراعات وتحالفات ظرفيَّة ومنافع عاجلة بين كل من السلطنة العثمانية ومختلف القوى الأوروبية الإمبراطورية الرومانية المقدسة (فرنسا، روسيا، المدن الإيطالية، وإنكلترا وهولندا).

* **الفصل الثاني**: فقد تطرقت فيه للأوضاع الاقتصادية في القرن السادس عشر باعتبارها المحرك الأساسي للصراع والداعم الرئيسي لشتى أنواع العلاقات بين السلطنة العثمانية ومختلف الدول الأوروبية، وحركة التبادل الاقتصادي بينهما.

* **الفصل الثالث**: تناولت فيه فترة حكم سليمان القانوني ونظام الامتيازات وما شكلته هذه المرحلة باعتبارها مفصلاً تاريخياً في نمط العلاقات مع أوروبا متطرقاً إلى دوافع وطبيعة هذه الامتيازات والمعاهدات التي كرستها.

* **الفصل الرابع**: تطرقت فيه بالبحث إلى نتائج نظام الامتيازات على الصعيد الاقتصادي وما أدت إليه من تنامي الأطماع الأوروبية في السلطنة العثمانية والدور الذي لعبته الامتيازات في تبدل العلاقات بين الشرق والغرب.

وأنهيت هذه الدراسة باستنتاجات وخاتمة.

ليست هذه الدراسة سوى محاولة لإلقاء الضوء على العلاقات العثمانية - الأوروبية، في القرن السادس عشر، نظراً لما تميز به هذا القرن من تحولات جذرية في التأريخ العالمي برمته، حيث مثلث هذه المرحلة بداية النهاية للقرون الوسطى وايذاناً ببداية بريق احداث النهضة وتألقها، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية الضخمة التي رافقتها المواثيق والمعاهدات بين قطبي العالم الشرقي المتمثل في السلطنة العثمانية والغربي الممثل بالدول الأوروبية، وما مثلته الامتيازات الأجنبية في بلورة احداث هذه المرحلة من تفاعلات سياسية، واقتصادية في تغير وتبدل العلاقات بين الشرق والغرب وما شابها من صراعات وتحولات جذرية هزت العالم المتوسطي في تلك المرحلة على الاقل، ومازالت تلقي بظلالها حتى اليوم ونحن في مستهل الالفية الثالثة. بعد ان تبين لي أن هنالك نقصاً في دراسة مرحلة القرن السادس عشر، خاصة في الدراسات العربية، حيث واجهت عدة صعوبات تتعلق بندرة المصادر والمراجع العربية التي تناولت هذا

البحث. فالباحثون والمؤرخون وطلاب الدراسات العليا، استفاضوا فى دراسة دور الامتيازات والمسألة الشرقية واهملوا ما عداه، مهملين أو متناسين الجذور البعيدة لها التي تغذت منها في العصور السالفة. وبذلك كان تاريخ القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر في البلاد العربية، كما كان عليه تاريخ العصور الوسطى في اوروبا في القرون الاولى من العصور الحديثة تاريخاً مهملاً وغامضاً، تكتنف احداثه الظنون ويلتمسه المؤرخون تلمساً سطحياً وبحذر وحيطة، فالدراسات العربية والأجنبية والتي قلما تناولت بالبحث القرن السادس عشر وخاصة جانب العلاقات العثمانية - الأوروبية، تناولت الجانب السياسي بشكل موسع، ولم تركز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للسلطنة العثمانية بشكل دقيق، وظلت جل الكتابات متمحورة على الحالة الاقتصادية للسلطنة العثمانية فيما بعد القرن السادس عشر، وقلما تناولت أو لامست الجانب الاقتصادي والاجتماعي للسلطنة خلال هذه المرحلة، والتي بقيت في طي النسيان بالرغم من انها مثلت الجذور الأساسية لأحداث القرون التالية للقرن السادس عشر، وما شابهها من احداث ساهمت بشكل فعال في تحول وتبدل مصير العالم المتوسطي برمته.

لكن هذا لا يمنعنا من القول انني مُدين في انجاز هذه الدراسة لبعض الكتابات العربية والأجنبية التي من خلالها قطعت اشواطاً مهمة في انجاز هذا العمل.

واهم هذه المصادر والمراجع في العلاقات العثمانية-الأوروبية هي:

أولاً: المصادر والمراجع بالعربية:

* **محمد فريد بيك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، يتناول هذا**

الكتاب تاريخ السلطنة العثمانية، من بداية تأسيسها حتى ظهور كمال اتاتورك. ويبحث في الجانب السياسي لنشوء وتوسع السلطنة العثمانية وما رافقه من تطورات سياسية وعسكرية في عهد كل سلطان عثماني، متطرقاً فيه إلى بداية المعاهدات أو الامتيازات الأجنبية بين السلطنة العثمانية والدول الأوروبية.

* **د. خليل اينالجيك**، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ويتناول بالبحث تاريخ السلطنة العثمانية، كيف تضخمت امارة عثمان الغازي الحدودية الصغيرة، بفضل فكرة الجهاد ضد بيزنطة المسيحية وتحولت إلى امبراطورية قوية وواسعة إلى ذلك الحد. وكيف تمكنت الدولة العثمانية من الانبعاث بمعجزة في الوقت الذي كانت تهدد كيانها الحروب الاهلية والحملات الصليبية والازمات الاخرى الكفيلة بتحطيمها تماماً، سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وقد اعتمد في دراسته على الارشيف العثماني مدافعاً عن الامتيازات بإعتبارها كانت لمصلحة السلطنة العثمانية كخيار استراتيجي سياسي واقتصادي واجتماعي فرضته ظروف المرحلة.

* **اسماعيل سرهنك**، حقائق الأخبار عن دول البحار: ما قدمه سرهنك سنة 1312هـ عن تاريخ الدولة العثمانية، يستحق الاهتمام، لانه يقدم صورة واضحة للأحداث العسكرية التي كانت المحرك الكبير للأحداث السياسية وهو من هذه الناحية يتسم بالموضوعية والصراحة والمصداقية.

* **إكمال الدين احسان أوغلى**، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، يسلط الكاتب البحث على الجوانب الحضارية للسلطنة العثمانية بمختلف تشعباتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمختلف فئات المجتمع العثماني

بمختلف أطيافه ومؤسساته المالية والعسكرية والإقطاعية. مستنداً إلى الأرشيف العثماني وقد ساعدني هذا الكتاب في معرفة أنواع الضرائب وكيفية استغلال الأراضي وعلاقة الفلاح بالدولة.

* **هاملتون جب وهارولد بوين**، المجتمع الإسلامي والغرب يركز الباحثان في هذا الكتاب على السلطنة العثمانية في الجانب الاجتماعي والاقتصادي وما شابها من تحولات جذرية منذ نشوء السلطنة العثمانية ومقارنتها بالوضع الاقتصادي في أوروبا. ومن خلال هذا الكتاب اطلعت على الظروف الجوهرية التي أثرت في الاقتصاد العثماني في مختلف الأماكن أي في منطقة الروميلي والمنطقة العربية.

* **احمد عبد الرحيم مصطفى**، في أصول التاريخ العثماني، يتناول فيه بالبحث تاريخ السلطنة العثمانية ملمحاً إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي بإعتبار ان السلطنة العثمانية كانت دولة جائرة اثرت على تطور وتقدم الشعوب العربية وفرضت عليها امتيازات ومعاهدات لقرون طويلة هي ليست طرفاً فيها مما ساهم في تأخر الدول العربية التي ظلت ترزح تحت الظلم العثماني لفترة طويلة من الزمن.

* **عبد العزيز الشناوي**، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، يبين الباحث المجهودات التي قدمتها السلطنة العثمانية في الدفاع عن الاسلام ضد الهجمات الصليبية متطرقاً إلى الجوانب السياسية والاقتصادية وما شابها من معاهدات بين السلطنة العثمانية والدول الأوروبية المختلفة معتمداً في ذلك على مصادر ومراجع أجنبية، في تحليل الوضع السياسي للسلطنة العثمانية في القرون التي تلت القرن السادس عشر.

* **التميمي عبد الجليل**، المجلة التاريخية المغاربية للدراسات

العثمانية، تتميز هذه المجلة بتعدد الموضوعات والدراسات الحديثة وبإحتوائها للعديد من الوثائق والنصوص التي تتناول تاريخ السلطنة العثمانية في شتى جوانبها، بعمق وجدية تحاليلها دون تحيز أو مبالغة وجل كتاباتها تتميز بتنوعها فهي عبارة عن منتدي لمختلف الباحثين في التاريخ العثماني بإختلاف توجهاتهم وميولهم واختلاف اقطارهم.

المصادر والمراجع بالأجنبية:

* Fernand Braudel; La Méditerrarnée et Le Monde Méditerraneén à L'Epoque de philippe II.

يعد هذا الكتاب من أهم الكتب الأجنبية التي تناولت منطقة حوض المتوسط، بجميع عناصرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والثقافية، حيث استطاع Braudel ان ينفذ إلى تاريخ المتوسط برمته وما شابه من تحولات وتبدلات تاريخية على كلتا ضفتيه أثرت في شعوب المتوسط ومدنه ودوله بصعودها وانهيارها، بحدودها الجغرافية والبشرية، وبديمومتها وحركيتها، وشبكات مواصلاتها البرية والبحرية متطرقاً إلى الحروب بأشكالها المتعددة، من حروب الحضارات والإمبراطوريات إلى القرصنة والحروب الأهلية.

لقد ركز Braudel على صيرورة الزمن المثقل بتراكمات هائلة سبقت القرن 16، هذا القرن الطويل المثقل بالحركات الاجتماعية وصراعاتها، بتطور التقنيات والاكتشافات العلمية. انه قرن تمازج الحضارات بين الشرق والغرب، قرن الصراعات بين السلطنة العثمانية-والقوى الأوروبية. واختلاف موازين القوى بين الدول المتوسطية، ويرى Braudel في القرن السادس عشر قرن التحالفات والمعاهدات الظرفية والمنافع العاجلة، حيث لعب العامل الاقتصادي والاجتماعي والديني دوراً بارزاً في تاريخ حياة

الجماعات في محاورها الأساسية، العمليات المالية، مصادر المعادن الثمينة وطرق سيرها وصرفها وانفاقها، حركة الأسعار وقيمة السلع، حجم الأسواق واتساعها. ويعتبر كتاب Braudel من اشمل الكتب التي تناولت حوض المتوسط بجميع تفاعلاته ولقد استفدت كثيراً من هذا الكتاب حيث بسط لي الكثير من الصعاب خاصة وانه اعتمد عدة أرشيفات أوروبية وكذلك الأرشيف العثماني.

* De testa: Recueil des traités de La Porte Ottoman avec Les puissances étrangeres.

يتناول هذا الكتاب اهم المعاهدات الموقعة بين السلطنة العثمانية والقوى الأوروبية وذلك بإدراج بنودها وتاريخ عقدها والظروف التي أحاطت بها وقد استفدت من بنود هذه المعاهدات التي لم تنشر في الكتابات العربية أو مثيلاتها الأجنبية.

* Robert Mantran: La transformation du commerce dans L'Empire Ottoman du XVI au XVIII.

ويتناول هذا الكتاب بالبحث تاريخ العلاقات التجارية بين السلطنة العثمانية والقوى الأوروبية وما أحاط بها من أحداث سياسية واقتصادية أثرت في حوض المتوسط. ولقد استفدت منه بإطلاعي على التحليلات التي وردت فيه التي تعبر عن وجهات النظر الأوروبية تجاه السلطنة العثمانية.

* Heyd (Wilhelon): Histoire du commerce du Levant au Moyen age.

يتناول هذا الكتاب بالبحث تاريخ التجارة في الشرق في العصور الوسطى وتبدلها بتبدل القوى السياسية التي سيطرت على الحوض الشرقي للمتوسط بإعتباره نقطة عبور استراتيجية بين الشرق والغرب متطرقاً إلى البنود والمعاهدات التي استمرت بين الدول الأوروبية وخاصة الجمهوريات الإيطالية والقوى الإسلامية والبيزنطية في الحوض الشرقي للمتوسط بإعتبار

ان التجارة مثلت رافداً حيوياً لإقتصاديات مختلف الدول الإسلامية أو الأوروبية على حد سواء. ولقد استفدت من هذا الكتاب بإطلاعي على التحاليل التي أبرزت خاصية كل دولة ومنطقة على ضفتي المتوسط.

* Hammer (Joseph. Von): Histoire de L'Empire Ottoman.

لا يمكن ان نمر على المصادر والمراجع دون ان نذكر تاريخ هامر وهو تاريخ ضخم في سبعة عشر جزءاً يتحدث فيها عن العثمانيين والدولة العثمانية منذ نشأتها وحتى معاهدة كوتشوك قينارجية سنة 1774م. وأهمية هذا الكتاب ان صاحبه وكما يقول هو نفسه، جمع مصادره بعد ثلاثين سنة من الجهد المتواصل، من خلال إقامته الطويلة في الدولة العثمانية وأسفاره المتعددة اليها، ثم استكملها بالاتصالات التي أجراها مع حلب واسطنبول والقاهرة، مما مكنه من جمع ما يربو على المايتي مؤلف تركي، وعربي، وفارسي، تتناول كلها التاريخ العثماني. وهي تحتوي على اقدم الوثائق واوضحها. ويتناول هذا الكتاب سرد الوقائع كما حصلت دون التعمق في شرح أسبابها. ولكن أهميته تكمن بالدرجة الأولى في انه يغطي ولو جزئياً النقص الحاصل عند من لا يستطيع الاطلاع على المصادر العثمانية. اما لصعوبة الوصول اليها، أو لجهة اتقان اللغة التركية. مع التشديد هنا على أهمية هذا الأمر، أي الاطلاع على المصادر العثمانية، إذا اريد لأي دراسة تتناول تاريخ السلطنة ان تكون موضوعية تماما.

هذا مع العلم بأن عدداً كبيراً من الدراسات العربية اكتفت بالمصادر أو المراجع الغربية اساساً لبحثها فتأثرت بها ونقلت وجهة نظرها دون ان تهتم بمعرفة الجانب العثماني من القضية.

لمحة تاريخية عن العلاقات العثمانية- الأوروبية قبل القرن السادس عشر ميلادي

قامت السلطنة العثمانية على أساس إسلامي قوي ومتين، وأخذت على عاتقها نشر الإسلام وحماية المسلمين في جميع أنحاء المعمورة، وقد اتبعت في سبيل تحقيق ذلك شتى أنواع الطرق والأساليب ومنها الجهاد.

إن المتتبع لتاريخ السلطنة العثمانية، من حيث النمو والامتداد، يجد أن امتدادها كان في اتجاه أوروبا وذلك سعياً منها في ضم القارة الأوروبية للنفوذ العثماني حتى يصبح البحر المتوسط بحيرة عثمانية، وعندما قامت حروب الإسترداد في شبه الجزيرة الإيبيرية وذلك في فترة لاحقة، نجد أن السلطنة العثمانية تشدد في هجومها على الدول الأوروبية، لأن خطتها كانت تقوم على أساس اختراق أوروبا من أقصى شرقها إلى أقصى غربها لإنقاذ الأندلس واستردادها. وقد ظلت السلطة العثمانية تتابع تنفيذ تلك الخطة على مدى قرون عديدة. ففي عهد السلطان مراد الأول تركزت الفتوحات العثمانية في إقليم تراقيا، وبلغت أوجها بفتح مدينة أدرنة من 726هـ/ 1361م، نظراً «لأهمية موقعها الجغرافي ووجودها على ملتقى ثلاثة أنهر»[1]، فموقعها

(1) محمد فريد بيك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط 8، 1988، ص 129.

الاستراتيجي وإشرافها على طرق وممرات القوافل التجارية، جعلها مركز انطلاق مميز نحو توسع أوروبي أفضل، وهكذا جعل العثمانيون هذه المدينة مقراً للقيادة العسكرية. وتعد أدرنة بمثابة الحصن الرئيسي بين القسطنطينية والدانوب، وتوالت بذلك الفتوحات حتى أصبحت القسطنطينية محاطة من ناحية أوروبا بأملاك العثمانيين وانعزلت عن باقي الإمارات المسيحية.

أمام هذا الوضع الجديد الذي أصبح يهدد القسطنطينية ومن ورائه أوروبا اضطرب الملوك المسيحيون «وطلبوا من البابا "أوربانوس الخامس" أن يتوسط لدى ملوك أوروبا الغربيين ليساعدوهم على محاربة المسلمين، خوفاً من امتداد فتوحاتهم إلى ما وراء جبال البلقان، فلبّى البابا استغاثتهم وكتب لجميع الملوك بالتأهب لمحاربة المسلمين وتحريضهم على محاربتهم محاربة دينية حفظاً للدين المسيحي من الفتوحات الإسلامية»[1]، حيث «عقد لازار ملك الصرب اتفاقية سنة 791هـ/ 1388م مع ملوك الأفلاق[2] وأمراء دلماشيا[3] وملك المجر وملك البلغار وتحزّبوا جميعاً لمحاربة العثمانيين. إذ لم يرغبوا في انتظار وصول المدد إليهم من أوروبا»[4]. وتقابلت الجيوش المسيحية والعثمانية في «سهول كوسوفو Kossova وحصلت بين الطرفين معركة كبيرة انهزمت فيها جيوش المسيحيين، وبهذه

(1) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 130.

(2) الافلاق: وهي امارة من امارات الدانوب ظهرت للوجود في القرن الثالث عشر واصبحت منذ سنة 1396م تابعة للدولة العثمانية واستقلت سنة 1858م واتحدت مع مولدافيا سنة 1858م وكونتا معا الدولة الرومانية الحاضرة.

(3) دلماشيا: هي الجزء الغربي من كرواتيا الواقع على شاطئ الادرياتيكي وقد خضعت دلماشيا لاهل جنوة سنة 1420 إلى سنة 1757م، ثم اصبحت جزءاً من ايليريا Illyrie وهي اليوم مقسمة بين يوغسلافيا والنمسا وايطاليا.

(4) علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، دمشق، دار الكتب الإسلامية، ص 16.

الهزيمة فقد الصربيون استقلالهم، وكذلك البلغار وبلاد الروملليِ[1] وآسيا الصغرى قبل ذلك»[2]. وأصبح بذلك نهر الدانوب الحد الشمالي للدولة العثمانية.

في سنة 795هـ/ 1393م وأمام مقاومة كل من المجر، والأفلاق في بلغاريا الدانوبية أصبح النفوذ العثماني مهدداً في البلقان أثناء انشغال السلطان بايزيد الأول في الأناضول مما وضع مملكة بلغاريا المضطربة في موقف لا يحسد عليه.

أمام هذا الوضع البلقاني الصعب، عاد العثمانيون لمتابعة الحروب في أوروبا وقاموا بزحف عام على طول الحدود الشمالية والشمالية الغربية للبلقان ووصل هذا الزحف إلى مشارف الأراضي الألمانية: «وفي سنة 796هـ/ 1393م استطاع العثمانيون استكمال احتلال بلغاريا وزوّدوا قلاع الدانوب بحاميات قوية بعد تقوية تحصيناتها»[3].

وما أن وطّد بايزيد دعائم الدولة في البلقان حتى بدأت سلسلة عملياته العسكرية بحصار القسطنطينية. ومن خلال هذه المعارك زالت عدة أُسَر حاكمة، وكان ذلك بمثابة تهديد جديد للمسيحية، «وقد قوبل ذلك بإعداد حملة دولية صليبية، تعتبر من أكبر التكتلات الصليبية التي واجهها العثمانيون في القرن الرابع عشر»[4].

---

(1) الروملي: بلاد الروم والمقصود بها الجزء البلقاني العثماني والذى كان بزنطيا.

(2) إسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار، ج 1، مصر، 1893، ص 492.

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة 1982، ص 53.

(4) إبراهيم شحاتة حسن، أطوار العلاقات المغربية العثمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1981 ص 91.

لقد رمزت هذه المرحلة إلى ذروة الصراع بين العثمانيين والمجريين للاستيلاء على الدانوب السفلي، كما ظهر اهتمام البندقية بهذا الصراع حيث تدخلت لحماية مصالحها، حتى أنها استخدمت أسطولها لقطع الاتصال بين الأناضول والبلقان عبر المضايق، لكن هذه الحملة باءت بالفشل «ولقيت نهايتها عند مدينة نيكوبوليس[1] Nicopolis على نهر الدانوب في سبتمبر عام 799هـ/ 1396م، ومن أهم نتائجها توطيد أقدام العثمانيين في البلقان»[2]، كما رفعت أيضاً وبشكل كبير مكانة العثمانيين في العالم الإسلامي. بعد ذلك أبطأ الزحف العثماني في القارة الأوروبية قرابة نصف قرن بسبب انشغال السلطنة العثمانية في التصدي لزحف تيمورلنك.

لكن لم يستمر ذلك طويلاً فقد تمكن العثمانيون من إعادة بناء الدولة ولم يأت عام 818هـ/ 1415م حتى عادت السلطنة إلى وضعها السابق في الروملي والأناضول. واستعيدت وتيرة الفتوحات إلى عهدها الأول. وتقدم العثمانيون لفتح بلغراد عاصمة الصرب، «وسرعان ما تكوّن حلف صليبي كبير بمباركة البابا، واستهدف هذا الحلف طرد العثمانيين من أوروبا كلية، وشمل الحلف البابوية والمجر وبولندا والصرب وبلاد الأفلاق وجنوة والبندقية والإمبراطورية البيزنطية ودوقية برجنديا، وانضمت إلى الحلف أيضاً كتائب من الألمان والتشيك وأوقع بالعثمانيين هزيمتين فادحتين عام 846هـ/ 1442م. واضطر العثمانيون لأوّل مرة في تاريخهم إلى طلب الصلح»[3]. والتراجع عن بعض المناطق التي احتلوها.

---

(1) نيكوبوليس Nicopolis، تقع على نهر الدانوب فى شمالى بلغاريا.

(2) إبراهيم شحاتة حسن، مرجع سابق، ص 91.

(3) إسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، ط1 الرياض 1996، ص 46.

عند مجيء محمد الثاني إلى الحكم (1431م - 1481م) ويعد السلطان العثماني السابع ويلقّب بالفاتح قام بقطع عدة أشواط مثمرة في الإصلاح الداخلي بالإضافة إلى سعيه إلى فتح المناطق المسيحية في أوروبا بهدف نشر الإسلام فيها وقد ساعدته عوامل عدة في تحقيق أهدافه، منها الضعف الذي وصلت إليه الإمبراطورية البيزنطية، بسبب المنازعات مع الدول الأوروبية الأخرى، وبسبب الخلافات الداخلية التي عمت جميع مناطقها ومدنها. ولم يكتف السلطان بذلك بل أنه عمل بجد من أجل أن يتوج انتصاراته بفتح القسطنطينية التي كانت تعتبر عاصمة الإمبراطورية البيزنطية والمعقل الاستراتيجي الهام للتحركات المسيحيَّة ضد العالم الإسلامي لفترة طويلة من الزمن. والتي طالما اعتزت بها الإمبراطورية البيزنطية بصورة خاصة والمسيحية بصورة عامة فكان لمحمد الثاني أن جعلها عاصمة للدولة العثمانية محققاً ما عجز عن تحقيقه أسلافه من قادة الجيوش الإسلامية.

تعد القسطنطينية من أهم المدن العالمية، وقد أسست في عام 330م على يد الإمبراطور البيزنطي «قسطنطين الأول»، وقد كان لها موقع عالمي فريد حتى قيل عنها: «لو كانت الدنيا مملكة واحدة لكانت القسطنطينية أصلح المدن لتكون عاصمة لها»[1]. وقد اتخذها البيزنطيون عاصمة لهم وذلك منذ تأسيسها. ولقد مثلت القسطنطينية قبل فتحها سنة 1453م عقبة كبيرة في وجه انتشار الإسلام في أوروبا. لذلك يُعتبر سقوطُها تسهيلاً لدخول الإسلام إلى أوروبا بقوة وسلام. ويعتبر فتح القسطنطينية من أهم أحداث التاريخ العالمي، وخصوصاً تاريخ أوروبا وعلاقتها بالإسلام حتى عَدَّهُ

(1) سعيد عبد الفتاح عاشور، أوروبا في العصور الوسطى، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية 1975، ص 29.

المؤرخون الأوروبيون، ومن تابعهم نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة.

هذا الوضع السياسي الجديد الذي أصبحت ترزح تحته أوروبا بعد سقوط القسطنطينية والزحف العثماني المتزايد تجاه أوروبا، ونظراً لما كانت تعنيه القسطنطينية (اسطنبول) التي تعد بمثابة روما الثانية ليس بالمفهوم السياسي فقط، وإنما من حيث التنظيم الإكليريكي أيضاً. وكان عدم وفاق الكنيسة الأرثوذكسية مع البابوية، سبباً كافياً لفشل القوى المسيحية الكبرى في الغرب، للتحرك لإسعاف الإمبراطورية البيزنطية المحتضرة خلال الحصار العثماني للقسطنطينية فيما بين عام 1451م-1453م. ومن المعروف أن المسيحية قد شهدت منذ أوائل عهدها خلافات مذهبية خطيرة، كانت لها تداعيات في تاريخ الشرق والغرب. وبذلك لابد من الإشارة، ولو بشكل موجز، إلى أبعاد هذا الخلاف المذهبي، الذي ظلَّ يتحكم في توجيه التيارات السياسيَّة، بل في تغيير مجرى الأحداث التاريخيَّة ـ كما حدث فعلاً في القرنين الرابع والخامس الميلاديين ـ وظل يجرُّ تداعياته حتى يومنا، لتتضح خفاياه في المواقف المصيرية، وخير دليل على هذا التنافر، تثاقل البابويَّة (الكنيسة الغربيَّة)، في نجدة القسطنطينيَّة ومن وراءها الكنيسة الشرقية.

ويعود هذا الخلاف إلى أساس طبيعة السيد المسيح عليه السلام، التي أثارت جدلاً حاداً بين صفوف المسيحيين. «وخير شاهد على ذلك، ما كتبه القديس غريغوري، أسقف نيقيا (Nyssa) (340-400م)، عن القسطنطينية، إذ يصف العمال والعبيد في هذه المدينة بأنهم من المشتغلين باللاهوت، فإذا قصدت صرافاً، لأستبدال قطعة نقود، أوقفك ليروي لك أوجه الخلاف بين

المسيح الإبن، والإله الأب. وإذا ذهبت لشراء رغيف خبز، أخبرك صاحب المخبز بأن الإبن يجب أن يكون دون الأب، وإذا طلبت من الحمَّامي أن يعدَّ لك الحمام، أجابك بأن الإبن وُجد من لا شيء»[1].

إن هذا التباين الواضح بين المسيحيين، أثار في طياته البغضاء، الدينية والسياسية، ويعود أساس المشكلة في تحديد العلاقة بين المسيح الإبن، والإله والأب، إلى خلاف نشأ بين إثنين من رجال الكنيسة بالإسكندرية حول تحديد هذه العلاقة، «فقال آريوس ـ وهو كاهن أسكندري مثقف ـ بأن المنطق يحتم وجود الأب قبل الإبن، ولما كان المسيح الإبن مخلوق للإله الأب فهو إذاً دونه، ولا يمكن بأي حال أن يعادل الإبن الإله الأب في المستوى والقدرة»[2]. بعبارة أخرى، فإن المسيح مخلوق، لا إله بمعنى هذه الكلمة، وإلا فإن المسيحيين يصبحون متهمين بعدم التوحيد، «أما أثناثيوس، فقال بأن فكرة الثالوث المقدس تحتم بأن يكون الإبن مساوياً للإله الأب تماماً في كل شيء، بحكم أنهما من عنصر واحد بعينه، هذا وإنْ كانا شخصين متميزين»[3]. ويبدو أن الأثناثيوسيين، أدركوا أن المسيحية تعتمد في دعوتها على مكانة المسيح، وإن أي أتجاه نحو التقليل من مركزه يؤدي إلى إضعاف المسيحية. وهنا كان جوهر الخلاف بين أنصار«آريوس»، من الموحدين الذين يحتكمون إلى المنطق والتعقُّل، في حين أن المذهب

---

(1) سعيد عبد الفتاح عاشور، مرجع سابق، ص39.

أنظر حول مجمل الموضوع، نورمان كانتور، التاريخ الوسيط قصة الحضارة البداية والنهاية،ج1، ترجمة عبده قاسم عبده، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، ط5، 1997م، ص 66-88 .

(2) سعيد عبد الفتاح عاشور، مرجع سابق،ص 39-40.

(3) المرجع نفسه، ص40.

«الأثناثيوسي» يتلاءم وتفكير عامة الناس من البسطاء، الذين يُحكمون عواطفهم قبل عقولهم. وهنا نلمس أثر الفوارق الحضارية [1] بين الشرق والغرب، إذ ساد المذهب الأثناثيوسي في الغرب اللاتيني، في حين ساد المذهب الآريوسي في الشرق. مما أدى إلى تقسيم الكنيسة إلى شقين: إحداهما مركز البابوية في روما بحكم أن هذه المدينة كانت عاصمة الأمبراطورية الرومانية، والثانية اُتخذت من القسطنطينية مقراً لها بعد تغيير مقر العاصمة الرومانية إلى الشرق في عهد الإمبراطور قسطنطين، إثر تغيُّر ميوله المذهبية ـ بل الدينية ـ وفق ما تتطلبه مصالحه السياسية، ونتيجة لهذا التباين، إستطاع العثمانيون أن يثيروا الشقاق بين مختلف الدويلات الأوروبية.

سعى محمد الفاتح إلى تعزيز سلطته في شمال شرقي شبه جزيرة البلقان والتي كان المجريون لا يزالون يتهددونها لهذا قرر القضاء على استقلال الصرب حتى يوفر لنفسه قاعدة ثابتة يستطيع من خلالها محاربة المجريين وقد اعتمد محمد الفاتح خطة أساسية للتقدم العسكري في اتجاه أوروبا لمنع توحيد جهود المقاومة القادمة من العالم الغربي وكذلك من أجل الحصول على أراضٍ جديدة مع الإبقاء على استمرارية التقدم نحو الغرب.

لقد كانت بعض المدن الإيطالية (البندقية وجنوة) قد استطاعت إنشاء

---

(1) الحقيقة أن هذا الإختلاف في التفسير في شؤون الدين بين الشرق والغرب إنما يعود في معظمه إلى القوانين التي ميزت الشرق بمستواه الحضاري، وتراثه الفلسفي المستمد من الحضارات القديمة التي قامت على أرضه، ومستوى سكانه الذين كان عدد كبير منهم من أهل المدن - التي قامت كثير منها في أرجاء الشرق. أما الغرب فيتصف بمستواه الحضاري المتواضع، حيث الطابع الريفي هو السائد، وحيث المستوى الحضاري المتواضع لسكانه، الذين تميزوا ببساطة التفكير وسذاجته، ومن ثم كان طبيعياً أن ينتشر المذهب الآريوسي بإطاره الفلسفي في الشرق، بينما اُنتشر مذهب أثناثيوس بإطاره العاطفي في الغرب.

مستعمرات في الشرق منذ زمن بعيد وخاصة على سواحل بلاد الشام ومصر في عهد المماليك وكذلك على السواحل الشمالية للبحر الأسود وذلك بتمكنهم من الحصول على امتيازات تسهل عملية التبادل التجاري بين أوروبا والمنطقة الشرقية لحوض المتوسط.

ونظراً لما تتمتع به هذه الدويلات من قوة اقتصادية هائلة ومكانة لدى الدول الأوروبية فقد سعى العثمانيون إلى كسب هاته القوى إلى جانبهم وفي نفس الوقت سعوا إلى خلط الأوراق الأوروبية، وبذلك استطاعوا أن يثيروا الشقاق بين هاته الجمهوريات وذلك بمنحهم امتيازات تجارية جديدة لهم. ففي عام 858هـ/ 1454م منحت البندقية حقاً خاصاً بمقتضاه تدفع 2% من الرسوم الجمركية على السلع التي تدخل أو تباع في السلطنة العثمانية، وكذلك السماح لها بممثلين تجاريين مقيمين في اسطنبول مقابل دفع جزية سنوية مقدارها مائتي ألف دوكة ذهبية كما منحت جنوة منافستها الأولى حقوقاً مماثلة في شبه جزيرة القرم وجزر بحر إيجه مقابل دفع جزية للسلطنة العثمانية.

بعد ذلك اتجه العثمانيون إلى المناطق المطلة على البحر الأسود، نظراً لما تكتسبه هذه المنطقة من أهمية مستقبلية للسلطنة العثمانية للتوسع وبسط النفوذ خاصة بعد أن أصبحت «تشكل فراغاً سياسياً بعد انحلال القبائل الذهبية والتي سيطرت مدة قرنين من الزمان على الأراضي الممتدة من أوكرانيا حتى وديان نهر الدون والفولغا»[1].

في سنة 859هـ/ 1454م، واصل العثمانيون توسعهم في السواحل

(1) Stanford- Shaw, Histoire de L'empire Ottoman et de la Turquie (Paris Hovath) s.d, T1, p 62.

الشمالية للبحر الأسود مجبرين الحكومات الواقعة فيه، وهي عبارة عن مستعمرات تابعة لجنوة والبندقية ومملكة طرابزون[1] والبغدان[2] على الاعتراف بالسلطنة العثمانية.

مهما يكن من أمر، فإن اهتمامات السلطنة العثمانية انصبت أساساً على غرب البلقان، حيث كانت هذه الجبهة ضعيفة يمكن للهنغاريين أو لأية حملة صليبية مضادة عبورها. ولدرء هذه الأخطار قام العثمانيون في عهد السلطان «محمد الثاني» بعدة عمليات عسكرية في الفترة الممتدة بين أعوام (860-868هـ/ 1454-1463م) لبسط نفوذهم المباشر على الدانوب وبحر إيجه وإقامة خطٍّ عسكريٍّ دفاعيّ قويّ.

على إثر ذلك قام العثمانيون بتوحيد الأنظمة المالية والتشريعية وأدخلوا بعض التغييرات على الإدارة ومنح السلطان العثماني، تجار البغدان امتيازات تسمح لهم باستعمال السفن التجارية وكذلك حرية المتاجرة في أدرنة[3] وبورصة واسطنبول. وبذلك سيطر العثمانيون على مينائي كيليكيا والبغدان وكافا[4] واللذان يمثلان ضرورة اقتصادية أكثر منها سياسية. «وبذلك أصبح ساحل البحر الأسود عدا طرابزون خاضعاً تماماً للسيطرة العثمانية»[5].

ونظرا للنجاح الذي حققه العثمانيون في البلقان وسواحل البحر الأسود

---

(1) طرابزون، مدينة حصينة في شمال الاناضول على البحر الاسود وتعد ميناء كبير اتخذتها الدولة العلية ملجأ لسفنها الحربية.

(2) البغدان، هي المنطقة الشرقية من رومانيا والكائنة بين نهري بروت Prut وسيرت Siret.

(3) أدرنة، وكانت تسمى (أدريانا بوليس) نسبة للإمبراطور أدريان الرومي وهي مدينة تركية حاليا.

(4) كافا Kafa، تقع في شرق شبه جزيرة القرم.

(5) Stanford -Shaw, op, cit, p. 64.

مما أثار رعب وحفيظة البندقية وجنوة، حيث أصبحت السلطنة العثمانية تهدد مصالحهما التجارية في هذه المناطق بشكل مباشر وبذلك فقد سعيا إلى عقد مباحثات سرية مع الصفويين قصد التآمر على السلطنة العثمانية وكذلك فقد شجعا الطموحات الثورية في الشرق حتى تقلل من التهديد العثماني لهما. وبذلك أصبح نشاطهما مصدراً آخر للمتاعب الموجهة ضد العثمانيين ونتيجة لذلك قام العثمانيون بالتوسع على طول الساحل الإدرياتيكي. في هذه الأثناء استطاعت البندقية أن ترغم حاكم ألبانيا على إنهاء تحالفه مع العثمانيين وأقنعته باستئناف الهجمات على الحاميات العثمانية في الشمال بعد تعاونه مع ملك البوسنة والتخلص من الخضوع لسيادة العثمانيين وقبول الحماية الهنغارية.

استغل البابا «بيوس الثاني» (Pusu II) الموقف وضم البندقية وهنغاريا ضد العثمانيين، في (9 محرم 868هـ/ 12 سبتمبر 1463م)، واعداً البندقية بالحصول على المورة والأراضي اليونانية على طول الأدرياتيك، وفي المقابل تتمدد حدود دولة ألبانيا بالتوسع داخل مقدونيا على أن تتولى هنغاريا حكم بلغاريا والصرب والبوسنة[1] والأفلاق على أن تعاد القسطنطينية وما حولها إلى الأفراد الباقين على قيد الحياة من البيت الإمبراطوري البيزنطي.

بعد أن أصبحت الخطة جاهزة، بدأت الأعمال العدائية فعلاً «حيث استولت البندقية على عدد من جزر بحر إيجه وأجزاء كبيرة من المورة[2]»[3].

---

(1) البوسنة، احدى جمهوريات الاتحاد اليوكوسلافي سابقاً، وعاصمتها سراجيفو واكثرية سكانها من المسلمين.

(2) المورة، هي شبه جزيرة كبيرة تشكل الجزء الجنوبي من بلاد اليونان.

(3) Stanford - Shaw, op, cit, p. 65.

كما أخذ البنادقة يبحثون عن حلفاء لهم في الشرق «حيث فتحوا باب المفاوضات مع "أوزون حسن" في صيف 868هـ/ 1463م غريم العثمانيين في الأناضول الشرقية»[1]. «بعد ذلك سعى البابا "بيوس الثاني" في تحريض الأمم المسيحية على محاربة المسلمين حرباً دينية»[2].

أمام هذه الانتصارات الأولية التي حققها البنادقة أبحر أسطولهم متجهاً إلى مدخل الدردنيل لتضيق الخناق على العثمانيين خاصة بعد أن استولى على "ليمونس" Lemons[3] وتنيدوس[4] Tenedos وحرمانهم من إرسال المؤن للمورة، كما هددوا بالهجوم على اسطنبول.

فأمام هذا الخطر القادم من البحر أنشأ العثمانيون قلعتين قويتين تواجه كل منهما الأخرى على الدردنيل لصد العدو والتحكم في الملاحة البحرية. بعدها قاموا بهجوم مضاد استعادوا على إثره المورة وتحطيم جيش البندقية واستعادوا بذلك زمام الأمور وقاموا بطرد الهنغاريين من البوسنة لكن تحرك أسطول البندقية من جديد نحو شرق بحر إيجه سنة 874هـ/ 1469م واستيلائه على جزر ليمنوس وإمبروز[5] Imbros ومهاجمته بعنف السواحل الجنوبية للأناضول مما دفع بالسلطان محمد الثاني للقيام بهجوم مضاد استطاع خلاله الاستيلاء على جزيرة Egriboz-Negropont وهي القاعدة الرئيسية لأسطول البندقية في بحر إيجه. بالرغم من تشابك المصالح بين مختلف الإمارات

---

(1) Stanford - Shaw, op, cit, p. 65.

(2) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 171.

(3) ليمونس، Lemons، تقع الى الغرب من جزيرة تنيدوس Tenedos وتشكلان معاً قلاعاً لحماية الدردنيل.

(4) تيندوس، Tenedos، جزيرة صغيرة تقع امام بر الاناضول عند مدخل الدردنيل.

(5) إمبروز، Imbros، جزيرة تقع في بحر إيجه إلى الغرب من مضيق الدردنيل.

الأوروبية فإن المولدافيين وكذلك البولنديين واللوثانيين والمسكوفيين وحتى تتار القرم اتفقوا جميعاً على القيام بعمل مشترك لمنع العثمانيين من السيطرة على البحر الأسود. لكن السلطنة العثمانية قطعت عليهم الطريق حيث قامت بحملة بحرية استولت بموجبها على ما تبقى من مستعمرات كانت تابعة لكل من البندقية وجنوة وذلك على طول الساحل الشمالي للبحر الأسود «وأصبحت بعد ذلك القرم ولاية ممتازة تابعة للدولة العثمانية سنة 880هـ/ 1475م وانتقلت جميع المنافع التجارية التي كانت في تلك الجبهات إلى يد العثمانيين»[1]. وهكذا أعطت العمليات الناجحة في شمال البحر الأسود للسلطنة العثمانية قدراً أكبر من المزايا الاستراتيجية في شمال وجنوب البحر الأسود.

تزامن انتهاء الحرب في ولايات السلطنة، وفي شمال البحر الأسود في وقت مناسب تماماً، ليتمكن العثمانيون على إثر ذلك من «مواجهة التهديدات القادمة من الغرب التي أصبحت تهدد كل الخط الدفاعي في نهر الدانوب ولكن محمد الثاني وصل من البغدان وأطاح بالهنغاريين بهجوم مباشر»[2]، ثم «اجتاز إقليمي دالماشيا وكرداسيا»[3]، ثم قام بغزو ألبانيا لإحكام سيطرته في الأدرياتيك، محاولة منه إجبار البندقية على قبول الصلح. وجاء رد البندقية سريعاً حيث قام أسطولها بغارات على شواطئ الأناضول الغربية لكن سرعان ما توقفت هذه الهجومات «بعد أن قام العثمانيون بغارات على الشمال الإيطالي محدثين دماراً هائلاً في

---

(1) اسماعيل سرهنك، مصدر سابق، ص 516.

(2) Stanford- Show, op, cit, p 68.

(3) اسماعيل سرهنك، مصدر سابق، ص 516.

الوديان المواجهة للبندقية 882هـ/ 1477م ـ 883هـ/ 1478م ومع نهاية عام883هـ / 1448م كانت ألبانيا كلها تحت الحكم العثماني المباشر»[1]. وتم تنظيمها كولاية عثمانية دائمة، وأصبحت أفلونيا Avlonia ميناءً دولياً تتركز فيه معظم التجارة القادمة من غرب أوروبا والسلطنة العثمانية.

من الواضح أن البندقية أصبحت تعيش في حالة تمزق بسبب الفتوحات العثمانية وفقدانها لجل مراكزها التجارية في المناطق الشرقية. جعلها تسعى إلى إيجاد تسوية مع السلطنة العثمانية تعيد لها المزايا التجارية. وبالفعل فقد انتهت المفاوضات بحصول البندقية على امتيازات تجارية والسماح لها بالمحافظة على قوة كافية في الأدرياتيك للمحافظة على مواصلاتها البحرية وقد تم ذلك إثر معاهدة صلح تم توقيعها في اسطنبول في 25 يونيو 884هـ/ 1479م «تتعهد البندقية بموجبها دفع قدر من الذهب والتنازل عن مدينة كرويا عاصمة إسكندر بك للسلطان»[2].

وكانت هذه أول خطوة خطتها السلطنة العثمانية للتدخل في شؤون أوروبا، إذ كانت جمهورية البندقية آنذاك من أهم الدول الأوربية لاسيما في التجارة البحرية، وما كان يعادلها في ذلك إلا جمهورية جنوة. وفي عهد السلطان بايزيد تم توقيع معاهدة مع البندقية في سنة 887هـ / 1482م توقف بمقتضى ذلك دفع الجزية للسلطان وزادت امتيازات البندقية داخل السلطنة العثمانية، ورغم ذلك فإن المناوشات العسكرية في الأدرياتيك وبحر إيجه والمورة استمرت في زعزعة العلاقات.

فالبندقية كانت بتشجيع من البابا تتوسع في بسط سلطانها في شمال

---

(1) Stanford -Show, op, cit, p 68 - 69.

(2) محمد فريد بيك، مصدر سابق، ص 175.

إيطاليا مقابل التزامها بتقديم مساعدات ضد الدولة العثمانية، وعلى الجانب العثماني كان التوقف النسبي على مهاجمة المسيحيين عدة سنوات قد خلق بعض التوتر، ولذلك حاول «بايزيد» استفزاز البندقية للحرب في سنة 897هـ/ 1491م و قام بطرد الوكلاء التجاريين التابعين لها، وفي عام902هـ/ 1496م أغلق الموانى العثمانية أمام تجار الحبوب البنادقة، من أجل زيادة الضغوط العثمانية، كما احتل العثمانيون في نفس العام الجبل الاسود «مُونتينِجْرُو» وهي محمية تابعة للبندقية. وردت البندقية على ذلك بتمركز أسطولها في بحر إيجه، لكن العثمانيين قاموا بشن غارات على سواحل فرنسا وإسبانيا ثم استطاع أسطول عثماني من توجيه ضربة قاصمة للقوة البحرية البندقية في الأدرياتيك وبحر إيجة بعد استلائه على ليبانتو[1] Lepanto سنة 905هـ/ 1499م وكذلك الاستيلاء على الموانئ الكبرى التابعة للبندقية في شبه جزيرة المورة.

في هذه المرحلة أصبحت البندقية مستعدة للصلح بسبب تكاليف الحرب الرهيبة، إضافة إلى خسارتها لأسواقها في شرق المتوسط ولطرقها التجارية المؤدية إلى البحر الأسود. أما عن جانب السلطنة العثمانية فنظراً لمشاكلها في الشرق، وعدم التأكد من كيفية إلحاق الهزيمة النهائية بالبندقية فإن السلطان بايزيد وافق على الصلح الذي تم توقيعه في إسطنبول في 14 ديسمبر 908هـ / 1502م بتوسط بولندا.

لقد حقق العثمانيون في حروبهم مع البندقية انتصاراً كبيراً رغم احتفاظها بعدد من الموانئ في المورة وألبانيا، واستعادة امتيازاتها التجارية

---

(1) ليبانتو Lepanto، مدينة يونانية تقع على جانب مضيق ليبانت الذي يصل بين خليج باتراس Patras، وخليج Korunth.

كقوة بحرية كبرى في المتوسط، فالقواعد التي غنمتها السلطنة العثمانية من البندقية هيأت لها مواقع استراتيجية يمكن استخدامها في إحراز المزيد من التقدم ليس فقط في شرق المتوسط ولكن أيضاً في غربه.

والملاحظ لتقدم السلطنة العثمانية في مختلف الميادين الأوروبية يجد أن جهاد العثمانيين في القارة الأوروبية كان متشعباً وفي كل مكان منها، فهو شبه اكتساح عام للقارة. وقد كان جهاد السلطنة في كل ناحية في آسيا وفي أوروبا شرقها ووسطها وجنوبها من أجل تحقيق استراتيجية واحدة وهو جعل البحر المتوسط بحيرة عثمانية.

وبالتالي فإن سقوط القسطنطينية من وجهة نظر العثمانيين ليس مجرد نصر عسكري عظيم، فلم تكن القسطنطينية (إسطنبول) مجرد مدينة عادية، بل كانت مركزاً لشبكة مواصلات تجارية واسعة وممتدة بين الشرق والغرب. إضافة إلى ذلك هيمنة العثمانيين على مضايق البحر الأسود. أما الدلالة السياسية للفتح هي أنه أثبت: «أن روحاً جديدة بدأت تجتاح العالم الأوروبي، قد انقضى عصر العصبية الدينية أو على الأقل خفت حدته ولم يعد لرجال الدين سطوة في توحيد دفة السياسة الأوروبية، وحل محل ذلك عصر جديد قائم على أساس الربح والكسب المادي»[1].

في مطلع القرن السادس عشر أصبحت حدود السلطنة العثمانية مترامية الأطراف حيث كان يحدها حصن بلغراد العظيم وهو مفتاح التقدم إلى وسط أوروبا، وفي اتجاه الشرق واصل العثمانيون فتوحاتهم التي شملت الأفلاق

---

(1) محمد عبد المنعم الواقد، الغزو العثماني لمصر، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، د ت، ص 89 -90.

والبغدان ووصلت إلى أقصى مداها عندما تم فتح شبه جزيرة القرم في شمال البحر الأسود، وفي الشمال الغربي شملت الفتوحات العثمانية صربيا والبوسنة حتى وصلت إلى الساحل الدلماشي، وفي اتجاه الجنوب شارفت الممتلكات العثمانية جزيرة رودس[1] الحصينة في البحر المتوسط وهي مفتاح التقدم نحو الغرب، أما حدودها الشرقية فقد احتوت في نطاقها ولايتي قره مان وطرابزندة. كانت تلك حدود السلطنة العثمانية، وأرادت بعد ذلك أن تكتسح وسط القارة الأوروبية إلا أنه قامت عدة عوائق أمام العثمانيين، فاضطرت الدولة بعد ذلك أن تنقل عملياتها الحربية إلى الميدان البحري.

ومن هذه العوائق، القلاقل في شرق ووسط الأناضول بين المسلمين وظهور عناصر تثير القلاقل وتدبر الثورات ضد العثمانيين «كما أن النجاح الذي حققه العثمانيون في البلقان أثار رعب البندقية وجنوة فشجعا بذلك الطموحات في الشرق حتى يقللوا من التهديد العثماني»[2]. مع إطلالة القرن السادس عشر كانت السلطنة العثمانية قد وصلت إلى مفترق الطرق، هل تضل على هذا الوضع وهذا القدر من الاتساع دولة بلقانية أناضولية؟ أو تستمر في التوسع الإقليمي في أوروبا؟ أو تتجه نحو المشرق الإسلامي؟

في الواقع إن السلطان سليم الأول قد أحدث تغيراً جذرياً في سياسة السلطنة العثمانية الجهادية، فقد توقف في عهده الزحف العثماني نحو الغرب الأوروبي أو كاد أن يتوقف واتجهت أهداف السلطنة العثمانية اتجاهاً شرقياً نحو المشرق الإسلامي، إثر ظهور الدولة الصفوية كقوة خطيرة مناوئة للعثمانيين.

---

(1) رودس Rodhos، جزيرة صغيرة تقع في البحر المتوسط عند مدخل بحر إيجه جنوب غرب بلاد الاناضول.

(2) Stanford- Show, op, cit, p 64.

فالدولة الوحيدة التي برزت في الشرق في مطلع القرن السادس عشر كقوة يعمل حسابها كانت دولة الصفويين في إيران بعد أن أخضعت كافة الأقاليم التي كانت تكون من قبل الإمبراطورية التيمورية والتي حاولت بسط المذهب الشيعي في العراق وآسيا الصغرى مما دفع بالسلطنة العثمانية إلى الخروج إلى المشرق العربي لحماية آسيا الصغرى بصفة خاصة والعالم السني بصفة عامة. كذلك كان تحرك السلطنة العثمانية نحو المشرق من أجل إنقاذ العالم الإسلامي بصورة عامة والمقدسات الإسلامية بصورة خاصة من التحرك الصليبي الجديد من جانب الإسبان في المتوسط والبرتغاليون في المحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر، وبخاصة بعد أن أصبحا يطوقان العالم الإسلامي ويفرضان عليه حصاراً اقتصادياً حتى يسهلا عليهما ابتلاعه.

لذلك تشتت أهداف وسياسة السلطنة العثمانية، فهي تسعى من ناحية للقضاء على الدولة الصفوية الشيعية ومحاولة تحجيمها، ومن ناحية ثانية التطلع إلى ضم المشرق العربي والقضاء على دولة المماليك قصد حماية الأراضي المقدسة، وما قد يعطيها ذلك من شرعية دينية في تزعم العالم الإسلامي، وكذلك ملاحقة الأساطيل البرتغالية ودعم حركة الجهاد البحري في الشمال الإفريقي للقضاء على الإسبان، وموصلة السلطنة جهادها في شرق أوروبا.

في غمرة الصراع ما بين العالمين الآسيوي والأوروبي، وفي زحمة ابتهاج العالم الإسلامي لسقوط القسطنطينية، كانت أوروبا ممثلة بدولتي إسبانيا والبرتغال تعيش حلم تأسيس الإمبراطوريات في الشرق والسعي لتضيق الخناق على ديار الإسلام في المشرق العربي والمغرب العربي. إن ميدان الحروب الصليبية لم يكن مقصوراً على المشرق العربي فحسب وإنما

شمل غرب البحر المتوسط كذلك، فثارت بين المسلمين في الأندلس والنصارى في الشمال حروباً طويلة عرفت بحروب الاسترداد (Reconquista) «وهذه الحروب اتصفت بشدتها وقسوتها، ولا تقل شراستها بل تزيد عما دار في الشرق بين الإسلام والمسيحية، بل كانت الروح الدينية فيها أوضح من تلك التي قامت في المشرق»[1].

لقد استهدف البرتغاليون والإسبان ومن ورائهم أوروبا المسيحية السيطرة على الحوض الغربي للمتوسط، ومن ثمة القضاء على القوة السياسية للمسلمين في البحار الشرقية وخاصة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح. و بعدها بدأ نشاط الاكتشافات الجغرافية الأوروبية منذ أوائل القرن الخامس عشر وتركز بادئ ذي بدء على اكتشاف طريق جديد للوصول إلى الهند وكانت البرتغال سباقة في هذا المجال.

هناك دوافع عديدة جعلت البرتغاليين يدقّون أبواب الشرق ويصلون إلى مياه المحيط الهندي، في مقدمتها التنافس التجاري والاقتصادي الأوروبي ووضع حد لاحتكار الدولة المملوكية للتجارة الشرقية، وتحكمهم في فرض أسعارها التي كانت في ازدياد آخذين بالاعتبار ما للأسباب الدينية من دوافع هامة في الوصول إلى الهند والسواحل الإفريقية، ووضع حد للنفوذ الإسلامي في تلك الأصقاع.

لقد كان المماليك هم أصحاب القوة الإسلامية التي قامت بالجهاد ضد البرتغاليين في هذه الفترة على الرغم من شيخوختهم، إلا أنه لم يكن هناك

(1) حسين مؤنس، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، مطبعة حجازي القاهرة 1983، الطبعة الثانية، ص 289، 290.

مجال للفرار أو التأجيل، فالعدو على أبواب البحار الجنوبية وقد أغلق منافذ التجارة كما قام بالتهديد بالدخول في البحر الأحمر حيث الأماكن الإسلامية المقدسة.

مع نهاية القرن الخامس عشر كان الشرق تحت وطأة ثلاث قوى محلية وهي السلطنة العثمانية، الدولة المملوكية والدولة الصفوية يتجاذبون أطراف الصراع بغية السيطرة على المنطقة، هذا على الضفة الشرقية للمتوسط، أما على الضفة الغربية أي منطقة شمال إفريقيا (المغرب العربي) فقد حدثت في تلك المنطقة تطورات وتحولات خطيرة إثر سقوط غرناطة سنة 1492م حيث أصبح الساحل المغاربي مسرحاً لعمليات عسكرية طاحنة ليتحول فيما بعد إلى صراع بين قوتين. وأعني بذلك السلطنة العثمانية التي بدأت تبرز كقوة مناهضة للغرب، والإمبراطورية الرومانية المقدسة التي تسعى إلى السيطرة على الشريط الساحلي الإفريقي قصد سد المنافذ الغربية للمتوسط أمام قوى معادية تطمح للسيطرة عليه.

كانت أخبار الأندلس قد وصلت إلى المشرق فارتج لها العالم الإسلامي، وأمام هذا الخطر الذي أصبح يخيم على العالم الإسلامي أمام الموجات الصليبية الجديدة من المحيط الهندي والخليج العربي والمغرب العربي استطاعت السلطنة العثمانية أن تحسم أمرها في المشرق بعد أن قامت بتحجيم الصفويين وراء الهضبة الفارسية «ولم يعد الأناضول مهدداً بالغزو من الشرق، كما فتحت أمام العثمانيين طرق أذربيجان والقوقاز وبغداد»[1].

---

(1) خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت 2002، الطبعة الأولى، ص 54.

من ناحية أخرى أصبح الصدام مع المماليك محتماً بعد أن قام سليم الأول في عام 1515م بالسيطرة على إمارة "ذو القدر" مما أدى فيما بعد إلى القضاء على المماليك في معركة مرج دابق سنة 1516م مبدئياً ثم في معركة الرّيدانية قرب القاهرة سنة 1517م. وبذلك استطاع العثمانيون بسط نفوذهم على البلاد العربية حتى مصر: «ويبدو أن المناطق العربية كانت مستعدة لتقبل الحكم العثماني لأن سليم الأول بادر إلى إخبار العرب حين تحرك بجيشه أنه قادم إليهم لتحريرهم من النير المملوكي وحماية العالم الإسلامي»[1].

إن ضم المناطق العربية، وبخاصة مكة والمدينة، إلى السلطنة العثمانية يشير إلى مرحلة جديدة، فقد أصبحت السلطنة العثمانية دولة الخلافة، أي لم تعد دولة حدودية. ومن هنا أخذ سلاطينها يعتبرون أنفسهم حماة كل العالم الإسلامي، وليسوا حماة لحدودهم فقط.

في الواقع إن الميزات السياسية لهذا المفهوم الجديد للدولة سيبرز خلال العهد اللاحق، ومن مظاهر الوعي الجديد الذي نشأ نتيجة لذلك قيام السلاطين العثمانيين بإعطاء الشريعة الإسلامية الأولوية في تسيير شؤون الدولة.

لقد ورث السلاطين العثمانيون من المماليك مهمّة حماية البحر الأحمر ومداخله من أطماع البرتغاليين الذين كانوا قد تحالفوا مع خصمهم الشاه إسماعيل الصفوي، وبذلك اتخذ العثمانيون بعد استيلائهم على مصر مباشرة التدابير لطرد البرتغاليين من البحر الأحمر وبذلوا جهوداً كبيرة لبناء أسطول

---

(1) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 54.

قوي لمواجهة التحديات في البحر المتوسط وتحديات البرتغاليين في المياه الشرقية، وازدادت بذلك قوتهم كثيراً منذ استيلائهم على البصرة سنة 1546م، وعدن وجنوب اليمن سنة 1538م، ولم يلبث أن أصبح الأسطول العثماني في البحر قوة كبيرة في منتصف القرن السادس عشر.

وخلاصة القول أنه بفضل قوة العثمانيين البحرية في البحر الأحمر، سلمت منطقة الجزيرة العربية من أخطار البرتغاليين وأطماعهم، وكانت تتمثل في تهديدهم للبقاع الإسلامية المقدسة في الحجاز وسعيهم إلى التحالف مع ملك الحبشة والعمل على تعطيل تجارة المسلمين مع الشرق لو قدّر لهم احتلال عدن والسيطرة على مدخل البحر الأحمر.

ومع ذلك، وفضلاً عن قلة الموانئ الصالحة على ساحل الجزيرة العربية، فإن العثمانيين حققوا قدراً لا يستهان به من النجاح، وبدا واضحاً بأنه لم تكن لدى البرتغاليين القوة الكافية للتحكم التام بتجارة المحيط الهندي.

وبذلك استطاع العثمانيون- بفضل سيطرتهم على مياه البحر الأحمر - إحياء مسالك التجارة الدولية القديمة عبر منطقة المشرق العربي. وانتعشت من جديد التجارة المجزية بتوابل الشرق وسلعه. «وأدى نشاط الأسطول العثماني في المياه الشرقية إلى حدوث أزمة أكثر من مرة في سوق التوابل بلشبونة»[1].

إذاً نستطيع أن نؤكد هذه الحقيقة التاريخية، وهي أن الدولة العثمانية

---

(1) أمين توفيق الطيبي، المواجهة العثمانية البرتغالية في القرن 16، مجلة الاجتهاد، عدد 43، السنة 11 صيف 1999/ 1420ه، ص 172.

بعد قرن ونصف من إنشائها، عرفت سرعة ونسقاً جديدين تمكنت بفضلهما من أن تصبح قوة إقليمية توسعية ضاربة، بدءاً من احتواء السلاجقة ولتمتد بعد ذلك وبسرعة إلى ملامسة الفضاء البيزنطي والبحر المتوسط عامة والسيطرة على أهم مداخله، وقد تم ذلك على إثر حدثين حاسمين في تأريخية ليس فقط المحور العثماني ـ البيزنطي ولكن في التأريخ العالمي بأسره.

إن عَثْمَنَة القسطنطينية سنة 1453م، وبقطع النظر عن دلالاتها السياسية والإيديولوجية والدينية، هي حدث أعطى دفعاً جديداً للسلطنة العثمانية ومنحها بعداً عالمياً متميزاً، وعلاقةً أساسية مباشرة مع البحر المتوسط حيث برز العثمانيون وكأنهم الورثة التاريخيون للبيزنطيين فضلاً عن السلاجقة، إذ اتخذوا من القسطنطينية عاصمة جديدة لهم (إسطنبول)، وهو ما سمح لها بأن تسترد ما كان لها في العصور القديمة من دور كعاصمة للعالم البيزنطي المتوسطي، بحوضيه الشرقي والغربي وضفافه الجنوبية والشمالية، لتصبح عاصمة للعالم الإسلامي. وبذلك فإن هذا الحدث بتداعياته، قد لعب دوراً فاصلاً في العلاقة بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي وكذلك علاقة العثمانيين بعالم البحر عموماً والمتوسط خصوصاً، وفي نظرة الآخرين لهم وفي نظرتهم إلى دولتهم وقوتهم ومكانتهم.

إن عَثْمنة القسطنطينية تُعتبر حدثاً مؤسِّساً في التوجه البحري المتوسطي للعثمانيين، وهم الذين سيتمكنون حينئذ وخاصة في القرن السادس عشر، من عثمنة الموانئ والضفاف المتوسطية العربية ما عدا المغرب الأقصى، وكذلك مئات الجزر والموانئ الأوربية في الحوض الشرقي للمتوسط، مؤكدين بذلك على دورهم المبكر في جعل تلك الفضاءات البحرية مرتبطة

بالمحور العثماني والذي منحها مناخاً فاعلاً للترابط التاريخي والتجاري والديني والحضاري معها.

لا شك إن دخول العثمانيين الفضاء المتوسطي لم يكن يسيراً إذ لم يلجوه للتجارة أو التبادل المعرفي والحضاري، وإنما ولجوه في إطار مد نفوذ دولتهم، ولم يقتصر الأمر على السواحل العربية وإنما شمل أيضاً مئات الجزر والسواحل الأوروبية التي تعثمنت. ومن هنا فإن الوجود العثماني في المتوسط أدي إلى تغير جغرافيته وإلى حدوث العديد من المواجهات والصدامات المسلحة بين الطرفين.

أما الحدث الثاني بعد عثمنة القسطنطينية، فهو عثمنة بلاد الشام ومصر وخضوعهما ليس للنظام الإداري العثماني المباشر، بل على العكس من ذلك قانون نامة مصر وقانون نامة بلاد الشام واللذان استمدا تماماً من أريحية التراث والتقاليد والأعراف والأنظمة المملوكية السابقة، وهو ما يبرز كيف أن السلطنة العثمانية، أخذت بالاعتبار ثقل وأهمية خصوصيات الفضاء العربي.

لا شك أن التوجه الشرقي للعثمانيين يتأطر هو أيضاً ضمن الديناميكية المتوسطية التي انخرطوا فيها، فأمتدوا إلى مناطق النفوذ التي كانت تقع تحت نفوذ القسطنطينية والتي تعتبر من ضمن الفضاء الجغراسياسي المتوسطي. ولكن ما زاد في أهمية الحدث هو أن العثمانيين ظهروا هذه المرة، كورثة وحماة للحضارة العربية الإسلامية أيضاً وكعنصر استمرار لها، بل وقادة لها طوال القرن السادس عشر والسابع عشر على الخصوص، حيث تحملوا المسؤولية الأولى في تحصين المدن والموانئ المتوسطية العربية، ومنعوا دحرجتها وسقوطها في العالم اللاتيني.

بيد أن العثمانيين دخلوا البحر المتوسط وأصبحوا أحد الفاعلين الأساسيين فيه والمتحكمين البارزين في مصيريته وتأريخيته، والذي أصبح بالفعل بحيرة عثمانية طوال القرن السادس عشر عندما فرضوا سلمهم العثماني، تحت شعار «الجهاد» من جهة «والحرب الصليبية» من جهة أخرى، حيث وجد العثمانيون أمامهم قوى أخرى لها استراتيجيتها وأهدافها. وبالتالي تبرز جلياً الثنائية القطبية التي أدخلت العالم المتوسطي في صراع بحري وبري ذي خلفيات دينية بادئ الأمر، لتتحول تلك المواجهات بين الطرفين إلى طابع قرصني بحت.

لقد تركت هذه التبدلات والتغيرات علاقات سياسية واقتصادية يشوبها الحذر والترصد بعد أن ألقت بتداعياتها على الحركة التجارية البحرية وحجمها على الموانئ والأسواق الداخلية. وإذا كانت السفن الحربية تسيطر على مجالات متوسطية شاسعة، فإن السفن الغربية التابعة للبندقية وجنوة وفرنسا، كانت تتولى في أغلب الأحيان نقل البضائع والتجار وحتى الحجيج من اسطنبول وغيرها من الأطراف إلى العديد من الاتجاهات المتوسطية المتباعدة، وهذا ما سوف يساهم في حرية تنقل رؤوس الأموال وآليات التنظيم التجاري المتوسطي إثر منح السلطة العثمانية للامتيازات وما نجم عنه من تمركز اقتصادي، وهو ما يؤدي حتماً إلى إلقاء الأضواء على دور الأقليات الفاعلة اقتصادياً وتجارياً في معظم الموانئ العثمانية في شرق وغرب المتوسط، وتحديد دور الوكالات ومدى مرونة المعاهدات (الامتيازات) والالتزامات التي وفرتها السلطنة العثمانية لغير رعاياها.

ومنذ بداية العقد الثالث من القرن (10هـ) السادس عشر ميلادي

تجسدت الآثار التراكمية للتطورات الهامة التي جرت في مرحلة انتقالية بين نظامين في العقد الأخير من القرن (9هـ) الخامس عشر ميلادي بحيث حدث تحول في نظام العلاقات المسيحية ـ الإسلامية نتيجة التحول في علاقات القوى الإسلامية من ناحية، ونظام علاقات القوى الأوروبية من ناحية أخرى. وبذلك ظهرت إشكاليات هامة على صعيد هذه العلاقات المتداخلة وقدمت خبرة التطورات عبر ما يقرب من القرون الأربعة مدلولاتها بالنسبة لهذه الإشكاليات.

فما هي إذاً أهم السمات الجديدة في علاقات القوى الإسلامية- المسيحية، أي في طبيعة الطرف العثماني بصفة عامة وكذلك في الطرف الأوروبي؟

وما هي أهم الإشكاليات على ضوء نظام التفاعلات الإسلامية المسيحية؟

«إن تطور السلطنة العثمانية منذ نشأتها من إمارة تخوم إلى دولة ومن ثم إلى قوة إقليمية عالمية، وهو التطور الذي لم يتحقق على هذا النحو لفواعل إسلامية أخرى»[1]. مع هذا التطور تعددت محاور الجغرافيا السياسية التي دارت حولها التفاعلات الدولية التي شاركت فيها الدولة العثمانية بدور أساسي في مواجهة طرف غير مسلم، فهنالك التفاعلات حول فتح أراضٍ غير مسلمة (ساحتها أوروبا أساساً) وهناك التنافس مع قوى مسيحية دفاعاً عن أراضٍ مسلمة (شمال إفريقيا، آسيا الوسطى والقوقاز)، وهناك ضم

---

(1) د. سيار الجميل، الدولة العثمانية وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت 1989، ص 41.

مناطق إسلامية أو مد النفوذ إليها على نحو أثار مشكلات ممتدة مع القوى المسيحية المتنافسة حول هذه المناطق (الوطن العربي) وهناك أخيراً الصراع المسلح مع قوى إسلامية (الصفويين) ولقد تطورت أنماط التفاعلات حول هذه المحاور مع تطور حال الطرف العثماني وحال الأطراف الأوروبية المنافسة وحال المناطق المعنية وذلك عبر عدة مراحل فرعية غلب التفوق العثماني على الأولى منها (القرن 10هـ/ 16م) ثم برز الضعف والتآكل في مصادر القوة العثمانية في مرحلة تالية.

وإذا كان عصر القوة والفتوحات الإسلامية قد اقترن بأوضاع داخلية متميزة، وإذا كان عصر القوة والفتوحات العثمانية قد اقترن أيضاً بأوضاع داخلية متميزة فإن عصر التدهور والضعف، والذي بدأ في مرحلة تالية، قد اقترن ليس فقط بتغيرات في الطرف الآخر غير المسلم (المسيحي الأوروبي) والذي نمت قوته ولكن اقترن بتغيرات داخلية مجتمعية خطيرة كان جزء هام منها انعكاساً لتطورات تاريخية دولية هامة، وبالمثل بالنسبة لمراحل قوة ثم تدهور مراكز القوة الإسلامية الأخرى المنشقة عن الدولة العثمانية. وكذلك بالنسبة لأسباب التراجع والضعف في العالم الإسلامي بصفة عامة والتي تبدأ منها جذور علاقات التبعية وعلاقات القوى غير المتكافئة بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي.

بعبارة أخرى إذا كان قد حدث تطور في هيكل القوى الإسلامية تمثل في ظهور إمبراطوريات كبرى مستقلة عن بعضها فإن تطور دور هذه الإمبراطوريات قوة وضعفاً قد ارتبط ليس بتطور توازنات القوى الدولية فقط ولكن أيضاً بالتطور في أسس وقواعد ومبادئ تنظيم المجتمعات والنظم الداخلية. ومن ثم فإن القرون التي استغرقها العصر العثماني والتي استغرقتها

بصفة خاصة تطورات السلطنة العثمانية، إنما تعد ساحة هامة لاختبار نمط التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية وتأثيره على توازن القوى الدولية من خلال تأثيره على صعود ثم هبوط مراكز القوة العالمية.

إذا كان صعود ثم سقوط الخلافات السابقة الأموية والعباسية وكذلك الدولة المملوكية قد حظي أيضاً بالاهتمام بدراسة نمط هذا التفاعل، إلا أن مرحلة العصر العثماني اكتسب خاصية إضافية حيث شهد اهتماماً ليس بصعود وهبوط مراكز القوة الإسلامية فقط ولكن بحالة العالم الإسلامي بصفة عامة في مواجهة الغرب.

أما بالنسبة لسمات التطور في الجانب الأوروبي فتنقسم بدورها إلى عدة مجموعات يتشابك تأثيرها على نمط تفاعلات الطرف الأوروبي مع العالم الإسلامي خلال الموجة الثانية من الهجوم الأوروبي على هذا العالم. لقد تقدم الغرب وَجَدَّد نفسه خلال ما عرف بعصر النهضة، وكان انتهاء عصر الإقطاع قد حرر التجارة وقطاع الأعمال، وساهمت مركزية الدول التي تطورت في توفير أدوات النمو ثم التوسع الكبير خارج أوروبا. بعبارة أخرى وبعد أن كان العثمانيون يتوسعون على حساب دول ضعيفة كبيزنطة وممالك البلقان بدأ الصراع ليس مع دول غرب أوروبا فقط ولكن مع هذه الدول التي كانت قد دخلت مرحلة جديدة من التنظيم في ظل الدول القومية وأثار الثورة الصناعية وتطور الرأسمالية. «وهذه التطورات هي التي انتقلت معها هذه الدول من وضع الدول الصغيرة إلى وضع الإمبراطوريات الكبرى الاستعمارية وذلك في ظل التطور من مرحلة الكشوف والاستعمار التجاري والتوسع في العالم على أساس قاعدة حرية التجارة إلى مرحلة التوسع استناداً للسيطرة على الأسواق، أي مرحلة الاستعمار الرأسمالي

التقليدي»[1]. ولقد ساعد على هذه التطورات عملية التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية المختلفة التي تنافست كل منها على الهيمنة والسيادة على النظام الأوروبي.

لقد كان للتغيرات في المجتمعات والنظم الأوروبية انعكاساتها على توازن القوى الأوروبية على القارة بقدر ما كان لها انعكاساتها على التوازنات الأوروبية حول مناطق التنافس الاستعماري، ومن ثم تراكمت آثار هذه الانعكاسات على توازن القوى الشامل بين الطرفين الإسلامي والمسيحي.

فإذا كانت عناصر القوة الأوروبية الجديدة في القرن 16م لم تجعل من الأوروبيين طوال هذا القرن مصدر تهديد أساسي للقوة الإسلامية المترامية الأطراف إلا أن النهضة الأوروبية كان لها آثار بعيدة المدى لعل أولها هو الكشوف الجغرافية في العالم الجديد ولكن مع ازدياد نمو الغرب منذ نهاية القرن 16م. أضحت تمثل قوى عالمية سائدة أثرت بقوة على إعادة تشكيل أرض الإسلام و«إذا كانت القوى الإسلامية الكبرى - وعلى رأسها السلطنة العثمانية - قد أثبتت عدم مقدراتها على حل مشكلاتها الأساسية الداخلية فلم يكن هذا يعني جموداً داخلياً فقط بقدر ما كان يعني أن العالم الإسلامي كله أضحى يواجه لحظة تاريخية جديدة في علاقته مع الغرب الجديد»[2].

بيد أن انشغال الأوروبيين بالصراعات التي اندلعت بين قومياتهم

---

(1) Dietrik Gerhard; "Regionalism and corporate order as a Basic theme of European History" in: R. Hatton, M. S. Anderson (eds): studies in diplomatic History longman. London 1970, p 155-182.

(2) M. G. Hudgson; The Venture of Islam; the Gun power and Modern times the University of Chicago Press, Chicago 1974, p 165.

الناشئة في أوروبا حول المستعمرات في الهند وفي العالم الجديد وبعد الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت والتي اشتركت فيها كل دول أوروبا لم تكن عائقاً أمام الأوروبيين ومناصبتهم العداء للإسلام. فلم يأخذ هذا الاتجاه شكل الهجوم المباشر منذ البداية ولكن أخذ درجات متصاعدة وذلك في ظل تنافس الدول الأوروبية على التوسع الخارجي كذلك فإن بروز الدور الروسي كقوة نامية كان عاملاً هاماً في التوازنات الأوروبية-الأوروبية ومدى انعكاسها على العالم الإسلامي وإذا كانت المرحلة الأولى من التنافس (القرن السادس عشر ميلادي) قد اقترنت بالتوسع الرأسمالي التجاري إلا أن هذه المرحلة كانت تمهيداً لمرحلة ثانية من التنافس انطلقت من نتائج الثورة الصناعية ومن متطلبات التوسع الرأسمالي الصناعي الذي فرض الاحتلال المباشر للأرض: «وبالرغم من أطر التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية الكبرى والتي شكلت دوافع وأدوات وأهداف اتجاهها نحو العالم الإسلامي، فقد كان يجمع بينها خلفية مشتركة وهي الرغبة في الاشتراك في حرب العثمانيين، وهي الرغبة التي مثلت أساس أغلب المحاولات لتحقيق وحدة أوروبية أو عصبة أمم وهي التي لم تخف بقاء أثر الفكرة الصليبية بها»[1]. وبالتالي انعكست التطورات في طبيعة دور ووزن الطرف الأوروبي ليس في اتجاه تحركه نحو العالم الإسلامي فقط ولكن انعكست وبقوة على وزن وتأثير الطرف الأوروبي في العلاقات بين الدول الإسلامية. فبعد أن كانت الدول الإسلامية - خاصة العثمانية والمملوكية - تستطيع توظيف الخلافات والتوازنات الأوروبية لخدمة مصالحها أضحى

---

(1) أرنست باركر، آثار الحروب الصليبية في شاخت وبوزورث، تراث الإسلام، الجزء الأول، ترجمة محمد زهير، عالم المعرفة 1987، ص 139 -140.

عامل التدخل الخارجي في العلاقات بين الدول الإسلامية ذا تأثير صليبي متزايد.

إذا لقد شهد القرن السادس عشر بداية إرساء عناصر القوة الأوروبية الجديدة فقد أرسى قواعد التحول في المصير الإسلامي في العصر الحديث ومهد لرسم الخريطة السياسية والاجتماعية للعالم الإسلامي والتي عرفها ابتداءً من القرن العشرين.

بعبارة أخرى تبلور تدريجياً ذلك التشابك بين تاريخ العالم الإسلامي والتاريخ العالمي على نحو لم يتحقق من قبل في أي فترة أخرى كما حدث في القرن السادس عشر، حيث أن كل الأحداث الكبرى التي أثرت على تاريخ العالم ككل أثرت وبقوة على تاريخ العالم الإسلامي في نفس الوقت الذي اتجه فيه هذا العالم نحو التجزئة إلى أقاليم متميزة تطور كل منها أنماط حياتها الإسلامية الخاصة بها.

وتعد السلطنة العثمانية الفاعل الإسلامي المركزي في هذه المرحلة والتي قدمت نموذجاً واضحاً على هذا التداخل والتشابك بين التطورات على الصعيدين الأوروبي والإسلامي باعتبار أن السلطنة العثمانية منذ بدايتها وحتى النهاية قدمت أنماطاً خاصة من النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي دخلت تطوراتها في علاقة قوية مع تاريخ أوروبا، حيث أن التاريخ العثماني قد أثر وتأثر بمسار الأحداث في وسط وغرب أوروبا بل أن ظهور وسقوط السلطنة العثمانية ذاتها كان محكوماً بدرجة كبيرة بنفس القوى الاقتصادية والاجتماعية التي شكلت مسار التاريخ الأوروبي.

من هنا تنبع أهمية هذه المرحلة في تطور العلاقات العثمانية- الأوروبية وأهمية الإشكاليات التي تطرحها مما يحيلنا بدوره إلى أثر الدور العثماني

العالمي على العالم الإسلامي في مواجهة الغرب المسيحي، فهل حقق هذا الدور بعثاً وتضامنا جديداً في مواجهة الخطر الأوروبي؟ أم كان عامل تقسيم وتفتيت بسبب الحروب مع الصفويين والسيطرة التركية على العرب؟ وهل حَمَى هذا الدور العالم الإسلامي من الاستعمار الغربي أم كان عامل جمود وتأخير للعالم العربي بصفة خاصة؟

الفصل الأول

العلاقات السياسية

1 ـ العلاقات العثمانية مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة

2 ـ العلاقات العثمانية - الفرنسية

3 ـ العلاقات العثمانية - الروسية

4 ـ العلاقات العثمانية مع المدن الإيطالية

5 ـ العلاقات العثمانية - الإنكليزية

6 ـ العلاقات العثمانية - الهولندية

يعدّ القرن السادس عشر قرنا محورياً إذ شهد تحولات وتبدلات كبيرة جدًّا على جميع المستويات، وإذ عرف بقرن المجابهات الحربية بين مختلف الأطراف، فهو ولا شك قرن التحولات الضخمة في الأنظمة السياسية والاتصالات المباشرة والبعثات التي حصلت بين أطرافه عبر البحر المتوسط، وهو أيضاً قرن التحالفات الظرفية والمنافع العاجلة. وبالإضافة إلى ذلك فهو قرن يستحيل فيه فصل السياسة عن الدين، وعلى الأخص ما كان متعلقاً منه بملف الصراع بين السلطنة العثمانية والقوى الأوروبية.

يجب أن لا يغيب عنا أن الدين قد أثر على فكر وسلوك الإنسان خلال القرن السادس عشر سواءً أكان عثمانياً أو أوروبياً، وتلك هي الحقيقة التي تبين لنا الحوافز وتشرح لنا طبيعة الأحداث والصراعات السياسية والعسكرية بالبحر المتوسط، إذ اتخذت تلك الصراعات أشكالاً عديدة. إذ إن قطبي الصراع بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي قد أضفيا على القرن السادس عشر حركية وديناميكية أسهمتا بدور فاعل في بلورة وتحديد وجهة الأحداث السياسية الحاسمة. فطيلة القرن السادس عشر لم تكن هناك في السياسة الدولية أي مسألة لا تعني العثمانيين فقد تدخلت في الصراع القائم على عرش الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وخاصة بين شارل الخامس

وفرنسوا الأول ملك فرنسا، اللذين وعدا في حال فوزهما بتاج الإمبراطورية بمحاربة العثمانيين.

لكن بعد فوز شارل الخامس بمنصب الإمبراطور، اشتعلت الحرب بينه وبين منافسه ملك فرنسا، فكانت فرصة العثمانيين للتدخل واستغلال الحرب الداخلية التي سادت أوروبا، والانطلاق في حملة توسعية جديدة في اتجاه بلغراد بوابة أوروبا الوسطى وجزيرة رودس مفتاح شرق المتوسط. أما في أوروبا فقد مهد اعتلاء شارل الخامس (وريث إيزبيلا وفرديناند) عرش الإمبراطورية الرومانية المقدسة في مقتبل القرن السادس عشر إلى اتحاد بين كل من إسبانيا والنمسا وألمانيا وجعل من الممكن القيام بسياسة قوة عالمية حقيقية.

لقد جمع شارل الخامس بذلك تحت سطوته إسبانيا والنمسا وألمانيا والقسم الأكبر من إيطاليا وصقلية ونابولي، والأراضي المنخفضة ومستعمرات ما وراء البحار وما كان بحوزته من الشريط الساحلي للمغرب العربي، قبل أن يُطَهِّرَهُ العثمانيون. فاكتسب بذلك سطوة جبارة جعلته يحتل موقع السيد في القارة الأوروبية، بحيث أصيب بالضيق كل من البابا ليون العاشر، وفرنسوا الأول، وهنري الثامن وحكام البندقية نتيجة تمركز تلك القوة الهائلة بيد رجل واحد في القارة. وحده فرنسوا الأول سينازع الإمبراطور شارل الخامس السيادة على أوروبا في وقت كانت فيه القوى الأوروبية الأخرى متشاغلة عن ذلك، فالبابوية غارقة في خوفها من العثمانيين، وتنافسها مع البندقية، ومجابهتها الانشقاقات الكنسية. والبرتغاليون منشغلون بمغامراتهم البحرية الكبرى لتطويق دار الإسلام والبحث عن ثروات الشرق، وهنري الثامن مُنْكفئ على مشاكل الإصلاح

الديني التي أثارها في إنكلترا. إلا أن هذا لم يمنعهم من إظهار ضيقهم بطموحات شارل الخامس لتوحيد أوروبا، وأن يجعل من التاج الذي يلبسه تاجاً للعالم المسيحي. فجهود الإمبراطور شارل الخامس، ستجابه سياسياً بشكل رئيسي من فرنسا، وسيهدد وحدة بنائها الاجتماعي ـ السياسي والمذهبي، الإصلاح الديني البروتستانتي. ذلك الإصلاح الذي امتزج في ألمانيا ودول شمال أوروبا باللون القومي، وقد وضع ذلك أوروبا على درب الحروب الأهلية لأكثر من مائة وخمسين عاماً.

في هذا الأثناء لعبت السلطنة العثمانية دوراً مؤثراً على العلاقات بين الدول الأوروبية الكبرى حيث أضحت عاملاً أساسياً في توازن القوى الأوروبية، فلقد استقوت بعض هذه الدول (فرنسا) بالسلطنة العثمانية في مواجهة غيرها من القوى الأوروبية (الإمبراطورية الرومانية المقدسة) المتنافسة على السيادة في أوروبا.

فإذا كانت التنافسات الفرنسية- الإسبانية على السيادة في أوروبا وكذلك الانقسامات الدينية الكاثوليكية - البروتستانتية في ألمانيا قد استنزفت قدرات أوروبا في عملية المواجهة مع العثمانيين، فإن العثمانيين بدورهم قد واجهوا عاملاً هاماً استنزف قدراتهم وهو حروبهم الممتدة والمستمرة مع الصفويين والتي دخلت مرحلة هامة في عهد سليمان القانوني. وإذا كانت هذه الحروب لم تحسم الصراع بين الطرفين إلا أنها كانت مجالاً أبرز نمطاً آخر للاستقواء بطرف خارجي وهو استقواء الصفويين بالطرف الأوروبي المعادي للتحالف العثماني - الفرنسي. ومع ذلك فإن السلطنة العثمانية قد عملت بدورها على الأقل في القرن السادس عشر على حماية الإسلام في أوروبا، المتوسط، والبحار الجنوبية وكانت الغزوات في أوروبا

كما كانت في أرجاء العالم الإسلامي لمواجهة الخطر عليه عاملاً أساسياً في توسيع الدور العثماني. وبالتالي فإن التفاعلات الدولية التي ظهرت في هذه المرحلة والمراحل التالية هي عبارة عن تداخل في نظام العلاقات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا وبين نظائرها على ساحة الأنساق الفرعية الدولية الإسلامية (في حوض المتوسط، شمال إفريقيا، في المحيط الهندي والبحر الأحمر وفي آسيا)، وذلك نظراً للتداخل بين التوازنات الأوروبية- الأوروبية (الفرنسية الإسبانية، بصفة خاصة في هذه المرحلة) من ناحية وبين التوازنات بين القوى الإسلامية العثمانية - الصفوية من ناحية أخرى.

لقد تبلورت هذه التفاعلات المتداخلة أثناء سعي السلطنة العثمانية لتدعيم ومد نطاق توسعها وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية كبرى تأمين حدودها الشمالية الغربية وتوسيع نطاق نفوذها نحو قلب أوروبا، وتحقيق السيادة البحرية في حوض المتوسط، وفي نفس الوقت الحفاظ على توازن مستقر مع الصفويين إن لم يكن القضاء عليهم.

لقد ترتّب على هذه الأهداف إن ارتبطت محاور الحركة العثمانية في أرجاء العالم مع بعضها البعض على نحو أبرز كيف أن السلطنة العثمانية قد أضحت في هذه المرحلة محور للحركة العالمية وفاعلاً أساسياً في العلاقات الدولية، فلقد استطاعت وبنجاح إدارة الصراع مع القوى الأوروبية في القرن السادس عشر على الأقل. وفي بحثنا هذا سنتطرق إلى العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر ميلادي الذي برزت فيه الهيمنة العثمانية في البحر المتوسط وعلى الساحة الأوروبية ومدى ارتباطها بالتوازنات الأوروبية- العثمانية حول البحار الجنوبية وآسيا وهذا المستوى الأخير يتضمن أبعاد الدور العثماني في أحد الأنساق الفرعية الإسلامية وهو آسيا

الوسطى والقوقاز في مواجهة إحدى القوى الأوروبية الصاعدة أي روسيا.

وبالتالي: كيف انعكس الدور العثماني في التوازنات الأوروبية بين فرنسا وإسبانيا على الصدام العثماني- الأوروبي في أرجاء العالم الإسلامي؟ وهل استطاع الدور العثماني حماية العالم الإسلامي من الهجمة الأوروبية في حوض المتوسط والبحار الجنوبية وكيف؟

1- العلاقات العثمانية مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة:

بعد أربعين عاماً من توقف الفتوحات في أوروبا سواء مع بايزيد الثاني أو مع سليم الأول الذي ركز جهوده نحو الجنوب. كانت هناك جبهة أخرى واجهها العثمانيون، وتعد من عوائق تقدم السلطنة في وسط أوروبا هي ظهور قوات آل هابسبورغ، الذين كانوا يأملون في تحقيق السيطرة والسيادة على وسط وشرق أوروبا منذ 1273م، ولكنهم لم يستطيعوا إنجاز ذلك الهدف مدة قرنين من الزمان بسبب تركيزهم على وسط أوروبا، وتقسيم السلطة داخل الإمبراطورية.

اهتم الهابسبورغ بالسياسة الألمانية، عندما أصبح عرش الإمبراطورية الرومانية المقدسة عبارة عن قناع شخصي أسري متوارث عن الأجداد، وأخذ بعد ذلك الهابسبورغ في عقد حلف مع البلاط الهنغاري، ولكن عندما انتقل الأمر إلى أسرة بوهيميا بعد وفاة ماثيابس كورفينوس (Mathias Corvinus) ملك هنغاريا «قللت أوروبا الشرقية من تفاعلها تجاه سياسة الأحلاف»[1].

أخذت قوات هنغاريا في الانهيار بعد وفاة «ماثياس كورفينوس»، بينما

(1) Paul Coles, the Ottoman impact on Europe, Library of European civilization, s.d, p 118.

كانت قوات إمبراطورية آل هابسبورغ تنمو تحت قيادة الإمبراطور مكسمليان الأول الإمبراطور الروماني المقدس وكان آل هابسبورغ حكام النمسا وهنغاريا وتيرول وبوهيميا وكارنثيا ومناطق أخرى من الغرب، وكانت كل منطقة من تلك المناطق تخضع لفرد مختلف من أفراد الأسرة، وعمل مكسمليان على إقامة المزيد من السيطرة المركزية على أمل أن ينجح في قيادة الحرب المسيحية ضد السلطان العثماني «وربما يكتسب السيطرة على أراضي جنوب شرق أوروبا بما فيها اسطنبول»[1]. ثم تطورت الأوضاع فيما بعد خاصة بعد أن ارتبطت أقاليم النمسا وبرجندى بأقاليم قشتالة وأرغون، وتم ذلك بعد زواج الأمير فيليب أمير برجندى من الأميرة جوانا ابنة فرديناند وإيزابيلا وأنجبا شارل الأول الذي ورث الأراضي المنخفضة وإسبانيا.

وبعد أن استلم شارل الخامس السلطة استطاع توحيد عدة ممالك أوروبية قوية تحت حكمه وقيادته بصفته ملكاً لإسبانيا وكون إمبراطورية كبرى (الإمبراطورية الرومانية المقدسة) ضمت هولندا النمسا ألمانيا إمارات نابولي، وصقلية، وبذلك بدأ توازن القوى المسيحية - العثمانية نتيجة بروز هذه القوة الجديدة التي دعمت من حركة شارل الخامس ضد الإسلام والسلطة العثمانية. بيد أن التنافس الكبير بين أسرتي (آل فالو_ البربون) الفرنسية والهابسبورغ الإمبراطورية، على زعامة أوروبا، بشكل عام، وعلى السيطرة على شبه الجزيرة الإيطالية بشكل خاص «أربك شارل الخامس أمام حركة الهرطقة في ألمانيا، التي وجدت ترحيباً من فرنسوا الأول»[2] ومن السلطنة العثمانية.

---

(1) Stanford- Show, op, cit, p 73, 74.

(2) هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، د. زينب عصمت راشد، د. عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة 1970، ص 18.

فكان للصراع مع فرنسوا والانقسام الديني دورهما الفعال في إحباط جهود شارل لتوحيد أوروبا كمقدمة لتصفية حسابه مع السلطنة العثمانية. ففي الوقت الذي أصبحت «أوروبا تعاني في العمق حالة من التمزق والفرقة مع ظهور نويات الدولة القومية، والتمزق الديني - السياسي المتمثل بالإصلاح البروتستانتي الذي حطم هيبة الكنيسة الكاثوليكية»[1]. كان شارل الخامس منشغلاً بالصعوبات السياسية في إسبانيا، وبداية اللوثرية في ألمانيا، لذلك تنازل عن الأراضي النمساوية وكارنثيا والتيرول في سنة 1521م لأخيه الأصغر فرديناند الذي أصبح أميراً على هنغاريا بعد وفاة ملكها الملك لويس زوج شقيقته، إذ انهارت الأوضاع الداخلية فيها، وهذا ما جعل الأمير فرديناند في مواجهة العثمانيين.

واجه فرديناند صعوبات كبيرة في هنغاريا، خاصة أن ثلثي المملكة كانت في يد العثمانيين، وليس لديه أمل في استعادتها منهم، وفي نفس الوقت لا يستطيع المطالبة بالجزء الباقي من المملكة لأنه كان موضع اعتراض من مرشح منافس، وبما أن فرديناند كان رئيس فوج الرايخ Reichs -Regimentوهو الجهاز الإداري للإمبراطورية الرومانية المقدسة وبصفته ملك الرومان والإمبراطور المرتقب، جلب معدات تدعم سيطرة الهابسبورغ على تلك الأقاليم الهنغارية الشمالية الغربية التي ظلت خارج نطاق الحكم العثماني، كما استورد معدات دفاعية لمواجهة الهجمات العثمانية، وأمد شارل الخامس في نفس الوقت سلاح المشاة بإمدادات مهنية مختلفة من إسبانيا وإيطاليا.

---

(1) جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة، دار المعارف بمصر 1982، ص81.

كان لانضباط قوات الهابسبورغ بالإضافة إلى التقنيات المتقدمة مفعولاً هاماً أجبر القوات العثمانية على بطئ الحركة وتأخيرها، وهكذا تمت إعاقة الجيش العثماني على التقدم وسط أوروبا بالإضافة إلى ذلك وجدت فجوات أثرت على تقدم العثمانيين تمثلت «في الفساد الذي فتك في الجيوش والولايات، إضافة إلى ذلك قيام الثورات في القرم وكذلك بين رجال الإنكشارية في الأفلاق والبغدان وترنسلفانيا»[1]، وكان ذلك عاملاً في توقف التقدم العثماني. كذلك هنالك عوامل جغرافية وأخرى مناخية كانت سبباً رئيسياً في وقف التقدم العثماني ولعلها كانت من أصعب تلك العوامل إذ من الممكن التغلب على العوامل السابقة لكن العوامل المناخية والجغرافية لا يمكن التغلب عليها. وخاصة أنه كان من المعروف أن موسم الحملات العسكرية العثمانية يتم عادة في أشهر الصيف.

في هذا الوقت كانت اسطنبول مركز الثقل للعالم الإسلامي بفضل حركتها التجارية والاقتصادية والثقافية وخصوصاً السياسية وخاصة بعد النجاح الذي حققه العثمانيون في بلاد الشام ومصر وإشرافهم على البحر المتوسط قد نبه إسبانيا إلى مدى ثقل وزنها السياسي والعسكري والديني المتصاعد وخطورة هذه الدولة الإسلامية الناشئة، حتى أن الكنيسة في روما كانت تخشى أن تتعرض سلامة أوروبا للخطر فشرعت تعد حرباً صليبية جديدة أكثر ضراوة من سابقتها. ففي السنة التي فتح فيها سليم الأول مصر عام 1517م علق لوثر بنوده الخمسة والتسعين على باب كنيسة فيتنبرغ مهاجماً البابوية بأقذع النعوت، مما زاد في تمزق أوروبا المسيحية.في هذه الفترة كانت أخبار الأندلس قد وصلت إلى المشرق فأرتجَّ لها العالم

---

(1) Paul Coles; op, cit, p 119.

الإسلامي وقد كانت السلطنة العثمانية في عهد بايزيد تُعاني من المشاكل التي تمنعها من إرسال المساعدات بالإضافة إلى مشكلة النِزاع على العرش مع الأمير جم، وما أثار ذلك من مشاكل مع البابوية في روما وبعض الدول الأوروبية.وكان هجوم البولنديين على مولدافيا والحرب في ترانسلفانيا والمجر والبندقية وتكوين التحالف الصليبي الجديد ضد السلطة العثمانية «بمباركة من البابا جوليس الثاني Jules II وجمهورية البندقية والمجر وفرنسا وما أسفر عنه هذا التحالف من توجيه القوة العثمانية لتلك المناطق»[1]. ومع ذلك حاول السلطان بايزيد تقديم المساعدة لأهل غرناطة إثر الهدنة التي عقدها العثمانيون مع السلطان المملوكي الأشرف لتوحيد الجهود من أجل مساعدة غرناطة ووقعا اتفاقاً بموجبه «يرسل السلطان بايزيد أسطولاً على سواحل صقلية باعتبارها تابعة لمملكة إسبانيا، وأن يجهز السلطان المملوكي حملات أخرى من ناحية إفريقيا»[2].وبالفعل قام العثمانيون بإرسال أسطولاً تحول إلى الشواطئ الإسبانية وقد أثار هذا الأسطول الرعب في الأساطيل المسيحية في أواخر القرن الخامس عشر. كما شجع العثمانيون في نفس الوقت القراصنة، وذلك بإبداء اهتمامهم بهم وعطفهم عليهم، كذلك فإن وصول عدد كبير من هؤلاء المجاهدين المسلمين أثناء تشييد الأسطول العثماني ودخولهم في خدمته «شجع العثمانيين على استخدام قوتهم البحرية الجديدة في غرب البحر المتوسط وبتشجيع من هؤلاء القراصنة»[3].

كان المغرب العربي في هذه الفترة في وضع سيء للغاية، ضعيف

(1) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج 2، القاهرة 1980، ص930.

(2) عبد القادر أحمد اليوسف، العلاقات بين الشرق والغرب، د.ت، ص 256.

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 74.

ومفكك مما شجع الإسبان على تحقيق مطامعهم على السواحل الجنوبية للمتوسط. حيث قاموا باحتلال عدد كبير من المراكز على السواحل المغاربية وقد ترجم هذا الاحتلال عن هذه السياسة الإسبانية والتي استقطبت اهتمام القصر ورجال الدين والوزراء والجيش، تلك السياسة التي انتهجتها إسبانيا لتوسيع نطاق محاربة الإسلام على أرض أفريقيا وهي إحدى السمات الإسبانية في القرن السادس عشر ميلادي. وفي وسط هذه الظروف ظهر الأخوان عروج وخير الدين البحاران العثمانيان اللذان لعبا دوراً رئيسياً في تعجيل الأحداث السياسية بالمغرب العربي خلال العقد الثاني من القرن السادس عشر ميلادي خاصة بعد أن استطاعا تحصين مواقعهما في المغرب العربي وزاد انحلال دول شمال أفريقيا وتفاقم الأمر إثر الخلافات بين الجزائر والمغرب وتونس وبين سكان الجبال والسهول وبين السكان الأصليين والوافدين الجدد من الأندلس «فاستغل الإسبان تلك الخلافات الداخلية وإمكانياتها والأخذ بنصيبهم في الشمال الإفريقي»[1].

كانت هناك عوامل أخرى دفعت الحكومة الإسبانية إلى تأسيس جيوب صليبية على الساحل الأفريقي لاحتلال قواعد على الضفة الجنوبية للمتوسط وامتلاك موانئ وأسواق جديدة يستطيعون منها احتكار تجارة المعادن النفيسة والتوابل التي ترد إليها عن طريق القوافل من جنوب الصحراء، ولمزاحمة المدن الإيطالية (جنوة والبندقية) والتي استغلت واحتكرت التجارة بين الشرق والغرب مدة طويلة. خاصة بعد ما توفرت لدى الإسبان ومن قبلهم البرتغاليين الأسباب الكافية لمدّ نفوذهم في هذه المناطق وقد عزز هذا الاتجاه الأوضاع الداخلية المتردية إذ كان الحكام في تلك البلاد

(1) إبراهيم شحاتة حسن، مرجع سابق، ص 120.

في حالة من الضعف والعجز لا تسمح لهم بمقاومة تذكر للتعديات البرتغالية والإسبانية.

جهزت إسبانيا بضغوط من الكنيسة، وتشجيع من الراهب خيمنيس أسقف طليطلة جيشها وأسطولها لغزو المغرب العربي، وبادر البابا بإصدار قرار يعطي به الولاية لملكي إسبانيا والبرتغال على الأراضي التي يفتحانها بهذه المنطقة «كما سبق وأن أصدر البابا نفسه (إسكندر الرابع) عهداً يبارك به الصليبية الإسبانية بإفريقيا عندما بدأ التفكير الجدي في احتلال المغرب العربي»[1]. وتم بذلك الاتفاق بين إسبانيا والبرتغال على تقسيم شمال إفريقيا وذلك بمقتضى معاهدة (توردي سيلاس)، والتي قسم بمقتضاها المغرب العربي إلى منطقتين «أولى تقع شرق حجر باديس ويتولاها الإسبان والثانية تقع غرب هذه النقطة وقد تركت للبرتغال»[2]. وقد طبقت في هذه المعاهدة النظرية الاستعمارية وهي أن كل طرف لا ينازع الطرف الآخر في وصوله إلى الهند وتعد هذه السمة من سمات العصور الحديثة.

صارت إسبانيا إثر تلك العمليات سيدة الموقف دون منازع فيما بين بجاية شرقاً ووهران غرباً وصخرة الجزائر وسطاً، ثم إن القيادة الإسبانية والتي كانت تنفذ برنامجاً دقيقاً من أجل الاستيلاء على المدن الساحلية قد أخذت تضيق الدائرة فاحتلت مدينة عنابة «وسلك الإسبان نفس الطريقة في السلب والنهب وانتهاك الحرمات»[3]. ثم ترك بها حامية لحراستها. وهكذا

---

(1) أحمد توفيق مدني، حرب الثلاثمائة سنة، بين الجزائر وإسبانيا 1492 -1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، د. ت. ص 80 - 81.

(2) محمد بن عبد السلام بن عبود، تاريخ المغرب، ج2، د.ت، ص 15.

(3) أحمد توفيق مدني، مرجع سابق، ص 88.

تمكن الإسبان خلال بضعة سنوات من السيطرة على النقاط الرئيسية من سواحل المغرب العربي. ولم تكن مطامع إسبانيا لتقف عند هذا الحد بل كانت ترغب في أن تمد سيطرتها إلى أبعد من ذلك حيث قامت باحتلال طرابلس وقد أثار احتلالها بهجة خاصة في إيطاليا مقر البابوية وتبادل أمراء وملوك أوروبا التهاني مع ملك إسبانيا.

بذلك تمكنت إسبانيا من أن تضع لنفسها موضع قدم في إفريقيا كانت عبارة عن نقاط ارتكاز أمامية منعزلة للدفاع عن سواحلها الخاصة، كما شيدت سلسلة من القلاع على طول الساحل الشمالي لإفريقيا. ولجأ بعد ذلك الإسبان إلى الخمول واكتفوا بالاستيلاء على الشريط الساحلي الضيق مما تسبب في قيام القرصنة البربرية انطلاقاً من القواعد المقامة على امتداد الساحل، وهكذا حرص الإسبان على إخضاع سواحل شمال إفريقيا لتتم لهم السيادة على الحوض الغربي للمتوسط ولكي يتسنى لهم مقارعة الأساطيل العثمانية التي صارت لها السيادة في حوضه الشرقي.كما شهدت سواحل غرب المتوسط في أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر ميلادي صراعاً إسلاميًّا صليبيًّا اتسم بطابع جديد، حيث انتقلت المواجهة من البر إلى البحر ونتج عن ذلك قيام الطرفين بشن الغارات البحرية كل ضد الآخر، وهو ما عرف عند الأوروبيين باسم القرصنة، والواقع أن ما كان يقوم به المسلمون لا يمكن أن نسميه بالقرصنة، وإنما بحركة الجهاد الإسلامي الذي تتطلبه الأوضاع الجديدة هناك، ونتيجة لاضطراب العلاقات البحرية والتجارية المنظمة بين دول المغرب والدويلات المسيحية، وكذلك رغبة الإسبان في تحرير أنفسهم من فتح جديد للأندلس، وبالتالي فإن ما قام به المسلمون يُعد بمثابة ردة فعل على ما

قام به سُكان شبه الجزيرة الإيبيرية من اضطهاد في حق المسلمين هناك.

لقد كانت الأوضاع في غرب المتوسط، ملائمة لنشاط حركة الجهاد الإسلامي، لأن إسبانيا كانت ترى أن أهم ما يربط ممتلكاتها الساحلية، هو ضرورة وجود عدد من الاستحكامات والقواعد البحرية الساحلية لصد هجمات المجاهدين القادمين من الشمال الإفريقي. كذلك كان جبل طارق يمثل نقطة التقاء تجارة البحر المتوسط وتجارة بحر الشمال بحيث كان ميداناً هاماً لتكثيف حركة الجهاد خاصة بعد أن تمكن المجاهدون المسلمون في بعض السنوات من إقفال طريق الملاحة في جبل طارق ومنعوا سفن جنوة من الوصول إلى الأراضي المنخفضة في شمال غرب أوروبا، وقد تكونت نتيجة لذلك مجموعة من المراكز البحرية الإسلامية امتدت من جربة إلى مراكش، شملت تونس، بنزرت، بجاية... وجهزت كل مجموعة أسطولاً خاصاً بها للتجول في البحر المتوسط.لقد كان المغرب العربي في هذه المرحلة يعيش وضعية تفكك سياسي بلغ حداً من التدهور والانحلال لم يصل إليه قط من قبل، فالدول القائمة فيه شاخت وأخذ زمام الأمور يفلت من يدها تاركاً المجال فسيحاً للفتن الداخلية والباب مفتوح للهجمات الخارجية، وقد زاد من سوء حظ هذه البلاد أنها تردت في هذا الدرك السحيق، في وقت كان الغرب المسيحي يعيش نهضة كبيرة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية خاصة بعد أن فتحت له الكشوف الجغرافية أفاقاً واسعة، الأمر الذي أغرى الدولتين المسيحيتين في شبه الجزيرة الإيبيرية الانقضاض على إفريقيا الواقعة في طريق المستعمرات الجديدة، خاصة أن رجال الكنيسة، والملوك المتعصبين يدعون إلى اكتساحه والقضاء على سكانه.

إن تمكن إسبانيا من احتلال السواحل الجنوبية للمتوسط يجعل الحوض الغربي من البحر المتوسط بحر إسبانياً بحتاً خاصة وإنها كانت تملك الساحل الجنوبي الغربي من إيطاليا، وتملك أهم الجزر، صقلية سردينيا، كورسيكا والبليار، «فهي بذلك تستطيع تشكيل وحدة اقتصادية قوامها الاتصال المباشر بين شمال البحر المتوسط وجنوبه في الحوض الغربي منه وتحمي بذلك سياسة بحرنا الرومية»[1]. لقد بدت تلك الحروب حرباً صليبية لكن بأهداف وأسلوب جديدين، «فوجدت تلك الحرب تشجيعاً من الدوائر التجارية الناشئة مع آمال الكنيسة في السيطرة على الشواطئ الإفريقية ثم النفاذ إلى داخلها حيث يمكن للحركات التبشيرية أن تؤدي دورها في خدمة المسيحية في نفس الوقت الذي يمكن فيه تحقيق الأهداف التجارية»[2]. تطورت بعد ذلك الأوضاع في إسبانيا التي أصبحت تحلم بالسيطرة على مصر وفي هذه الفترة التي كانت تتوسع فيها إسبانيا في غربي المتوسط كانت السلطنة العثمانية تدعم نفوذها البحري في شرقي المتوسط فكان عام 925هـ/ 1519م بداية حلقة جديدة من تاريخ العالم أكدت استمرار التقدم والتفوق العثماني، وفي تلك السنة كان كل من شارل الخامس وفرانسوا الأول مرشحين لوراثة الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وكلاهما وعد باستخدام جميع القوى في مناهضة العثمانيين، وقد رأى الناخبون في شارل أنه أنسب من فرنسوا في تحقيق هذا الهدف مما تسبب في اندلاع الحرب بين الملكين المسيحيين. وأثناء هذه الحرب «تمكن السلطان العثماني سليمان القانوني من الاستيلاء على بلغراد بوابة وسط أوروبا وتبعها

(1) أحمد توفيق مدني، مرجع سابق، ص 88 -89.

(2) محمد عبد المنعم الواقد، مرجع سابق، ص 236.

بالاستيلاء على رودس مفتاح شرق البحر المتوسط من أيدي فرسان القديس يوحنا»[1]. وبذلك ضمن السلطان سليمان الحصول على قاعدة يستطيع أن يوجه منها عملياته مباشرة ضد شارل الخامس وحتى يكون الهجوم أكثر دقة أعطى السلطان الأوامر لخير الدين بربروسا لمناوشة الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وباسم الإسلام وجه خير الدين كفاحه في غرب المتوسط حيث كان القائد لقوة جديدة.

كانت إمبراطورية شارل الخامس تضم قشتالة وأرغون إضافة إلى أملاكها في المتوسط نابولي، صقلية وسردينيا والنمسا وملحقاتها ولكسمبورغ وهنغاريا ومورافيا بالإضافة إلى ممالك أخرى شملت نصف القارة الأوروبية والمستعمرات الكبيرة في العالم الجديد، وإذا كانت الأملاك التي ورثها شارل الخامس على هذا الاتساع الكبير، فإن المشاكل كانت ضخمة وتتعارض مع أماني شارل.

انفجرت القوة العثمانية في شرق البحر المتوسط ومنطقة الدانوب واضطرت أسرة الهابسبورغ إلى إعداد عدتها لمواجهة العثمانيين المتقدمين في عدد من النقاط الاستراتيجية. بيد أن شارل الخامس كان حريصاً وحذراً من التهديدات العثمانية على أراضي إستريا وكارنيولا وإقليم كارنثيا، إذ تعددت الهجمات على تلك المناطق، وتمنى شارل أن يوحد المسيحيين في وجه المسلمين الغازين على الإمبراطورية الرومانية المقدسة، من الناحية الشرقية خاصة وأن أوروبا كانت في حالة لا تستطيع مقاومة الهجوم العثماني المتجدد.

---

(1) إبراهيم شحاتة حسن، مرجع سابق، ص 227.

لقد كانت المعتقدات الدينية وفلسفة اللاهوت في ألمانيا أرسخ من إيطاليا مقر البابوية، وكان في ألمانيا عدد من المفكرين تعرضوا للبابوية بالنقد اللاذع على عيوبها ومثالبها المالية والأدبية وساعد على نشر آرائهم وجود الطباعة في شمال ألمانيا مما سهل على الطبقة الألمانية المثقفة الإطلاع على أوجه النقد الموجهة إلى الكنيسة ومشاركة كبار الكتاب آرائهم وفلسفتهم الدينية. مما أثَّر على الموقف السياسي في ألمانيا في ذلك الحين وأدى إلى قيام ثورات واضطرابات دينية، فقد كانت ألمانيا مقسمة إلى مئات من الولايات شبه المستقلة لا يجمعها سوى انتمائها الاسمي لحكم إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة الذي لا يملك ولا يحكم.

احتفظت الكنيسة الرومانية بقوتها وسلطانها في ألمانيا وذلك بسبب ضعف الإمبراطورية وتفرق كلمة الحكام الإقطاعيين، وغالى بعض الباباوات في التحكم وفرض الإرادة على الشعب الألماني، وأرسلوا إليهم أتباعهم من رجال الدين يجمعون المال بكافة السبل، وارتكب رسل البابا جرائم الرشوة والابتزاز، لينفقوها بعد ذلك في تحقيق أطماعهم السياسية والتشبه بالملوك والأمراء بالاستمتاع بالحياة المرهفة وكان أسوأ مظاهر ابتزاز الأموال هو التوسع في بيع صكوك الغفران مما أثار المعارضة والجدل، وكان سليمان القانوني جاهزاً لاقتناص الفرصة فمدّ يد العون لفرنسوا الأول، وللحركات الانشقاقية عن كنيسة روما، وقد شجع فرنسوا بدوره، العثمانيين للاتصال بحلفائه البروتستانت في ألمانيا «ولا شك أن الضغط العثماني حول اهتمام آل هابسبورغ عن الانشقاق، مما وطد الإصلاح الديني في أوروبا»[1]. وفي ظل هذا الوضع الجديد أصبح على

---

(1) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ط1، مكتبة أطلس، دمشق 1974، ص 81.

السلطنة العثمانية أن تسارع في اتخاذ القرار الحكيم، وبين الجبهة الإيبيرية والجبهة النمساوية - المجرية يرقد البحر المتوسط يرمق مراقباً تبدل مواقع القوى على جوانبه- وعلى كلا الجبهتين فيينا- إسبانيا يتوجب على سليمان القانوني مواجهة نفس العدو الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

وأمام هذا الوضع الخطير الذي يلف السلطنة العثمانية ويسعى جاهداً لمحاولة تكبيلها: «يعد المشكل الموريسكي إحدى المعطيات الثابتة التي سيطرت على القرن السادس عشر ميلادي في البحر المتوسط، ولا شك أن ارتباطها وتأثيرها على البلاد الإسلامية كان أشد وأقوى مما كان عليه في البلاد العربية»[1].ففي الوقت الذي اشتهر فيه الأتراك -العثمانيون «بأنهم الوجوه الحقيقية للإسلام»[2]، «وان قدرتهم أصبحت إحدى المعطيات المميزة للسياسة والفكر الإسلامي، وأن انتصاراتهم - باعتبار أن سلطانهم هو حامي الحرمين الشريفين - قد منحت الموريسكيين مناخاً للمقاومة الشديدة ضد تعميدهم ودمجهم في المجتمع الإسباني»[3]. وهذا ما جعل الكاتب الشهير سرفانتس Cervantes يصرح بأن الأتراك العثمانيين قد أرسلوا للانتقام من ذنوب المسيحية.لقد سعى الإمبراطور شارل الخامس بصفته ملك إسبانيا إلى الاضطلاع بمهمة تنظيم المقاومة ضد الهجمات البحرية الإسلامية على البلاد الإيطالية التابعة له وكذلك على خطوط الساحل الإسباني نفسه، وبصفته إمبراطور للإمبراطورية الرومانية المقدسة أدرك

---

(1) التميمي عبد الجليل، الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين، المجلة التاريخية المغربية عدد3 جانفي 1978. تونس، ص 187.

(2) Albert Mas; Les turcs dans La Littérature Espagnole du Siècle d'or, T1, p 202, Paris 1967.

(3) التميمي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 190.

وانظر أيضاً: Albert Mas; op, cit, T2, p 284.

بطريقة مرهفة لدوره كحامي المسيحية الكاثوليكية ضد الإسلام. صحيح لم يكن شارل الخامس إسبانياً بل كان فلمنكياً، ولما ورث شارل عرش إسبانيا، كان يهمه الدفاع عنها من المسلمين المصممين على استردادها بمساعدة السلطنة العثمانية، وهكذا مضي شارل الخامس في سياسته نحو الإمبراطورية ليواجه المسلمين بكل قوة.

وبما أن شارل كان مشغولاً بعدة صعوبات سياسية في إسبانيا وكان لديه عدة مشاكل سياسية في ألمانيا نتيجة سيادة وسلطة الولايات واستغلال الأمراء، ونظراً لالتزاماته الكثيرة كان عليه أن يعهد بمسؤولية تلك الأحداث في ألمانيا إلى أخيه فرديناند. ليعود إلى إسبانيا لمواجهة الخطر العثماني القادم من الجنوب، لذلك قام شارل الخامس بنقل حقوقية ملك أراضي الوراثة النمساوية ودوقيات النمسا وكارنثيا وكارنيولا وإستريا سنة 928هـ - 929هـ/ 1521م-1522م. إلى أخيه الأصغر فرديناند الذي أصبح ملكاً على هنغاريا بعد وفاة ملكها وبذلك يكون قد وضع نفسه أمام الخط الدفاعي الأول ضد السلطنة العثمانية.

اضطرت بذلك أسرة الهابسبورغ في إسبانيا وإيطاليا الإسبانية وأوروبا الشرقية للاضطلاع بمسؤولية الدفاع عن قطاعات طويلة من منطقة الحدود الأوروبية. وواجه فرديناند أكبر الصعوبات في هنغاريا وذلك لأن ثلثي المملكة كانت تحت السيطرة العثمانية ولا يأمل في استردادها.

لكن يبدوا واضحاً أن تنظيم المقاومة ضد التقدم العثماني في شرق البحر المتوسط والدانوب قد أشرك الحكومة الهابسبورغية لإسبانيا في نشاطات غير مجدية أفسدت الآمال العالية التي كان قد حصل عليها شارل الخامس من إرثه الإيبيري كما أن النزاعات الانفصالية في أوروبا، السياسية

والاجتماعية المسببة للشقاق كانت المشكلة الرئيسية بالنسبة لإسبانيا وكان ذلك نتيجة سياسة الإصلاح الديني للمجتمع المسيحي الذي أصبح يشكل طوائف متحاربة فيما بينها، ولكن سريعاً ما تتحد تلك الطوائف عندما يطرق الإسلام أبواب الخطر على المسيحية، ومن ذلك ناشد لوثر الإمبراطور شارل الخامس للعمل على توحيد ألمانيا لمواجهة السلطنة العثمانية.

لقد أراد شارل الخامس تأمين الجناح الأيمن للإمبراطورية الرومانية المقدسة وكان يعتبر طرابلس الغرب مركزاً هاماً يمكن من خلاله تأمين بعض الحماية لصقلية الإسبانية وكذلك تأمين الملاحة المسيحية في غرب المتوسط ولذلك سعى إلى ربط أملاكه في إيطاليا بإسبانيا. وحتى يؤمن ذلك أبدى الإمبراطور شارل الخامس ترحيبه بطلب الوفد الذي بعثه رئيس فرسان القديس يوحنا بمنحهم جزيرة مالطة، بشرط أن تتولى المنظمة- فرسان القديس يوحنا- مهمة الدفاع عن قلعة طرابلس ومدينتها، وبعد مفاوضات وقع الإمبراطور مرسوم التنازل عن طرابلس لفرسان القديس يوحنّا.

ازدادت الهجمات العثمانية ضراوة على الجبهة الشرقية لأوروبا وحوصرت فيينا التي كانت حمايتها من مسؤولية «فرديناند» الذي التزم بالذود عنها، وكانت إمكانيات المجر لا تفي لمواجهة الموقف. بالإضافة إلى ذلك حالة الفوضى الدينية التي ازدادت وأصبحت تهدد بالثورة، ومع ذلك استطاع شارل الخامس أن يوحد الجهود وتجمعت قوة الهابسبورغ العسكرية مرة واحدة عام 938هـ/ 1532م أمام فيينا وكانت المعونة العسكرية مقتصرة على إمدادات سلاح مشاة إسباني وإيطالي وشاركت هذه القوة في الدفاع عن البوابة الشرقية لأوروبا ولكن أمام الضغط العثماني تشتت شملها.

في هذا الوقت لم تكن لدى الأرشيدوق "فرديناند" القوة الكافية لشن

هجوم على السلطنة العثمانية إذ كانت قواته تعاني من الضعف، وانحطاط المعنويات بسبب ضعف المرتبات، أمام حاجة فرديناند الماسة إلى المال لخوض معركة طويلة ومكلفة على الدانوب. وحاول فرديناند عرض السلام على السلطان العثماني، وقدم إتاوة كبيرة مقابل امتلاك المجر ولكن محاولته فشلت لرفض سليمان ذلك وإجباره للإمبراطورية الرومانية على دفع الجزية صاغرة له وهو بالتالي: «إن لم يستطع الاستيلاء على فيينا، فإنه فرض الجزية على الأرشيدوق فرديناند (الأخ الأصغر للإمبراطور وملك النمسا)»[1].

دعمت بذلك السلطنة العثمانية قبضتها في شبه جزيرة البلقان وسوريا ومصر والتحمت مع القوى الإسلامية في الشمال الإفريقي، مما جعل منها قوة بحرية مهاجمة ونتيجة لذلك صارت إيطاليا معرضة بصورة متزايدة للهجمات الإسلامية. في الوقت نفسه تم إدماج الكثير من شبه جزيرة نابولي وصقلية وجنوة وميلانو في النظام الإمبراطوري الأسباني، ومع تنامي الصراع بين السلطنة العثمانية والإمبراطورية الرومانية المقدسة في البحر المتوسط، وضعت إيطاليا في الخط الأمامي من العمليات الحربية وصارت البندقية وإنكونا ومسينا ونابولي وجنوة النقاط الأكثر حساسية للاتصال الأوروبي بالعالم العثماني.

وبما أن شارل الخامس كان نتاج عصر متعصب، من أجل ذلك ادخر مفهوماً خاصاً لمعنى الملكية، إذ تصدر حماية الكاثوليكية قائمة اهتمامه، فركب ظهر السفينة وتقدم من برشلونة لقيادة الحملة العسكرية ضد تونس سنة

(1) ستانلي لين بول، الدول الإسلامية، محمد صبحي فرزات، مكتبة الدراسات الإسلامية، مطبعة الملاح، دمشق 1974، ص 477.

942هـ/ 1535م من أجل الانتقام من المسلمين وليفوت الفرصة على السلطنة العثمانية في التحكم في غرب المتوسط. وقدمت بذلك أسرة الهابسبورغ صورة معاكسة للتكريس الإسلامي للجهاد، وعندما واجه العثمانيون وحلفاؤهم الهجمات على خطوط ساحل البحر المتوسط الغربي فإن العقيدة الدينية العميقة والشعور الحيوي بحفظ الذات حث ملوك إسبانيا على الإطلاع بدور أبطال المسيحية فتقدموا لمواجهة السلطنة العثمانية في الشمال الإفريقي، وارتفعت الأصوات في أوروبا تطالب بتوحيد الصف لمواجهة الخطر العثماني الداهم الذي تتعرض له أوروبا بأسرها.

فتجمعت في عام 945هـ/ 1538م قوات صليبية من الإمبراطورية الرومانية المقدسة وجمهورية البندقية والبابوية وتلاقت أساطيل هذا الحلف أما ميناء بريفيزا (Preveiza) جنوبي جزيرة كورفو، فاشتبكوا مع خير الدين بربروسا الذي ردهم على أعقابهم خاسرين: «واسترد الأسطول العثماني سمعته بعد أن نال منها انتصار الأمبراطور شارل الخامس الذي كان قد استولى على تونس»[1] في المرة السابقة.

انشغلت بعد ذلك الدول الأوروبية الكبرى بالخصومات الدينية والمسائل الوارثية للحكم، وقد ساهم هذا الانشغال بدون شك في التقدم المكتسح والمذهل للفتح العثماني وظل الامبراطور شارل الخامس منشغلاً بالحرب مع العثمانيين في الشمال الإفريقي رغم حربه مع الفرنسيين في إيطاليا، فقام بعقد تحالف مع صاحب جنوة "أبندريادويا" الذي قدم مساعدات مهمة للإمبراطورية الرومانية المقدسة، خاصة وأنها كانت في

(1) عبد العزيز الشناوي، مرجع سابق، ص 890.

حاجة ماسة إلى سفن حربية لتتولى عبء الدفاع البحري ضد العثمانيين، خاصة وأن الجزيرة الإيطالية أصبحت بمثابة خط الدفاع الأول عن العالم المسيحي ضد الاعتداءات الإسلامية. لقد كان مجهوداً كبيراً من شارل الخامس ومن إسبانيا لولا نمو القوة البحرية العثمانية وتهديدها الذي اقترب من سواحل نابولي وصقلية بل وإسبانيا نفسها. وللتصدي لتلك الجبهة البحرية الإسلامية في البحر المتوسط قرر شارل تشييد قاعدة إسبانية بين الجزائر والقسطنطينية، وبالفعل تم له ذلك في تونس، إلا أنه لم يتابع ذلك النجاح لعدم امتلاكه للقوة البحرية اللازمة لذلك، مما أتاح المجال لخير الدين بربروسا في تنظيم غارات جديدة ضد جزر البليار وساحل فلنسيا وسواحل إيطاليا الجنوبية. حاول شارل الخامس أن ينظم هجوماً مضاداً على العثمانيين بواسطة إنجاز حلف مسيحي مع البابوية والبندقية ولكن ذلك الحلف لم يكتمل وتفككت هذه العصبية بعد أن تحالفت البندقية مع السلطنة العثمانية سنة 947هـ/ 1540م للمحافظة على مصالحها. وبدون أسطول البندقية فإن العُصبة المسيحية لا تستطيع مواجهة البحرية العثمانية. قرر شارل الخامس أن يركز جميع مصادره وموارده المتاحة في الغرب ليهزم القبضة القوية للسلطنة العثمانية في الجزائر وبذلك يستكمل برنامجه في تأمين الجناح الأيمن لإمبراطوريته، وقاد شارل بنفسه حملة على الشمال الإفريقي وهدفها الجزائر في سنة 948هـ/ 1541م إلا أنه لم يحقق هدفه وانسحب مرة أخرى لإسبانيا وكان ذلك آخر محاولاته، لأن موقف شارل في البحر المتوسط قد تدهور بسرعة بعد أن تجددت الحرب مع فرنسا.

وقدمت السلطنة العثمانية لحليفتها فرنسا خدمة كبيرة كما أن السفن ذات المجاديف دعمت وعززت البحرية العثمانية وكذلك تعاون خير الدين

بربروسا في حصار نيس عام 947هـ/ 1544م ومن ثم سيطر العثمانيون على طرابلس وكانت قاعدة أخرى لها أهميتها كما سقطت مراكز أخرى من الشمال الإفريقي، واستمر السلطان في إرسال أساطيله القوية للهجوم على مراكز بحرية في سواحل البحر المتوسط. وهكذا لم تتح الفرصة أمام شارل الخامس للدفاع عن الطريق البحري للإمبراطورية الرومانية المقدسة.

مضت بعد ذلك الدولة العثمانية في مواجهتها للفرس، الذي ازداد تمردهم وحاولوا إيجاد تعاون مع البرتغاليين الذين نجحوا في الاستحواذ على نقاط استراتيجية في الجبهة الجنوبية في البحر الأحمر والخليج العربي وهكذا سارت السلطنة العثمانية والإمبراطورية الرومانية المقدسة كل في طريق ولكن لفترة مؤقتة إذ استمرت المناوشات الحربية على طول سواحل البحر المتوسط بين المسلمين والمسيحيين مما أدى إلى إزعاج التجارة والمواصلات بين إيطاليا وإسبانيا. ولقد كانت حملة الجزائر 948هـ/ 1541م تعد من آخر حملات شارل الخامس العظمى، فعلى إثرها تدهور موقفه في البحر المتوسط. وكذلك فإن الحملات الناجحة التي قام بها سليمان القانوني على الجبهة البلقانية أجبرت الإمبراطورية الرومانية المقدسة على إعادة النظر في الاحتفاظ بمصالحها الأسرية في الدانوب بعد فترة من الإهمال وبالتالي «تنظيم وتقوية استحكامات الحدود لصدّ أي هجمات عثمانية أخرى»[1].

كذلك فإن تجدد الحروب في أوروبا بين الإمبراطورية الرومانية المقدسة وفرنسا وطلب هذه الأخيرة المساعدة من السلطنة العثمانية. أوجد

(1) Paul Coles: op, cit, p 122.

فرصة أمام سليمان القانوني للتدخل إلى جانب فرنسا، حيث قاد خير الدين بربروسا الأسطول العثماني لنجدة الحليف الأوروبي ضد آل هابسبورغ، بعد الانقضاض على سواحل إيطاليا تاركاً نابولي وروما في حالة من الذعر.

بعدها «أبحر العثمانيون متجهين إلى جنوب فرنسا، فقاموا بسلب ريجو ونيس. ولقوا ترحيباً هائلاً من الفرنسيين هناك، ثم شن خير الدين هجوماً على سواحل قطالونيا»[1]. «ثارت المسيحية جمعاء ضد هذا التصرف الفرنسي في محالفتهم مع العثمانيين، وأخذت الدعاية المسمومة تجوب أرجاء أوروبا يحملها الأسبان وغلاة المسيحية ويستثمرونها إلى أقصى حدود الاستثمار»[2]. وقد تزامن ذلك مع الانتصارات التي استطاعت القوات العثمانية أن تحققها على الجبهة الشرقية حيث أسقطت مدينة فالبو (Valpo) وسيزكلوس (Sziklos) وبكس (Pecs) واستطاع بذلك العثمانيون تأمين قواعد حصينة على الدانوب.

كان شارل الخامس في ذلك الوقت قد هاجم شمال شرق فرنسا ولكنه مني بهزيمة، فاضطر إلى التوجه إلى ألمانيا، حيث كانت حركة التمرد البروتستانتي ضد الكاثوليكية قد وصلت أوجها، «فاضطر أمام تلك الصعوبات إلى عقد معاهدة مع ملك فرنسا فرنسوا الأول سنة 951هـ/ 1544م في مدينة كرسبي»[3]. لكن تنصل فرنسوا الأول من وُعُوده مرة أخرى أدى إلى انسحاب خير الدين بربروسا إلى المشرق. ثم عقد هدنة مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة سنة 952هـ/ 1554م «يعترف فيها الإمبراطور

---

(1) Paul Coles: op, cit, p 95.

(2) أحمد توفيق مدني، مرجع سابق، ص 315.

(3) المرجع نفسه، ص 315.

شارل الخامس بالفتوحات العثمانية الجديدة، ووعد بأن يدفع الجزية عن مناطق شمال وغرب المجر التي كانت لا تزال في حوزة الهابسبورغ، ووعد الجانبان بالتوقف عن شن الغارات على أرض الجانبين»[1]. وتحولت بعد ذلك الهدنة «إلى اتفاق سلام دائم في يونيو 1547م بعد وفاة فرنسوا الأول وأضيفت إليها بنود جديدة تضمن سريان الامتيازات التجارية على تجار الهابسبورغ»[2]، «كما توفي خير الدين بربروسا بعد أن قضى كثيراً من مجهوداته ووقته في مهاجمة أملاك الإمبراطور شارل الخامس من ناحية البحر»[3].

إن المجهود الحربي الذي قام به الإمبراطور شارل الخامس والحملات العسكرية التي أعدها، قد فرض ذلك كله أعباء جسيمة على المجتمع والاقتصاد الإسباني وتبعثرت الألوف المؤلفة من الجنود والبحارة وارتفعت الضرائب على طبقة العامة، وذلك لتغطية تكاليف المجهودات الحربية.

استمر المجاهدون في شمال إفريقيا يهددون أمن غرب البحر المتوسط وتوافق ذلك مع ظهور نجم درغوث ريس الذي خلف خير الدين بربروسا حيث بادر بمهاجمة الشواطئ الشمالية للبحر المتوسط، فأحرق موانيها وأشاع الذعر والفزع فيها. ومن ثمة حضر إلى المهدية التي تعد من أقوى القلاع التونسية وكان السكان يبغضون الحفصيين لتعاملهم مع الإسبان

---

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 97.

(2) Stanford- Show, op, cit, p 103.

(3) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، مكتبة، الإنجلو المصرية القاهرة، د. ت. ص83.

وينتظرون قدوم العثمانيين لحمايتهم، لذا فإن درغوث ريس «احتل المدينة والقلعة بدون مقاومة»[1].

واصل شارل الخامس مجهوداته الحربية مستهدفاً السواحل الجنوبية للمتوسط من أجل إعادة السيطرة عليها والتحكم بزمام الأمور قصد قطع الطريق على المساعدات العثمانية لكن محاولاته باءت بالفشل. حيث أن العثمانيين كانوا دائماً بالمرصاد للمحاولات البائسة من طرف الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي تسعى لبسط نفوذها. وبذلك عملت السلطنة العثمانية على استعادة طرابلس الغرب وتطهيرها من فرسان القديس يوحنا وبذلك أصبحت طرابلس قاعدة مفيدة للعثمانيين، وحلقة أخرى في سلسلة مع الجزائر، كما صار للسلطنة مواقع ونقاط أمامية على ساحل شمال إفريقيا. واستمر السلطان العثماني يرسل أساطيله القوية لتهاجم سواحل البحر المتوسط المسيحية، ولكن رغم ذلك فإن تذبذب مواقف فرنسا تجاه السلطنة العثمانية وكذلك عامل المسافة الذي أكسب إسبانيا مهلة واستراحة لم تستطع تلك الأساطيل تحقيق السيادة والتفوق البحري في غرب المتوسط. ولكن استمرت المجهودات الحربية العثمانية للسيطرة على غربي المتوسط، واشترك سنان باشا ودرغوث ريس في قيادة أسطول جديد يتجه للغرب «واستطاعوا بمساعدة الفرنسيين الإغارة على شواطئ صقلية وكورسيكا»[2]، «كما أرهب درغوث ريس موانئ (Elba) وقطالونيا (Catalonia) وباليركس (Balearics)»[3].

قامت الإمبراطورية الرومانية المقدسة إثر ذلك بعدة محاولات لإعادة

---

(1) عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في شمالي إفريقيا، ترجمة عبد السلام أدهم، دار لبنان 1969، ص 29.

(2) Stanford- Show; op, cit, p 106.

(3) Paul Coles; op, cit, p 95.

احتلال طرابلس بعد سيطرة العثمانيين عليها. وسعوا إلى عقد حلف صليبي بزعامة البابا "بيوس الرابع" وقد لقي هذا النداء استجابة من مدن إيطاليا وكذلك إسبانيا وصقلية للعمل على استعادة طرابلس الغرب وترك أسطول مسيحي فيها، وذلك لمنع السفن العثمانية من العبور إلى غربي حوض البحر المتوسط وحتى لا تستطيع الجزائر أن تتلقى النجدة من اسطنبول ويتم بذلك إخراج العثمانيين من الشمال الإفريقي.

تأكد بيلربك الجزائر من هذه الأخبار، وبادر بإرسالها إلى اسطنبول فحرك ذلك مخاوف كبيرة، لأن أمور الدولة غير مستقرة نوعاً ما، إذ بدأ الروس بالزحف في اتجاه بحر أزوف والبحر الأسود، والبرتغاليون دخلوا خليج البصرة والبحر الأحمر، كما بدأت سفنهم تتجول أمام السواحل العثمانية. لذلك عززت السلطنة من استعداداتها لمواجهة الحلف الصليبي، حيث لقي المسيحيون هزيمة ساحقة سنة 968هـ/ 1560م. إلا أنهم مع ذلك استطاعوا احتلال جزيرة جربة.

وبالتالي فإن محاولة السلطنة العثمانية بسط نفوذها في المغرب العربي تعد أخطر مرحلة في تاريخ المنطقة منذ الفتح الإسلامي، لأن المغرب العربي اصطدم خلالها باحتلال إسباني وبرتغالي لقسم كبير من شواطئه، «فكان الاعتراف بسادة الدولة العثمانية هذه ليس من باب الحكمة فقط بل وضرورة سياسية كذلك، لأن العثمانيون جابهوا الدول الاستعمارية بما فيها الإسبان سواء في تونس والجزائر، كما فعلوا ذلك أيضاً في مساعدتهم للوطاسيين والقوات السعدية بالمغرب ضد الوجود الإسباني»[1]. وبما أن

---

(1) إبراهيم حركات، التأثير العثماني في المغرب، أشغال المؤتمر الأول، لتاريخ المغرب وحضارته، الدار البيضاء، د.ت، ج2، ص 9.

الدولة العثمانية سعت إلى ضم المغرب في نطاق توحيد البلاد الإسلامية والوقوف بها صفاً واحداً ضد الهجمات المسيحية، ذلك أن استقرارها في قواعد بحرية تنتشر على طول سواحل المغرب الأقصى المطلة على المحيط الأطلسي يعني حقيقة الأمر نجاح الأساطيل العثمانية في اعتراض الطرق البحرية للبرتغال وإسبانيا مع العالم الجديد والشرق. وبذلك استمر السجال بين الدول المسيحية والسلطنة العثمانية التي تسعى جاهدة لحماية السواحل الشمالية للمغرب العربي.

وأمام المؤامرات التي كان يحيكها السعديون مع الملك الإسباني فليب الثاني، في غربي المتوسط «انصرف العثمانيون عن الحرب في غرب البحر المتوسط، إذ توجه نشاط الأسطول الحربي إلى جزيرة مالطة في الشرق»[1]. كان السلطان العثماني سليمان القانوني قد عزم على فتح جزيرة مالطة التي كانت أكبر معقل للمسيحيين في وسط البحر المتوسط، والتي سبق أن استقر فيها فرسان القديس يوحنا بعد طردهم من طرابلس الغرب، قصد إخضاعها وبالتالي استعادة بقية المعاقل الإسلامية لكن العثمانيين سرعان ما انسحبوا إثر قيام حلف مسيحي.

في سنة 974هـ/ 1566م توفي السلطان سليمان القانوني «وتوقف بذلك النشاط الحربي مؤقتاً، إذ كانت الدولة تعاني من مشكلة اقتصادية وذلك بسبب الزيادة الهائلة في الإنفاق الحكومي نتيجة حملات السلطان سليمان القانوني في أوروبا وآسيا»[2]. وتسلم السلطان سليم الثاني مقاليد الحكم في

(1) إبراهيم شحاته حسن، مرجع سابق، ص 190 - 191.

(2) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 251.

السلطنة العثمانية، والذي يرى فيه فريد بك المحامي أنه «لم يكن مؤهلاً لحفظ فتوحات أبيه فضلاً عن إضافة شيء إليها»[1]. في هذه الفترة برز نوع من الانقسام داخل الحاشية بين مؤيد للتوسع في شمال إفريقيا ومن بينهم الصدر الأعظم محمد الصقللي: «المدرب على الأعمال الحربية والسياسية»[2]، وبين المؤيدين لاحتلال قبرص.

غير أن هذا الصراع حسم لصالح الفريق الثاني، نظراً لما تتمتع به هذه الجزيرة من أهمية استراتيجية بالنسبة للأمن العثماني في شرق المتوسط. وتم فعلاً فتح الجزيرة سنة 979هـ/ 1571م «وصارت من ذلك العهد تابعة للدولة العثمانية»[3]. غير أن احتلال العثمانيين للجزيرة أثار البندقية، ودفعها إلى طلب النجدة من إسبانيا والبابا وتم بينهم الاتفاق على التصدي للسلطنة العثمانية، وكذلك «فقد كان القضاء على ثورة الموريسكيين في غرناطة وانتصار المسيحية قبل ذلك في مالطا هيج البابا والملك الإسباني لبعث الرابطة المقدسة بين الدول الأوروبية ضد العثمانيين»[4]. وبسرعة فائقة سارعت هذه القوى إلى إعداد حملة بقيادة دون جوان النمساوي الابن غير الشرعي لشارل الخامس بحسب محمد فريد بيك المحامي. تألفت هذه الحملة من 208 سفينة حسب إيفانوف[5]، و231 سفينة حسب محمد فريد

(1) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 253.

(2) المصدر نفسه، ص 253.

(3) المصدر نفسه، ص 256.

(4) التميمي عبد الجليل، الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين. المجلة التاريخية المغربية عدد 23-24، تونس 1981، ص 14.

(5) نيقولاي إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 -1574، ترجمة، يوسف عطا الله، دار الفارابي، 1988، ص 244.

بيك المحامي»[1]. أما بالنسبة للأسطول العثماني، فقد كان بقيادة بيالي باشا مكوّناً من 300 سفينة حسب المحامي[2]، و230 سفينة حسب إيفانوف[3].

تقابل الأسطولان بالقرب من خليج ليبانتو في أكتوبر 1571م ودارت بينهما «إحدى أكبر المعارك في تاريخ البشرية»[4]، وأسفرت عن هزيمة ساحقة للأسطول العثماني وموت قائده «فاهتزت أوروبا فرحاً لهذا الانتصار»[5]، تمكن علي باشا والي الجزائر من النجاة بأسطوله، واستطاع الإفلات من الهزيمة «بسهولة ودراية فريدة في المناورة»[6]، ولقاء شجاعته في ليبانتو، عينه السلطان قبودان مكان بيالي باشا بالإضافة إلى منصبه كوال على الجزائر، وبالتعاون مع محمد صقللي استطاع علي باشا إعادة بناء الأسطول العثماني.

لكن هذا الانتصار الباهر الذي حققه التحالف المسيحي على السلطنة العثمانية «لم يقدم فوائد استراتيجية مباشرة»[7]، ولكن يمكن القول أن معركة ليبانتو تعد «خاتمة للمصائب، وخاتمة لمركب النقص الحقيقي عند المسيحيين، وخاتمة للتفوق العثماني الفعلي»[8] كما أكد على ذلك بروديل.

لكن المصاعب الداخلية في إسبانيا والخلافات بين أعضاء الحلف

---

(1) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 257.

(2) المصدر نفسه، ص 257.

(3) نيقولاي إيفانوف، مرجع سابق، ص 244.

(4) المرجع نفسه، ص 244

(5) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 257.

(6) F. Braudel; Le Méditerranée et le monde méditerranéen à L'époque de Philippe II, T 2, (ed) Paris 1990, p 939.

(7) نيقولاي إيفانوف، مرجع سابق، ص 245.

(8) F. Braudel; op. cit, p 940.

بددت انتصار ليبانتو، فخلال مدة وجيزة عادت البندقية إلى سابق عهدها بالباب العالي حفاظاً على مصالحها التجارية في الشرق وعقدها معاهدة مرهقة مع الباب العالي: «كما لو أن العثمانيين هم الذين ربحوا معركة ليبانتو»[1]، وتنازلت بذلك نهائياً عن قبرص وتعهدت بدفع غرامة حربية للباب العالي.

وبما أن أوروبا لم تستطع أن تستغل هذا الانتصار لخدمة مصالحها في الشمال الإفريقي. «إذ أدرك فيليب الثاني عدم جدوى احتلال شمال إفريقيا»[2]. وبالتالي تخليه «عن كل خططه السياسية الكبيرة في البحر الأبيض المتوسط»[3] كما يرى بروديل. ففليب الثاني الذي كان أقصى طموحه أن يجعل شمال إفريقيا وتحديداً تونس منطقة محايدة غير تابعة لأي قوة «وجعلها لا عثمانية ولا إسبانية»[4]. كان الأمر غير ذلك لدى شقيقه دون جوان النمساوي قائد معركة ليبانتو، والذي كان يحلم بالاستيلاء على تونس التي «لم تكن تقل روعة عن مدينة في بلاد الفرنجة»[5].

انطلقت الحملة على تونس سنة 1573م تحت قيادة دون جوان النمساوي وقوامها 138 سفينة و27 ألف رجل، بحسب إيفانوف[6] ودون مقاومة تذكر استطاعت الحملة النزول في حلق الوادي حيث الحامية

---

(1) J. Hammer; Histoire de Ll'empire Ottoman; traduction Française par J. J. Hellert, 18 Vol, Paris (1835 - 1846). T 6, p 436.

(2) Ernest Mercier, Histoire de L'Afrique septentrionale; TIII, Paris 1891, p 130.

(3) F. Braudel; op. cit, p 973.

(4) نيقولاي إيفانوف، مرجع سابق، ص 245.

(5) Paul Sabag; Une relation inédite sur La prise de Tunisie par Les Turcs en 1574, Tunis, 1971, p144.

(6) نيقولاي إيفانوف، مرجع سابق، ص246.

الإسبانية، ومنها تحركت باتجاه العاصمة. وعند اقتراب الإسبان انسحب العثمانيون خارج المدينة حيث لم تكن حامية مدينة تونس مؤهلة من حيث العدة والعدد للدفاع عن المدينة «وتبع العثمانيين عشرات الألوف من السكان الذين تركوا منازلهم ومناطق سكنهم»[1] خشية من التنكيل الإسباني.

وبذلك تمكّنت القوّات الإسبانية من الدخول إلى تونس وكالعادة عاثوا فيها سلباً ونهباً و«ربطوا خيولهم في جامع الزيتونة ونهبوا خزائنه العلمية»[2] وأتلفوا كتبه ومكتباته حتى قيل: «أن المارشرق الجامع يمر على الكتب المطروحة هناك»[3] حتى أن دون جوان النمساوي: «لم يتمالك نفسه أمام مشهد أحد أعمدة المسجد الكبير فأمر بانتزاعه وإرساله إلى إيطاليا»[4].

وبعد أن أحكم الإسبان سيطرتهم على العاصمة بادروا إلى بناء قلعتهم في مدخل المدينة من ناحية البحر لتكون بمثابة ثكنة للجيوش ليتم منها مراقبة البلاد. وطارد الإسبان جحافل العثمانيين وأتباعهم وصولاً إلى مدينة القيروان حيث دارت معركة بين الطرفين انتهت بهزيمة الإسبان، الأمر الذي شجع العثمانيين على المبادرة بالهجوم والاقتراب من العاصمة، وفي ربيع 1574م ازداد وضع الإسبان سوءاً في تونس بين مؤيد لاحتلال دائم وبين مؤيد للانسحاب، وإبقاء تونس بلد محايد، حيث تمكّن الصدر الأعظم وقبودان باشا أخيراً «من إقناع السلطان بضرورة شنّ حملة كبيرة في الغرب ردًّا على حملة دون جوان النمساوي»[5].

---

(1) نيقولاي إيفانوف، مرجع سابق، ص 246.

(2) محمد الهادي العامري، تاريخ المغرب العربي، تونس 1974، ص 193.

(3) ابن أبي دينار محمد، المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، تونس 1963، ص 175.

(4) J. Hammer, op. cit, T 6, p 437.

(5) J. Hammer, op. cit, T 6, p 437.

انتشرت بعد ذلك الاستعدادات العسكرية في جميع أنحاء المغرب العربي وتحت راية الجهاد أخذت تتشكّل الوحدات العسكرية للمشاركة في طرد الإسبان وانضَمَّ «عدد كبير من المغاربة والعرب من مدينة تونس وبنزرت والمناطق المتاخمة لهما»[1] ونشطت بذلك كل إدارات السلطنة وعملت على تجهيز الأسطول وتزويده بالعتاد والرجال لأجل استرجاع تونس لحاضرة السلطنة العثمانية من أيدي الإسبان وعملائهم الحفصيين. ورغم كل هذه الإمدادات، يبقى الدعم الرئيسي والذي كان له الكلمة الفصل في حسم النزاع، وهو وصول الأسطول الذي جاء من اسطنبول بقيادة سنان باشا فاتح اليمن وبصحبته علي باشا على رأس 300 سفينة، ورغم السيطرة الإسبانية على تونس إلا أنه بقي فيها موالين للعثمانيين في الوقت الذي ازداد فيه الكره والنقمة على الإسبان وصنيعهم مولاي محمد «وأصبح كل من يتعاون أو يوالي الإسبان والسلطان الحفصي يعد خائناً»[2] وأمام هذه الحالة من الاستياء عمت حالة من الاضطرابات مدينة تونس محتجة على الوجود الإسباني ولم تنفع محاولات الحفصيين والإسبان في التصدي للزحف العثماني، وأمام ضغط الاضطرابات الشعبية انكفأ الإسبان إلى حلق الوادي وتحصنوا في قلعتها التي عمل العثمانيون على تكثيف الهجوم عليها لاحتلالها في أسرع وقت ممكن خاصة بعدما وصلت أخبار المعركة إلى مدريد ونابولي، وسعي دون جوان النمساوي «لتجييش الأسطول الإسباني»[3]. وفي 23 آب 1574م تمكن العثمانيون من السيطرة على حلق

---

(1) Paul Sabag: op, cit, p 180.

(2) Ibid, p 19.

(3) F. Braudel: op. cit, p 977.

الوادي، وأمر سنان باشا بنسف القلعة مرة واحدة حتى لا يبقى أمل للإسبان في البقاء أو العودة إلى تونس وقد ورد في محفوظات حسين خوجا: «لم يبق قطعة طعام واحدة ولا أثر واحد ولا دليل واحد. لم يبقى إلا صفير الرياح الجنوبية والشمالية، ونعيق البوم الكئيب يعكر سكون هذا المكان الذي كان يعج بالحركة»(1).

وبذلك استطاع العثمانيون استعادة تونس إثر معارك طاحنة من البر والبحر راح ضحيتها آلاف القتلى من الجانبين، وأصبحت تونس ولاية عثمانية استطاع العثمانيون على إثرها تثبيت أقدامهم في غرب المتوسط «وعمت بذلك موجة عارمة من الابتهاج في جميع أنحاء العالم الإسلامي»(2). «ولم تكن فرحة الباب العالي بهذا النصر، تقل عن فرحة البابا بعد معركة ليبانت»(3). وخير دليل معبِّر عن هذه الفرحة، ما جاء على لسان الصدر الأعظم «محمد صقللي» لسفير البندقية حيث قال له: «حلقتم ذقننا في ليبانتو فقطعنا يدكم في تونس، الذقن ينبت غيرها أما اليد فلا ينبت غيرها أبداً»(4).

إن استعادة تونس للسيطرة العثمانية، يعني خسارة إسبانيا ومن ورائها الدول الأوروبية لشمال إفريقيا نهائياً، وتعد هذه المرحلة بمثابة حدث مميزً وتحول مصيري في العلاقات بين الشرق والغرب وحداً فاصلاً لانفصال شرق المتوسط عن غربه. وبالتالي فإن استيلاء العثمانيين على تونس

---

(1) Paul Sabag: op. cit, p 207.

(2) نيقولاي إيفانوف، مرجع سابق، ص 255.

(3) Charles André Julien; Histoire de L'Afrique du Nord, Payot, Paris 1964, p 274.

(4) Grammant; Histoire d'Alger sous La domination Turque (1515 - 1830),Paris 1987, p 18.

وتحريرها من يد الإسبان كان بمثابة بداية النهاية للصراع بين السلطنة العثمانية والإمبراطورية الرومانية المقدسة في غرب المتوسط على الأقل في القرن السادس عشر ميلادي.

وكما يرى المؤرخ الفرنسي شارل أندريه جوليان حيث يقول: «إن فيليب الثاني بعد أن مني بهزيمة جديدة، وبعد أن شلت حركته انتفاضات هولندا والفوضى في إيطاليا وبعد أن أقلقته مكائد الإنكليز والفرنسيين رفض القيام بأي عملية انتقامية في إفريقيا، وأرغم على عقد هدنة مع السلطان عام 1581م»[1]. كما أن السلطنة العثمانية تورطت في سلسلة حروب مضنية خاضتها في إيران وأوروبا الوسطى وفي البلقان (1578 -1606م)، يضاف إلى ذلك أن السلطنة العثمانية دخلت مرحلة الأزمات الاجتماعية والمالية التي لم تعرفها سابقاً والتي وضعتها على شفير الكارثة فشلت القدرة الهجومية للعثمانيين بالكامل وفي ذلك يقول المؤرخ التركي «خليل إينالجيك»: «إن مذبحة بارتوميليو في فرنسا عام 1572م وهزائم الموريسكيين، وفشل الانتفاضات الهولندية، وأخيراً اتحاد البرتغال مع إسبانيا عام 1572م، قادت إلى إضعاف كبير لمواقع العثمانيين في أوروبا»[2] إذ اضطروا إلى الإقلاع نهائياً عن حلم استرداد إسبانيا وإسقاط عرش روما. في تلك الظروف جرت محاولات منفردة لاستئناف العمليات العسكرية في غرب البحر المتوسط وبشكل رئيسي من جانب فرسان مالطة والبايات المغاربة، لكنها لم تخرج عن إطار الصدمات المحلية باستثناء

---

(1) ش. أ. جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، مراكش، من الفتح العربي حتى عام 1830، ترجمة أ. ي. انيتشكوفا، موسكو 1961، ص 324.

(2) H. Inalcik; the Ottoman Empire the classic age in 1300- 1600 London 1973, p 113.

المعارك البحرية. في الواقع دخلت الحرب بين السلطنة العثمانية والدول الأوروبية طريقها المسدود «وأظهر ميزان القوى بين الشرق والغرب بعد معركة ليبانتو انعدام ميزة حاسمة لأي من الطرفين على الآخر، ولم يكن يسمح لأحدهما بتغيير الوضع العسكري الاستراتيجي لمصلحته بشكل نهائي وحاسم»[1]. في تلك المرحلة على الأقل.

وأمام عودة العثمانيين إلى تونس وطردهم للإسبان أسست هذه المرحلة لنوع من التوازن الاستراتيجي النسبي بين السلطنة العثمانية والإمبراطورية الرومانية المقدسة ومن ورائها أوروبا. وبالتالي فإن هذه الحركة التي درسها المؤرخ الفرنسي بروديل دراسة معمقة حيث وجد في انتقال نبض العالم من قلب المتوسط إلى المحيطات منعطفاً لنشوء العلاقة اللامتكافئة بين الشرق المتوسطي حيث يدور فلك عالم عربي وإسلامي وبين أوروبا الغربية التي خرجت بديناميكية توسعية ناشطة إلى المحيطات والقارات الجديدة[2]، وبذلك يمكن القول أن معركة ليبانتو قد غيرت مجرى التاريخ لصالح الأوروبيين وكسرت نهائياً مرحلة الصعود العثماني- الإسلامي والطابع الهجومي للاستراتيجية العثمانية في المتوسط وأنهت نهائياً فكرة الهجوم العثماني على إسبانيا وخطط استرداد الأندلس رغم استرجاع تونس إلى كنف الحكم العثماني سنة 1574م.

(1) نيقولاي إيفانوف، مرجع سابق، ص 256.

(2) كوثراني وجيه، التأريخ ومدارسه في الغرب، وعند العرب مدخل إلى علم التاريخ، ج 1، الأحوال والأزمنة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2001، ص 224.

2 - العلاقات العثمانية - الفرنسية:

مع بداية القرن السادس عشر كانت السلطنة العثمانية قد بدأت تحاول التدخل في الشؤون الأوروبية، وتتحين الفرصة المناسبة للعب دور في شؤونها. في هذه المرحلة كانت فرنسا وإسبانيا من أقوى الدول المتنافسة على الصدارة خلال النصف الأول من القرن السادس عشر في أوروبا، فكل منهما يسعى إلى تزعم القارة الأوروبية.

ففي سنة 1519م برز كل من شارل الخامس من آل هابسبورغ وفرنسوا الأول ملك فرنسا كمرشحين لتاج الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وقد وعد كل منهما بهذه المناسبة أن يستنفرَ كل القوى الأوروبية ضد العثمانيين، وقد رأت الهيئة المنتخبة حينئذٍ أن شارل الخامس هو الأفضل لهذا التاج، ولكن منذ أن خسر فرنسوا الأول ملك فرنسا، أمام شارل الخامس، معركة انتخابه للعرش الإمبراطوري: «بدأت المنافسة المريرة التي جعلت غرب أوروبا يعج بالاضطرابات، وكان موضوع الحرب من هو سيد أوروبا، شارل الخامس أو فرنسوا الأول»[1]. وأصبحت بذلك فرنسا سجينة بين شارل الخامس في كل من إسبانيا والنمسا، وأمام هذا التنافس الكبير بين أسرتي آل فالو الفرنسية والهابسبورغ الإمبراطورية، على زعامة أوروبا، بشكل عام والسيطرة على شبه الجزيرة الإيطالية بشكل خاص، اشتعلت الحرب بين هذين العاهلين في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تبحث عن حليف لتدعيم موقفها في البحر المتوسط.

وهكذا جاء هذا الانقسام الأوروبي لصالح العثمانيين، ولذلك قرر السلطان سليمان القانوني أن ينطلق باتجاه بلغراد بوابة أوروبا الوسطى بعد

---

(1) روسلان موسينيه، تاريخ الحضارات العام، ج 4، ترجمة يوسف وفريد داغر، منشورات عويدات، بيروت، 1966، ص 552.

أن انتزع مفتاح شرق المتوسط جزيرة رودس من أيدي فرسان القديس يوحنا. ففي خضم هذه الأحداث استفاضت في أوروبا الأنباء الواردة من اسطنبول بأن الاستعدادات العسكرية قائمة على قدم وساق لإعداد حملة عسكرية يقودها السلطان العثماني سليمان القانوني لاكتساح سهول المجر في حرب خاطفة. ويعد هذا الهجوم العثماني من أخطر الحملات التي تعرضت لها أوروبا وفي هذا الوقت العصيب الذي يخيم على أوروبا حدثت مفاجآت كبرى في السياسة الدولية، وفي غمرة استعدادات سليمان القانوني للمعركة الحاسمة قصد السيطرة على المجر، وبينما كان الرأي العام في دول وسط أوروبا وغربها يخشى أن يجرف هذا المارد العثماني أمامه مقر البابوية ويدخل روما ويحول كنائسها إلى مساجد.

تأتي سليمان القانوني رسائل استعطاف ورجاء ممزوجة بالخضوع من والدة ملك فرنسا الأسير لدى شارل الخامس إثر معركة بافيا تخاطب فيها السلطان العثماني قائلة: «أتضرع إليك أيها الإمبراطور العظيم لإظهار كرمك أن تعيد إلي ولدي»[1]، ففي وجهة النظر الفرنسية لم يكن يوجد أي طرف ليلعب هذا الدور سوى العثمانيون، الذين كانوا يسيطرون على أجزاء من أفريقيا وآسيا وأوروبا وقواتهم تهدد النمسا وأسطولهم يسيطر على شرق المتوسط. «فبين الفرنسيين والعثمانيين ليس هنالك من اختلاف أو تضارب، فالمصالح واحدة والأعداء هم أنفسهم والحاجات هي نفسها، ويتطلعون إلى أماني متبادلة بسبب قيمتهم العسكرية»[2].

لكن بداية العلاقات الرسمية بين فرنسا والباب العالي فهي تعود إلى

---

(1) هارولد لامب، سليمان القانوني، ترجمة شكري محمود نديم، شركة النبراس، بغداد، 1961، ص 118.

(2) De La Jenquière; Histoire de L'empire Ottoman, Paris 1871, p 222 - 223.

عهد السلطان بايزيد الثاني «الذي أرسل سفيره حسين باي سنة 1483م إلى لويس السادس للحصول على تصديق الملك ومن ثم فرسان رودس سجاني الأمير جم، وعندما وصل المبعوث العثماني إلى شامبري، كان لويس السادس قد توفي فعاد السفير إلى تركيا دون أن يتم مهمته»(1). وفي سنة 1486م عاد نفس السفير في مهمة لدى شارل الثامن وهي طلب تسليم الأمير جم «وكان لديه صلاحيات بتسليم رفات القديسين الموجودة في الإمبراطورية منذ عهد محمد الفاتح وتنفيذ وصية السلطان بخصوص القدس»(2)، لكن شارل الثامن رفض مقابلته وفي صيف 1488م حمل أنطون بيريشول سفير فرنسا لدى السلطنة رسالة من السلطان العثماني إلى فرنسا طالباً التعاون في المواضيع التي يطرحها الموفد العثماني.

حتى هذا الوقت لم تكن العلاقات بين القوتين ذات أهمية تذكر وكان هذا في بداية القرن السادس عشر عندما بدأ الطرفان في مناقشة مواضيع أكثر وضوح وذات أهمية، «ففي شباط سنة 1500م أرسل السلطان العثماني رسالتين إلى ملك فرنسا لويس السابع يطلب وساطته بين الباب العالي وجمهورية البندقية»(3). لكن بعد اعتلاء فرنسوا الأول العرش أثار ضجة كبيرة ضد العثمانيين في مؤتمر كومبراي «حيث اقترح سنة 1517م على إمبراطور ألمانيا وفرديناند الكاثوليكي اتفاق تقسيم الإمبراطورية العثمانية»(4). «في نفس الوقت الذي ثبت فيه السلطان سليم الامتيازات التي

---

(1) Mustapha-El-Gachi; Les relations Francos-Ottoman des XVIe au XVIIIe Siècle; in Arab Historical Review for Ottoman studies No 11 - 12 Tunisie 1995, p 50.

(2) De la Janquière op. cit. p 222.

(3) Mustapha - El - Gachi, op. cit. p 51.

(4) Ibid, p 51.

كان قد حصل عليها الفرنسيون في مصر من السلطان المملوكي قانصوه الغوري سنة 1507م»[1]. ولكن وبعد معركة بافيا وهزيمة فرنسا التي أصبحت مهددة بالتقسيم «ومن سجنه في مدريد فكر فرنسوا الأول في التحالف مع الباب العالي»[2]، في حين يرى فريد بيك المحامي أن «أول سفير أرسل من قبل فرنسا إلى الباب العالي أرسلته الملكة لويز زوجة فرنسيس الأول، حالة وجوده مأسوراً في بلاد إسبانيا»[3]، ولكن هذا السفير لم يصل إذ تم قتله من طرف حاكم البوسنة. وفي أواخر 1525م أرسل فرنسوا الأول من أسره في مدريد سفيراً إلى الباب العالي «ووصل إلى القسطنطينية ومعه جواب من ملك فرنسا إلى جلالة السلطان الأعظم يطلب منه بكل تواضع أن يهاجم ملك المجر أحد حلفاء شرلكان حتى يمنعه من مساعدته ويمكّن فرنسا بذلك أن تنتصر على شرلكان وتسترد ما سلبه منها من الشرف في واقعة بافيا»[4].

هكذا نشأ التقارب العثماني - الفرنسي في خضم الصراع الفرنسي العثماني ضد الإمبراطور شارل الخامس «فالصداقة الفرنسية - العثمانية ليست سوى نتائج واقع الحال، بمعنى أن كل واحدة من هاتين الدولتين كانت تمارس هيمنتها داخل دائرتها الخاصة (أوروبا الغربية بالنسبة لفرنسا وأوروبا الشرقية بالنسبة للإمبراطورية العثمانية)، وذلك دون خطر حصول صدام بينهما نظراً لانعدام التجاور وتهديد أي منهما لمصالح الآخر، وكان

---

(1) Encyclopedie de L'Islam II, IV Paris 1978, p 575 - 577.

(2) Eugène Maron, François, 1 er et Soleiman le Grand; Paris 1853, p 8.

(3) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 209.

(4) المصدر نفسه، ص 209.

لكل منهما نفس العدوّ»[1]. قابلت الجماهير الأوروبية في ذلك الوقت هذا التقارب العثماني -الفرنسي باستنكار شديد واعتبرته بدعة منكرة في العلاقات الدولية، خاصة وأن القرن السادس عشر لم يكن يعرف التسامح الديني ليقر هذا التقارب بين قوتين إحداهما مسيحية والأخرى إسلامية، وكذلك في الوقت الذي كانت فيه الكنيسة الكاثوليكية تجتاز مرحلة حرجة متمثلة في «التمزق الديني - السياسي المتمثل بالإصلاح البروتستانتي الذي حطم هيبة الكنيسة الكاثوليكية»[2].

غير أن فرنسوا الأوّل رأى أن تحالف فرنسا مع السلطنة العثمانية هو الوسيلة الفعالة لإعادة التوازن الدولي في أوروبا إلى نصابه، نظراً لما بلغته السلطنة العثمانية من عظمة لم تبلغها من قبل «وصار وجودها ضرورياً لحفظ التوازن السياسي بأوروبا»[3]، وهذا ما عبر عنه ملك فرنسا فرنسوا الأوّل بقوله لسفير البندقية: «إنه أصبح يعتبر الدولة العثمانية القوة الوحيدة القادرة على ضمان وجود الدول الأوروبية في وجه شارل الخامس»[4]. جاء تنامي القوة العثمانية في البحر والبر، ليتيح لها أن تلعب دوراً خطيراً في ميزان القوى الأوروبي، وهو ما مكن فرنسا من البروز كدولة قومية خلال القرن السادس عشر، فالأسطول العثماني في غرب المتوسط، كان يحمي جناح فرنسا الجنوبي ضد أي هجوم يشنه أعدائها مما أتاح لملوكها تركيز قوتهم

---

(1) جاك فريمو، فرنسا والإسلام، من نابليون إلى ميتران، هاشم صالح، الأرض للنشر، ط 1، 1991، ص 19.

(2) جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة، دار المعارف، مصر 1982، ص13.

(3) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 209.

(4) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 58.

في الشمال وتأمين حدود فرنسا القومية. لقد استقوت فرنسا بالسلطنة العثمانية على الإمبراطورية الرومانية المقدسة ثم بدأ مع سليمان القانوني ولعدة قرون بعد ذلك تعاون عثماني- فرنسي يحركه عداء مشترك لأسرة الهابسبورغ. وإذا كان هذا النمط من العلاقات المسيحية الإسلامية، أي استقواء طرف مسيحي على آخر بالتحالف مع طرف إسلامي، قد عرفته العلاقات العثمانية الأوروبية من قبل خلال مرحلة الفتوحات العثمانية قبل سقوط القسطنطينية، إلا أنه كانت هناك مجموعة من المتغيرات الجديدة التي اكتسب معها الدور العثماني فى التوازنات الأوروبية خلال القرنين 15م/ 16م طابعاً هاماً وجديداً.

إن سليمان القانوني كان يواجه أطرافاً أوروبية جديدة وذلك بعد أن انتقل التوازن الأوروبي إلى ممالك غرب أوروبا وكانت هذه الممالك تدخل طوراً جديداً في تطورها نحو دعم قواها الذاتية ونحو تغير توازن القوى مع العالم الإسلامي، فمن ناحية كانت الإمبراطورية الرومانية المقدسة قد دعمت من وحدة مملكتها، كذلك شهدت فرنسا وإنكلترا والنمسا درجات متقدمة من تركيز القوة والسلطة والموارد بعد أن طال توزعها وتمزقها بين القوى الإقطاعية الداخلية المتصارعة.

إن توحد عدة ممالك أوروبية قوية تحت حكم شارل الخامس ملك إسبانيا وبداية ظهور توازن قوى مسيحي - عثماني وبداية ظهور تحديات جديدة ضد السلطنة العثمانية انعكست بقوة على موقف السلطنة العثمانية بين الهابسبورغ والبوربون وكذلك على نمط العلاقات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا وعلى ساحة البحر المتوسط وشمال إفريقيا. وبعبارة أخرى كان للتحالف الفرنسي - العثماني ضد الإمبراطورية الرومانية المقدسة آثره على

الحروب العثمانية في المجر والنمسا من ناحية وفي البحر المتوسط من ناحية أخرى. وبقدر ما ساعدت التوازنات الإسبانية - الفرنسية، السلطنة العثمانية على تحقيق أهدافها بتوظيف هذه التوازنات لمصلحتها بقدر ما أثرت الحركة العثمانية ذاتها على مصير هذه التوازنات. لقد كان موقف فرنسوا الأول ملك فرنسا في علاقاته مع السلطان العثماني سليمان القانوني متذبذباً حيث كانت تتجاذبه عاطفتان متعارضتان أشد التعارض، المصلحة العليا لدولته والمشاعر الدينية التي كانت تعيش في نفسه كملك مسيحي الديانة، كاثوليكي المذهب. فهو من ناحية كان يدرك إدراكاً عميقاً أنه في حاجة للعثمانيين كقوة عسكرية قوية تقف في وجه عدوه شارل الخامس ملك الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وفي الوقت نفسه يدرك أن هذا التحالف أو التقارب الفرنسي- العثماني سيضعه في موقف حرج أمام أوروبا، لأن البابوية كانت تعتبر فرنسا: «أول الدول الكاثوليكية وأهمها محافظة على عدم تقدم الإسلام بأوروبا»[1]. وما يمثله العثمانيين حسب الرأي العام الأوروبي من مصدر خطر داهم يتهدد كنيسة روما والشعوب الأوروبية في غربي أوروبا.

أما بالنسبة للسلطان سليمان القانوني فلم يكن هنالك تعارض على الإطلاق بين المصلحة العليا لدولته وبين نزعته الدينية. فقد رأي سليمان القانوني في الإمبراطورية الرومانية على أنها عدو يجب محاربته وإخضاعه لحكم السلطنة العثمانية وأن انتصاره عليها، هو مزيد من التوسع الإقليمي على حساب الدول الأوروبية. وبذلك لم يتفان السلطان العثماني في غزوه

(1) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 209.

لبلاد المجر والنمسا، والاستيلاء على المراكز الاستراتيجية في حوض المتوسط لتطويق إسبانيا وغيرها من القوى الأوروبية المسيحية المعادية.

وبينما كان السلطان سليمان القانوني مقيماً في بغداد، بعد أن فتح العراق وكان قد اطمئن إلى سلامة الجبهة الغربية في البلقان بعد عقده معاهدة 1533م مع ملك النمسا وسعيه إلى فتح جبهة أخرى في الشرق ضد الدولة الصفوية. إذ بأحد السفراء الفرنسيين يصل إلى العاصمة العراقية موفداً من قبل فرنسوا الأول ملك فرنسا لمقابلة السلطان العثماني وقد تمت المقابلة في المعسكر السلطاني وكان هذا المبعوث هو Jean de la Forêt الذي نجح في عقد معاهدة بين الدولتين في فبراير سنة 1535م[1] «تم

(1) يشير السيد "هامر" في مذكراته (عن العلاقات الاولى بين فرنسا والباب العالي)، مناقشة حول تاريخ هذه المعاهدة التي اقتبس بنودها من (Flassan)، في كتابه Histoire Generale et raisonnee de la diplomatie Française وهي مأخوذة بدورها من نسخة محفوظة في مكتبة ال Arsenal. فبحسب رأي "هامر"، لا يمكن ان يكون تاريخ المعاهدة شباط (فيفري) سنة 1535م، وانما شباط 1536م. ويستدل على ذلك بمذكرات السلطان سليمان في حربه السادسة التي تحتوي على برهانين احداهما سلبي والآخر ايجابي. فهذه المذكرات تسرد جميع اعمال السلطان يوماً يوماً، منذ خروجه من القسطنطينية (اسطنبول) حتى عودته اليها، اي اثناء عامين ونصف. فأثناء شهر شباط 1535م كله الذي عقدته فيه هذه المعاهدة في القسطنطينية مع ابراهيم باشا، كان هذا الاخير هو والسلطان في معسكرات بغداد الشتوية، وهذا هو البرهان السلبي. وفي يوم الاربعاء 23 ذي الحجة عام 941هـ، اي 26 ايار (ماي) سنة 1535م، اتى مراسلون من قبل بيلرباي الروملي، ومعهم سفير ملك فرنسا الى معسكر السلطان في اذربيجان. إذاً ان السفير الفرنسي او احد سكرتيريه لم يصل الى معسكر السلطان والصدر الاعظم الا في 26 ايار (ماي) سنة 1535م، ومن ثم فالمعاهدة لم تعقد في شباط سنة 1535م حتماً، وإنما في شباط (فيفري) عام 1536م، وكانت آخر عمل تاريخي هام لإبراهيم باشا. ويزيد قول هامر هذا، ما ذكره السفير الفرنسي (جرميني)، في رسالة منه الى الملك هنري الثالث في 4 حزيران (جوان) سنة 1580م، عن تاريخ هذه المعاهدة اذ اعطى هذه المعاهدة تاريخ 1536م.

-Charrière (Ernest); Négociations de la France dans le Levant 4 vols, Paris 1848-1860,p 912.

-J. Hammar; Memoire sur Les premieres Relations de La France avec La Porte. Journal = Asiatique TX. 1827, P39.

الاتفاق بين المسيو لافوري سفير فرنسا والباب العالي وصدربه خطى شريف[1] يمنح بعض امتيازات لرعايا ملك فرنسا النازلين بأراضي الممالك المحروسة، وهذا نص هذه المعاهدة مترجماً من مجموعة البارون دي تستا الموجودة في الكتبخانة الخديوية: ليكن معلوماً لدى العموم انه في شهر ... سنة 942 من الهجرة المحمدية (شهر فبراير سنة 1536) من الميلاد قد اتفق بمدينة الاستانة العلية كل من المسيو جان دي لافوري، مستشار وسفير صاحب السعادة الامير فرانسوا المتعمق في المسيحية ملك فرنسا، المعين لدى الملك العظيم ذي القوة والنصر السلطان سليمان خاقان[2] الترك الى آخر القابه والامير الجليل ذي البطش الشديد سر عسكر السلطان بعد ان تباحث في مضار الحرب وما ينشأ عنه من المصائب وما يترتب على السلم من الراحة والطمأنينة على البنود الآتية.

_**البند الاول**: قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الاعظم وملك فرنسا على السلم الاكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والموانئ والثغور والبحار والجزائر وجميع الاماكن المملوكة لهم الآن او التي تدخل في حوزتهم فيما بعد، بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحراً بمراكب مسلحة او غير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء اليها والاقامة بها او الرجوع الى الثغور والمدن او غيرها بقصد الاتجار على حسب رغبتهم بكمال الحرية

= ويعلق Charrière على قول هامر بأن المؤرخ، اي "هامر" ينسى امراً بسيطاً معروفاً لدى الجميع، وهو ان جميع حوادث تاريخ فرنسا قبل اصلاح التقويم، كانت تمد تاريخ السنة السابقة على الاشهر الثلاثة الاولى من السنة التالية، بصورة ان السنة تبتدئ في عيد الفصح لا في عيد الميلاد وبذلك يكون ما قاله "هامر" صحيحاً، الا ان السنة تبقى 1535م.

(1) خطى شريف، اي مرسوم ملكي او سلطاني بخط السلطان.

(2) خاقان، ملك الملوك.

بدون ان يحصل لهم ادنى تعد عليهم او على متاجرهم»[1] وقد تقرر بمقتضى هذه المعاهدة منح الرعايا الفرنسيين الحق في حرية الملاحة في المياه الإقليمية للسلطنة العثمانية وممارسة البيع والشراء بحرية تامة وتحديد الرسوم الجمركية بنسبة موحدة ومقررة وهي 5%. وإعفاء الرعايا الفرنسيين من دفع أي ضريبة أخرى «مهما كان اسمها» وقيد هذا الإعفاء الضريبي بشرط إقامة الفرنسيين في أراضي السلطنة العثمانية عشر سنوات متتالية. كما تقرر إعفاء الرعايا الفرنسيين من الخضوع للقضاء الإقليمي وقصر خضوعهم على القضاء الفرنسي سواء في القضايا المدنية أو الجنائية، وتتم المحاكمات في دور القنصليات الفرنسية، وتتعهد السلطات العثمانية بتقديم كافة الوسائل اللازمة لتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم القنصلية تنفيذاً جبرياً إذا تطلب الحال تدخل تلك السلطات، كما تقرر الحق للرعايا الفرنسيين في ممارسة الطقوس الدينية دون تدخل السلطات الحاكمة، وأن يسمح لهم ببناء خان يقيمون فيه دون سواهم ويودعون فيه بضائعهم. . . إلخ.

إذاً إن نجاح Jean de la Forêt في مفاوضاته مع السلطان، والخروج منها بمعاهدة صداقة وتجارة. ينظر إليها بعض المؤرخين على «إنها نظام جديد في العلاقات الدولية وفي طريقة معاملة الأجانب»[2]. كما أنها تعد البداية الحقيقية لنظام الامتيازات الذي تمتع به الأجانب في أنحاء السلطنة العثمانية، و«كانت المنطلق الذي رسمت بموجبه جميع المعاهدات اللاحقة، التي وقعتها الدول مع الدولة العثمانية»[3]. ويرى بعض المؤرخين

(1) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 223-224.

(2) Mantran; Istanbul dans la Seconde moitié du XVIIe Siècle. Paris 1962, p 546-547.

(3) Brown; foreigners in Turkey, their juridical status; Princeton, Oxford University press 1914, p 33.

أن هذه المعاهدة هي مقدمة لتحالف سياسي عسكري، عقد بين الطرفين في العام التالي، لم تصلنا بنوده، وإنما عرف بنتائجه، ويشيرون بذلك إلى تعاون الفرنسيين والعثمانيين في المعركة ضد نابولي إذ ثبت إرجاع تاريخها إلى سنة 1537م[1]، أو التعاون الذي جرى فعلاً في عام 1543م في الحملة البحرية الموجهة من قبل بربروسا[2]، فالعثمانيون بحراً من الجنوب والفرنسيون براً من الشمال فتنقل بذلك السلطنة العثمانية وجهتها من الجبهة النمساوية إلى غربي المتوسط.

وقد كانت هذه الامتيازات (أي معاهدة 1535م) كمكافأة من جانب السلطان العثماني يقدمها إلى حليفه فرنسوا الأول، لتقوية موقعه السياسي الأوروبي ولتشجيع الفرنسيين للإتجار مع السلطنة العثمانية، بعد الحصار البرتغالي لتجارتها الشرقية، ولقد اعتادت السلطنة العثمانية - كما يقول أحمد عبد الرحيم مصطفى - استغلال ثرواتها لمساندة حلفائها الأوروبيين «فالامتيازات الممنوحة لفرنسا في عامي 1536 و1559م ثم فيما بعد للهولنديين والإنجليز كانت تستهدف دعم هذه الدول خلال نضالها ضد بابا روما وهابسبورغ النمسا»[3].

وبعد وفاة الملك فرنسوا الأول، لم يسرع الملك هنري الثاني إلى تجديد المعاهدة، وإن كان حريصاً على تحالفه مع العثمانيين ضد أعدائه النمساويين. وفي الحقيقة لقد كان هنري الثاني منزعجاً من استغلال شارل الخامس لتحالف أبيه مع العثمانيين، «والإشاعات المغرضة التي كان يبثها

---

(1) Flassan; Histoire générale et raisonnée de La diplomatie française, Paris 1809, p16.

(2) Hauser & Renaudet; Le débuts de L'age Moderne, Paris 1946, p 467-468.

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 24.

ضده»[1]، ومع ذلك فقد احتفظ هنري الثاني بسفيره في القسطنطينية، وبقي في مراسلات متصلة مع السلطان العثماني. ومن خلال تلك الرسائل كان حريصاً، «عليالتحالف العسكري قبل تحسين أوضاع التجارة الفرنسية في الليفانت»[2].

وبذلك استمر التعاون العثماني - الفرنسي في عهد هنري الثاني الذي سار على نهج والده، ومع استمرار اعترافه بفضل العثمانيين على فرنسا، وفي ضعف موقعه أمام موقع سليمان، وهذا ما يظهر جلياً في رسالته إلى السلطان سليمان إذ يقول: «لم يبق لدى فرنسا أي أمل بالمساعدة من أي مكان آخر عدا حضرة سلطان العالم، حيث إن حضرة سلطان العالم، قد قدم من قبل مساعدات لمرات عديدة. إن فرنسا ستكون ممتنة إلى الأبد لو

---

(1) De testa: Recueil des traités de la porte Ottomane avec les puissances etrangères 10 vols, Paris 1901, T 1, p 51 - 53.

رسالة من هنري الثاني إلى سفيره في روما، في 28 كانون الأول (ديسمبر) سنة 1550م.

(2) هناك معاهدة تحالف بتاريخ الأول من (10 صفر 960هـ) شباط (فيفري) عام 1553م بين هنري الثاني وسليمان القانوني من أجل مساعدة الأسطول العثماني لهنري الثاني ضد شارلكان. ويقول «دوتيستا» De testa إن هذه المعاهدة لم تنشر في أي مصدر ولا توجد في أي أرشيف، ولكن (لوتيغ Lunig) نشرها باللاتينية في سنة 1732م واعتبرها المؤرخون صحيحة لثقتهم بنشرها، De testa: op. cit, T 1, p 43 - 45.

ونتيجة لهذه المعاهدة اشترك الأسطول العثماني مع الاسطول الفرنسي سنة 1555م، في مهاجمة سواحل كلابريا، وجزيرة صقلية وجزر البليار، وفي سنة 1558م، عزز السلطان أسطوله بوحدات بحرية إضافية أنزلت على شواطئ نابولي جيشاً احتل سورانزو، وعندما نهي للسلطان أن هنري الثاني وقع معاهدة كاتو كمبريزيس مع شرلكان سنة 1559م، فإنه قال لسفير فرنسا: أكتب لسيدك وقل له: «إنه إذا كان صعباً على الأصدقاء أن يصبحوا أعداء، فمن الصعب أيضاً على الأعداء أن يصبحوا أصدقاء». إميل خوري، عادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي، 3 أجزاء، بيروت، 1959 . 1961، ج 1، ص 14.

سوعدت بمقدار من النقود والبضاعة، وبخاصة أن هذه تعتبر لاشيء بالنسبة إلى سلطان العالم»[1].

بناءً على معاهدة 1553م حاربت العمارة البحرية للدولتين معاً في إيطاليا «وكانت هذه آخر مرة حارب فيها العثمانيون والفرنسيون كتفاً لكتف حتى حرب القرم»[2]. أما فرنسوا الثاني الذي خلف أباه هنري الثاني (1559م ـ 1560م) فيظهر من خلال الرسائل التي تبادلها مع مبعوثه لدى السلطان العثماني: «أنه كان حريصاً على متابعة علاقات الودّ والصداقة مع السلطنة العثمانية»[3]. وبذلك لم يثر ملوك فرنسا قضية النواحي التجارية مرة أخرى إلا في عهد الملك شارل التاسع، والسلطان سليم الثاني وكان سببها شكوى التجار الفرنسيين في الإسكندرية من المضايقات التي أصبحوا يتعرضون إليها وكان هذا مخالفاً للبند التاسع من معاهدة 1535م وقد أرسل الملك شارل التاسع (1560 ـ 1574م) أحد رسله «كلود دوبورغ» إلى السلطان سليم الثاني يطلب حلاً.

كان الملك متأثراً جداً بفكرة التنكر للتحالف مع العثمانيين نتيجة تحريم ذلك من طرف بعض رجال الدين الكاثوليك واعتبار ذلك التحالف كفراً وإلحاداً. ولكن تكاثر أعداء فرنسا، ونصائح سفيره في اسطنبول، بضرورة تدعيم علاقاته مع السلطان، لصالح التجارة الفرنسية في أراضي السلطنة العثمانية سواء كان ذلك في الشرق أو في المغرب العربي، «أقنعته

---

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الخامس من المجلد السادس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، ص 107.

(2) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، مركز دراسات الإسلام والعالم، فلوريدا، الدار العربية للعلوم، بيروت 1994، ص 24.

(3) De testa; op. cit, Tl, p 33 - 41.

بضرورة العودة إلى الاتفاق مع السلطان»[1]. واستطاع المبعوث الفرنسي أن يحصل من السلطان سليم الثاني في سنة 1569م، على صك يحوي 18 بنداً [2] تشبه إلى حد كبير بنود معاهدة 1535م[3] إلا أنه يلاحظ فيها أمران هامان:

أولاً: إن من حق فرنسا وحدها أن تمنح رايتها في الليفانت لمراكب الأوروبيين غير الفرنسيين، ومنهم الجنويون والصقليون والانكونيون[4].

ثانياً: إن مدة المعاهدة غير مرهونة بحياة الملكين، فقط، وإنما بصداقة الفرنسيين للأتراك[5].

ولما آل المُلْك إلى هنري الثالث (1574م- 1589م)، تدهورت العلاقات العثمانية ـ الفرنسية، «بسبب عرش مملكة بولونيا»[6] وتراخت بذلك روابط التحالف بينهما، فاغتنمت الفرصة الملكة إليزابيت ملكة إنكلترا، لتعقد اتفاقاً مع السلطنة العثمانية. ولقد أثار هذا الأمر الملك هنري الثالث، فأرسل إلى اسطنبول البارون «جرميني» لتجديد المعاهدة السابقة والمحافظة على مصالح فرنسا لدى السلطنة العثمانية وتتمثل في:

- الحفاظ على الأماكن المقدسة، وتأمين زيارة الحجيج الغربي لها،

---

(1) إميل خوري، عادل إسماعيل، مرجع سابق، ج1، ص 16 . 17.

(2) De testa; op. cit. T 1, p 91 - 96.

(3) Charrière (Ernest); Négociations de La France dans le Levant 4 vols, Paris 1848-1860, T III, p 91.

(4) Hammer; op. cit, TV II, p 53.

(5) البند 18: (على الجميع أن يعملوا بامتيازنا السامي، وألا يظهروا ما يسيء طالما أن الفرنسيين يسيرون بطريق صداقتنا بأمانة واستقامة) De testa; op. cit, T 1, p 91 -96.

(6) إميل خوري، عادل إسماعيل، مرجع سابق، ص 17 . 18.

ورعاية حركة التجارة التي يقوم بها الفرنسيون في أنحاء السلطنة العثمانية، وأخيراً الإبقاء على سياسة التوازن التي اتبعها ملوك فرنسا منذ ست وأربعون عاماً، ضد توسع النمسا ومطامح الأسرة الحاكمة فيها. كما لا بد أنه قد أحيط علماً بالمفاوضات السرية الدائرة بين إسبانيا والباب العالي في سنة 1573م، «لعقد صلح تمنح فيه حرية التجارة لكل إيطاليا - ما عدا البنادقة - ولإسبانيا وألمانيا والبرتغال والفلاندر، على اعتبار أنها كلها من أملاك الإمبراطور والملك فيليب الثاني»(1). ويضاف إلى ذلك الأخبار التي تلقاها من سفيره في القسطنطينية عن محاولات أمراء الدويلات الإيطالية لنيل حرية التجارة في السلطنة العثمانية، متمردين في ذلك، وثائرين على الراية الفرنسية(2).

في سنة 1581م، أرسل السلطان العثماني مراد الثالث إلى الملك هنري الثالث، «رسالة يؤكد فيها الامتيازات السابقة الممنوحة للفرنسيين»(3) ويضمنها ثلاثة أمور تميز فرنسا لدى الباب العالي عن غيرها من الدول الأوربية وهذه البنود هي:

1. يخضع جميع الأجانب رسمياً - ما عدا البندقية - لراية الفرنسيين بما فيهم الإنكليز، وإذا ما أرادت ملكة إنكلترا صداقة العثمانيين، فليكن ذلك بواسطة ملك فرنسا، وهذا نصر كبير لفرنسا(4).

---

(1) رسالة من أسقف أكس إلى الملك شارل التاسع. القسطنطينية، 3 أوت 1573م.
- Charrière; op. cit. T III, p 423.

(2) رسالة من الملك هنري الثالث إلى السلطان مراد الثالث، 25 أفريل 1579م.
- De testa; op. cit. T I, p 118 - 119.

(3) De testa; op. cit. T I, p 137 - 140.

(4) Charrière: op. cit. T IV, p 61.

2. يكون لسفراء فرنسا حق التقدم في السير والجلوس، على جميع سفراء الملوك والأمراء المسيحيين[1].

3. يعفى الفرنسيون من جميع الضرائب الشخصية ولو كانوا متزوجين[2].

لقد استغل التجار الفرنسيون هذه الامتيازات منذ معاهدة 1535م أحسن استغلال واستطاعوا الانتشار في شتى أنحاء السلطنة، وفي الربع الأخير من القرن السادس عشر تمكن الفرنسيون بعد مزاحمة مريرة مع تجار البندقية أن يحلوا محلهم في تجارة الشرق، ولا سيما أثناء الحرب التي اندلعت سنة 1570م بين البنادقة والعثمانيين. «فمرسيليا لم تكن ترسل قبل سنة 1560م إلى الليفانت إلا خمسة أو ستة من المراكب، لا تساوي حمولتها أكثر من (000.100) إيكو، وتدور حول شواطئ إيطاليا وإسبانيا، وشمالي إفريقيا، ولم يكن لها في اسكلاته قنصل أو عميل. ولكن لما حدثت الحرب بين البندقية والأتراك فقد تحولت تجارة البندقية الضخمة كلها إلى مرسيليا . . . ومنذ ذلك الوقت أقيمت قنصليات في معظم الإسكلات، ونظمت الأمور، واستمر هذا حتى اضطرابات فرنسا، والحرب الأهلية فيها»[3].

لقد ساعد تنشيط الحركة التجارية ونموها وخاصة في الربع الأخير من القرن السادس عشر، وضعف البرتغال في النصف الثاني من القرن ثم خضوعها إلى إسبانيا سنة 1580م وبالتالي لم تعد قادرة على الاحتفاظ

---

(1) De testa: op. cit. T I, p 137.

(2) Saint - Priest; Mémoires sur L'ambassade de France en Turquie et sur le commerce des français dans Le Levant, Paris 1877, p 227.

(3) Mémoire au Roi le 14 Juillet 1623. H. H. I.

بالاحتكار التجاري في الهند. فريثما يحل الهولنديون والإنكليز، محل البرتغاليين في المحيط الهندي فإن الطرق التجارية القديمة ستستعيد بعض أهميتها أي أن بلاد الشام ومصر ستستعيد مكانتها التجارية مع أوروبا. وهكذا غدا البحر المتوسط شرياناً حيوياً للتجارة بين الشرق والغرب تمخر عبابه السفن الفرنسية.

إلا أن بريق التجارة الفرنسية لم يلبث أن خبا، فالحروب الدينية التي اكتسحت فرنسا لثلاثين عاماً، وأنهكت جميع مقاطعاتها دون استثناء، وخربت كل تجارة وصناعة وأغرقت فرنسا في حالة من الفوضى والبلبلة. ودخول مرسيليا المركز الرئيسي لتجارة الليفات في خضم الأحداث، ورفضها الانصياع والاستسلام لهنري الرابع إلا في سنة 1597م. وإلى جانب المآسي السابقة، فإن التحالف بين الزنبقة والهلال الذي كان قوياً في عهد فرنسوا الأول، وهنري الثاني، تراخى، وبدأ الشك يتسرب إلى الطرفين، وخاصة بعد توقيع ملك فرنسا صلح "كاتوكمبريزيس"، وإشراك سفنه في معركة "ليبانتو" البحرية إلى جانب أساطيل القوى الأوروبية المتحالفة ضد السلطنة العثمانية. وبذلك فلقد مرت العلاقات الفرنسية - العثمانية بأزمات عديدة بين سنتي 1569م- 1581م، واستفاد الإنكليز من توتر العلاقات هذا، «كما أن بحارة المغرب العربي أخذوا يشنون غاراتهم على المراكب الفرنسية أكثر من غيرها، مما عرقل الحركة التجارية، بين فرنسا وموانئ الشرق. وحاولت مرسيليا أن تضع حداً لهذه الغارات التي اشتدت اكتساحاتها في مطلع حكم هنري الرابع، حتى غدت غير محتملة»[1].

(1) Grammant; op. cit, p 7.

أتى حكم الملك هنري الرابع (1589م-1610م) في وقت ملائم ليقف في وجه الانحطاط التجاري الفرنسي في الشرق. واستطاعت فرنسا في عهده تجديد الامتيازات مع السلطان مراد الثالث وأخذ وعد من السلطان العثماني بإعادة ما سلبه بحارة المغرب العربي من التجار الفرنسيين، ومعاقبة باياتهم الذين سمحوا لهم بذلك. لكن رغم ذلك فإن هذه الاتفاقية لم تضع حداً لمضايقات موظفي السلطان وبحارة شمال إفريقيا. وعلى الرغم من موقف هنري الرابع، «وتهديداته بقطع العلاقات إذا لم تحترم الامتيازات»[1] فإن العلاقات الفرنسية - العثمانية قد استمرت يشوبها حالة من التوتر بين الحين والآخر.

إن هذه الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا من السلطنة العثمانية قد أحاطت بكل المشكلات التي كانت تعانيها فرنسا من تجارتها في الشرق، وشملت مراميها الدينية والسياسية القريبة والبعيدة في المنطقة. وهي في الواقع بعيدة تماماً عن مفهوم الطرفين والمعاملة بالمثل، الذي كان واضحاً في معاهدة 1535م. وعلى الرغم من أن هذه الامتيازات لم تحترم الاحترام الكافي، فإنه يمكن القول إن رصيد فرنسا لدى الباب العالي قد ارتفع، بفضل عناية هنري الرابع وإن لم يعد إلى التحالف بين الطرفين هالات الصداقة القديمة. لأن كل واحد من الحليفين السابقين كان يحتفظ في نفسه بشكوك تجاه الآخر، وحذر منه.

فسياسة فرنسا مع السلطنة العثمانية في كافة مراحلها في القرن السادس عشر على الأقل سعت دائماً لكسب ود السلطان العثماني للوقوف

---

(1) Berger dexiverey; Lettres du Roi à Breves, 28 octobre 1597; 23 Novembre 1597 -1599 (Récueil des letters Missives de Henri IV 7 Vol, et 2 Vol,, Supplément, Paris 1843)..

إلى جانبها ضد أعدائها من أسرة الهابسبورغ واعتبارها ضرورية في الأحوال السياسية الأوروبية القائمة آنذاك، وكذلك اعتبار التقارب العثماني- الفرنسي هو الأساس الذي ترتكز عليه تجارة فرنسا في الليفانت وحياة جاليتها فيه.إلا أن فرنسا كانت دائماً مشغولة بمشروعات حرب صليبية، لطرد العثمانيين من الأماكن المقدسة، «تلك المشروعات التي كانت تجول في أذهان الكثيرين من كتاب أوروبا وسياسييها، في القرنين السادس عشر والسابع عشر»[1]. وبالتالي فسياسة فرنسا في الشرق كانت ذات وجهين. أما من ناحية السلطنة العثمانية فلم يكن الساسة العثمانيين مرتاحين لسياسة فرنسا المتأرجحة والمتذبذبة نتيجة الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت تعقدها بين الفينة والأخرى مع القوى الأوروبية المعادية.

وبالتالي فإن السلطنة العثمانية حافظت على علاقاتها مع فرنسا بمنحها مزيداً من الامتيازات رغم تذبذب موقفها.ورأت في هذه العلاقة بمثابة حجر الزاوية الذي يخدمها في تفتت القوى الأوروبية، ولم تكن السلطة العثمانية في تحركها هذا تنطلق من حسابات سياستها الأوروبية وحسابات مصالحها الاقتصادية فقط ولكن كانت تنطلق من إدراك ووعي لطبيعة المنافسات الخارجية بين القوى الأوروبية في هذه المرحلة التاريخية من الحلقة الأولى من التنافس الاستعماري التي ستظهر جلياً في القرون التالية.

---

(1) Drapeyron; Un projet Français de Conquête de L'Empire Ottoman au XVIe et au XVIIe Siècles (Revue des deux Monde 1er nov. 1876)- Djuvara; Cents Projets de Partage de La Turquie, Paris 1914.

3 ـ العلاقات العثمانية - الروسية:

تاريخ العلاقات العثمانية ـ الروسية، هو تاريخ الصراع الديني والاقتصادي والاستراتيجي على البحر الاسود والممرات واسطنبول، وهو جزء من المسألة الشرقية التي يعيدها البعض الى تاريخ اجتياح العثمانيين لاجزاء من اوروبا الشرقية في القرن الرابع عشر ثم تقدمهم لاحقاً لاحتلال القسطنطينية وهنغاريا ومحاصرة عاصمة الامبراطورية الرومانية المقدسة بالذات.

فخلال مراحل مختلفة من تاريخ روسيا لعبت الجغرافيا دوراً مهماً في تحديد التوجهات القومية الروسية. «فما كاد "رودريك"، موحد المقاطعات الروسية ومؤسس الدولة فيها، يرتقي العرش سنة 862م، حتى توجه بنظره نحو القسطنطينية من أجل السيطرة على البحر الأسود محدداً بذلك الهدف الاستراتيجي الذي سيتبعه جميع القادة الروس الذين سيجيئون بعده، على اعتبار أن هذا الهدف هو الشرط الأول لإنشاء الدولة القوية القادرة المزدهرة»[1]. والسبب في ذلك يعود «أن روسيا كانت تتألف في معظمها من أراض شاسعة قاحلة غير آهلة بالسكان، معزولة عن العالم الخارجي بسبب قساوة المناخ ولأن أغلب أنهارها التي تصب في البحار الشمالية تبقى متجمدة معظم أيام السنة»[2]، «وقد زاد من عزلتها أنها أقصيت عن البحار والمحيطات من جميع الجهات ما عدا الجهة الشمالية عند الأركانجل، أما شواطئ بحر البلطيق فكانت بيد السويد، وشواطئ البحر الأسود تحت سيطرة الدولة العثمانية، وكان المرفأ الوحيد المتبقي لها في الأركانجل ذا فائدة محدودة بسبب الجليد الذي يبقيه غير صالح للاستعمال مدة سبعة أشهر من السنة»[3].

---

(1) Valentin Gorlof; Origines et bases de L'alliance Franco-Russe, Paris, 1913, p 79-80.

(2) Rev. George Trevor; Russia, Ancient and Modern, London, the Religious tract Society, 1892, p 2.

(3) Voltaire; œuvres Historique, La Russie sous Pierre Le Grand, Bibliotheque de Lapléiade, 1962, p 359.

اتخذ رودريك من نوفغورود عاصمة له سنة 862م ثم أخذ يتوسع شرقاً وشمالاً وجنوباً حتى امتد نفوذه في وقت لاحق إلى كييف الواقعة على نهر الدنبير وما لبث الروس القاطنون في كييف أن تبعوا مجرى النهر فوصلوا إلى البحر الأسود ومنه دخلوا مضيق البوسفور وحاصروا القسطنطينية، ولم ينقذ المدينة من أيديهم إلا عاصفة هبت فجأة في المضيق حطمت السفن وبعثرتها وأجبرتهم على الانكفاء إلى مدينتهم[1]. وهكذا تحدد منذ ذلك الحين الهدف الأساسي للطموح الروسي على مر العصور، ألا وهو الاستيلاء على القسطنطينية لأهميتها الدينية والثقافية والاقتصادية ولمركزها الاستراتيجي.

منذ سقوط القسطنطينية بأيدي العثمانيين ظلت العوامل الدينية والاقتصادية والاستراتيجية تدفع روسيا للسيطرة على الممرات العثمانية وبالتالي على العاصمة العثمانية في سبيل تأمين تجارتها وتنفيذ ادعاءاتها في وراثة الإمبراطورية البيزنطية.وعندما قامت الدولة العثمانية التي لم تلبث أن شهدت عهد قوة وتوسع، شعر الروس أنهم محاطون بالمسلمين من الشرق والجنوب، وبعد فتح القسطنطينية تأثر الروس إذ أصبحت قاعدتهم الدينية تحت هيمنة المسلمين نظراً لما تمثله هذه المدينة من أهمية لديهم تعود إلى جذور تاريخية موغلة في القدم لقد كان الاهتمام الروسي ولا يزال بالقسطنطينية حيوياً من حيث موقعها المغري فالمدينة القديمة المثلثة الشكل تتألف من شبه جزيرة تقع بين أوروبا وآسيا تحتضنها بحار ثلاث هي القرن الذهبي المميز والبوسفور وهو المضيق الذي يربط البحر الأسود بالبحر المتوسط عن طريق بحر مرمرة ومضيق الدردنيل، ويفصل القرن الذهبي الضيق المدينة القديمة عن المدينة الحديثة ويفصل البوسفور المدينة الأوروبية عن الجزء الآسيوي.

---

(1) L eopole Favre; Histoire de La Russie et de La Turquie, Paris, n.d p 17-18.

هذا الموقع الطبيعي الاستراتيجي ميز مدينة القسطنطينية (إسطنبول) بالمنعة الحصينة والدفعات القوية تجاه غارات الأعداء، كما جعلها المنفذ البحري الذي يربط بين البحر الأسود والبحر المتوسط عن طريق المضائق، وبالتالي فهي الطريق الذي يوصل البلاد الروسية بالمياه الدافئة ومنها إلى الخليج العربي وأفريقيا والهند.

يعد تاريخ القسطنطينية موغل في القدم فهو تاريخ المجد والقوة، فهي تعد بمثابة عاصمة العالم العظمى، وروما الثانية من الناحية الدينية بالنسبة للأرثوذكس، وبذلك فقد احتلت مركزاً دينياً لا يستهان به الأمر الذي عمق من أهميتها لدى السلاف والروس على وجه الخصوص، وبرزت أهميتها الدينية من حيث كونها مركزاً كنسياً معتبراً عزَّز ارتباطها بالكنيسة الروسية. وكان العامل الديني سبباً مهماً حمل الروس على التطلع بإستمرار نحو القسطنطينة. ففي منتصف القرن العاشر قررت اولغا زوجة ايغورين بن رودريك ان تعتنق المسيحية وفقاً للمذهب الارثوذكسي وان تسافر الى القسطنطينية لتتعمد هناك[1].

ولكن المسيحية لم تنتشر في روسيا ولم تصبح دين الدولة الرسمي الا في عهد فلاديمير الاول حفيد اولغا الذي اعتنق الارثوذكسية وتزوج من آن شقيقة الامبراطور البيزنطي، ثم جمع رعاياه بالآلاف على ضفة نهر الدنبير واخضعهم لمعمودية جماعية بعد ان قام بتحطيم جميع الاصنام، فكان ذلك

---

(1) خليل ابراهيم بيدس، العقد النظيم في اصل الروسيين واعتناقهم الايمان القويم، بيروت الطبعة العثمانية، بعبدا 1897 ص. 53-57.

-John Abbot; The Empire of Russia, It's Rise and Present Power, NewYork, Dodd, Mead, 1882, p43-44

اعلاناً رسمياً بخروج روسيا من الوثنية ودخولها الى المسيحية سنة 988م[1].

قد تكون رواية اعتناق فلاديمير للمسيحية مجرد اسطورة ولكن تبقى حقيقة تبني روسيا للارثوذكسية، واقعاً ذا اهمية عظمى لما ترتب عنه من نتائج، انعكست على العلاقات الروسية ـ العثمانية في العهود اللاحقة.

فبعد سقوط القسطنطينية سنة 1453 م تزعمت روسيا الكنيسة الارثوذكسية ونصبت نفسها حامية للارثوذكس في جميع انحاء العالم واتخذت من ذلك فيما بعد حجة للقيام بأعمال عدائية ضد السلطنة العثمانية والتطلع نحو اسطنبول بهدف السيطرة عليها. وعندما تزوج ايفان الثالث دوق موسكو، سنة 1460م من صوفيا ابنة حاكم المورة وسليلة عائلة آخر امبراطور بيزنطي، اضيف ادعاء آخر جعل الروس انفسهم بموجبه الورثة الشرعيين للحكم الامبراطوري البيزنطي في القسطنطينية. فكان ذلك حجة اضافية للسيطرة والتوسع[2].

---

(1) خليل ابراهيم بيدس، مرجع سابق، ص 96-111.

-George Trevore; Russia, ancient and Modern, London The Religious Tract Society 1862, p50-53.

-وجاء في قصة اعتناق فلادمير للمسيحية، انه استدعى كهنة كاثوليك وارثوذكس ورجال دين مسلمين ويهود رغبة منه بالاطلاع على معتقاداتهم واعتناق الافضل بينهما. وبعد ان اصغى اليهم جيداً اعلن انه لا يستطيع اعتناق الكثلكة لانه لا يستطيع ان يُخضع نفسه وشعبه لبابا اجنبي، كما ان الاسلام لا يصلح له ديناً لانه يحرم الخمر تحريماً مطلقاً، اما اليهودية فإنه لا يستطيع ان ينتمي الى شعب رفضه الهه، فلم يبقى امامه سوى الارثوذكسية يعتنقها.

-G. Trevore; op. cit p51-57

(2) وقد وردت فكرة الوراثة هذه في رسالة من راهب يدعى فيلوفر الى الامير فاسيلي ايفانوفيتش وفيه يطلق على موسكو لقب روما ثالثة اي بعد روما والقسطنطينية، ويتابع لن يكون هناك (روما) رابعة ابداً.

-L Favre: op. cit p23-32, 43-55.

-De La jonquière; Histoire de L' Empire Ottoman depuis Les origines jusqu' au traité de Berlin, Paris, Librairie Hache tte 1881 p198.

بيد ان العلاقات العثمانية الروسية في هذه المرحلة كانت ذات طابع مختلف عن بقية الدول الأوروبية فهذه الإمارة لم يشعر أحد بثقلها أو وجودها قبل بداية القرن السادس عشر.

فبعد فتح القسطنطينية أخذت السلطنة العثمانية تتوسع على السواحل الشمالية للبحر الأسود الأمر الذي أحدث ذعراً كبيراً في روسيا، ولقد كان الروس يمنون أنفسهم بالتوسع باتجاه الجنوب والوصول إلى اسطنبول أكبر مراكز الأرثوذكسية في العالم وكانت هذه الإمارة في تعاظم مستمر قابله استخفاف عثماني بهذه الدولة الناشئة وتركوا مراقبتها لأمراء منطقة القرم.

وبما أن أهداف الأمم أهداف ثابتة لا تتبدل حتى تتحقق، عكس الأمم الضعيفة منها والمتأخرة إذ تتبدل أهدافها بتبدل حكامها. ومن هذا المنطلق ظلت أهداف الروس واحدة منذ نشأتها، لقد كانوا يتعقبون ما يقع في الدولة العثمانية من أحداث ويراقبون ذلك عن كثب وبذلك اقتصرت الجهود السياسية الخارجية لروسيا على متابعة أحوال السلطنة العثمانية وارتكزت أساساً على تضليل السلاطين العثمانيين وتجنب لفت أنظارهم.

أثناء تقدم العثمانيين في شرقي أوروبا، لاحظ الروس أنهم سيحاطون بالمسلمين من الغرب أيضاً فبدأت فكرة التمرد عندهم تقوى وبدأت قوتهم تزداد وفي هذا الوقت اندفعوا إلى البحر الأسود وبحر قزوين وهضبة البامير وكان هدفهم الاستيلاء على القسطنطينية والمضائق وإعادتها مركزاً للأرثوذكس عن طريق إثارة شعوبهم واستغلال العاطفة الدينية لديهم، وبذلك بدأ الروس يمثلون ضغطاً شديداً وثقيلاً على السلطنة العثمانية، وبالتالي يؤثرون في مجهودات العثمانيين على الميادين الأخرى. وبذلك فقد سعى الروس إلى تحقيق أهدافهم التي تتلخص في عدة نقاط:

- السيطرة على المضائق العثمانية في سبيل الوصول إلى المياه الدافئة وبالتالي منافسة الأمم الأخرى. وهذا هدف ظاهري حقيقته السيطرة على القسطنطينية واستعادتها إلى حظيرة الكنيسة الأرثوذكسية.

- التوسع من الجهات الجنوبية والجنوبية الشرقية بحجة الوصول إلى الأراضي الحارة المنتجة لبعض السلع ومنافسة الأمم الغربية.

إن وصية الإمبراطور الروسي بطرس الأكبر تجسد الأهداف الروسية الاستعمارية «على الروس أن ينتشروا يوماً فيوماً شمالاً في سواحل بحر البطليق وجنوباً على سواحل البحر الأسود...»[1]، وهذا ما يؤكد النيات الروسية التوسعية تجاه المنافذ البحرية، وصولاً للمياه الحارة باعتبار أن السيطرة العثمانية على الشواطئ الشمالية للبحر الأسود تعد عائقاً أمام التوسع الروسي وهذا لا يروق لهم ولتأكيد هذه الأطماع نورد ما جاء في البند التاسع من الوصية نفسها، إذ يقول: «... ينبغي التقرب قدر الإمكان من اسطنبول والهند، وحيث انه من القضايا المسلمة أن من يحكم على اسطنبول يمكنه حقيقة أن يحكم على الدنيا بأسرها. فلذلك من اللازم إحداث المحاربات المتباينة تارة مع الدولة العثمانية وتارة مع الدولة الإيرانية وينبغي ضبط البحر الأسود شيئاً فشيئاً وذلك لأجل إنشاء دار صناعة بحرية فيه.... والتعجيل بضعف بل بزوال دولة إيران لنتمكن من الوصول إلى خليج البصرة وربما لنتمكن من إعادة تجارة الممالك الشرقية القديمة إلى بلاد الشام والوصول منها إلى بلاد الهند التي هي بمثابة مخزن للدنيا»[2].

لذلك بدأ الروس فعلاً في التوسع نحو الجنوب بغية استعادة

---

(1) علي حسون، العثمانيون والروس، المكتب الإسلامي الطبعة الأولى، 1986، ص 46.
(2) المرجع نفسه، ص 47.

القسطنطينية معقل الأرثوذكس سعياً منهم إلى إيجاد منفذ على المياه الدافئة، إضافة إلى ذلك فإنهم لا يستطيعون مزاحمة أوروبا الغربية إلا من خلال هذا المنفذ الذي لا يملكون مفاتيحه وكذلك النفوذ نحو البلاد الشرقية، وحيثما اتجهوا وجدوا المسلمين «لذا كانت حروبهم أشد من الحملات الصليبية في واقعها وإن كانت لا تحمل هذا المعنى في ظاهرها»[1]. ومن هذا الاعتبار جرت حروب طاحنة بين الدولتين الناشئتين في وقت واحد تقريباً بين العثمانيين في الجنوب والروس في الشمال.

لقد كان العداء العثماني الروسي عداءً ذا بعد ديني أي بين الإسلام والأرثوذكسية. في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية قد دخلت في علاقات ديبلوماسية مع كافة الدول المسلمة والمسيحية في الشرق والغرب. وقد كانت أولى العلاقات العثمانية الروسية قد ابتدأت بعد سقوط إمارة موسكو بأيدي الروس عام 1461م وذلك في عهد بايزيد الثاني «وفي عهد هذا السلطان ابتدأت علاقات الدولة العلية مع مملكة الروس، وذلك أنه بعد تفرق مملكة الروس الأولى عقب إغارة المغول على بلادهم وتسلطهم عليها مدة، استخلصها إيفان الثالث (Ivan III) وكان يلقب دوق موسكو وأعاد لها بعض مجدها السابق سنة 1481م وابتدأت العلاقات بينهما وبين الدولة العليةفي سنة 1492م حيث وصل إلى القسطنطينية أول سفير روسي ومعه جملة هدايا للسلطان، وبعد ذلك بأربع سنوات أتى إليها سفير آخر واستحصل من الدولة على بعض امتيازات للتجار الروس»[2].

في منتصف القرن السادس عشر، قام القيصر الروسي إيفان الرابع

(1) علي حسون، مرجع سابق، ص 30.

(2) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 173 . 174.

باحتلال الضفة الشرقية للفولغا حتى اسطراخان، مما هدد العثمانيين وخانيات آسيا الوسطى وقد أدى هذا التهديد إلى تقارب العثمانيين مع الأوزبك خاصة وأن خانيات آسيا الوسطى لم يكن بمقدورها أن تؤسس علاقة مع الشرق الأدنى عبر إيران، ولذلك فقد كانت تعتمد على الطريق الذي يمر من شمال بحر قزوين وينتهي عند موانئ القرم. «وخاصة خان خوارزم، بنداءاتهم المتكررة للسلطان العثماني لكي يحرر لهم طريق الحج والتجارة من الروس»[1].

لم يأخذ العثمانيون بعين الاعتبار أن التوسع الكبير لموسكو، التي كانت حتى ثلاثينات القرن السادس عشر تعتبر قوة من الدرجة الثانية في أوروبا الشرقية يمثل خطراً عليهم في الشمال، «بل إنهم أيدوا التحالف بين موسكو وخانية القرم ضد الذين كانوا يهددون السيادة العثمانية في القرم»[2]. خاصة وأن العثمانيين كانوا قد سمحوا للروس بالتجارة في أراضي السلطنة منذ عام 1497م بعد أن منحوهم امتيازات تسهل لهم تعاطي التجارة. ولكن حين اندلعت الحرب في ثلاثينات القرن السادس عشر بين أمير موسكو الكبير وخان القرم حول وراثة بعض الأراضي، التي كانت في السابق تابعة للقبيلة الذهبية في حوض الفولغا، حاول الخان أن ينبه العثمانيين إلى هذا الخطر، وهكذا اقتنع العثمانيون حوالي منتصف القرن السادس عشر بأن توسع الروس يهدد مواقعهم في حوض البحر الأسود والقوقاز وبالتالي لم تنجح السلطنة العثمانية في التفطن لخطر الروس إلا بعد استيلائهم على عدة إمارات «ففي غضون ذلك أعلن إيفان الرابع نفسه قيصراً في عام 1547م، وقام بإخضاع

(1) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 63.

(2) المرجع نفسه، ص 63.

الخانيات المسلمة على شواطئ حوض الفولغا (خانية قازان في عام 1552م وخانية اسطراخان خلال (1554م - 1556م)، وتوسع في شمال القوقاز حتى نهر تره ك (trek) ليقيم بهذا أسس الإمبراطورية الروسية»[1].

عمل القيصر الروسي في هذه الأثناء على إيجاد حلفاء له في هذه المنطقة عندما انضم بعض الأمراء ووضعوا نفسهم تحت الحماية الروسية مما حدى ببعض الموالين لروسيا إلى حد محاولة الاستيلاء على قلعة أزوف التي تعد بمثابة آخر معقل حدودي للسلطنة العثمانية باتجاه الشمال. «وهكذا بعد هذه الانتصارات تمكنت روسيا، التي تحولت الآن إلى قوة من الدرجة الأولى، إلى توسيع نفوذها على حساب الممتلكات العثمانية في القوقاز وحوض البحر الأسود»[2].

استمر الوضع على الجبهة العثمانية الروسية على هذا النحو إلى حوالي 1566م، حين لم تعد الحرب مع آل هابسبورغ ضرورية، عمل العثمانيون حينئذ على توجيه اهتمامهم إلى الشمال من خلال حملة استرداد خانية اسطراخان والقضاء على ذلك الخطر الناشئ وضمان الأمن في شمال البحر الأسود وتيسير عملية إمداد الجيش بالمؤن عن طريق البحر من الشمال في حالة الحرب مع إيران، وقد وضعت لهذا الغرض خطة جريئة تتضمن: «أن يقوم الجيش والأسطول بالتقدم على امتداد مجرى نهر الدون إلى أقرب نقطة له من نهر الفولغا حيث تشق قناة لتربط النهرين، وذلك لكي يتمكن الأسطول العثماني من الوصول إلى اسطراخان عبر الفولغا»[3]، وتقضي هذه

---

(1) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 63- 64.

(2) المرجع نفسه، ص 64.

(3) المرجع نفسه، ص 64.

الخطة بطرد الروس من اسطراخان وتيسير عملية إمداد الجيش بالمؤمن من الشمال عن طريق البحر في حالة الحرب مع إيران. إلا أن هذا التهديد العثماني والطموح في وصول الأسطول العثماني إلى بحر قزوين وحّد الجارين روسيا وإيران. «ففي شتاء 1568م أرسل القيصر الروسي مبعوثاً إلى إيران يحمل اقتراحاً لتشكيل تحالف مشترك ضد العثمانيين»[1]. وقد نادى البابا غريغوري الثالث عشر بتشجيع هذا التحالف ضد العثمانيين.

لم تنجح الخطة العثمانية في شق القناة وحصار اسطراخان وبالتالي فشل بعض النتائج المتعددة الجوانب «والتي يمكن اعتبارها شاملة إلى حد بعيد في تاريخ الديبلوماسية التركية، مثل تخليص أراضي اسطراخان، وضمان الأمن في شمال البحر الأسود، وتيسير عملية إمداد الجيش بالمؤمن عن طريق البحر من الشمال في حالة الحرب مع إيران، ثم تدعيم التحالف مع إمارتي الأوزبك وبخاري السنيتين في آسيا الوسطى ضد إيران الشيعية وروسيا الأرثوذكسية»[2].

أمام هذا الفشل الذريع الذي تعرضت له الحملة العثمانية في شق القناة حيث ارتفعت الأصوات المنادية بحصر المجهود الحربي في أوروبا والبحر المتوسط، عوضاً عن مواصلة الحرب المكلفة والمجهدة في الشمال. كان القيصر نفسه في هذه المرحلة واعياً أنه لا يستطيع أن يتحدى العثمانيين ومن هنا فقد تبنى الساسة الروس سياسة سلم وصداقة مع السلطان لكي يحافظوا على مواقعهم في حوض الفولغا. «وهكذا فقد تخلى السلطان للقيصر عن

(1) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 64.

(2) إكمال الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 1999، ص 228 . 229.

قازان واسطراخان»[1]، ولكن أصرت السلطنة في نفس الوقت على «السيادة العثمانية على خانية القرم وبلاد الشركس والقوقاز»[2]، وقد طالب العثمانيون من الروس بالإضافة إلى الانسحاب من هذه المناطق بأن يفتحوا الطريق التجاري الممتد من آسيا الوسطى إلى القرم. إلا أن السلطنة العثمانية لم تتشبث بمطالبها ولم تستخدم القوة في تحقيق ذلك لأنها كانت مشغولة في حربها مع أوروبا الغربية في البحر المتوسط وخاصة أثناء فتح «قبرص» 1570م ومن ثم تعرض الأسطول العثماني إلى خسائر مدمرة في موقعة «ليبانتو» في عام 1571م. وبالتالي لم تلبث السلطنة العثمانية في هذه المرحلة التالية أن أخذت تتراجع باستمرار وتفقد أراضيها بينما توسعت روسيا على حسابها.

على الرغم من التراجع العثماني وتحريض البابا لروسيا على الانضمام إلى النمسا وبولونيا لتصفية الحساب مع العثمانيين، إلا أن القيصر الروسي لم ينقاد إلى هذه النداءات، ففي الواقع كان القيصر الروسي يدعم مواقعه عند شواطئ الفولغا، واستخدم في ذلك سياسة المماطلة تجاه العثمانيين. «فقد ماطل القيصر الروسي باستمرار ولم يسحب أبداً قواته من القلاع التي بناها في السفوح الشمالية للقوقاز»[3]. وبذلك فقد فضلت الحكومة العثمانية أن تترك أمر الحرب مع الروس للحكام التابعين لها، (خان القرم وأمير ترانسلفانيا)، ولكن إثر ترشح القيصر الروسي لعرش بلونيا سنة 1572م بادر العثمانيون إلى دعم هنري فاليوس ثم أمير ترنسلفانيا وقد نجحوا في ذلك

(1) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 64 . 65.
(2) المرجع نفســه، ص 65.
(3) المرجع نفسه، ص 65.

حيث قام هذا الأخير بشن حرب قاسية ضد موسكو تمكن خلالها من استعادة كل الأراضي التي احتلها الروس في الغرب.

لكن هذه الحالة لم تدم طويلاً إذ سرعان ما عادت روسيا من جديد لتحقيق أحلامها وتحقيق أهدافها لفك العزلة عنها والوصول إلى المياه الدافئة والسعي إلى الحصول على مزيد من الامتيازات التي ستظهر بشكل جلي في القرون التي تلت القرن السادس عشر لتميط اللثام عن طموحاتها في تهديدها كيان السلطنة العثمانية. وقد بدا ذلك جلياً إثر معاهدة قينارجية الصغرى عام 1774م، حيث لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل استطاعت الجيوش الروسية أن تتقدم عام 1878م حتى ضاحية اسطنبول.

بالتالي لا بد من مراجعة الأبعاد الحضارية لهذه المناطق والعلاقات بين كياناتها على مستوى العلاقات الدولية بينها وبين الأطراف الخارجية وخاصة المسلمة منها، يمكن أن نبين أن السياسة العثمانية قد اتسمت بالتأرجح في ضبطها للأمور على حدودها الشمالية والشرقية بشكل واضح حيث:

1 - لم يلعب العثمانيون دوراً حاسماً في إنقاذ إمارات التتار المسلمة الثلاثة في شرق أوروبا وفي حوض الفولغا وهي: قازان واسطراخان والقبائل العظمى من التوسع الروسي وتركت هذه المهمة إلى إمارة القرم.

2- امتداد النفوذ العثماني إلى إمارات منطقة القفقاس التي كانت تعد بمثابة منطقة المواجهة مع الصفويين وقد لعب التحالف الروسي الإيراني دوره.

3 - بقاء منطقة آسيا الوسطى بعيدة عن سيطرة النفوذ العثماني مما مهد الطريق إلى بروز تحالف روسي صفوي أدى إلى بروز تهديد روسي لهذه

المنطقة وحتى للنفوذ الإيراني الساعي نحوها.

لقد برز في هذه المنطقة نمط التأثير السلبي للنزاعات بين أطراف مسلمة والإستعانة بعضهم ضد البعض الآخر بطرف غير مسلم (روسيا) وغياب الطرف المسلم الأكثر نفوذاً (العثمانيون أو الصفويون) في حماية الكيانات المتنازعة والمفككة من اجتياح وتوسع الطرف الغير المسلم، لقد كانت هذه الدويلات متنازعة وهي خانات قازان واسطراخان والقبائل العظمى إلى جانب خانات القرم، وقد لعبت روسيا دوراً فعالاً في إذكاء هذه النزاعات حتى تمكنت من التفوق تدريجياً منذ منتصف القرن 16م. وأصبحت هذه الخانات على التوالي تحت حكم موسكو 1552م، 1557م وذلك بعد فشل محاولات خانات القرم في التدخل والتصدي للنفوذ الروسي المتزايد حول هذه الخانات ومنع سقوطها وهكذا لم يبق إلا القرم التي اعترفت بسيادة السلاطين العثمانيين. هذا ولم يبذل العثمانيون جهداً في التأثير على هذه التفاعلات على نحو يحول دون هذا السقوط.

بالتالي فإن العثمانيين تأخروا كثيراً قبل أن يكتشفوا المخاطر التي تحيط بمصالحهم حول البحر الأسود نتيجة تفوق موسكو وتوسعها منذ منتصف القرن السادس عشر ميلادي كان الأوان قد فات على فعل شيء. وبذلك دخلت آسيا الوسطى في نطاق التوسع الروسي وبصورة مباشرة منذ منتصف القرن 19م، فبالرغم من تطور العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين روسيا ووسط آسيا خلال القرن 16 و17 ميلادي إلا أنها أخذت قفزة هامة خلال القرن 19م. ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى احتياجات الرأسمالية الصناعية في روسيا من ناحية وإلى تطور المنافسة الروسية البريطانية من ناحية أخرى، وبعد فشل روسيا في مشروعاتها الأوروبية عقب حرب القرم

ومؤتمر باريس 1856م من ناحية ثالثة ولذا فإن احتلال آسيا الوسطى (1865 - 1886م) كان نتاج أنشطة وأعمال عسكرية قامت بها السلطات القيصرية وأحاطت بها تفاعلات بريطانية وفارسية وروسية متعددة الأبعاد والأهداف لم يكن للعثمانيين من دور مباشر فيها باستثناء سياستهم على الجبهة الأوروبية وعلى صعيد صراعهم مع الفرس.

4 . العلاقات العثمانية مع المدن الإيطالية:

(البندقية - جنوة- راغوزة - بيزا - فلورنسا)

مع احتدام الصراع بين السلطنة العثمانية والأسرة الهابسبورغية في البحر المتوسط وعلى الجبهة الشرقية لأوروبا (منطقة البلقان)، وضعت إيطاليا في الخط الأمامي للعمليات الحربية وصارت المدن الإيطالية النقاط الأكثر حساسية للاتصال الأوروبي بالعالم العثماني.

على الرغم من ان ضم العثمانيين لبلاد الشام ومصر قد أوجد بعض التبلبل في بادئ الأمر في أوساط تلك المدن إلا أنه لم يلغ الاتفاقات التي كانت تتمتع بها منذ القدم، بل إنه ثبتها وأقرها. ولكن التغيرات السياسية في أوروبا منذ أواخر القرن الخامس عشر، والتطورات الاقتصادية أدت إلى اختفاء بعض المدن الإيطالية التجارية القديمة، أو انحطاطها، فمنذ زمن لم يعد يسمع عن الأمالفيين أو البيزيين، إذ انضوى هؤلاء الأخيرون مع الفلورنسيين تحت لواء دوقية توسكانة. وجنوة توالت عليها الضربات، ولكن على الرغم من كل ذلك فإنها كانت تحاول عبثاً الاحتفاظ ببقايا من مجدها الاقتصادي الغابر. أما البندقية فقد ظلت وحدها تلعب دوراً فعالاً في البحر المتوسط، وإن كان هذا الدور قد بدأ يتقلص.

لقد عرفت المدن الإيطالية منذ زمن بعيد بعلاقاتها التجارية مع الشرق،

فلقد كونت هذه المدن عدة مستعمرات في الحوض الشرقي للمتوسط امتدت حتى السواحل الشمالية للبحر الأسود، ولعبت دوراً فعالاً بين الشرق والغرب وذلك بتشابك علاقاتها مع مختلف الإمارات والدويلات التي ظهرت وفي عصور مختلفة في الشرق ومثلت هذه المدن همزة وصل بين الشرق والغرب على مر الزمن.

لكن مع بداية ظهور القوى القومية في أوروبا الغربية واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وظهور العثمانيين على مسرح الأحداث في الشرق وتغير موازين القوى بين مختلف أنحاء العالم، وظهور الصدامات والحروب بدأت هذه المدن تفقد دورها الاستراتيجي في المنطقة بفقدانها مواقعها الاستراتيجية.ومع ظهور قوى جديدة مثل الفرنسيين والإنكليز والهولنديين، واستفادة تجار هذه القوى من تأييد حكوماتهم المباشر ودعمها لهم، فدخلوا يحملون ورقة رئيسية رابحة في المعركة الاقتصادية مع المدن الإيطالية التي كان ميدانها أراضي السلطة العثمانية.

في الحقيقة ماذا كان يمكن لدويلات صغرى ذات موارد محدودة كجنوة مثلاً، أن تفعله أمام إمكانات دول كبرى مثل إنكلترا وفرنسا، والشيء نفسه ينطبق على البندقية التي كان يزيد حالتها سوءاً الحرب، بينها وبين السلطنة العثمانية، لقد حرمت المدن الإيطالية من الأرباح التي كانت تجنيها في العصور الوسطى، وحتى نهاية القرن الخامس عشر من تجارة البضائع والسلع الواردة من البحر الأسود وروسيا، وتلك الوافدة من الهند والمتكدسة في موانئ بلاد الشام ومصر، وانتقلت تجارة هذه المواد تدريجياً إلى القوى الأوروبية الأخرى، الذين كانوا يعاودون بيعها لدول البحر المتوسط.

أمام فقدان المدن الإيطالية للقوة السياسية والعسكرية، فإنها سارت بخطى متثاقلة نحو الانحطاط، وإن كان هذا لا يعني خروجها تماماً من مسرح الأحداث، إذ حاولت كل مدينة إيطالية أن تتكيف مع الشروط الجديدة، وبخاصة جنوة والبندقية. وبالدبلوماسية الحذرة، وتقلب المواقع استطاعت هذه المدن أن تفلت من آثار الحروب المدمرة، واستطاعت بعض هذه المدن مثل البندقية، أن تحتفظ بالكثير من قيمتها التجارية في الشرق حتى النصف الأول من القرن السابع عشر، ولكن صراعها مع السلطنة العثمانية المتفاوت الحدة وتقلبها في المواقع وكذلك صراعها مع الفئات الأوروبية الجديدة كان صراع «أص الفخار مع أص الحديد»[1]، أي أنها سقطت صريعة في نهاية القرن السابع عشر.

أ - البندقية:

على الرغم من تلك الفخامة التي تجملت بها البندقية في القرن الخامس عشر، والثروة والرخاء اللذين بنتهما بصبر ودأب عجيبين، طيلة قرون طويلة من التجارة، امتدت من القرن الثاني عشر إلى الخامس عشر، بدأ يلاقيان الضربة تلو الأخرى في القرن السادس عشر، وبدأت بذور الانحلال تدب في كيان مدينة البندقية، ومن هذه الضربات ضم العثمانيين لبلاد الشام ومصر وسيطرتهم على مناطق ومنافذ آسيا الصغرى، وهم الأعداء السياسيون الذين تخشى البندقية بأسهم، وكان تقدمهم الرهيب وتوسعهم هاجس البندقية الذي أصبحت ترى فيهم الخطر الذي يهدد مصالحها وممتلكاتها في شرق المتوسط. ولم يبقِ عنادهم قط مجالاً للتفاهم، وأصبح

(1) Mantran: op. cit, p 516.

يعد بمثابة نذير بقرب انهيار إمبراطورية البندقية في الشرق.

إن فتح طرق جديدة للتجارة قلل من أهمية سوق البحر المتوسط، كما أضعف من أهمية البندقية، بل ومسّ موارد رخائها. إن أثر هذه الدواعي الهدامة لم يظهر مباشرة، خاصة وأن البندقية كانت إيجابية في الرد على هذه التحديات التي تجابهها، فحاولت أن تعالج هذه المشكلات بالدبلوماسية الحذرة، وبما أنها كانت متقدمة بدرجة كبيرة في تقنيات التجارة والنقل والحرب والبحرية والجاسوسية، استطاعت مجابهة الضغط العثماني. فقد استغل البنادقة قدرتهم الماكرة والمركبة لخدمة العثمانيين مراراً وتكراراً في سبيل الحفاظ على ممتلكاتهم، ومصالحهم وضمان أمن تجارتهم. وذلك بسعيهم لدى السلطنة العثمانية ومن قبلها الدولة المملوكية لإقامة علاقات حسنة.

لكن رغم ذلك فإن علاقات البندقية مع السلطنة العثمانية تعد من أعقد العلاقات، لتراوحها المستمر بين سلام مستكين وحرب مستعرة. لقد كان البنادقة يحتلون منذ القرن الرابع عشر المكان الأول بين الأمم في نطاق السلطنة العثمانية الناشئة. وتعود تلك العلاقات حتى قبل أن يفتح السلطان محمد الثاني القسطنطينية، وقد أظهرت فيها البندقية رغبتها في اكتساب صداقة السلطان، للمحافظة على مصالحها الاقتصادية ومستعمراتها وممتلكاتها في البحر المتوسط. «وقد نالت من السلطان امتيازات لتجارتها منذ سنة 1368م وتحدثت عن إنشاء قاعدة تجارية لها في أشقودة»[1]، ولم تتوان جمهورية البندقية عن متابعة علاقاتها الدبلوماسية النشطة مع

---

(1) شارل ديل، البندقية جمهورية أرستقراطية، ترجمة الدكتور عزت عبد الكريم والسيد توفيق اسكندر، دار المعارف، مصر، د.ت، ص 134.

العثمانيين، ولذلك فإنها كانت تبدي عناية كبيرة لكي لا تسوء صلاتها مع السلطنة، وتتجنب كل ما يمكن أن يؤدي إلى احتكاك حربي معها. إلا أن هذه العلاقات ما لبثت أن تدهورت في عهد السلطان محمد الأول، الذي رأى في البندقية: «العدو الذي تجب محاربته مهما كان الثمن»[1]، لأن البندقية هي الدولة الوحيدة القادرة على وضع العراقيل في وجه توسع السلطنة العثمانية، لا سيما وأن كثيراً من المدن اليونانية أخذت تطلب حمايتها. «فمنذ 1416م ابتدأ النزاع الحربي يقوم بين العثمانيين والبندقية وعلى الرغم من معاهدة الصلح بين الطرفين، بعد استيلاء العثمانيين على سالونيك في سنة 1430م فإن سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين، كان بمثابة ضربة قوية وجهت إلى جمهورية البندقية ومصالحها في مختلف ممتلكاتها في شرق البحر المتوسط»[2].

لكن رغم ذلك فإن جمهورية البندقية ظلت على سياستها القديمة تجاه السلطنة العثمانية لكسب ودها، ولتضمن الجمهورية مصالحها الاقتصادية فإنها رفضت قبول المقترحات التي لوح بها، لتلعب دوراً رئيسياً في حرب صليبية ضد السلطنة العثمانية. وعلى الرغم من أنها كانت تعمل ما بوسعها لتفادي إثارة العثمانيين، فإنها كانت لا تنفك عن تسليح نفسها، لأنها كانت تنظر دائماً إلى التقدم العثماني في الحوض الشرقي من البحر المتوسط بحذر وقلق وريبة. وكانت البندقية محقة في تخوفها ففي سنة 1463م ابتدأ الصراع بينها وبين العثمانيين وبخاصة في عهد السلطان «محمد الثاني» الذي حقق

---

(1) Heyd (Wilhelm); Histoire de commerce du Levant au Moyen âge, Trad. De Fircy Raymond, Lepzig 1923, T 2, p 277.

(2) Heyd (Wilhelm); op. cit, T2, p 278.

في السنوات الأخيرة من حياته حملات مقلقة للبندقية في البحرين الأيوني والأدرياتيكي.

إلا أن السلطان "بايزيد الثاني" (1481م- 1512م) كان أكثر هدوءاً وحباً للسلام، «فقدم للبندقية شروطاً أفضل للتجارة مما كان عليه الأمر في العهد السابق»[1]. ولكن العلاقات ما لبثت أن عادت إلى التأزم، ونشبت الحرب بين البندقية والسلطنة العثمانية سنة 1499م، لينتهي القرن الخامس عشر بخسارة البندقية، ليبانتو ومودن وكورون، وكانت خسارة لا تعوض. وعلى الرغم من هذا فإن البندقية عادت تطلب الصلح، الذي حصلت عليه في عام 1503م. ولم يتعكر صفو العلاقات بين البندقية والباب العالي خلال السنين الأخيرة من حكم بايزيد.

عند وصول السلطان سليم الأول إلى العرش (1512م- 1520م)، أرسلت البندقية سفراء لتهنئته ولفتح باب المفاوضات حول أمور جديدة، تهم تجارة البندقية في السلطنة العثمانية. واستمرت بذلك العلاقات بين الطرفين حيث سعى البنادقة إلى توقيع الاتفاق تلو الاتفاق مع العثمانيين، ولكنهم في نفس الوقت كانوا يبحثون عن مناطق جديدة لتنشيط تجارتهم وخاصة في بلاد الشام ومصر، بعد أن فقدوا تدريجياً أسواق البحر الأسود، وشبه جزيرة المورة، وتضاءل نفوذهم في الأرخبيل، لكن أمام فقدان البحر المتوسط لأهميته الاقتصادية بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح من قبل البرتغاليين وما رافقه من تحول النقل التجاري، وضم العثمانيين بقيادة السلطان سليم الأول لبلاد الشام ومصر.

---

(1) Galibert; Histoire de la république de Venise, Paris 1856, p 160.

- Heyd; op. cit, T II, p 328.

وانطلاقاً من هذا الوقت، فإن جميع المراكب التجارية غدت ترسو في بحار عثمانية مهما كان الاتجاه الذي تقصده، أكان نحو الشمال عبر البوسفور والبحر الأسود أو نحو الشرق باتجاه بيروت وطرابلس أو الإسكندرية. وهكذا أغلق شرقي البحر المتوسط بجدار من السلطنة العثمانية، التي سيطرت على جميع نهايات الطرق البرية المنبعثة من أقصى شرقي آسيا، ووسطها، إلى البحر المتوسط مع بداية القرن السادس عشر.

وأمام هذه التغيرات والتبدلات الكبرى التي وقعت في الشرق مع بدايات العقد الثاني من القرن السادس عشر، اهتزت دوائر الحكم في جمهورية البندقية، وخشيت أن تتأثر العلاقات التجارية بين البلدين وتزداد وهناً على وهن بعد أن بدأ تحول شطر كبير من التجارة الشرقية إلى طريق رأس الرجاء الصالح.

أمام هذا الخطر الذي يهدد كيانها، سارعت الجمهورية، فأوفدت بعثة اقتصادية يرأسها كل من "الفيز موسينيغو Alvise Mocenigo "، و"بارتولوميو كونتاريني Bartolommeo contarini " ليؤكدا امتيازاتها القديمة في مصر والشام، التي كانت قد حصلت عليها في عهد المماليك، وقد اجتمع الاثنان مع السلطان في القاهرة، «وعرضا عليه استعداد حكومتهما لدفع الجزية السنوية المقررة على جزيرة قبرص لسلطان الدولة المملوكية، وقدرها ثمانية آلاف بندقي (دوكة) وإلتمسا منه إقرار الامتيازات التي كانت الدولة المملوكية تمنحها لتجار الجمهورية»[1]. وفعلاً استجاب السلطان لرغبة البندقية إلا أنه اشترط أن تدفع له جزية قبرص منذ هذا التاريخ ذهباً، وأن

(1) عبد العزيز محمد الشناوي، أوروبا في مطلع العصور الحديثة، الجزء الأول، دار المعارف، مصر، 1969، ص749.

تدفع على السنوات الخمس الأخيرة في القسطنطينية، ويبدو أن السلطان سليم لم يجد ما يمنع من تجديد الامتيازات وبالفعل وقع معاهدة مع جمهورية البندقية. «أقر لتجارها فيها جميع التسهيلات التي كانوا يتمتعون بها في عهد المماليك في الشام ومصر، وذلك في 14 شباط (فيفري) 1517م»[1].

أهم ما تتضمنه هذه المعاهدة أن السلطان يعلن ضرورة معاملة البنادقة بالاحترام والعدالة، وألا يضاروا في أنفسهم أو في أموالهم أثناء إقامتهم على أرضه، وليس لهم أن يؤدوا إلا الرسوم المفروضة، ولا يلزموا ببيع شيء لا يودون بيعه. وقنصل البندقية هو الذي يحق له وحده محاكمة مواطنيه، وليس للقاضي المسلم أن يتدخل في هذا الشأن. ولا يعارض البنادقة في إصلاح أبنيتهم، أو إقامة أبنية جديدة لهم في فنادقهم. ولهم أن يستخدموا لهذا الغرض عمالاً من البنادقة أو الأجانب، أو أهل البلاد. وللقنصل أن يركب حصاناً يسير به إلى دوائر الحكومة، أو إلى أي مكان يشاء دون أن يتعرض له أحد، وإذا استولي القراصنة على سفينة بندقية، وأتوا لبيعها في ثغر مصري، يجب ألا يتقدم أحد لشرائها، بل ينبغي إطلاق سراحها، ورد التجارة التي تحملها إلى أصحابها. ويتمتع رعايا السلطان في بلاد البندقية والجزر التابعة لهم بالأمن والسلام، وإذا وقع لأحدهم حادث فلا يعتبر القنصل أو مواطنوه مسؤولين عنه، ولا يؤدي القنصل ضريبة أو رسماً إلا في حالة صدور أمر سلطاني، أو حكم قضائي.

---

(1) شارل ديل، مرجع سابق، ص 150.

- Combe (Etienne): l'Egypte Ottomane, dans "Précis de L'histoire d'Egypte" par divers historiens et Archéologues, Vol III Cairo 1933, p 96-101.

لكن فتح موانئ السلطنة العثمانية لتجارة البندقية، بعد تجديد الامتيازات السابقة، وخاصة في بلاد الشام ومصر، لا يعني تخلص البندقية من الأزمة التي وقعت فيها في مطلع القرن السادس عشر. «فهناك أزمة الفلفل والبهارات، نتيجة اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، واحتكار البرتغاليين له، وهناك أزمة النقص في الأخشاب الضرورية لبناء السفن»[1]، بعد فقدانها لمستعمراتها المطلة على البحر الأسود وهناك صراعها على البر تجاه القوى الأوروبية الطامحة برخائها، وهناك أخيراً صدامها مع السلطنة العثمانية في منطقة الأرخبيل، للحفاظ على سيادتها، ومع ذلك فقد بقيت البندقية متماسكة، وتسعى كما كانت تسعى في الماضي لتأمين تجارتها وطرق مواصلاتها. وقد ساعدها على ذلك أن علاقاتها مع السلطنة العثمانية في عهد السلطان سليم الأول وبدء عهد السلطان سليمان القانوني لم تكن متوترة. «ولذلك فإنها عملت عن طريق سفيرها في القسطنطينية على تجديد الامتيازات وتوقيع معاهدة مع السلطنة العثمانية في سنة 928هـ/ 1521م»[2]. وهذه الوثيقة الدبلوماسية تعد ذات أهمية كبيرة لأنها تحوي البنود الرئيسية التي صاغ الباب العالي بحسبها معاهداته مع الدول الأوروبية الأخرى.

عند عودة إبراهيم باشا من مصر في سنة 1525م، بعد إخماد ثورتها في عهد السلطان سليمان القانوني، مر بمدينة دمشق، «وأكد فيها للبنادقة المقيمين امتيازاتهم وحرياتهم»[3]. ورغم العلاقات الهادئة بين السلطنة العثمانية والبندقية والتي دامت فترة من الزمن، فإن البندقية لم تشعر بالراحة

---

(1) F. Braudel; op. cit, p 108.

(2) Hammer; op. cit. T V, p 21 - 22.

(3) Ibid,op, cit, T V, p 59.

والقوة البحرية العثمانية في ازدياد مطرد وخاصة في عهد السلطان سليمان القانوني، حيث بلغت القوة البحرية العثمانية أوجها. فقد كان أسطولها الحربي يعمل على جبهتين، إحداهما المحيط الهندي بقيادة سليمان باشا، وثانيهما شرقي البحر المتوسط، حيث كانت قوات خير الدين بربروسا تعمل على إخضاع الأرخبيل بعد الاستيلاء على جزيرة رودس 1522م، يضاف إلى ذلك ظهور منافس جديد للبندقية في القسطنطينية وهو السفير الفرنسي الذي عين لأول مرة سنة 1525م.

ومع تأرجح موقف جمهورية البندقية من السلطنة العثمانية، بين الحياد تارة، وبين السعي إلى إقامة علاقات ودية معها تارة ثانية، وبين العداء السافر تارة ثالثة. انفجر الموقف المتوتر بينهما عندما صادرت البندقية مركبين عثمانيين دخلا ميناءاً من موانئها ليحملا قمحاً. وعلى الرغم من اعتذار البندقية واعتبار القصة سوء تفاهم، فإن الجو لم يصف بين الطرفين، بل إن سليمان القانوني وجد في ذلك ذريعة بأن يشن هجوماً على الجزر التابعة للبندقية، بعد أن نبه «السناتور» البندقي إلى ضرورة السهر أكثر فأكثر على تنفيذ المعاهدات المعقودة بينهما، كما طلب إليه أن يتفق مع فرنسوا الأول ملك فرنسا ضد الإمبراطور شارل الخامس. «مع إشارته إلى أن أسطولاً وجيشاً عثمانيين مستعدان للدفاع عن هذه المطالب»[1]. وبما أن البندقية كعادتها حريصة على حيادها وصداقتها لسليمان، صيانة لمصالحها التجارية فإنها أكدت للمفاوض العثماني أهدافها السلمية، ولكن الحرب وقعت في سنة 1537م، بعد أن وعد إياس باشا، الصدر الأعظم، البنادقة، «بمداراة الشكاوى لرغبته هو الآخر في بقاء العلاقات السلمية بين

(1) Ibid; op. cit. T V, p 262 - 263.

السلطان والبنادقة»[1]، بعد هجوم من قبل العثمانيين على كورفو.

أمام هذا الهجوم العثماني المفاجئ، استنجدت البندقية بالبابا وإسبانيا، للوقوف بوجه العثمانيين الذين هاجموا كل موانئ المورة والجزر التابعة للبندقية حتى كريت نفسها، وانتهت الحرب بهزيمة الجمهورية في معركة «بريفيزا» وطلبها الهدنة، وعقد الصلح في سنة 1540م، وخرجت فيه البندقية وقد تخلت عن معظم ممتلكاتها، ولم يتبق لها سوى جزر تينوس وميكونو وقبرص وكريت. «وتدفع للسلطان تعويضاً حربياً قيمته (300,000) بندقي»[2] وترجع التجارة إلى سابق عهدها وإثر هذا الصلح عادت العلاقات التجارية إلا أنها كانت مرتبكة، لأن نيات السلطنة العثمانية حيال البندقية كانت واضحة، ورغبتها في السيطرة التامة على شرقي البحر المتوسط لا مجال للشك فيها. وكانت السلطنة العثمانية تسعى لاحتلال جزيرة قبرص، التي كانت تعد جزءاً من البلاد العربية الإسلامية. «وكانت واردات الجزيرة موقوفة في عهد سلاطين المماليك، للصرف على المدينتين المقدستين مكة والمدينة»[3].

إلا أن البندقية كانت حريصة أشد الحرص على إبقاء صداقتها الظاهرية للعثمانيين، حرصاً على مصالحها الكثيرة، حتى أن سفير فرنسا كتب إلى ملكه يقول: «إن البنادقة يبدون خانعين للأتراك وكأنهم من أتباعهم، وذلك بسبب قبرص، ولأن جزرهم وأرضهم معرضة لغاراتهم، فحتى يحتفظوا برضاهم، كانوا يقدمون كل عام على الأقل (500,000) بندقي للقسطنطينية،

(1) Hammer, T V, p 262 - 263

(2) شارل ديل، مرجع سابق، ص 144.

(3) Hammer: op. cit, T VI, pp 388-399.

واعتادوا أن يسرفوا للسلطان بالهدايا في كل مناسبة صغيرة»[1].

ولكن إذا كان السلطان سليمان القانوني لم تتح له الفرصة لمد نفوذه على قبرص، فإن السلطان سليم الثاني قرر أن يخطو هذه الخطوة. فصدرت فتوى من شيخ الإسلام بضرورة التحلل من الهدنة، ومحاربة "الكفار" ويقصد بذلك البندقية صاحبة قبرص، لا سيما وأنها كانت ملجأ للقراصنة المسيحيين الذين كانوا يضايقون رحلات الحجيج بين اسطنبول ومصر. وفعلاً احتلت السلطنة العثمانية جزيرة قبرص سنة 1570م. وبذلك أفقدت البندقية أكبر محطة تجارية لها في الليفانت، قريبة من الشواطئ العثمانية وعلى الطريق إلى مصر. وكان من نتائج حرب قبرص «أن قبض السلطان على بيل(سفير) البندقية في القسطنطينية، وعلى تجارها وعملائها وصادر جميع مراكبها في الموانئ»[2].

لم تسكت الجمهورية على خسارتها الفادحة هذه، فانضمت إلى حلف من قوى أوروبية، وكوّن الجميع أسطولاً مشتركاً بقيادة "دون جوان النمساوي" اصطدم مع الأسطول العثماني أمام خليج ليبانتو في (17 تشرين الأول- أكتوبر 1571م) «ولم ينج من الأسطول العثماني كله سوى ثلاثين سفينة، أما السفن الأخرى وعددها مائتان وثلاثون سفينة فكان نصيبها الأسر أو الغرق في قاع البحر. ومات أمير البحر العثماني أثناء القتال وسقط جمع كبير من العثمانيين أسرى في أيدي المسيحيين. وبذلك كان انتصار ليبانتو ثأراً مجيداً لكارثة فماجوسة»[3]، بالنسبة للبندقية. ومع ذلك فإن البندقية لم

---

(1) Charrière; op. cit, T III, p 753.

(2) Galibert; op. cit, p 256.

(3) شارل ديل، مرجع سابق، ص 156.

تستطع أن تجسد هذا الانتصار لخدمة مصالحها بل عادت إلى مناوراتها السياسية ثانية، وكلفت "بيلها" (سفيرها) في اسطنبول بالتظاهر والتقرب والود من السلطنة العثمانية. وأخيراً وبتوسط من فرنسا، «آثر السلطان والبنادقة المفاوضة على الحرب ووقعوا فيما بينهم صلحاً في 7 مارس (آذار) سنة 1573م»[1]، تعهدت فيه البندقية بدفع (300,000) بندقي باسم تعويضات حرب، وقبلت أن ترفع في الجزية التي تؤديها نظير امتلاك زنطا، وأخيراً ردت البلاد التي فتحتها جيوشها في دلماشيا»[2]، وفي المقابل يتعهد السلطان العثماني "سليم الثاني" «أن يحترم المعاهدة التي وقعت مع أبيه»[3] أي أن «الامتيازات السالفة جددت وأكدت»[4].

وقد قيل عن هذه المعاهدة أنه يبدو منها «أن الأتراك هم الذين ربحوا معركة ليبانتو»[5]، أي أن البندقية وحرصاً منها على مصالحها التجارية تنازلت عن الكثير أمام العثمانيين، حتى أن سفير فرنسا في أسطنبول "أسقف آكس" كتب إلى ملكه يقول: «أظن أن جمهورية البندقية لا تريد أن يسمع أحد بشروط معاهدتها صيانة لاحترام الدول لها»[6].

وهكذا عاد السلام بين البندقية والسلطنة العثمانية، وعاد تجار البندقية إلى التمتع بامتيازاتهم السابقة التي كانت دولتهم تسعى لتجديدها كلما اعتلى العرش سلطان جديد، «على الرغم من مطامع العثمانيين في الفتح

---

(1) شارل ديل، مرجع سابق، ص 157.

(2) المرجع نفسه، ص 157.

(3) Hammer, op. cit, T VI, p 436.

(4) De testa, op. cit, T I, p 217 - 218.

(5) Charrière, op. cit, T III, p 361.

(6) Ibid, p 361. رسالة من أسقف إكس إلى الملك شارل التاسع. القسطنطينية 7 آذار مارس 1573م

وطموحهم الذي لم يحاولوا إخفاءه»[1]. وعندما اعتلى مراد الثالث العرش (1574م-1595م) سارعت البندقية وهنأته. لقد كان البنادقة حريصين جداً على رضا السلطان، ولو على حساب القوى المسيحية الأخرى، ضماناً لتجارتهم وبذلك «فقد رضخت البندقية لأسوء الإهانات بغية الاحتفاظ بصداقة السلطان»[2].«إنهم يفعلون كل ذلك، ليحترمهم الأتراك ولكن هؤلاء يحتقرونهم ويفعلون كل شيء لإثارتهم. . . إنهم يعرفون أن ما يدفعهم إلى التقرب منهم هو الخوف لا الصداقة»[3]. مهما يكن، فقد استطاعت البندقية الحصول على عدة امتيازات نتيجة توددها للسلطة العثمانية. وبذلك أكدت امتيازاتها التجارية في جميع أنحاء السلطنة وذلك في عام 1576م، وفي عام 1589م وفي عام 1595م، على الرغم من تأرجح العلاقات بين الآونة والأخرى. ويبدو أن تجديد الامتيازات، وتعميمها كان يجري بعد كل توتر في العلاقات، بين السلطنة العثمانية وجمهورية البندقية، أو بعد وفاة سلطان وتسلم سلطان جديد العرش.

وإذا كانت البندقية قد استطاعت وفي عدة مناسبات المحافظة على مصالحها التجارية حتى النصف الأول من القرن السابع عشر، فإنها سارت بطريق التدهور والتراجع بعد هذه الفترة «وبدا أنها لم تجد وسيلة خيراً من هذه للاحتفاظ بما بقي لها من إمبراطوريتها الاستعمارية ولإنقاذ ما بقي لها من رخائها التجاري، وكان موقفها هذا المتناهي في الضعة دليلاً واضحاً على انحلالها»[4].

---

(1) شارل ديل، مرجع سابق، ص 157.

(2) المرجع نفسه، ص 157 . 158.

(3) إحدى الرسائل الموجهة إلى ملك فرنسا من سفيره بالقسطنطينية.

- Charrière, op. cit, T IV, p 192 - 193.

(4) شارل ديل، مرجع سابق، ص 158.

ب - الجنويون:

كغيرها من المدن الإيطالية، استطاعت جنوة[1] أن تنشئ علاقات تجارية في الحوض الشرقي للمتوسط، واستطاعت أن تتغلغل في داخل الحياة الاقتصادية لمناطق أوروبا الجنوبية الشرقية، من خلال المستعمرات المكتسبة في البحر الأسود وجزر بحر إيجه ومنطقة الأناضول وذلك عبر فترة من الزمن. وكغيرها من «الجمهوريات الإيطالية أنشأت مجمعات تجارية هامة خارجة عن نطاق السلطات القانونية للبلاد»[2].

نظراً لما كانت تتمتع به تجارة البحر الأسود من رخاء وازدهار فإن جنوة كانت أكثر اهتماماً بتجارة هذه المنطقة، وبمستعمراتها في "كافا" "وترابزون" والعاصمة البيزنطية. وعندما بدأت السلطنة العثمانية بالتوسع في أوروبا أغلقت مجال النشاط التجاري في وجه الإيطاليين، «عندما استولت على موانئ البحر الأسود الشمالية، كافا وآزوف ثم كيليكيا وأكريمان، وساعدها في ذلك سيطرتها على الدردنيل»[3].

---

(1) جنوة: مدينة قديمة جداً انشئت سنة 707 ق.م واستولى عليها الرومانيون سنة 22 ق.م وظلت تابعة لهم لحين سقوط الدولة الرومانية. ثم تناولتها ايدي قبائل المتبربرين المختلفة واخيرا فتحها شارلمان الفرنسي المتوفى سنة 814م واستقلت في القرن العاشر واتخذت التجارة مهنة ونافست جمهوريتي بيشه المسماة الآن (بيزا) والبندقية (فينيسيا). وفي القرن الثالث عشر حاربت بيشه وتغلبت عليها وتلاشت تجارتها واخذت منها (القسطنطينية) ومدينة (كافا) ببلاد القرم ومدينة ازمير وغيرها ومن ثم وقعت المنافسة بينهما وبين البنادقة ومدينة ازمير وغيرها. وبقيت سيدة البحار الشرقية إلى اواخر القرن الرابع عشر، ثم اخذت في التقهقر شيئاً فشيئا بسبب عدم انتظام امورها الداخلية وتفرق كلمة اهلها ففقدت استقلالها وصارت تدخل تارة في حمي اسبانيا واخرى في حمي فرنسا وطوراً ترجع إلى استقلالها إلى ان احتلها الفرنسيون سنة 1736م، وشكلوها بهيئة جمهورية من السنة التالية. وبعد سقوط امبراطورية نابليون (سنة 1815 م ضمت إلى لومبارديا وحتى الآن تابعة لايطاليا.

(2) Paul Coles; op. cit, p 131 - 132.

(3) Halil Inalcik; op. cit, p 129.

رغم فقدان الجنويون لمواقعهم الحيوية في هذه المناطق، أظهروا تودّداً وصداقة للعثمانيين، شأنهم في ذلك شأن البندقية، وذلك حرصاً على مصالحهم الاقتصادية، و«عقدوا مع أورخان معاهدة تحالف»[1]، واستجاب فيها لمطالبهم استجابة حسنة. وبذلك استطاعت جنوة الحصول على امتيازات تجارية لدى السلطنة العثمانية «منذ عام 1352م وسمحوا لها باحتكار طويل المدى لاستغلال حجر الشب في مغنيسية، التي كانت تعتبر المصدر الرئيسي للشب اللازم لصناعة النسيج الأوروبي»[2]. وقد أتى هذا التعاون العثماني مع جنوة للرد على البندقية التي كانت تعد بمثابة قوة بحرية كبرى في المتوسط. «وبذلك تحولت مستوطنات جنوة في غرب الأناضول، فوتشا Foca، وجزيرة خيوس Chies، إلى موانئ لتصدير البضائع الأناضولية»[3].

أثناء حكم مراد الأول، بقيت العلاقات بين الطرفين على ما هي عليه، و«هذا ساعد على تقدم التجارة بين الجنويين والعثمانيين»[4]. «وأول المعاهدات التي حفظت بين السلطنة العثمانية وجنوة تحمل تاريخ 8 حزيران (يونيو) عام 1387م»[5]، وقد قبل فيها السلطان مراد إعفاء الرعايا الجنويين من رسوم الجمرك، في الدخول والخروج إلى موانئ إمبراطوريته، وأن يستعاض عنها بضريبة بسيطة عند البيع والشراء ولكنه بقي مستمراً في تقاضِ الرسوم التي عينتها المعاهدات المعقودة مع أبيه ومعه، أي «أنه منحهم ما

(1) Heyd, op. cit, T II, p 258.

(2) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 209.

(3) المرجع نفسه، ص 209.

(4) Heyd, op. cit, T II, p 259.

(5) Ibid, p 259.

منحه للعرب والروم والبنادقة أثناء شرائهم الحبوب الذي كان يتم مباشرة منه، أو عن طريق عملائه»[1].

في الوقت نفسه كان الجنويون يعيشون بسلام مع المماليك من جهة، والبيزنطيين من جهة أخرى. وبما أن جنوة كانت تعتبر المفتاح الاستراتيجي لإيطاليا وذلك بالنسبة لكل من فرنسا، وإسبانيا، لذلك كانت تقع دائماً تحت حماية تلك القوات العظمى. ونتيجة للاضطرابات الداخلية التي كانت تقلق بال جنوة، دفعتها أخيراً للارتماء في أحضان فرنسا سنة 1396م، فغدا ملك الدولة الأخيرة هو رئيس حكومتها، والموجه لتجارتها وجاليتها.

وفي سنة 1403م بيّن السلطان للجنويين في المعاهدة المشتركة التي وقعها مع الحلف المكوّن آنذاك ضده بأنه «لن يطالبهم بأية جزية عن أملاكهم القائمة على البحر الأسود، ويزيل عن ماهوتية خيو الجزية التي كانت تدفعها لحاكم Altoluogo "أفيزيسوس"، وأن جميع موانئ الإمبراطورية العثمانية مفتوحة لتجارهم، دون أية إضافات على الرسوم، ومنه رسوم تصدير القمح»[2]. ولم تحاول جنوة أن تظهر أي عداء للسلطنة العثمانية، ولم يطرأ أي تغيير على حياة جالياتها المقيمين في جزيرة "خيو" و"فوتشا الجديدة" في عهد مراد الثاني، بل إنهم أظهروا خضوعهم له كما فعلوا أيام أبيه محمد الأول. «وللتعبير عن امتنانهم لهذه السياسة فقد أرسل الجنويون سفنهم في الأيام الحاسمة لمساعدة القوات العثمانية على عبور الدردنيل، أي حين كانت المضائق لا تزال تحت سيطرة البندقية»[3].

---

(1) Heyd, op. cit, T II, p 259.

(2) Ibid, op. cit, T II, p 268.

(3) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 209.

في سنة 1437م تألفت شركة من الجنويين وحدهم عملت على احتكار مناجم الشب في آسيا الصغرى واليونان وليسبوس، مما ربط جنوة بصلات عمل مباشرة مع السلطان. وبالتالي أصبحت جميع الأراضي الخاضعة للعثمانيين مفتوحة لجنوة، «وكان التجار يجدون فيها استقبالاً ودياً»[1] ويقومون بصفقات تجارية ضخمة مع شواطئ البحر الأسود، وبلاد الشام ومصر، وشمالي إفريقيا، كما كانوا يفعلون سابقاً قبل خضوعهم لفرنسا.

إلا أن سقوط القسطنطينية بيد السلطان محمد الثاني، قصم ظهر جنوة «رغم بقائها على الحياد»[2]، إذ هدمت أسوار مستعمراتها "بيرة" (غلطة) وحصونها، وفر قسم كبير من سكانها، وحاولت جنوة بالمفاوضة أن تصل إلى اتفاق يحفظ عليها بعض امتيازاتها. وفعلاً وافق السلطان محمد الثاني على أن يكون لسكان غلطة (بيرة) «حرية الديانة، وحرية التجارة إلا أنهم كان عليهم أن يدفعوا ضريبة الجزية»[3]. وتتالت الضربات على جنوة، «بعد أن احتل العثمانيون "فوتشا الجديدة" سنة 1455م، ومعاملها الشهيرة التي تجهز مادة الشب، وجرد الجنويون من كل ما يملكون، وحملوا عبيداً إلى القسطنطينية»[4].

تتابعت اكتساحات السلطان محمد الثاني لجزر الأرخبيل، وسقطت في يده سنة 1462م جزيرة ليبسوس. ولم تتمكن جنوة من مجابهة الموقف بالحرب فقد كانت مشلولة القوى بسبب المنافسات الداخلية، والسيطرة

---

(1) Heyd, op. cit, T II, p 287.

(2) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 209.

(3) Heyd; op. cit, T II, p 308 - 309.

(4) Ibid, p 320.

الأجنبية فبعد أن خضعت لفرنسا، عادت فارتمت في دوقية ميلانو. أما "تحيو" مستعمرتها الكبيرة بعد "غلطة" فقد حفظت نفسها من هجوم عثماني، «بأن دفعت الجزية للسلطان وزادتها تدريجياً، حتى أوصلتها في مطلع القرن السادس عشر إلى (14000) بندقي سنوياً»[1].

ومن هذا يتبين أن جنوة فقدت مستعمراتها الواحدة تلو الأخرى، في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، وتضعضعت قواها، وتناقصت قدرتها التجارية السابقة. وأمام هذه الأوضاع، فإن جنوة لم تهزها التطورات العالمية الجديدة، كما هزت البندقية، فقد أفل نجمها منذ العصور الوسطى حتى قال عنها "بروديل": «بأنها لم تعد في مستوى القرن السادس عشر»[2]، ولكن هذا لا يعني اندحارها من الميدان التجاري المتوسطي، «فقد حاولت أن تتكيف مع الواقع الجديد فحافظت على نشاطها الصناعي وطورته، ودفعت عملياتها المصرفية قدماً نحو الأمام، فعدلت بذلك الانحرافات الاقتصادية التي لحقتها»[3]. واحتفظت ببعض مصالحها التجارية في أنحاء السلطنة العثمانية، «وبقيت تقوم بنقل بحري محدود، إلا أنه مستمر لحسابها أو لحساب تجار أمم أخرى»[4].وكان ذلك في عهد حاكمها "اندريا دوريا" الذي تحالف مع الإسبان حيث لعبت جنوة في كثير من الأحيان دوراً حاسماً في المواجهة بين الإمبراطورية الرومانية المقدسة والسلطنة العثمانية حتى أوائل الثلاثينيات من القرن السادس عشر، حيث أن شارل الخامس كان لا يستطيع الرد، على الهجمات البحرية الإسلامية،

(1) Heyd, op. cit, T II, T II, p 321.
(2) F. Braudel; op. cit, p 129.
(3) Ibid, p 341 - 342.
(4) Mantran; op. cit, p 520.

وذلك لضعف الإمكانيات البحرية والحربية لديه، وعدم الحصول على تعاون من "أراجون" و"كاتلونيا" وهو شرط أساسي للتفوق البحري الإسباني في غربي البحر المتوسط.

ولكن بعد تحالفه مع جنوة ظهرت قيمة تلك الإمدادات والمساعدات في نجاح الأسطول الإسباني في خليج كورنث سنة 939هـ/ 1532م حيث كان قادراً على الاستيلاء على ميناء "باتراس" "Patras" والاستيلاء على "كورون" "Corin" في جزيرة "موريا" "Morea". وقد أدى هذا النجاح المؤقت لتلك الحملة إلى تخفيف الضغط على الجبهة الشرقية في النمسا وتركيز اهتمام السلطنة على الشمال الإفريقي وذلك بتعيين "خير الدين بربروسا" قائداً عاماً للأسطول العثماني بجانب البيلربكية في الجزائر، وبدأ سليمان القانوني ينشد تحالفاً أكثر تقرباً مع فرنسا للسيطرة على البحر المتوسط.

لقد أقام اندريا دورياً روابط أساسية بين جمهورية جنوة وإسبانيا التي كانت في حاجة ماسة إلى سفن حربية لتتولى عبء الدفاع البحري ضد العثمانيين مما أدى إلى إتاحة الفرصة للمقاومة البحرية. وبذلك أصبحت الجزيرة الإيطالية بقيادة «اندريا دوريا» ضماناً لسيادة شارل الخامس في شبه الجزيرة الإيطالية والإيبيرية. كما مثلت خط الدفاع الأول عن العالم المسيحي من الاعتداءات الإسلامية، وكانت نواة هذا الأسطول الجنوي السفن المسطحة المملوكة لشخص «اندريا دوريا» والمؤجرة لإسبانيا. وتعد هذه النوعية من السفن متنفساً لجهود حرب البحر المتوسط ضد العثمانيين في منتصف القرن السادس عشر وهي الفترة الحرجة بالنسبة لإسبانيا وكان اندريا دوريا مسؤولاً عن تنظيم الرحلات البحرية بين إسبانيا وإيطاليا كما قام

بإمداد السفن بالبحارين ومراقبة تلك السفن لحمايتها، و«قد كان دوريا يشرف على تنظيم حركة السفن ومراقبتها من بالاماس "Palamas" إلى سوفونا "Sovona" ومن جنوة إلى برشلونة، ومن جنوة إلى إيفوس مورتيس إلى برشلونة ومن جنوة إلى اسبيزا إلى الجزائر، ومن برشلونة إلى سافونا وجنوة، وكان نقل الوحدات العسكرية الإسبانية مهمة أخرى شاقة تقوم بها سفن دوريا المسطحة»(1).

أمام غضب السلطان العثماني من تصرفات جنوة العدائية، إلا أن الجنويين استطاعوا رغم ذلك كسب ود السلطنة العثمانية، وطالبوها بامتيازات تجارية كتلك التي نالتها البندقية أو فرنسا في القرن السادس عشر، وفعلاً فقد قامت جنوة بمساعي حثيثة لدى الباب العالي، «تستجدي وتلح في عقد اتفاق معه»(2) ووصلت في التماسها هذا «إلى حد قبولها حمايته»(3).

لكن فرنسا التي كانت تطمح بالسيادة التجارية «لالليفانت»، بعد تحالفها مع السلطان «وقفت لها بالمرصاد، وقاومت جميع مساعيها في القسطنطينية»(4). وحتى بعد أن احتلت السلطنة العثمانية جزيرة "خيو" في

---

(1) Charrière; op cit, T II, p 490.

(2) Charrière; op cit, T II, p 490.

(3) Ibid, T II, p 428.

-رسالة من أسقف (آكس) إلى ملك فرنسا في 4 شباط (فبراير) 1558م وفيها يبين أن الأخبار التي وصلته هي أن بيل (سفير) الجنويين طلب من الباب العالي تحرير بلاده ووضعها تحت الحماية العثمانية، والسماح لها بالتجارة بكل أنواع السلع في أنحاء البلاد، ووعد السلطان بطرد (اندريا دوريا) من جنوة وأن يكون الجنويون خدماً وأصدقاء دائمين للسلطان ولأصدقائه وأعداءاً لأعدائه وأن يستقبلوا في موانئهم مراكب السلطان وأصدقائه، وأن يقدموا لها كل المساعدة، وأن يسكوا عملتهم على نمط عملة السلطان بصفته حاميهم.

(4) Charrière; op cit, T II, p 490 - 491.

سنة 1566م أثناء توسعها على حساب الجزر الواقعة في بحر إيجه، وفقدان جنوة من جراء ذلك آخر مستعمرة لها في منطقة الأرخبيل، «فإنها لم تتوقف عن التوسل إلى السلطان، لعقد اتفاق تجاري معها، على غرار الاتفاقيات التجارية المعقودة مع الأمم الأخرى»[1]. ولكنها لم تنجح في الوصول إلى ذلك الاتفاق إلا في النصف الثاني من القرن السابع عشر سنة 1666م. على الرغم من تجدد الامتيازات، فإن التجارة الجنوية سارت في طريق الانحطاط، و«لم تحتفظ هذه المدينة بقيمتها لدى الباب العالي، إلا للحفاظ على كبريائها»[2]، وألفت جنوة بعد هذا الاتفاق «شركة الليفانت الجنوية» وقد نجحت هذه الشركة نجاحاً كبيراً، وبخاصة في تجارة النقد، في جميع أنحاء السلطنة العثمانية.

وبذلك يمكن القول أن تجارة جنوة كتجارة البندقية سارت حثيثاً نحو الضعف، في القرن السادس عشر وخرجت تماماً من "الليفانت" في نهاية القرن السابع عشر، كما أنه لم يكن للجنويين مستعمرات قائمة بذاتها تحمل رايتهم، وتتمتع، بامتيازات معينة في السلطنة العثمانية، وإنما كانوا حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر يتاجرون كأفراد تحت الراية الفرنسية،

---

(1) Hammer; op. cit, T VI, p 165.

-رسالة من أسقف أكس إلى دوفيني في البندقية في 3 و4 آب 1558م يذكر فيها أن السلطان كان يتفق مع الجنويين بعد أن استلم هدية كبيرة منهم... إلا أن سفير فرنسا منع المبعوثين الجنويين من الوصول إلى ما يريدون في تجارة الليفانت، إلا إذا كان هذا بموافقة ملك فرنسا.

-كانت فرنسا تستغل وجود (اندريا دوريا) دودجا في جنوة، لتوغر صدر السلطان على المدينة ولقد عاودت جنوة مسعاها مرة أخرى عام 1563م وكانت بحاجة إلى القمح إلا أن الباب العالي أجابها بأن عليها أن تعين أولاً مقيماً عاماً.

(2) Masson (Paul); Histoire du commerce Français dans Le Levant au XVIIe Siècle, Paris 1897, p129..

ويتمتعون برعاية فرنسا وحمايتها شأنهم في ذلك شأن بقية الإيطاليين ما عدا البندقية وراغوزة.

ج ـــ الراغوزيون والبيزيون والفلورنسيون:

1 ـ الراغوزيون:

بعد فتح البوسنة والهرسك في سنة 1463م، فتح محمد الفاتح طريقاً جديداً مباشراً إلى فلورنسا عبر "راغوزة"[1] (دوبروفنيك)، وهكذا مع توسع التجارة مع فلورنسا عبر راغوزة (دوبروفنيك) ببورصة واسطنبول عبر "فوتشا" (Foca) وينى نوفى بأزار وأدرنة وغاليبولي، سطع نجم "راغوزة" بعد أن ازدهرت الحركة التجارية بين الجمهوريات الإيطالية والبلقان نظراً لوجودها على الطريق البري البلقاني حيث كانت تتم عملية مقايضة الحبوب والشمع بالذهب والأقمشة الفلورنسية، معظمها بواسطة الطريق عبر ميناء آرتا "Arta". ولكن مع توسع العثمانيين في البوسنة والهرسك، وتأمين الطريق البري البلقاني، أصبحت راغوزة (دوبروفنيك) تحت رحمة السلطنة العثمانية: «حتى أنها أصبحت تدفع (12500) دوقية ذهبية كجزية سنوية»[2].

---

(1) لقد كانت «راغوزة» جمهورية مستقلة ومزدهرة فترة طويلة من الزمن فقد تمكنت وهي الممتدة على ساحل دلماشيا من نيل استقلالها من هنغارية في سنة 1403م. وقد نالت هذا الاستقلال في الوقت الذي كان فيه الأتراك يكتسحون شرق البحر المتوسط والبلقان. ولما كانت أحد أبواب هذه المنطقة، فقد غدت المكان الذي التجأت إليه جاليات المدن التجارية الكبرى، مثل فلورنسة وبرشلونة الفارة من القسطنطينية.، وقد كانت من المدن المسيطرة على تجارة الملح، ونقل العبيد من بلاد البلقان ولقد أظهرت اهتماماً في نهاية القرن الرابع عشر بإنتاج الفضة في البوسنة والصرب ولم تلبث أن سيطرت على تجارة الفضة ونقلها إلى غرب أوروبة، وكذلك النحاس والقصدير وشهدت ازدهاراً رائعاً في القرن الخامس عشر وهي الآن جزء من يوغسلافية وتسمى «دوبروفنيك Dubrovnik».

(2) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 211.

ولقد سعت "راغوزة" منذ ظهور العثمانيين على مسرح الأحداث في البلقان، إلى إقامة علاقات طيبة مع السلطان العثماني، «بإيفاد البعثات وتدعيمها بالهدايا في جميع المناسبات»[1]. وقد تمكنت في سنتي 1430م و1442م، «من الحصول على امتيازات تجارية من السلطان العثماني»[2]، وبصفتها دولة دافعة للجزية: «كانت تدفع ضريبة جمركية أقل على بضائعها (2%) مما كانت تدفعه البندقية (4-5%)»[3]، وهكذا أخذت جمهورية راغوزة (دوبروفنيك) توسع باستمرار تجارتها مع السلطنة العثمانية، «مما سمح لتجارها بالتنقل الحر على طرقات القوافل، وفي البحر الأسود، ومصبات الدانوب، وفي استيراد كثير من السلع من أملاك الدولة العثمانية»[4]. «وذلك بتصديرها الحبوب والشمع والجلود والحرير الخام وحرائر بورصة إلى الغرب واستيرادها الأجواخ كما كانت تفعل البندقية»[5].

وفي سنة 1521م، تمكنت جمهورية راغوزة، من أن تحصل «على تصريح بشراء القمح لاحتياجاتها الخاصة، وأن تعفى من رسومه في جميع الموانئ والمراكز التجارية العثمانية»[6]، وبذلك أصبحت راغوزة في القرنين السادس عشر ومن ثم السابع عشر، الوسيط الرئيسي بين السلطنة العثمانية والقوى الأوروبية في البحر المتوسط وبالعكس، وخاصة أثناء اندلاع الحروب بين البندقية والسلطنة العثمانية في سنوات (1463م - 1479م -

(1) Heyd; op. cit, T II, p 294.

(2) Ibid; op. cit, T II, p 294.

(3) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 211.

(4) Heyd; op. cit, T II, p 347.

(5) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 211.

(6) Hammer; op. cit, T V, p 20 - 21.

1499م - 1503م و1537م - 1540م و1570م - 1573م). فقد سلحت جمهورية راغوزة أسطولاً تجارياً كبيراً كان من ضمن أحد الأساطيل الرئيسية الأوروبية آنذاك، وشرعت تؤجر سفنه لمن يود استخدامها في المحيط الأطلسي، أو البحر المتوسط. «وبذلك عرفت في القرن السادس عشر ازدهاراً لم تعرفه سابقاً، ووصلت إلى أوج الرخاء»[1].

أمام كثافة المبادلات التجارية عبر راغوزة وتطور أسطولها البحري حيث «ازدادت حمولة أسطولها التجاري من عشرين ألف طن في بداية القرن السادس عشر إلى خمسة وستين ألف طن في عام 1580م»[2]، أصبحت راغوزة (دوبروفنيك)المنافسة الحقيقية للبندقية في تجارة التوابل، التي كانت تتم بين الموانئ المصرية والسوريا من ناحية وأوروبا الوسطى وألمانيا من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من ازدهار النشاط التجاري لجمهورية راغوزة، فإنه لم يكن لديها مستعمرات تجارية، لأن عدد المتاجرين الفعليين منها ضئيل، إذ اكتفوا بتحميل مراكبهم بالبضائع العائدة لأمم أخرى، ونقلها بين المدن الإيطالية والسواحل العثمانية. «فالراغوزيون» لا يحملون أي بضاعة ليفرغوها في موانئ الليفانت.وقد منحت السلطنة العثمانية «الراغوزيون حق المتاجرة تحت علمهم الخاص سنة 1571م»[3].

لقد اعتمدت راغوزة (دوبروفنيك) على اقتصاد السلطنة العثمانية وخاصة في القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر

---

(1) Grand Larousse Encyclopedique; 10 volumes, Paris 1960 . 1964 .Ra Guse.

(2) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 212.

(3) Charrière; op. cit. T III, p 275.

وحصلت على عدة تسهيلات تجارية ولعبت دوراً محورياً في تنشيط التجارة العثمانية الأوروبية، حين كان اقتصاد السلطنة مرتبطاً بإيطاليا من الغرب، ازدهرت راغوزة (دوبروفنيك) تحت حماية السلطان ولكن حين أصبح اقتصاد السلطنة العثمانية مرتبطاً بقوى أوروبية غربية جديدة ظهرت على الساحة مثل فرنسا وإنكلترا وهولندا وكلها طموح في السيطرة على تجارة الليفانت، انهارت راغوزة (دوبروفنيك) أمام المنافسة القوية ولا بد أنهم تأثروا كذلك بالانحطاط الذي أصاب تجارة الجنويين والبنادقة والدور الذي لعبته القوى المنافسة. «وربما يرجع هذا أيضاً إلى انحصار حركة تنقلهم في نطاق البحر الأدريكاتيكي فقط، بعد نمو ميناء «سبالاتو» الذي أنشأه البنادقة في نهاية القرن السادس عشر، وقد عمل الأتراك حثيثاً على تشجيعه وتنشيطه»[1]. ولكن على الرغم من انحطاط راغوزة (دوبروفنيك) في النصف الثاني من القرن السابع عشر فإنها بقيت ميناءً هاماً جداً على الطريق البحرية بين اسطنبول والبندقية.

2 - فلورنسا

أما بالنسبة لبيزا[2] فقد ضعف أمرها منذ أن خضعت في سنة 1406م لمدينة فلونسا، وقد سعت هذه الأخيرة (فلونسا) إلى احتلال مركزها في الشرق منذ القرن الخامس عشر وذلك بحصولها على امتيازات تجارية في مصر وبلاد الشام في عهد المماليك. وفي نفس الوقت اتجهت إلى إقامة

---

(1) F Braudel; op. cit, p 247 - 248.

(2) بيزا :Piasa وتقع على نهر أدنو بالقرب من البحر في شمال غرب ايطاليا، وكانت في القرن الحادي عشر، قوة بحرية مرهوبة فلما غلبت امام جنوة سنة 1284م لم تستعد قوتها بعد ذلك، وفي بيزا آثار كثيرة واهمها البرج المائل.

علاقات ودية دائمة مع السلطنة العثمانية، ويظهر أن عدم تملكها مستعمرات في شرقي البحر المتوسط، جعل علاقاتها هادئة وسليمة مع المماليك والعثمانيين على السواء في القرن الخامس عشر.

ففي سنة 1455م عبرت فلورنسا عن شكرها للسلطان محمد الثاني، لأنه استقبل مواطنيها في إمبراطوريته بترحاب، «وأبدت له رغبتها في منحهم حرية التجارة في بلاده»[1]، وفعلاً استجاب السلطان العثماني لمطالبها «حتى أنها ضاعفت من مراكبها، التي كانت تقوم سابقاً بمهمة النقل إلى القسطنطينية»[2]إلا أنها كانت تتحين جميع الفرص للإيقاع بالبندقية لدى السلطان»[3] لأنها كانت تحلم بوراثة تجارتها ونفوذها في الليفانت.ونتيجة لتدهور «الوضع السياسي الحرج في المورة وألبانيا، دفع السلطان محمد الفاتح أخيراً إلى أن يدخل في حرب طويلة وخطيرة مع البندقية خلال السنوات 1463م ـ 1479م، مما اضطره إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية»[4] في حق جمهورية البندقية. «وفي الوقت ذاته أخذ يبحث عن وسائل أخرى لمواصلة التجارة مع الغرب بما في ذلك إغراء فلورنسا وراغوزة (دوبروفنيك) لأخذ دور البندقية»[5]. وفي سنة 1488م أرسلت سفيراً إلى السلطان العثماني «بايزيد الثاني»، يطلب تأكيداً لامتيازاتها التي حصلت عليها في عهد أبيه السلطان «محمد الثاني»، مع توسيع لها»[6]. وأتبعت

(1) Heyd; op. cit, T II, p 337.
(2) Ibid; op. cit, T II, p 337.
(3) Ibid; op. cit, T II, p 340.

(4) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 209 . 210.
(5) المرجع نفسه، ص 210.

(6) Ibid; op. cit. T II, p 342.

السفير بمبعوث آخر في سنة 1499م. «وعلى الرغم من عدم وجود نص الاتفاق، أو الامتيازات التي حصل عليها الأول أو الثاني، في الأرشيفات، فإن التنظيمات الخاصة بالمستعمرة الفلورنسية في القسطنطينية»[1]، «توضح تمتع مواطنيها بحقوق وامتيازات تشبه تلك التي منحت للبندقية»[2].

وعادت فلورنسا وجددت امتيازاتها في عهد السلطان سليم الأول، فقد كانت بحاجة - وخاصة في بداية القرن السادس عشر - إلى أسواق توزع فيها، أجواخها الرفيعة «أمام تزايد عدد التجار العثمانيين اليونانيين واليهود والأتراك»[3]، وكذلك تقوم فيها بعملياتها المصرفية الواسعة، وتدعم تجارتها التي نمت باطراد، منذ أن ضمت إليها ميناء بيزا، بل إن مطامحها اتسعت أكثر فأكثر في عهد آل مديتشي الذين لم يكونوا أقل حرصاً على مصادقة السلطنة العثمانية «لأن الأسواق العثمانية كانت مصدراً مهماً لثروة هذه العائلة»[4]، وزادت أهمية فلورنسا التجارية بعد أن ضمت إليها (سيين) في سنة 1555م، وإعلان (كزما الثاني) نفسه دوقاً على توسكانة في عام 1569م.

في عهد السلطان سليمان القانوني، أرسلت سنة (1563م) مبعوثاً نجح في مفاوضته لتجديد الامتيازات السابقة، ووقع معه معاهدة، «تتمتع فلورنسا بموجبها في جميع ولايات السلطنة، بنفس حقوق البندقية، ويكون لها امتياز تجارة الحرير في بورصة، كما أن تجارها يرتبطون في شؤونهم القضائية

(1) Heyd; op. cit, T II, p 343.

(2) Ibid; op. cit, T II, p 344 - 345.

(3) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 211.

(4) المرجع نفسه، ص 210.

بالقناصل المعنيين من قبلها، وسمح لعلمها بحرية الملاحة في البحر الأسود»[1].

بيد أن العلاقات السياسية توترت بين السلطنة العثمانية وفلورنسا، عندما شرع فرسان طائفة القديس «أتين»[2] يغيرون على المراكب العثمانية ويستولون على ما فيها.

وظل الحال كما هو عليه إلى حد وصول السلطان سليم الثاني إلى العرش (1574-1595م)، فإنما- فلورنسا أصبحت تسمى دوقية توسكانة - أخذت تسعى لتدعيم أواصر الصداقة، بينها وبين السلطان الجديد، ونجحت في توقيع معاهدة معه تقر «حرية الملاحة والتجارة للطرفين المتعاقدين، وفرقت بين المراكب التجارية لدوقية توسكانة وبين مراكب طائفة القديس أتين»[3]، وقدمت بذلك إلى السلطان هدية أقمشة حريرية بألوان زاهية، أدهشت بحسن صنعها البنادقة أنفسهم. وفي عام 1577م، كان لتوسكانة سفير في القسطنطينية كغيرها من الأمم الأوروبية الأخرى[4].

ويبدو أن هذا السفير أتى ليفاوض السلطنة العثمانية، ويحصل منها على توسيع الامتيازات المعينة في المعاهدة السابقة، «مثل إقامة قناصل لفلورنسا

---

(1) Hammer; op. cit, (Hellert) T VI, p 165 - 166.

توجد المعاهدة في ملحق: Journal de Souleiman No XXI.

(2) Grand Larousse Ensyclopedique. Art. Saint - Etienne.

-هي طائفة أنشأت في عام 1562، من قبل غراندوق توسكانة (قوزما الأول)، من آل ماديتشي تخليداً لذكرى انتصاره على الفرنسيين في سنة 1554م وكان هدف هذه الطائفة الدفاع عن الدين المسيحي الكاثوليكي عن طريق محاربة ما يسمونه بقراصنة البحر المتوسط المسلمين.

(3) Hammer; op. cit, (Hellert), T VII, p 49 - 50.

(4) Charrière; op. cit, T III, p 697.

في مصر وبلاد الشام، وغيرها من موانئ الإمبراطورية»[1]. لكن هذا الأمر أقلق فرنسا، التي كانت لا تريد لعلم آخر أن يرتفع في تلك الموانئ غير علمها، فاحتجت لدى الصدر الأعظم، بأن الباب العالي قد وعدها بعدم قبول أحد غير البنادقة، إلا أن الصدر الأعظم أجابها، «بأنه وجد في وثيقتين سابقتين أن الفلورنسين كانوا أصدقاء السلطان، وكان لهم بيل في زمن السلطان محمد الثاني. ولكن لما كانوا قد اشتركوا في مساعدة مالطة، عند حصار السلطان لها، فإن بيلهم طرد. وإن باب السلطان الآن مفتوح لكل من يريد صداقته»[2].

ويظهر أن المفاوضات بين السفير الفلورنسي، والباب العالي لم تثمر إذ أن شرط عقد الاتفاق من جديد كان هو امتناع الدوق عن تأييده لطائفة سانت أتين التي كان همها مهاجمة السفن العثمانية والموانئ الإسلامية. ولكن توسكانة لم تيأس بل عاودت الكرة مرة بعد أخرى وكانت فرنسا تقاومها كما قاومت جنوة وغيرها من المدن الإيطالية، التي ترغب في أن يكون لها علمها الخاص وامتيازاتها. «ولم تنجح مساعي توسكانة التي كانت تعمل ما في وسعها لمنافسة البندقية ومقاسمتها أرباح التجارة في البحر المتوسط»[3].

إلا أن "فرديناند الأول"، الذي أصبح دوقاً لتوسكانة، في أواخر القرن السادس عشر (1587-1609م)، كانت له إلى جانب الأحلام

(1) Charrière; op. cit, T III, p 749 - 750.

(2) Ibid; T III, op. cit, p 749 - 750.

(3) Hammer: op. cit, T VI, p 53.

(4) - Adel Ismail; Histoire du Liban du XVIIe siècle à nos jours, T I, Paris 1955, p 75.

التجارية السابقة، أحلام دينية وسياسية واسعة «فهو كاردينال قديم، وقد كلف من قبل البابا «غريغوار الثالث عشر» بالإشراف على مصالح الجماعات الكاثوليكية في الشرق، وبصفته هذه كانت له صلة بالموارنة، وأنشأ لهذا الغرض "المطبعة الشرقية" في روما. ومن ثمة فإنه كان يرنو إلى غزوة صليبية على الأرض المقدسة، تحمل إليه الفوائد التجارية، والأرباح المادية، التي حققها الإيطاليون في الماضي، إبان الحروب الصليبية»(1). وعندما لم تنجح مساعيه لدى السلطان مباشرة، فإنه فكر في الاتصال ببعض الشخصيات البارزة القائمة على حكم بلاد الشام، وبخاصة جبل لبنان، حيث كان الموارنة الموالون للبابا، وعلي جنبلاط والي حلب الثائر على السلطنة، تراوده في ذلك أحلام استقلالية وتوسعية في بلاد الشام.

وكانت أولى هذه المحاولات مع بداية القرن السابع عشر سنة 1602م متقرباً من أمير جبل لبنان فخر الدين المعني سعياً منه في تأليب الرأي العام ضد الباب العالي لكن أحلامه فشلت من الناحية السياسية ولكنها حققت بعض الامتيازات التجارية في بلاد الشام سرعان ما اندثرت وهكذا، إذا كانت فلورنسا (توسكانة) لم تنجح في عقد اتفاقية على غرار اتفاقيات البندقية أو فرنسا أو إنكلترا أو هولندا، فإنها استطاعت الوصول إلى مآربها بطريق غير مباشر، وغير مشروع باتفاقها مع الأمير فخر الدين الثائر على السلطان. وعندما قضى على فخر الدين فإن توسكانة عادت إلى مساعيها لدى الباب العالي من جديد.

---

(1) A. Ismail; op. cit, T I, p 76.

5 - العلاقات العثمانية - الإنكليزية:

إن الظلام يخيم على بدء العلاقات السياسية الإنكليزية - العثمانية وكذلك على علاقة الإنكليز بالليفانت، والتجارة التي كانت قائمة بين الإنكليز وشرق البحر المتوسط، كانت محصورة في أيدي المدن الإيطالية (البندقية - جنوة- فلورنسا). التي كانت بمثابة همزة وصل بين الشرق والغرب في جميع المبادلات التجارية.

عندما بسطت السلطنة العثمانية نفوذها على بلاد الشام ومصر، «فإن صورة التركي في ذهن الإنكليز آنذاك - إن وجدت- صورة خيالية مرتبطة بصورة المسلم الملاحق من الصليبيين. ولقد بقي بعض المغامرين مخلصين للفكرة الصليبية، وقد اشتركوا في محاربة الأتراك العثمانيين في هنغاريا»[1].وبذلك فإن الإنكليز في مجموعهم كانوا لا يعرفون شيئاً عن فعاليات العثمانيين، أو أنهم لم يكونوا يهتمون بما يحدث في الشرق: «حتى أن سقوط القسطنطينية في سنة 1453م، لم يرد ذكر له في كتب الحوليات الإنكليزية»[2].

منذ نهاية القرن الخامس عشر، بدأ الأمر يتغير «إذ شرع التجار الإنكليز يدفعون ببطء مغامراتهم نحو البحر المتوسط، وقام احتكاك مباشر مع إيطاليا»[3]. وانطلق القائمون على التجارة إلى شرق البحر المتوسط، وصولاً إلى المشرق العربي، «وكانت ممتلكات البندقية محطات طبيعية لهم»[4]. وبدأت بوادر التواصل تظهر جلياً بين إنكلترا والليفانت وذلك بظهور

---

(1) Wood; History of the Levant company, London 1935, p 1.

(2) Ibid; op. cit, p 1 - 5.

(3) Ibid; op. cit, p 1 - 5.

(4) Ibid; op. cit, p 1 - 2.

المراكب التجارية الإنكليزية بانتظام، وقد ذكر في ذلك "هكليوت Haklyt" : «إن مختلف المراكب كانت في سنة 1511م، تحمل من لندن وبريستول وساوثامبتون، المنسوجات، إلى كريت وقبرص وسوريا، لتأخذ بالمقابل الحرير والبهارات والسجاد والموهير»[1].

وابتداءً من هذا التاريخ، بدأ التجار الإنكليز يسعون إلى إيجاد روابط تجارية مع الليفانت، وإن لم يكن مع السلطنة العثمانية مباشرة. ففي سنة 1513م، «عين هنري الثامن "جوستنيانو" الإيطالي ليكون قنصلاً للإنكليز في خيوس»[2]. وبعد سنوات أعطى «كاميودو بالتازاري» وهو تاجر مقيم في كريت، وثيقة «ليكون لمدى الحياة حاكماً وسيداً، وحامياً وقنصلاً، لدولة الإنكليز هناك»[3]، وهذا يدل على وجود تجار إنكليز مقيمين في تلك البقاع، وبالتالي أخذ الإنكليز يتعرفون على العثمانيين، «ودفع الفضول بعضهم إلى السياحة في ممتلكاتهم، كما جذبت البعض الآخر المغامرة، فرافقوا شارلكان في حملته ضد الجزائر عام 1542م، وأثارت الحماسة الدينية فريقاً ثالثاً، فانطلق يحارب الأتراك في هنغاريا سنة 1540م»[4]، وبالمقابل كان الإنكليز معروفين لدى الباب العالي، ولا أدل على ذلك الجزء الثاني من البند الخامس عشر من المعاهدة، التي عقدت بين "فرنسوا الأول" ملك فرنسا و"سليمان القانوني"، سنة 1535م، والذي يفتح لإنكلترا الباب للدخول في هذا الاتفاق إذا وافقت على ذلك في بحر ثمانية أشهر.«وقد اشترط ملك فرنسا أن يكون للبابا وملك إنكلترا أخيه وخليفه

---

(1) Wood; op, cit. p 2.

(2) Ibid, op, cit, p 2.

(3) Ibid, op, cit, p 2.

(4) Ibid, op, cit, p 2.

الأبدي وملك أيقوسيا الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالّه السلطان ويطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضي من هذا اليوم»[1].

كما اندفعت إسبانيا والبرتغال للبحث عن طرق أخرى غير طريق البحر المتوسط، للوصول إلى الهند، فإن الإنكليز بدورهم ساروا بنفس الاتجاه، وقد كان منحاه شمالي أوروبة فروسية فبلاد فارس «فقد كان هؤلاء يأملون في شراء التوابل بأسعار أرخص بواسطة التجارة المباشرة، ولذلك أخذوا يبحثون عن طريق جديدة واهتموا خصوصاً بالطريق الذي ينطلق من موسكو إلى هرمز عبر إيران»[2]، وقد ابتدأ هذا الاتصال بشكل فردي في بادئ الأمر على الأقل وكان طليعته "أنطوني جينكينسون" الذي غدا ممثلاً للشركة المسكوفية فيما بعد. وقد تمكن هذا التاجر المغامر قبل أن يعقد باسم شركته اتفاقاً مع شاه فارس، أن يحصل على حرية التجارة عبر السلطنة العثمانية، على نفس الأسس التي اعتمدت للفرنسيين والبنادقة وكان ذلك في عهد سليمان القانوني «الذي سمح للتجار الإنكليز منذ 1553م بأن يتاجروا بحرية في الإمبراطورية العثمانية»[3]. «وأن يجلبوا بضائعهم إلى الموانئ العثمانية، على سفن إنكليزية، إلا أن عليهم في نطاق الإمبراطورية العثمانية أن يسافروا ويتاجروا تحت العلم الفرنسي»[4]. «إلا أنهم (أي التجار الإنكليز) لم يستغلوا هذا الامتياز على الفور»[5]، وفضلوا سلوك الطريق البري من

---

(1) فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 229.

(2) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 214.

(3) المرجع نفسه، ص 214.

(4) Herewit; Ottoman Diplomacy and the European state system Midde East, Journal, T I, 1961, p 5.

(5) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 214.

موسكو إلى هرمز عبر إيران مما حدا بالسلطنة العثمانية إلى التصدي لهم حتى تجبرهم إلى المرور ضمن أراضيها نظراً لما يجلبه ذلك لها من موارد مالية، «فقام العثمانيين في سنة 1562م بإرسال وفداً إلى الشاه ليطلب منه عرقلة اتجاه الطريق التجاري، وفي سنة 1578م تمكن العثمانيون أخيراً من إخضاع أذربيجان وشيروان، مما جعلهم يسيطرون في نهاية الأمر على هذا الطريق»[1]. وبذلك بدأ تسرب الإنكليز إلى التجارة ضمن السلطنة العثمانية، «ولكن التجارة الإنكليزية المنظمة مع الإمبراطورية العثمانية لم تبدأ مدعمة من الحكومة الإنكليزية نفسها إلا بعد ثلاثين سنة تقريباً»[2].

لكن رغم ذلك فقد عاود التجار الإنكليز اتصالاتهم مع السلطان في السنوات الثلاثين التالية من القرن السادس عشر، رغم توقف شبه تقريبي للتجارة بين إنكلترا والليفانت، بدلاً من أن تتسع وتنمو. وكان ذلك لأسباب عدة منها، أن الطريق إلى الدولة العثمانية طويل، ومملوء بأخطار القرصنة خاصة بعدما اتخذت القرصنة في القرن السادس عشر طابع "الحرب المقدسة" بين بحارة المغرب العربي الذين كانوا يهاجمون المراكب الأوروبية مهما كانت جنسيتها، وبالمقابل فإن "فرسان مالطة"، وطائفة سانت أتين، كانوا بدورهم لا ينقطعون عن مهاجمة المراكب الإسلامية. وكذلك لما تتطلبه تجارة الليفانت من رؤوس أموال كبيرة، وتنظيمات أقوى مما يمكن أن يقدمه أو يقوم به بعض الأفراد المغامرين، إضافة إلى ذلك الحرب شبه المزمنة التي كانت تسود منطقة البحر المتوسط بين العثمانيين والقوى الأوروبية إبان هذه الفترة ووصول القوة البحرية العثمانية إلى أوجها

(1) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 214.

(2) Herewitz; op, cit. T I, p 5.

بعد احتلال قبرص سنة 1570م وتشديد قبضتها على بحر إيجة، كانت كلها عوامل مؤدية إلى قطع العلاقات التجارية بين إنكلترا والليفانت، إضافة إلى ذلك ظهور عامل إيجابي، وهو أنه أصبح بإمكان إنكلترا التزود بمنتوجات الشرق من "أنفرس" بدلاً من البندقية أو الليفانت.

إلا أن هذا التوقف لم يستمر طويلاً وعادت إنكلترا من جديد لتهتم بمنطقة الشرق الأدنى، فالثورة الفكرية التي ميزت عصر النهضة في أوروبا، تأثر بها الإنكليز بعد أن أخرجتهم من انعزاليتهم، ودفعتهم إلى الاهتمام بالشعوب، والأمم الأخرى، واستثارتهم أساطير الشرق. إضافة إلى ذلك ظهور الخصومات التجارية التي قامت بين الأراضي المنخفضة وإنكلترا عام 1560م، ثم جاءت ثورة الأراضي المنخفضة لتزعزع وصول بضائع الشرق إلى "انفرس" نفسها زيادة على ذلك العداوة المستفحلة بين إنكلترا وإسبانيا بعد أن تمكن فيليب الثاني، ملك إسبانيا من ضم البرتغال إلى مملكته، وبذلك سيطرت إسبانيا على تجارة الشرق كلها عبر المحيطات، بسيطرتها على الطريقين الرئيسين المكتشفين حديثاً، وتعد «إسبانيا العدو اللدود لإنكلترا»[1]، وفي هذه الظروف فكرت هذه الأخيرة في التحالف مع العثمانيين ضد العدو المشترك، على غرار تحالف فرنسوا الأول وسليمان القانوني ضد شارل الخامس. «ولذلك رأت الحكومتان الإنكليزية والعثمانية أكثر من ضرورة للتقارب»[2]. وفي ضوء هذه الأمور، بدأت إنكلترا مفاوضاتها مع السلطنة العثمانية وكان ذلك في عهد كل من الملكة "إليزابيت" من ناحية والسلطان العثماني مراد الثالث، الذي «في أيامه

(1) Wood; op. cit. p 5-6.

(2) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 215.

تحصلت إيزابيلا ملكة الإنكليز على امتياز خصوصي لتجار بلادها وهي أن مراكبها تحمل العلم الإنكليزي، وكان لا يجوز لها ذلك قبلاً بل كانت السفن على اختلاف أجناسها ما عدا سفن البندقية لا تدخل إلى موانئ الدولة العلية إلا تحت ظل العلم الفرنساوي ليس إلا كما قضت بذلك العهود التي أبرمت مع السلطان سليمان وابنه السلطان سليم وتجددت في حكم هذا السلطان»[1].

وعلى الرغم من أن إليزابيت أظهرت احتقاراً لأي تفكير بتلاق عسكري مع العثمانيين ضد إسبانيا لأنه وصمة عار في جبين إخلاصها للمسيحية، «فإن نشاط السفيرين الإنكليزيين الأولين في القسطنطينية أثبتا أن السبب السياسي كان قائماً»[2]، في هذا البروتوكول وعلى الرغم من سعي كل من فرنسا والبندقية لدى الباب العالي لعرقلة هذا الاتفاق «فقد منح السلطان أول امتياز تجاري للإنكليز في سنة 1580م ثم منحهم امتيازاً آخر أوسع من الأول من سنة 1583م»[3]، والمعاهدة الأولى أي سنة 1580م المعقودة بين الباب العالي وإنكلترا لا تختلف عن ضمانات التجارة التي قدمت لفرنسا والبندقية ولم تكن فرنسا راضية أبداً عن تلك الامتيازات، وعن ظهور منافسين جدد لها في تجارة الليفانت، التي يتقاسمها مواطنوها مع البنادقة، كما ضايقها الخروج عن البند الخاص (الجزء الثاني من البند الخامس عشر من معاهدة 1535) - من الامتيازات الفرنسية. وبما أن الخطوت الأولية للتقارب العثماني - الإنكليزي قامت عن طريق اثنان من التجار الإنكليز،

(1) فريد بيك المحامي، مصدرسابق، ص 260.

(2) Wood; op. cit, p 7.

(3) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 215.

وهما "إدوارد أوزبورن" و"ريشار شيبر". وكان الاثنان عضوين في "شركة التجار Company of Marchants" التي كانت تقوم بالتجارة مع إسبانيا والبرتغال وهما يعدان بمثابة عميلين "لوليام هيربورن" الذي بدوره سافر إلى اسطنبول ليبدأ محادثاته مع السلطان العثماني. تمكن على أثرها من الحصول على وعود أولية بالسماح له بالمتاجرة في الأراضي العثمانية. «وقد عمل سفير فرنسا في اسطنبول على إلغاء ما ناله "هيربورن" من امتيازات، وكانت إلى جانبه البندقية تسعى بحماسة أكبر، واهتمام أشد»[1].

يبدو أن الباب العالي نفسه لم يكن مرتاحاً من التفاوض مع تاجر خاص إلا أن فرص النجاح لم تكن مغلقة تماماً، لأن السلطان مراد الثالث في رسالة له في تموز (جويلية) سنة 1580م، إلى ملك فرنسا يظهر أنه غير معاد لإقامة علاقات بينه وبين إنكلترا، إلا أنه في نفس الوقت كان راغباً في الإبقاء على تفاهمه مع فرنسا، «فإذا أرادت ملكة الإنكليز مصادقتنا، فليكن عن طريقكم»[2]، بيد أن الاستعدادات كانت في إنكلترا قائمة على قدم وساق لتأتي هذه المرة عن طريق ملكة إنكلترا نفسها التي طلبت من السلطان العثماني عن طريق مبعوثها إليه بتدعيم الامتيازات وتعميمها على كافة التجار الإنكليز أدى ذلك إلى تأسيس الشركة الشرقية «بمرسوم ملكي في 11 أيلول (سبتمبر) 1581م وقد خفضت حنئذ الحكومة العثمانية الضرائب على التجار الإنكليز إلى 3%، بينما كان الفرنسيون وغيرهم يدفعون 5% حتى سنة 1673م»[3] «وفي 20 تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1582م، تلقى هيربورن

(1) Charrière; op. cit, T III, p 730.

(2) De testa; op. cit, T I, p 120.

(3) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 215.

التكليف الملكي الذي يعينه ممثل - الملكة- الموثوق والمخلص، ومبعوثها ونائبها وعميلها في بلاط السلطان»[1]، وبذلك أصبح لإنكلترا سفارة في اسطنبول ممثلة في الحقيقة بوجهين «فالسفير ممثل ملكي مكلف من الملك ليقوم بواجباته الدبلوماسية، وهو في الوقت نفسه عميل تجاري تدفع له شركة التجار نفقاته ليحافظ على مصالحها»[2].

رغم مساعي سفير فرنسا بإعاقة جهود إنكلترا فإن هيربورن نجح في مهمته نجاحاً كبيراً، واستطاع بالهدايا التي كان يغدقها بسخاء، وبدبلوماسيته اللبقة، أن يكسب الباب العالي إلى جانبه، وأن يثبت قدم إنكلترا في تجارة الشرق الأدنى، ولا سيما بعد أن دعم امتيازات 1580م، «بعد مقابلته الأولى مع السلطان، في أيار (ماي) سنة 1583م»[3]، وعند وفاة السلطان مراد الثالث، سنة 1595م، سعت إنكلترا للحصول على تجديد للامتيازات، وذلك عن طريق مساعي سفيرها في اسطنبول لدى السلطان محمد الثالث بطلب ذلك مع إضافة (17) بنداً جديداً، خمسة عشر منها تهتم بشؤون التجارة، وحياة الجالية بصورة عامة، أما البندان الآخران، فأحدهما وهو الرابع: يخفض الرسوم التركية على التجارة الإنكليزية من 5% إلى 3%[4].

وثانيهما: وهو البند الثاني عشر فقد كان يتضمن ناحية كانت مدار

---

(1) Wood; op. cit, p 12.

(2) لقد قام نزاع طويل دام سنة كاملة بين الملكة والشركة حول من يدفع للسفير الجديد أجور عمله ونفقاته وانتهى الأمر بانتصار الملكة، ودفعت الشركة الحساب.Wood, op. cit, p 13 .

(3) Herwitz; op. cit, T I, p 8.

(4) لقد ذكر «هيربورن» أنه هو الذي حصل على هذا التخفيض (إما في سنة 1583م أو فيما بعد) ولعل «ليو» التي يطالب بهذا الأمر إما تدعيماً للماضي أو لتوسيع امتياز كان ضيقاً.

- Herwitz: op. cit, T 1, p 8.

صدام دائم مع الفرنسيين، وهي قضية الهولنديين. فهؤلاء كانوا يتاجرون في الأراضي العثمانية، تحت العلم الفرنسي، إلا أن علاقتهم السيئة مع إسبانيا، وثورتهم عليها، قربتهم من إنكلترا مما أدى بمركبين هولنديين في سنة 1595م، إلى طلب حماية إنكلترا للوصول إلى القسطنطينية وعلى الرغم من أن شركة الليفانت لم تكن راضية عن هذا الأمر لخوفها من منافسة الهولنديين، إذ أنهم كانوا معروفين بمهارتهم التجارية فإن سفير إنكلترا السابق في اسطنبول نصح بحمايتهم، «لأنهم سيدخلون باب التجارة مع تركية حتماً، فليكونوا إذن تحت حماية إنكلترا»[1]. ومن ثم طلب "ليلو" (سفير إنكلترا في اسطنبول) من السلطان أن تكون تجارة الهولنديين تحت العلم البريطاني. «وتردد السلطان لمقاومة فرنسا للأمر»[2]، وبالرغم من أن السلطان لم يوافق على إدراجه ضمن الامتيازات فإنه أصدر أمراً خاصاً يضع الهولنديين تحت الراية الإنكليزية. إلا أن النزاع لم يتوقف مما أدى إلى تدخل الحكومة الإنكليزية التي طلبت من شركة الليفانت أن تترك الخيار للهولنديين أنفسهم في المتاجرة تحت العلم الفرنسي أو الإنكليزي. مما أدى إلى انتهاء الأمر بمتاجرة الهولنديين تحت الراية الإنكليزية. «وقد بقي الهولنديون يتاجرون تحت العلم الإنكليزي حتى سنة 1612، حين حصلوا على امتيازات تجارية مشابهة»[3].واستمرت بذلك الصلات بين السلطنة العثمانية وإنكلترا، ودية لا تشوبها التذبذبات التي كانت تقلق العلاقات العثمانية - الفرنسية حتى أواخر القرن السابع عشر على الأقل.

(1) Wood: op. cit, p 29.

(2) Charrière: op. cit. T IV, p 502.

(3) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 215.

6 - العلاقات العثمانية - الهولندية

منذ القرن الثالث عشر، أخذت الأراضي المنخفضة تلعب دوراً تجارياً وصناعياً هاماً في أوروبة ثم نمت الحركة التجارية في هذه المنطقة في مطلع القرن الخامس عشر حتى غدت سوقاً ومخزناً ضخمين للأصواف الإسبانية، وسلع العصبة الهانسية.وهكذا دخلت الأراضي المنخفضة في دورة التبادلات التجارية العالمية الفعالة. وفي القرن السادس عشر، تفككت عرى العصبة الهانسية، وانتقل مركز الثقل الاقتصادي في الأراضي المنخفضة من "بروج" إلى "انفرس" فالكشوف الجغرافية جعلت من هذه المنطقة مركز تجارة عالمي، وتكدست في أسواقها مختلف السلع الواردة إليها من مختلف أصقاع العالم عن طريق الإيطاليين والألمان والإنكليز والإسبان والبرتغاليين. وبذلك أصبحت الأراضي المنخفضة ذات أهمية اقتصادية كبرى، ونما تيار تبادلات تجاري هام بينها وبين مختلف الدول الأوروبية، وتألفت شركات تجارية مختصة تشرف على هذا التبادل وتحركه.

وهذا ما حدا بالتجار الفلمنكيين بالخروج إلى البحار والمحيطات خاصة بعد أن ارتفعت حمولة مراكبهم إلى (700 طن). وشرع بذلك تجار الأراضي المنخفضة يجوبون المحيط الأطلسي، من شماله إلى جنوبه، ويتنقلون عبر بحار الشمال حتى دانزيغ، التي اشتهرت منتوجاتها من الأجواخ ومختلف البضائع الأخرى. وبما أن الأراضي المنخفضة تعد جزءاً من إمبراطورية شارل الخامس الواسعة، فقد ساعدها ذلك على الانطلاق في جميع السبل والمجالات الاقتصادية.

كما جذبت تجارة الليفانت إنكلترا، فإنها أثارت انتباه الأراضي المنخفضة، فاندفع تجارها يمخرون عباب البحر المتوسط، ويتخذون

محطات لهم في مرسيليا، والمدن الإيطالية ولم يكتفوا بمنتصف الطريق، وإنما انطلقوا إلى شرق المتوسط ليصلوا إلى أراضي السلطنة العثمانية، وكانوا يتاجرون حتى الربع الأخير من القرن السادس عشر تحت الراية الفرنسية. ولكن التطور الاقتصادي الضخم الذي عاشته الأراضي المنخفضة، حمل معه بذور الثورة السياسية على الحكم الإسباني لها، فقامت تدافع عن استقلالها وسيادتها بالسلاح ومنذ أن أعلنت جمعيتها العمومية النظام الجمهوري سنة 1580م. فإن هولندا ذات الأسطول التجاري الضخم والأوليجاركية الحاكمة، المشابهة لتلك التي ساست البندقية، أخذت تسعى لتكون لها حريتها التجارية في منطقة الليفانت.

لقد جاءت كتابات «Jan Huyghen van limschotien» (1563-1611م) الذي عمل في الهند أسقفاً، لتشجع الهولنديين على الاندفاع نحو بلاد آسيا «فقد كرس نفسه عند عودته إلى بلاده لإقناع أبناء أمته بضرورة إرسال بعثات إلى مختلف أنحاء الشرق»(1)، وتحت تأثيره انطلقت المراكب الهولندية إلى شرق البحر المتوسط ووصولاً إلى اسطنبول ولما كانت إنكلترا قد تقربت من هولندا أثناء ثورتها على إسبانيا التي تعد العدو اللدود لإنكلترا فإن التجار الهولنديين طلبوا حماية الراية الإنكليزية بدلاً من الراية الفرنسية في تجارتهم على أراضي السلطنة العثمانية.

وفعلاً تقدم الإنكليز في عهد السلطان العثماني مراد الثالث عن طريق سفيرهم في اسطنبول بهذا المشروع الذي وافق عليه الباب العالي وأصبح بذلك «الهولنديون يتاجرون تحت العلم الإنكليزي حتى سنة 1612م، حين

(1) Penrose (Boies); Travel and discovery in the Renaissance (1620 - 1940). Harvard University, Massachusetts 1952, p 201.

حصلوا على امتيازات تجارية مشابهة»[1].

كانت هولندا في هذه الفترة قد أسست شركة للتجارة مع الليفانت، وأتبعتها في سنة 1594م، بشركة الهند، وشركات أخرى عديدة، وأجبرت الحرب ضد إسبانيا والبرتغال هذه الشركات على التجمع، وتدخلت الجمعية العمومية وانتهى الأمر بالوصول إلى شركتين كبيرتين الشركة الهولندية، والشركة الزيلاندية (في سنة 1600م) وفي سنة 1602 «اتحدت الشركتان لتكونا الشركة العامة لجزر الهند الشرقية، برأسمال ضخم قدره (5/ 6) مليون فلوران، وكان لها احتكار تجارة الهند»[2]، وفرغت نفسها في جميع أنحاء آسيا.

وبذلك سعت هولندا بكل ثقلها لدى الباب العالي للدفاع عن مصالحها رغم الإهانات التي لحقت بمختلف السفراء الأجانب في اسطنبول فإنها بقيت وفية إلى الدفاع عن مصالحها في الشرق وخير دليل على ذلك ما عبر عنه بطرس الأكبر: «كونوا على حذر ولا تثقوا كثيراً بكلام الهولنديين والإنكليز، لأن هؤلاء لا ينظرون إلا إلى مصالح تجارهم، ولا تهمهم مصالح حلفائهم»[3].

---

(1) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 215.

(2) Pirenne; Les grands Caurants de l'histoire universelle. 5 vol, Paris 1948 - 1953, TII, p 475 - 476.

(3) انظر حول مجمل الموضوع Hammer, op. cit T XII, p 291.

الفصل الثاني

الأوضاع الاقتصادية في القرن السادس عشر

I- الاقتصاد العثماني (أشكال الملكيات)

1ـ الزراعة

2- الصناعة

3- التجارة

II- الاقتصاديات الأوروبية والعلاقات فيما بينها

III- العلاقات الاقتصادية العثمانية - الأوروبية

I - الاقتصاد العثماني (أشكال الملكيات)

إن التوسع الارضى السريع الذي شهدته السلطنة العثمانية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر واحتوائها أجزاء هامة من أوروبا وآسيا وإفريقيا، قد حتمت تبني أنظمة خاصة للحفاظ على التوازن السياسي والعسكري، ثم العمل على مجابهة المصاريف الضخمة والتي استحال على خزينة الدولة في بدايتها تحملها بانتظام ودون أي خلل ما.وتبعاً لذلك، «تبنت الدولة العثمانية، بشيء من التعديلات، النظام القديم والذي عرفه التاريخ الإسلامي أي النظام الإقطاعي»(1)، وعليه «فإن الدولة عوض أن تسدد رواتب فرسانها ورجالاتها المرموقين وذوي التأثير، وهم الذين خدموها قامت بمنحهم الإقطاعات»(2).

على ضوء ذلك وخلال القرن السادس عشر، فإن «أغلب الجفتلك العسكرية التي حولها السلاطين قد منحت كتيمار للشخصيات الإدارية المرموقة وإلى كبار ضباط السباهية، لتوظيفها لفائدتهم الشخصية وهذا وفقاً لمبدأ أساسي يقضي بأن الدولة هي المالك الوحيد للأرض»(3). ومقابل ذلك

(1) ليلى الصباغ، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، دمشق 1973، ص 25.

(2) Stanford - Shaw; op. cit, T I, p 5.

(3) Stanford - Shaw; the Land law of Ottoman Egypt (960 - 1553) A. contribution to the study of land Holding in the Early years of Ottoman Rule in Egypt "Inder Islam, no 38, T 1 -2 s.d, p 109.

وجب على السباهية وورثائهم المستفيدين بالأرض خدمة الدولة كلما احتاجت إلى ذلك أثناء حركة فتح أراضي جديدة. والقضاء على الثورات وإعادة الأمن في الولايات الأوروبية والآسيوية والإفريقية.وهذا ما يفسر كيف أن الجفتلك العسكري بيد الانكشاريين قد تكاثر وتضاعف بسرعة في كل مكان وأصبح مع الزمن ظاهرة ثقيلة جداً للتيسير المالي والإداري. حيث أصبح خلال القرن السادس عشر على الخصوص: «مصدراً للمصاعب والصراعات والتجاوزات الإدارية، وهو الأمر الذي شكل أحد الأسباب العديدة لأفول الدولة العثمانية»[1].

ولكن إذا وضعنا جانباً المصاعب والعراقيل في التسيير الإداري للتيمار والزعامت من طرف المستفيدين، ونتساءل عن الموقف الذي تبناه هؤلاء المستفيدون؟

هل كان موقفهم يعكس أنهم بالفعل المالكون الحقيقيون أم أنهم مجرد مستأجرين لفترة طويلة أو قصيرة؟

وهنا نثير موضوع الملكية العقارية في كل أبعادها وخصوصيتها في السلطنة العثمانية.

لقد اصطنع آل عثمان منذ أول ظهورهم في التاريخ نظاماً إقطاعياً كان الغرض منه أول نشأته تأمين مصدر ثابت لإمداد جيوشهم بالجند يغنيهم عن إنشاء جيش نظامي دائم ويوفر لهم نفقاته. وكان أساسه - كما في أوروبا- هو إقطاع أو منح المحاربين بعضاً من المقاطعات الزراعية مقابل التزامهم

(1) Barnes John Robert; An Introduction to religiens foundations in the Ottoman Empire, Brill 1987. p 61.

بأن يكونوا دوماً على استعداد للسير إلى الحرب متى يدعون إليها، لا بأشخاصهم فحسب بل وأن يتولوا أيضاً إعداد عدد من الفرسان والمحاربين من أتباعهم يتناسب عددهم ومساحة الإقطاعية الممنوحة لكل منهم وأن يجهزوهم بكل ما يحتاجون إليه من خيل وسلاح.«لقد كان هذا النظام الإقطاعي يقوم في أساسه على كل من الملتزم أي صاحب الإقطاع والفلاحين الساكنين في الأرض من قبل، فيقوم الفلاحون بزراعة الأرض وحصادها ويدفعون لأصحاب الإقطاع ما يكفل لهم مورداً من العيش على شكل حصص عينية من الحاصلات أو على شكل أعشار ورسوم تفرض عليهم»(1).

بيد أن نظام الإقطاع في بلاد الإسلام لم يكن بدعة عثمانية وإنما كانت جذوره تمتد إلى أزمنة إسلامية أبعد، حيث «كان نظام الإقطاعية العسكرية سائداً في آسيا الصغرى وفي شبه جزيرة البلقان. ولكنه لم يكن متطوراً تطوراً كبيراً في الأقطار العربية إلا في الأقسام الواقعة شمال سوريا والعراق»(2)، فقد شاع منح الأراضي للمحاربين منذ أيام ضعف الخلافة العباسية في بغداد، «ولكن هذا النظام لم يتخذ شكلاً مقارباً للشكل الذي اعتمده العثمانيون إلا خلال الفترة السلجوقية»(3).

لقد كان الغرض من اصطناع هذا الأسلوب في أول الأمر إعفاء الخزينة من أعباء جمع الضرائب من جهة ومن دفع رواتب نقدية للجنود من جهة

---

(1) هاملتون جب وهارولد بوين، المجتمع الإسلامي والغرب، ج 1، ترجمة عبد المجيد القيسي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 1997، ص 92.

(2) لوتسكي فلاديمير بوريسوفيتش، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة د. عفيفة البستاني، دار الفارابي، بيروت، 1985، ص 12.

(3) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق، ص 92.

ثانية، حيث كانت المشكلة الأساسية لإمبراطوريات الشرق الأدنى تكمن في نقص العملة فقد كان الذهب والفضة أساس النظام النقدي، ولذلك كانت الدولة التي لا تملك هذين المعدنين تواجه المصاعب في تمويل المشاريع الكبيرة، وخاصة في الحفاظ بشكل مستمر على جيش كبير وفي مثل هذه الظروف اعتمد العثمانيون هذا النظام أول الأمر في الوقت الذي كان يستحيل فيه على الفلاح أن يدفع الضريبة الأساسية (العشور) نقداً ولذلك كان يدفعها عيناً.

وبما أن «في غالبية الأقطار الأوروبية والآسيوية التي انضمت إلى ملك السلطان قبل القرن السادس عشر نظم إقطاعية قائمة فيها من قبل، وكان التماثل بين هذه النظم والنظام العثماني كبيراً جداً، بحيث أدى بالكثير من المؤرخين إلى رد النظام العثماني إلى أصل بيزنطي»[1]. حيث أن العثمانيون قاموا على أعقاب الدولة السلجوقية وبالتالي فمن الممكن القول أن وجود أنظمة إقطاعية في البلدان التي احتلها العثمانيون في أوروبا مماثلة إلى حد كبير للنظام الذي ورثه العثمانيون وتبنوه قد ساعد على تيسير تطبيق هذا النظام العثماني في تلك البلاد إلى حد كبير لم يكن ليتيسر لولا وجود هذا التماثل.

وبذلك «اتخذ هذا النظام الإقطاعي في التعامل العثماني عدة أسماء، وإن ظل يعرف بصفة عامة باسم "درلك" ومعناه المعاش أو مورد الرزق»[2]، بعد أن «وضع العثمانيون أيديهم على الأراضي الموات وقاموا بمراقبتها مراقبة صارمة. ونفس هذا الأمر بالنسبة للأراضي المفتوحة أو

---

(1) هاملتون جب وهارلود بوين، مرجع سابق، ص 93.

(2) المرجع نفسه، ص 94.

المصادرة وهي الأراضي الميرية حيث أعلنت الدولة حقوقها عليها»[1].

بما أن جميع الأراضي في السلطنة أصبحت ملكاً للدولة «فلقد تحصل المالكون للأراضي على وثيقة ملكيتهم القانونية "تمليك خانة" من السلطان بعد أن قاموا بإحياء تلك الأراضي الموات»[2]، ومعنى هذا أن منح تلك الأراضي يدخل في صنف الأراضي الموات وإن إحيائها شكل سبباً مشروعاً في نظرة الإدارة المركزية لتقنين ملكيتها. ذلك أن «التمليك خانة» كان أمراً أكثر نفعاً من الالتزام، وهذا بسبب أنه لم يمنح لسنة واحدة بل طيلة حياة المالك برمتها»[3]. «أما بالنسبة لبلاد الشام، فقد قام السلطان سليم الأول بتغيير نظام الإقطاع في الأراضي المتروكة أي الأراضي البور أو الموات وذلك عندما عمل على توزيع تلك الأراضي على السباهيين»[4]. والذين من جهتهم قد اعتبروها ملكية قانونية، في ضوء ذلك سلمت وثيقة الملكية في البداية من طرف السلطان سليم الأول ثم بعد ذلك من طرف البيلربيات أنفسهم، إلا أنه ابتداءاً من عهد السلطان سليمان القانوني، انتزع من البيلربيات حق منح الإقطاع، إلا ما تعلق الأمر بالتيمارات الصغيرة، أما الإقطاعات الكبيرة فإن الدولة هي التي تمنح البراءات أو وثيقة «التمليك خانة».

إن المبدأ الذي اعتمدته السلطنة العثمانية في توزيع وامتلاك الأراضي،

---

(1) Henia Abdel Hamid; Proprieté Estrategie Socials à Tunis à L'epoque moderne 4 vol.
دكتوراه دولة نوقشت يوم 26/ 06/ 1995 بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، راجع الجزء الثاني، ص 374.

(2) H J nalcik; op. cit, pp 108 - 109.

(3) Barnes; op. cit, p 67.

(4) ليلى الصباغ، مرجع سابق، ص 31.

وهو النظام الذي تشكلت على أساسه القوى والعلاقات الاجتماعية، كان يتميز بخصائص شكلت انعكاساً لمعايير دينية وقانونية تركزت في أساس المجتمع العثماني. ففي أساس التنظيم الاجتماعي والحكومي والسياسي يأتي النظام الديني الذي كان يعتمد على الدين الإسلامي. ويأتي الدين الإسلامي في المقدمة وعلى هذا الأساس فإن تقسيم الأراضي كان ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ - أراضي العشر.

ب- أراضي الخراج.

ج- الأراضي الأميرية.

أ- أراضي العشر: وهي من حيث اللغة جزء من عشرة أجزاء، والمعروف في الإسلام أن الأراضي المفتوحة عندما يجري توطين المسلمين فيها أو يقبل أهلها المحليون اعتناق الإسلام كانت تعد «أراضي عشرية» ومن ثمة جرى تحصيل ضريبة العشر التي تراوحت بين عشرة إلى خمسة أعشار تجبى من المحصول «وهذه الأراضي أعطيت إلى المسلمين بعد السيطرة عليها، ولصاحبها الحق ببيعها أو هبتها، وكانت ملكية هذه الأرضي تقتصر على المسلمين فقط مثل الحجاز والبصرة»[1].

وضريبة العشر تجبى من المسلمين عن الأراضي الزراعية بحسب أسلوب الري فيها، طبيعياً أو صناعياً. غير أن ضريبة العشر عند العثمانيين تختلف عن ذلك كثيراً، «فعند العثمانيين كانت إدارة المناطق المفتوحة تنتقل إلى الدولة، ولهذا كانت تتحول كل أراضيها تقريباً إلى ملكية الميري،

(1) لطفي المعوش، تاريخ الدولة العثمانية، محاضرات جامعية غير منشورة، الجامعة اللبنانية.

ويصبح بذلك المزارعين متسأجرين دائمين لأراضي الدولة ويقدمون لها كل عام قدراً من المحصول الذي تخرج به الأراضي، يعرف باسم العشر»[1]. كما يختلف قدر ضريبة العشر من محصول إلى آخر، حتى ولو كان في منطقة واحدة، وهناك أماكن اختلفت فيها نسبة الضريبة التي يؤديها المسلم والمسيحي وإن كان ذلك من الأمور النادرة. أما عن أسلوب جباية العشر، فإن أمر جمعها ترك للسباهية مقابل الخدمات التي كانوا يقومون بها للدولة.

ب- **أراضي الخراج**: وهو من حيث اللغة المال المأخوذ عن حاصلات مكان، أو عن جهد عبيد والصبية الذين يجري تشغيلهم كعمال. ومع ذلك فقد استخدم هذا الاصطلاح على الضريبة التي تجبى عن الأشخاص، وذلك بسبب ملكية الأرض مع مرور الزمن.

والخراج في تعريف آخر ضريبة تجبى على «الأراضي الخراجية»، أي الأراضي التي فتحها المسلمون ثم تركت لأهاليها المحليين من غير المسلمين.

وبالتالي فإن أراضي الخراج هي الأراضي التي كانت مشروطة بدفع الخراج قبل السيطرة عليها وهي ملكية تامة لصاحبها مقابل دفع حصة الخراج وينقسم خراج الأراضي إلى قسمين:

1- **الخراج المقسَّم**[2]: ويسميه الأتراك العشور، ويصل في بعض الأحيان إلى نصف المحصول، وهو يتحدد بحسب خصوبة الأرض، ولا يؤدى إلا بجمع المحصول، ويتعدد بتعدد المحصولات السنوية.

---

(1) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 639.

(2) لطفي المعوش، مرجع سابق.

2- **الخراج الموظَّف**[1]: أو الخراج الموصوف ويسميه الأتراك [رسم جفت] (تشفت) وهو لا يرتبط بالمحصول، بل ضريبة تجبى على مساحة الأرض بحسب عدد الدنم أو الجريب [60 ذراعاً مربعاً]. وهو رسم مالي يتحدد مقداره بمساحة الأرض المستصلحة، وقد كانت هذه الأراضي في العراق وسوريا وغيرها. «وفي القرن السادس عشر، رأى أبو السعود أفندي أن العشر يقابل الخراج المقسم، ورسم المزرعة (جفت رسمي) يقابل الموظف»[2].

ج- **الأراضي الأميرية**[3]: وهي الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالحروب وانتقلت مباشرة إلى ملكية الدولة المسلمة، ولكنها تركت في أيدي أصحابها السابقين، وأداء ما يترتب عليها من ضرائب. وقد أعلن العثمانيون منطقة الأراضي الأوروبية مناطق أميرية وخاصة في منطقة الرومللي، وأما الأراضي في الأناضول فقد أقامت عليها الطبقة الإقطاعية - فالأراضي الأميرية تشمل جميع الأراضي باستثناء الحدائق وأراضي الكروم التي تدخل في حرمة القرى - وأن كل أرض مستعملة حديثاً كان يعطي لها مستند يحددها بمقاطعات صغيرة أو كبيرة، وإن توزيعها يتم عن طريق المحاربين من رجال الدولة وهذا يتم في ساحات القتال و "السلطان عثمان" أول من اتبع هذا النظام إذ أقطع الأراضي على القادة العسكريين. وبالتالي فإن هذه الأراضي تجسد ملكية قدماء الفلاحين الذين كانوا مجبرين على العمل بها ودفع الرسوم والضرائب للإقطاعي وليس للدولة مباشرة. وكان الفلاح يعد بمثابة مالك مؤقت وهذا يبين من خلال وثيقة أو مستند رسمي يسمى «تابو» يحصل عليه مقابل دفع بعض الرسوم، ومقابل هذا

(1) لطفي المعوش، مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه.

(3) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 641.

السند يستطيع الفلاح مؤقتاً استعمال هذه الأراضي لأنه يمكن استرجاعها منه وإعطائها للآخر.

كما أن الفلاح يمنع عليه التصرف بها كمالك خاص، ولكن الدولة لا تهتم بشكل مباشر بهذه الأراضي، لأنها تستفيد من عائداتها من تأمين الجهاز الإداري والعسكري إلى حد ما، وإنها أوكلت إلى الإقطاعي حماية هذه الأراضي والإشراف على زراعتها، إذ أعلنت بأنها صاحب الأرض وأن الفلاح كان يعمل تحت سلطة مالك الأرض أو الإقطاعي.

وفي هذا الحال يختلف اسم الإقطاعية باختلاف مساحتها أو ما تغله من إيراد سنوي، حيث يتم تحديد الإقطاعيات العثمانية بكبر مدخول هذه الأراضي، وبناءً عليه يمكن تقسيم المقاطعات إلى ثلاثة أقسام أساسية: «تيمار» أو «زعامت» أو «الخاصات».

د ـ التيمار: وهو نظام تقوم فيه الدولة بتوزيع الإقطاعات من الأراضي الميرية على الجنود والمجاهدين وبعض أرباب العمل الذين يكشفون عن بسالتهم في الحرب ويتفانون في خدمة الدولة، فتعترف لهم بحق جمع الضرائب العرفية والشرعية المفروضة على تلك الأراضي.«فالتيمار هي المقاطعات التي تدر من 2000 أو 3000 إلى 19.999 أوقجة[1]»[2].

وكلمة «تيمار» كلمة فارسية اصلها من كلمة (Cura) اليونانية وتعني "خدمات" وهذه الكلمة أخذها الأتراك عن السلاجقة والغزناويين.وقد عرفت السلطنة العثمانية نظام «التيمار» منذ بداية عهدها، فاستخدمته وطورته

---

(1) الأوقجة وتسمى «اسبرس» هي قطعة من الفضة وهي العملة المتداولة في السلطنة وكان مبلغ 3000 أوقجة هو الحد الأدنى في المقاطعات الأوروبية و2000 في المقاطعات الآسيوية.

(2) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق، ص 95.

باستمرار حتى أواخر القرن السادس عشر، ثم بذلت بعد ذلك جهوداً ضخمة لإصلاحه. «وكان القصد من هذا الإجراء تشجيع السباهية لإنجاز ما يعهد به إليهم من واجبات بصورة مرضية، وكما أن قصورهم عن حسن أداء هذه الواجبات يؤدي بهم إلى فقدان هذه الحصص فقداناً مؤقتاً أو دائماً، فإن حسن السلوك يؤدي بهم إلى زيادات جديدة في الحصص وطبيعي أن يكون هدف السباهية من أصحاب التيمارات الارتقاء إلى مرتبة الزعامات»[1].

أما عن منشأ هذا النظام فهناك أفكار متعددة حوله، فمن المعروف أن الأراضي الميرية ولاسيَّما الأراضي المكتسبة في الحروب أمر يمتد تطبيقه إلى ما قبل الميلاد، ويدلنا التاريخ على أن الرسول ﷺ في صدر الدولة الإسلامية كان يوزع الأراضي المفتوحة إقطاعات على المقاتلين والمجاهدين، ثم جرى الخليفة عمر بن الخطاب على سنته من بعده، فالاقطاع ظاهرة حضارية، ينظم العلاقات الاقتصادية في المجتمع، ومن المعروف ان الاراضي الميرية ولا سيما الاراضي المكتسبة في الحروب امر يمتد تطبيقه الى ما قبل الميلاد، والاسلام لم يغفل عن هذه الظاهرة، خاصة وان القبائل العربية تدفقت من الصحراء الى البلاد المفتتحة، وهذه القبائل شعرت ان لها الحق في الارض على غرار توزيع الاموال المنقولة.

وعندما افتتح العرب الاراضي، «اصبحت الدولة الاسلامية تمتلكها وتخضعها مباشرة الى بيت المال، وتصرّف شؤون زراعتها او تأجيرها»[2] ويدلنا التاريخ على ان الرسول ﷺ في صدر الدولة الاسلامية كان

---

(1) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق، ص 95.

(2) عبد العزيز الدوري، مقدمة في تأريخ الاقتصاد العربي، دار الطليعة بيروت، الطبعة الثانية 1978، ص 18-25.

يوزع الاراضي المفتوحة اقطاعات على المقاتلين والمجاهدين وقد اقطع الرسول ﷺ ارضاً لأُناس من جُهينة فلم يستغلوها، وجاء آخرون وعمروها، فإشتكاهم الجُهينيون الى عمر ابن الخطاب فقال: «لو كانت مني او من ابي بكر لرددتها، ولكنها قطيعة من رسول الله ﷺ، ثم اضاف من كانت ارض ثم اهملها ثلاثة سنيين ثم جاء قوماً آخرون وعمروها فهم احق بها»[1].

وبذلك فقد جرى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه على سنته من بعده وفي ذلك قال القاضي ابو يوسف في كتابه الخراج: «حدثني بعض اهل المدينة من المشيخة القدماء، وجد في الديوان ان عمر رضي الله عنه أصفى اموال كسرى وآل كسرى وكل من فر عن ارضه وقتل في المعركة وكل مغيض ماء او أجمَّة، فكان عمر رضي الله عنه يقطع من هذه لمن اقطع»[2].

من هنا شعر المسلمون بحاجة الى تشريع ينظم علاقة المقطع بالدولة، ويحدد مفهوم الاقطاع «فأُعتبر الاقطاع كفاية الشخص حتى يستغنى عن التماس الناس، على ان يؤخذ بعين الاعتبار ثلاثة وجوه: عدد الاشخاص الذين يعولهم من نسله ومن خدمه، عدد الخيل الذي يملك، زيادة الاقطاع إبان الغلاء زيادة تكفي المقطع وعائلته»[3]. وهناك شروط اخرى كان لا بد للمقطع ان تتوفر فيه منها: البلوغ، اذ لا يجوز تسجيل اسم الصبي في ديوان الاقطاع او الجند لانه يكون ما يزال في عهدة والده، ومنها الحرية، اذ لا

(1) سعيد عبد الفتاح عاشور، بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، بيروت 1977، ص142.

(2) ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم، كتاب الخراج، تحقيق الفضل شلق، في كتاب التراث الاسلامي، دار الحداثة بيروت، ط1، 1999، ص168.

(3) القلقشندي (احمد بن علي)، صبح الاعشى في صناعة الانشاء، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1913، جزء 13، ص110.

يجوز ان يعطى اقطاعاً لمملوك، لانه يكون تابعاً لسيده. وعلى المقطع ان يكون مسلماً، ومن يرتد عن الاسلام يسقط عنه اقطاعه حكماً، ومنها السلامة من الآفات المانعة من القتال بحيث يجب ان لا يكون المقطع اعمى ولا اقطعاً، وان كان فارساً واعرج جاز له بالاقطاع. ومن الشروط ايضا ان يكون المقطع مؤهلاً للقتال، وفيه اقدام، فإن خف اقدامه وقلت معرفته بفنون الحرب سقط اقطاعه. وكان المسلمون في الدولة الاسلامية لا يقرون الاقطاع على صاحبه الا بعد اثبات الشروط المذكورة.(1)

والاقطاع في الاسلام نوعان: اقطاع تمليك واقطاع استغلال، فإقطاع التمليك له شروط، منها يمكن اقطاع ارض موات لم يثبت صاحبها، وان كانت الارض جاهلية جاز اقطاعها وتمليكها وان كانت الارض اسلامية وبارت لا تملك، عرف صاحبها ام لم يُعرف(2).

اما الارض العامرة لا يمكن تملكها انما تؤخذ عنها الحقوق لبيت المال، سواء أكانت لذمي او مسلم في حال عُرف مالكها، وان لم يُعرف تصبح ملكاً لبيت مال المسلمين ووقفاً مؤبداً ويحق للخليفة او السلطان اقطاعها لاي كان.

اما اقطاع الاستغلال فهو جزية او اجر، فالجزية لا يجوز اقطاع الارض لاكثر من سنة، فصاحبها قد يُسلم فتسقط الجزية عنه. وان كان اجراً جاز اقطاع الارض لسنين عديدة(3).

اما اقطاع الاستغلال فله ثلاثة احوال، ان يُقطع لسنين محددوة

---

(1) القلقشندي (احمد بن علي)، مصدر سابق، ص 110.

(2) المصدر نفسه، ص 113-114.

(3) المصدر نفسه، ص 113-117.

ومعلومة ويعين فيها رزق المقطع والخراج، فإن توفي المقطع يعود الاقطاع حكماً لبيت المال. كما انه لا يجوز اقطاع الارض مدة حياة المقطع، انما يحق للسلطان استرجاع الارض بعد مرور سنة كاملة على تاريخ الاقطاع.[1]

ولكن هذه السياسة الاقطاعية، وان طبقت في بداية الدولة الاسلامية، فإنها تعرضت للخلل في العهدين الاموي والعباسي، فقد كانت تجبى اموال الخراج وتوزع على الامراء والولاة والاجناد على قدر رتبهم، وعُرف هذا الامر في الاسلام بالعطاء[2]. وظل الامرعلى هذا النحو الى ان تسلط البويهيون على الحكم اواخر الدولة العباسية، فلم يهتموا بشؤون السكان، انما انكبوا على تحصيل اكبر قدر ممكن من الضرائب، وعندما ثار الجند سنة 946 م بسبب تأخر رواتبهم، قطع البويهيون رواتب الاجناد واقطعوهم عوضاً عنها الاقطاعات، «فقد اقطع المعز البويهي قواده وجنوده وخواصه من الاتراك الاراضي بما فيها اراضي الخليفة والاراضي الخاضعة لبيت المال».[3] وكان هذا الامر اول خروج على مفهوم الاقطاع في الاسلام. وتطور ذلك بمجيء نظام الملك السلجوقي واعطى نظرية جديدة نظمت الاقطاع على اسس جديدة، اذ اصبحت الارض تقطع مقابل الخدمة العسكرية، ثم اصبح الاقطاع في اواخر العهد السلجوقي وراثياً، مما ادى الى نشوء دويلات تتمتع بالاستقلال الذاتي[4].

وكلما ابتعدنا زمنياً عن الدولتين الراشدية والاموية، كلما ساء استغلال

(1) القلقشندي (احمد بن علي)، مصدر سابق، ص 117-119.

(2) عبد العزيز الدوري، مرجع سابق، ص 153-154.

(3) المرجع نفسه، ص 86.

(4) القلقشندي، مصدر سابق، جزء 4، ص 50-51. انظر ايضاً عبد العزيز الدوري، مصدر سابق، ص 88-90-96.

الاقطاع، فالايوبيون نهجوا في الاقطاع طريق السلاجقة، فالاراضي كانت تقطع للسلطان وامراءه واجناده مقابل الخدمة العسكرية، وقد لحظ السلطان بعض الاقطاعات لشيوخ القبائل لقاء خدمات يقومون بها.[1] «والمقطعون جميعاً كانوا يدفعون الخراج والزكاة، ويقيمون الجسور ويدفعون مرتبات جنودهم»[2] وبالرغم ان الاقطاع في العهد الايوبي كان وراثياً، انما كان يحق للسلطان استرجاعه ساعة يشاء. ومما لا شك فيه ان المماليك ورثوا النظام الاقطاعي الايوبي، انما طوروه لصالح الطبقة العسكرية الحاكمة، فجاء نظاماً اقطاعياً حربياً يخدم تلك الطبقة ويحقق اهدافها الاقتصادية وبالتالي فإن توزيع الاقطاع بالمفهوم الاسلامي في توزيع الاراضي يكون ملكاً خالصاً، وعدم وجود إلزام على صاحبها. غير أن توزيع الأراضي يكون ملكاً خالصاً وعدم وجود إلزام على صاحبها بتجهيز عدد من الجنود والإشتراك بصحبتهم في الحرب إنما هي فروق جوهرية تفصل بين الإقطاع بهذا المعنى ونظام التيمار عند العثمانيين.

في الواقع إن الحاجة لدعم جيش ضخم بالاستناد إلى نظم القرون الوسطى هي التي أبرزت هذا النظام، الذي كان يحدد إدارة الولاية في أرجاء الإمبراطورية وسياستها المالية والاجتماعية والزراعية. خاصة وأن دولة القرون الوسطى لم تكن تملك الوسائل التي تمكنها من جمع هذه الضرائب المدفوعة بشكل عيني وتحويلها إلى نقد، ولذلك كانت الدولة تبيع مصادر الدخل هذه إلى جامعي الضرائب.

---

(1) المقريزي (تقي الدين احمد) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، بولاق 1270 هـ، جزء1، ص 97.

(2) القلقشندي، مصدر سابق، جزء 11، ص 33-34.

- المقريزي، مصدر سابق، جزء 1، ص 156.

وبهذا الشكل كانت الدولة تخسر بعض دخلها وبالتحديد الأموال التي تحتاجها لدفع رواتب الجيش. وهكذا أبرزت هذه الوسيلة التي تلخصت في إعطاء دخل الدولة من الضرائب الزراعية إلى القوات العسكرية، التي أصبحت تجمعها بشكل مباشر وتأخذها عوضاً عن الرواتب.

وفي الواقع أن هذا النظام لتوزيع الدخل الذي تدره الأرض إنما كان معروفاً منذ القدم في الدولة الإسلامية وفي الإمبراطورية البيزنطية كانت هذه المقاطعة العسكرية تسمى "بروتيا" التي تتطابق مع ما تعنيه كلمة «تيمار» في اللغة الفارسية، حيث يتم توزيع الأراضي الميرية بمقادير معينة على الجنود والمدنيين ممن يخدمون الدولة، بينما يتم نزعها ممن لا يفلحها.

وتدلنا المصادر العثمانية على أن نظام «التيمار» بدأ مع بداية عهد الدولة، وأن العثمانيين لم يسترجعوه من أحد ما لم يكن هناك عذر لا يغفر. «وقد قامت الدولة عندئذ بفحص كافة الأوقاف والأملاك الخالصة، وأسقطت هذه الصفة عما يزيد على عشرين ألف قرية ومزرعة، ثم وزعتها على عساكر السباهية، وبعدها قام السلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني بتكرار مثل هذه العملية، ولكن على نطاق أضيق»[1].

في عهد السلطان سليمان القانوني تم وضع الأسس والقواعد اللازمة عليها، إذ وزعت الأراضي المستجدة بالفتح على مستحقيها وربطت بصفة قانونية محكمة، وقد أعطيت إلى القضاة والقادة العسكريين وقادة الوحدات الخاصة العاملة في القصر... إلخ.

وتنقسم التيمارات إلى عدة أنواع حسب السندات التي تحددها:

---

(1) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 268.

1 - **تيمار براءة**: هذا النوع كان يعطى من قبل «البيلربك» ومدخول هذه الإقطاعية لا يتجاوز الخمسة آلاف أوقجة سنوياً.

2 - **تيمار براءة سلطانية**: وهذا يعطى ببراءة من السلطان ومدخوله سنوياً أكثر من خمسة آلاف أوقجة.

3 - **تزكرلي تيمار**: وهذا التيمار يكون مدخوله أكثر من 5000 أوقجة سنوياً ولكن يسمى بذلك، لأن السلطة العليا هي التي تمنحه عبر السلطان. أما التيمار الذي بدونها (تذكرة سزْ)، وقد كانت صلاحية منح التيمارات من حق البكلربكيين حتى عام 1530م وبعد هذا التاريخ اقتصر حقهم على منح التيمارات الصغيرة التي عرفت بـ (تذكرة سزْ) أي بدون تذكرة.

«ففي بعض الأقاليم كانت التيمارات التي تقل غلتها عن 3000 أوقجة في عام غير ذا تذكرة، في حين أن التذكرة لا تطلب في مناطق أخرى إذا قلت غلة التيمار عن 5000 أو 6000 أوقجة[1]. . . ذلك أن تعليمات السلطان سليمان أدت إلى تقسيم التيمارات إلى صنفين من حيث اشتراط التذكرة أو عدم اشتراطها وعلى هذا الأساس فإن أصحاب التيمارات ذوات التذاكر هم وحدهم الذين يحق لهم حمل لقب «السباهي» في حين يسمى أصحاب التيمارات الأخرى مجرد تيمارجية أي أصحاب التيمار»[2].

وتنقسم التيمارات بدورها إلى قسمين تيمارات حرة (سرْبسْت) وأخرى غير حرة.

- تيمارات حرة: (سربست تيمار) وهي التيمارات التي يتمتع فيها

(1) كان المبلغ هو 6000 في إيالات الروملي والبوسنة وبوداوتيمشوار وديار بكر، وارخوم ودمشق وحلب وبغداد وشهرزدرو 5000 في الأناضول و2000 في إيالات كرمان ومرعش وسيواس.
(2) هامتلون جيب وهارولد بوين، مرجع سابق، ص 96.

السباهي بحق تحصيل الضرائب من نوع (باذهوا) أي التي لا يعرف مقدارها مسبقاً، أما التيمارات التي لا يتمتع فيها السباهي بهذا الحق فهي ليست حرة وتنقسم بدورها إلى قسمين:

القسم الأول: (كبرش تيماري) وهو التيمار الذي يعطي جائزة لقاء خدمة مميزة وهي تتعلق بأول 3000 أوقجة من المدخول السنوي للتيمار أما عن الزعامات والخاصات فتبلغ 5000 أوقجة ويسمى المالك الإقطاعي «سباهي» وهو معفي من الواجبات تجاه الدولة باستثناء المشاركة الشخصية في الخدمة العسكرية.

القسم الثاني: من هذه المقاطعة يسمى حصة وتشمل كل ما حصل عليه السباهي زيادة على التيمار الأساسي، وهو مجبر عن تقديم مسلح «دجبلي» في حال بلوغ مدخول التيمار 3000 أوقجة وفي الخاصات والزعامات 5000 أوقجة. وهؤلاء «الدجبلي» كانوا يشترون من العبيد أو من أسرى الحروب وعلى السباهي تزويدهم بالسلاح والحصان والمأكل.

والسباهي مجبر على العيش في التيمار أو السنجق الموجود ضمن التيمار. ويحصل السباهي على إقطاعية مدى الحياة مقابل تأديته الخدمة العسكرية خلافاً للتيمار الذي يمكن أن يسحب منه مؤقتاً أو بصورة دائمة.

وقد وجدت بعض السجلات في بعض الإيالات وقد سميت «بتيمار دفترلي» والمسؤول عن هذه السجلات «دفتر دار» الإيالة وهذه السجلات تحفظ في الخزنة الحكومية وتسمى «مفصل إجمالي» وأثناء الحرب كان «بيلربيك» الإيالة يأخذ نسخة عن هذه السجلات ويقوم بتفقدها ويمكن حذف وإضافة التيمارات الحرة بعد إعلام السلطة المركزية.

هذا ويمنع أولاد السباهي من الحصول على التيمار ما دام السباهي

قادر على حمل السلاح ولكن في حال الشيخوخة يمكنه أن يتنازل عن التيمار إلى أحد أبنائه، وبعد وفاته لا ينتقل التيمار مباشرة إلى أبنائه ولكن يمكنهم أن يترشحوا مع باقي المترشحين مع الأفضلية. وفي حال وفاة السباهي في الحرب يعطى إلى أبنائه الراشدين تيمار بمقدار 3000 إلى 4000 أوقجة، أما في حال كانوا أطفالا فيحصلون على تيمار بمدخول 2000 إلى 3000 أوقجة لكل ولد، وإذا توفي السباهي في بيته فإن الأطفال القاصرين لا يحصلون على شيء.

كذلك توجد أنواع أخرى من التيمار وهي:

- **جيدك تيمار أو تيمار مكافأة**: وهي عبارة عن امتياز يعطى للذين يقومون بالخدمة العسكرية في الحصن «ديزدار كتخودة».

- **تقاعد تيمار**: ويعطى عند تقاعد صاحب التيمار بسبب الشيخوخة أو مرضه وتعذر عليه الاستمرار بالخدمة العسكرية وكذلك هناك نوع يطلق عليه اسم «يرتلوك تيمار» وهذا النوع يعطى لزعماء القبائل مقابل خضوعهم للسلطنة، كذلك هنالك تيمار يسمى «اسكنت دجبلي» وهذا النوع من التيمار لا يشارك صاحبه شخصياً في الحرب ولكن يرسل المقاتلين المجبورين عليه.

- **تيمار المناوبة**: ويملكه عدة أشخاص قد يتناوبون على المشاركة في الحرب.

- **تيمار خدمة الإيكنجية**: ويعطى لقادة العساكر غير المشاركة في الحرب.

- **تيمار خاص**: ويمنح للذين يقومون بتربية الطيور في السراي وهناك تيمار آخر يمنح بدلاً عن راتب للذين يحرسون أماكن المؤن ويؤمنون سلامة الطرق.

وكذلك هناك نوع آخر من التيمار يطلق عليه اسم «تيمار المسيحيين» وقد أعطي لغير المسلمين المقدمين (ملك، أمير، زعيم) وهؤلاء منحوا هذه التيمارات لقاء ما قدموه للسلطنة من خدمات كتسهيل دخول الجيش العثماني إلى مناطقهم.

وهناك أشكال أخرى من امتلاك الأراضي الأميرية مثل الوقف وهو يمثل الإقطاع الديني ولا يختلف عن التيمار، فالمنتجين غير المباشرين والفلاحين كانوا من الرعية وتحت إشراف متولي الوقف، والفرق بين الوقف والتيمار، أن الثاني يعتبر من الأراضي الأميرية ويطلق من السيد أو الإقطاعي أو السلطان، بينما الوقف يعتبر من الأراضي الملك ويمكن تأسيسه على أي ملكية حتى ولو كانت صغيرة. وأن الأرض التي قامت عليها الأوقاف كانت أميرية ومن ثم أصبحت وقفاً فانتقلت من الأراضي الأميرية إلى الأراضي الملك.

بالتالي يمكن القول أن نظام التيمار يضم ثلاثة أطراف أساسية هي الرعايا [أي فئة الفلاحين والعاملين في التيمار] والسباهي والدولة، وكانت علاقة هذه الأطراف وموقف الواحد منهم تجاه الآخر والتصرفات الخاطئة التي تصدر عنه تشكل أهم الجوانب في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، فالدولة هي صاحبة الملكية المطلقة التي تعرف باسم «الرقبة» على الأراضي التابعة لنظام الإقطاع. أما السباهي الذي يطلق عليه اصطلاح صاحب الأرض أو صاحب التيمار فهو الشخص الذي يشرف على فلاحة هذه الأرض وجمع الضرائب التي قررتها الدولة على الرعايا المقيمين فيها وهو يستبقي قسماً من ريعها، بينما يخصص القسم الباقي لإعاشة جنوده وتجهيزهم للاشتراك معه في الحرب التي تدعوه الدولة إليها. وفي هذه

الحالة يعد السباهي موظفاً رسمياً يفلح أرض الدولة، ولا يملك أي صلاحية للتحكم في الرعايا فهو عبارة عن ممثل للحاكم في سلطته على الأراضي الواقعة تحت مسؤوليته. أما الرعايا فهم مكلفون بفلاحة الأرض التي يعيشون عليها وتسديد الضرائب المستحقة عنها للسباهي.

هـ- **الزعامت**: وهي إقطاعية عسكرية لا يصل مدخولها إلى مائة ألف أوقجة، وهي إقطاعية أكبر من التيمار «ومازاد إيرادها على 999.19 أوقجة وإلى حد 999.99 أوقجة فهي الزعامت»[1]، وهذه الإقطاعية كانت تمنح عادة إلى «ضابطٍ في سلاح الفرسان وأن يكون في الخدمة العسكرية ويمكن أن يأخذ من بعد أن يترك الخدمة وهو مجبر على تقديم مسلحين إلى الدولة عن كل خمسة آلاف أوقجة مسلح واحد»[2].

و- **الخاصات**: وهي إقطاعية عسكرية يتحدد مدخولها السنوي من العشور وغيرها من الضرائب «ويصل مدخولها السنوي إلى مليون ومئتا ألف أوقجة في بعض الأحيان»[3].وتتميز أراضي الخاصات بأنها تعطى للسلطان وأقربائه، الصدر الأعظم الوزراء، كبار الضباط. «ولا يفرض عليها إعطاء مسلحين للدولة وتؤخذ الإقطاعية من صاحبها في حالتين الأولى: عندما يموت ولا يوجد من يورثه فتعطى للدولة، والثانية عندما يعزل الصدر الأعظم وتجرد منه ممتلكاته»[4].

والخاصات توزع على ثلاث درجات:

1- **الخواص الهيمايونية**: وهي نوع خاص من الأرض التي استثمرتها

---

(1) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق، ص 95.

(2) د. لطفي المعوش، مرجع سابق.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

الدولة تحت شكل المقاطعة أو الالتزام والعوائد كانت تعود للدولة، ويمكن استعادتها باعتبارها خاصات حكومية لأن السلطان هو السيد المطلق للبلاد.

2- خاص وزاري: أي ما أعطي للوزراء.

3- خاص الأمراء: وتسند هذه النوعية من الأراضي إلى الأمراء وأقارب السلطان وكذلك لكبار الموظفين في الإدارة وتتحدد مساحة الأرض بتدرج الشخص في السلم الإداري أو الوظيفة للحصول عليها.

ز- الضرائب:

لقد كان نظام التيمار عبارة عن حيازة مجزأة، نظراً لأن الدولة وصاحب التيمار والفلاح كانت لهم حقوق متزامنة على الأرض فقد كان السباهي صاحب التيمار يملك بعض حقوق السيطرة على الأرض، ولذلك كان يسمى «صاحب الأرض»، إلا أنه في الواقع لم يكن يتسلم الأرض من الدولة بل السلطة لجمع مبلغ محدد من ضرائب الدولة من الناس في قطعة محددة من الأرض، وكانت الدولة تضمن حقوقه في الأرض لأجل أن تؤمن له الدخل.

في الواقع كان السباهي يتمتع بعدة حقوق، فقد كان يطبق قوانين الدولة الخاصة بالأراضي، وكان يمكنه أن يؤجر الأراضي الشاغرة للفلاحين المهتمين بعقود بعد أن يقبض الأجرة مسبقاً ومن ناحية أخرى فقد كان الفلاح يتعهد بالعمل في الأرض باستمرار، ودفع الضريبة المحددة عليه إلا أنه لم يكن بوسعه تغيير الاستخدام المألوف للأرض كحقل أو مرعى أو بستان. وإذا انقطع الفلاح عن العمل في الأرض ثلاث سنوات متتابعة بدون سبب فقد كان من حق السباهي أن يعطي هذه الأرض إلى فلاح آخر.ولو أقام أي شخص في أرض شاغرة ضمن حدود التيمار، فقد كان السباهي

يأخذ منه الضرائب الشرعية المحددة. ونظراً لأن الدولة كانت تعمل على زيادة الأراضي المزروعة في التيمار من خلال توطين المزيد من الفلاحين لديه. كان السباهي يحصل على «جفت» من الأرض لأجل حاجته الشخصية واحتياجات حيواناته، وهي وحدة كانت تتراوح مساحتها من مكان إلى آخر (60 إلى 150 دونم) فيما كان يحصل أحياناً على كروم أو بستان إلا أن السباهي أو أي شخص من أقاربه لم يكن يستطيع أن يحول الأرض التي تعمل فيها الرعية إلى ملكية خاصة له، وخاصة بعد أن أصبح على السباهي أن يسلم كل الأرض للفلاحين في النصف الثاني من القرن السادس عشر وبالاستناد إلى هذا كان السباهي صاحب التيمار مجرد موظف حكومي مكلف بتطبيق قوانين الدولة المتعلقة بالأراضي.

كان لكل رب أسرة من الرعية الحق في أن يأخذ «جفت» كبيرة من الأرض تكفي لإعالة أسرته، ولكن ليس أكثر من ذلك. وبعد موته كان أولاده يعملون معاً في هذه الأرض، لأن «الجفت» كانت لا تقسم. ومقابل استغلاله للأرض كان الفلاح يدفع للسباهي ضريبة سنوية تعرف باسم «جفت رسم» وتبلغ اثنين وعشرون أوقجة. وفي الواقع كانت هذه الضريبة تجمع في البداية مقابل السخرة، وكانت تساوي قيمة القش وعلف الحيوانات والحطب والخدمات الأخرى التي كان يقدمها الفلاح للإقطاعي في الدولة العثمانية. ويبدو أن الحكومة العثمانية كانت تحاول الحد من عمل السخرة إلى أقصى حد، وتحويل ذلك إلى مبلغ يدفع نقداً.

لقد منحت الدولة كذلك للسباهي بعض الحقوق على الرعية لضمان دخله. وبالمعنى الواسع للملكية كانت الرعية من مسلمين ومسيحيين تعنى أولئك المنتجين، الذين يدفعون الضرائب في السلطنة، تميزاً لهم عن الطبقة

العسكرية. أما في المعنى الضيق للملكية، فقد كانت الرعية تشمل الفلاحين، تمييزاً لهم عن سكان المدن والبدو الذين كان لهم وضع آخر. وبالتالي فإن التيمار الذي كان يعطى للسباهي يشمل الأرض والفلاحين معاً، وخلال القرن الخامس عشر والسادس عشر، كانت الرعية العنصر الأساسي في كل المشاريع الزراعية، لأنه في ذلك الوقت كان حجم الأراضي القابلة للزراعة أكبر من القوة العاملة. وهكذا فقد أدى العدد المحدود من الفلاحين في القرى وحجم الأرض غير المزروعة إلى صراعات متواصلة بين أصحاب التيمارات الذين يحاول كل واحد منهم جذب الرعية من الآخر.

1 - رسوم الرعية أو الضرائب التي تؤدى إلى السباهي

أ- الضرائب المفروضة على الرعايا المسلمين:

1 - رسم المزرعة: (جفت رسمي)[1]: وهي ضريبة كانت تؤدى على كل دار أو عائلة أو (خانة) على الأرض التي تقوم بفلاحتها، ولأنها تؤدى مرتبطة بالأرض فهي تعد من «الخراج الموظف» وساد هذا النوع من الضريبة، حتى أنه أدخل القانونامات نفسها.

جباية هذه الضريبة من المزارعين ليست على الأرض مثل ضريبتي (رسم مجرد) و(رسم قرا) اللتين تكملان رسم المزرعة، وبذلك فإن هذا الرسم لم يكن مرتبطاً بالأرض فحسب، بل كان في الوقت نفسه ضريبة تجبى من رب الدار. كذلك فإن الفلاح مكلف بخدمة السباهي بدنيا قدر 3 أيام في العام (= 3 أوقجات)، وتأدية رسم يعرف باسم «رسم المنجل»

(1) لطفي المعوش، مرجع سابق.

(أوراق رسمي) (قدر عربة عشب = 7 أوقجات) ورسم باسم رسم «العربة» (قغنى رسمي) (قدر عربة حطب = 3 أوقجات) ورسم باسم رسم «النير» (يندروق رسمي) وكذلك رسم أن يعمل بعربته = 1عربة= أوقجتان)، أي أن المجموع يعادل 22 أوقجة وهذا المقدار من الضرائب يعادل رسم المزرعة الذي كان يجبى من الفلاح. ويختلف مقدار رسم المزرعة (جفتلك) تبعاً لدرجة خصوبة الأرض والمنطقة التي تقع فيها وكذلك تختلف مساحة الأرض من منطقة إلى أخرى فهي في كثير من الأماكن تبلغ 40 خطوة أو 75 ذراعاً مربعاً (بذراع التارزي الذي يبلغ 65سم)، أو بتعبير الفلاحين أنفسهم، بقدر ما يحرثه زوج من الثيران في اليوم.

ويكون الفلاح مكلفاً بتأدية رسم المزرعة بعد إجراء عملية التحرير، أي التسجيل الرسمي للعقارات، وكانت تتم تأدية هذا الرسم عادة عقب موسم الحصاد، ثم تغير موعدها أوائل القرن السادس عشر ليصبح أول شهر مارس من كل عام.

لقد حرص العثمانيون على عدم تفتيت الرقعة الزراعية، فلم يسمحوا بتقسيم أرض المزرعة لأكثر من نصفين. وعندما يكون أبناء صاحب المزرعة أكثر من اثنين فليس لهم إلا أن يفلحوا الأرض مشتركين، ويؤدوا الرسم عنها مشتركين. أما الأراضي التي تترك خالية بعد تعطيل الفلاح لها فكان من حق السباهي أن يعطيها لغيره حتى يفلحها.

2 - رسم تعطيل المزرعة (جفت بوازن رسمي)[1]: كان القانون يسمح للسباهي أن يقبض على الفلاح الذي ترك أرضه ورحل عنها إلى مكان آخر

(1) لطفي المعوش، مرجع سابق.

أو احترف حرفة أخرى ثم يعيده إليها. وكان القصد من ذلك هو استمرار فلاحة الأرض، والحيلولة بالتالي دون تناقص الدخل المخصص للسباهي من الأرض. غير أن القبض على فلاح عطل أرضاً بعد عشر سنوات، وإجباره على العودة إليها كان أمراً يصعب تحقيقه، ولهذا فرضت عليه هذه الضريبة التي يحددها مقدار الأرض التي عطلها، وهي تعرف باسم (جفت بوزان رسمي) أو باسم (لَوَنْدلك أقجة سي) أي نقود البحارة إذا ترك الفلاح الأرض والتحق للعمل في خدمة البحرية. أما في حالة اللجوء إلى أرض سباهي آخر، فكان على الفلاح أن يؤدي للسباهي القديم نفس ضريبة العشر التي يؤديها للسباهي الجديد. غير أن السادات وأبناء السباهية، والزياتيين وعشائر اليورك [الرحل] وأصحاب المراسيم، والعاجزين عن فلاحة الأرض، والذي اشتغلوا بالحرف الأخرى، وسّكنوا المدن كانوا معفيين من تأدية هذا الرسم رغم قدرتهم على تعطيل مزارعهم متى شاؤوا.

3 - **رسوم الـ (بنّاك- مجرد قرّا)**[1]: البنّاك هو الابن المتزوج للفلاح صاحب المزرعة، فإذا كان معدماً من الأرض تماماً أطلقوا عليه اسم (جابا بنّاك)، وإذا كان يتصرف على أرض تقل عن نصف مزرعة عرف باسم (أكينلي بنّاك). وكان في الغالب أن يؤدي الأول رسماً قدره 9 أوقجات، بينما يؤدي الثاني رسماً قدره 12 أوقجة.

أما إذا كان رسم الدونم (دونم رسمي) للأرض التي يتصرف عليها البناك يتجاوز مبلغ الإثني عشر أوقجة فعليه أن يسدد رسم الدونم بدلاً من رسم البناك. والمجرد هو الابن الأعزب للفلاح صاحب المزرعة، ولم تكن

(1) لطفي المعوش، مرجع سابق.

عليه رسوم قط في بعض المناطق خلال القرن الخامس عشر، ويؤدي 3 أوقجات في مناطق أخرى. أما في القرن السادس عشر فقد بدأت الدولة في تحصيل رسم عنه قدره 6 أوقجات. وعندما يتزوج المجرد يصبح في وضع البناك، ويعود إلى حالة المجرد في حالة الطلاق. وكل من يعتنق الإسلام يعد من فئة البناك، لأنه خرج من فئة غير المسلمين.

4 - رسم الأرض أو رسم الدونم (رسم زَمِينْ/ رسم دُونُمْ)[1]: كان الجاري في حالة فلاحة الأرض، التي لا يجري التصرف عليها «بالطابو» من قبل فلاحين معدمين من الأرض أو فلاحين يريدون زراعة أرض أكثر مما في أيديهم، أو فلاحين ليسوا مسجلين في الأصل على قائمة السباهي صاحب ذلك التيمار (خَارِجْ رَعِيتْ) أن يجري تحصيل رسم منهم يعرف باسم (دُونُمْ رَسْمِي - رَسِمْ زَمِينْ)، وهو بمقدار أوقجتين إلى خمس أوقجات عن كل دُنم تبعاً لدرجة خصوبة الأرض.

5- رسم الدخان: أو (دوخان رسمي - تُوتن رسمي)[2]: وهو رسم كان يجري تحصيله ممن يفدون على تيمار السباهي من الخارج لقضاء فصل الشتاء، فيؤدون رسم، 6أوقجات باسم رسم الدخان في مقابل «إشعالهم لمداخنهم» أما إذا امتدت إقامتهم وتجاوزت ثلاث سنوات فكان على السباهي أن يسرع في تحصيل رسم البناك منهم.

ب - الضرائب المفروضة على الرعايا غير المسلمين:

1 - ضريبة الرأس (رسم اسبنتش) [3]: تعد هذه الضريبة من الضرائب

(1) لطفي المعوش، مرجع سابق.
(2) المرجع نفسه.
(3) المرجع نفسه.

العرفية التي يؤديها الفلاحون من غير المسلمين وهي ضريبة على الرأس، وهذه الضريبة تقابل ضريبة رسم المزرعة (جفت رسمي) لدى المسلمين. غير أنها كانت تجبى بمقدار واحد من كافة الذين بلغوا السن اللازمة لأداء الضرائب، دون النظر إلى مساحة الأرض التي يتصرف عليها غير المسلمين المكلفين. وكذلك دون مراعاة عدد الحيوانات التي يملكونها.

كان رسم الإسپنچة، في القرن السادس عشر يبلغ 25 أوقجة ثم ارتفع بعد ذلك. وقد جرى تطبيق هذا النوع من الضرائب أولاً في أراضي الروم‌للي، التي فتحت في القرن الخامس عشر وفي جزء من أراضي المجر وكذلك في الأناضول، أما في الأماكن الأخرى فكانوا يجمعون من الفلاحين غير المسلمين رسم مزرعة كما هو الحال مع المسلمين. أما في حالة انتقال أراضي الإسپنچة إلى المسلمين كان يستمر في تحصيل الضريبة نفسها، وإذا دخل المكلف بتأدية الاسپنچة دين الإسلام تحول إلى وضع البنّاك.

2 - رسم الأرملة[1]: وهي ضريبة تعرف باسم (بيوه رسمي) تجبى من الأرملة غير المسلمة بواقع 6 أوقجات.

ج- الرسوم والضرائب الأخرى:

كانت هناك أنواع أخرى من الضرائب يجري تحصيلها من الفلاحين (المسلمين أو المسيحيين على حد سواء) عن الأشياء التي يملكونها أو يقومون بإنتاجها.

1 - رسم الطواحين (رسم أسياب)[2]: وهي ضريبة كانت تجبيها

(1) لطفي المعوش، مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه.

الدولة عن الطواحين المائية والهوائية ومعاصر الزيت، وكانت تجبى في بعض الأماكن دون النظر إلى قدرة التشغيل السنوية في الطاحونة أو المعصرة، بينما تراعي في بعض المناطق الأخرى دورات التشغيل السنوية، ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو عاماً كاملاً.

2 - رسم العروس (رَسْمِ عَرُسْ)[1]: وهي ضريبة كان يحصل عليها السباهي بقدر معين من العريس الذي يتزوج بإحدى بنات الفلاحين في تيماره وتعرف بأسماء (رَسْمِ عَرُسْ/ عَرُوسَانَةَ/ كَرْدَكْ). ويتحدد مقدارها تبعاً لحالة العروس إذا كانت بكراً أو أرملة أو مسلمة أو غير مسلمة أو حرة أو جارية. أما تزاوج العبيد الجواري فلم يكن يخضع لأي ضريبة. وفي حال زواج بنات الموظفين من أمثال الزعيم أو السباهي وجنود القلاع كان لصوباشي هو الذي يحصل على تلك الضريبة، أما في حالة زواج بنات الصوباشي نفسه فإن أمير السنجق هو الذي يحصل عليها.

3 - رسم الأغنام (رسم أغنام)[2]: تجبى هذه الضريبة من الفلاحين المتوطنين، ومن البدو الرحل الذين يعملون بتربية الحيوانات، سواءً كانوا مسلمين أو غير مسلمين. وهي بمعدل أوقجة واحدة عن كل رأسين من الأغنام أو الماعز تحت (اسم رسم أغنام) أو (رسم أغيل) وكانت تجري حصر الأغنام مرة في كل عام.

4 - رسم الحيوانات الضالة والفارة (يَاوَه وقاجقون رسمي)[3]: وتجبى هذه الضريبة عادة عندما يقبض أحد على حيوان ضال بعد إعلام القاضي

(1) لطفي المعوش، مرجع سابق.
(2) المرجع نفسه.
(3) المرجع نفسه.

بذلك، ويضل يرعاه حتى يظهر صاحبه، فيسترد منه ما أنفق عليه. وكانت تحصل تلك الأمور في الأغلب في الأماكن التي تكثر فيها تربية الحيوانات. أما بالنسبة للحيوانات الضالة التي لا يظهر أصحابها فكانت تذهب حاصلات بيعها إلى خزانة الدولة.

د- ضرائب العوارض:

وتعد هذه الضرائب من الضرائب الاستثنائية التي كانت تفرض في حالات الطوارئ والظروف الاستثنائية بقرار من الديوان الهاميوني وبأمر من السلطان. وتعرف كذلك باسم «العوارض الديوانية». ويعد هذا النوع من الضرائب العرفية، حيث كانت تجمع في البداية لمواجهة احتياجات الدولة في حالات الحرب فقط، ثم لم تلبث الدولة فيما بعد أن أخذت تجمعها بشكل رسمي لأجل توزيع العلوفات وغير ذلك، حتى تخفف العبء عن الخزانة، وترفع عنها الضيق الذي هي فيه.

- أسلوب توزيع الضرائب العارضة وأنواعها :

على الرغم من أن الأساس في ضرائب العوارض هو الـ(خَانَة)، أي العائلة أو الدار أو الوحدة الأسرية فإن خانة العوارض تختلف من حيث الدلالة عن الخانة الحقيقية.وفي أوائل القرن السادس عشر كانت كل خانة تساوي خانة عوارض، ولكن مع مرور الزمن وتبعاً لطبيعة وحاجة الدولة تجاوز عدد الخانات الحقيقية عدد خانات العوارض (3 - 5 - 7 - 10 - 15) خانة حقيقية = خانة عوارض واحدة. ولأجل حصر خانات العوارض كانت تجري عمليات تحرير خاصة، فبعد أن يتم تسجيل كافة السكان في المكان المقرر جعله للعوارض يسقط منهم المعافون. واما المعافون من ضرائب العوارض فهم حراس الممرات والمضايق (دَرْبَنْدَجِي) وُضَاع

الجسور (كوبرجي)، وغيرهم ممن يؤدون للدولة بعض الخدمات كمستخرجي الملح وزراع الأرز. كما كانت الأماكن التي تتعرض للحرب أو للكوارث الطبيعية معفاة هي الأخرى بشكل مؤقت من تأدية ضريبة العوارض.

2 - ضرائب العوارض بحسب أشكال جبايتها:

أ - عوارض عينة:

ويأتي في مقدمتها ما يحتاجه الجيش من مؤن، وتعرف باسم «النّزُل» التي هي الدقيق اللازم للجنود والشعير اللازم للدواب، وهي ضريبة حقيقية تجبى بلا مقابل، ويقوم على جمعها قضاة المنطقة، ثم يقومون بتسليمها للموظف المختص بذلك. ويعرف باسم أمين النزل (نُزُلْ أميني). كذلك تجبى هذه الضريبية في بقية المناطق التي لا يمر بها الجيش كضريبة (بدل). ولأن ضريبة النزل ضريبة سارية المفعول، إلا أنه تعفى منها أيضاً الفئات المعفاة في الأصل من الضرائب.

أما ضريبة (سُرْسَات) والتي تعني مهمة نقل المؤن اللازمة للجيش إلى مكان ما، فلم تكن ضريبة بالمعنى الحقيقي بل كانت فقط تكليفاً يلزم القضاة بجمع الدقيق والخبز والشعير والضأن والسمن والعسل وغير ذلك من المواد الغذائية ثم الاحتفاظ بها في «منازل» معينة «ينزل» عليها الجيش.

أما بالنسبة للبضائع التي تشتريها الدولة أثناء الاستعداد للمعارك الحربية بقصد تخزينها في المخازن المركزية، أو بقصد توفير احتياجات الجيش منها عند ذهابه للحرب أو عودته منها تسمى «الذخيرة المشتراة» (إشترا ذخيرة سي). وعادة ما تكون عملية الشراء تتم حسب سعر السوق، الذي يطلقون

عليه اسم (نَرْخِ رُوزِي/ أو/ نَرْخي جاري) أو أن تجري كذلك بالسعر الميري أي الرسمي كنوع من التكاليف.

كما يوجد نوع آخر من الضرائب ويتم عادة عند سفر أحد الولاة، أو عند وصول أحد السفراء غير العاديين حيث يتم تكليف أهالي المنطقة التي يمر منها هؤلاء بتوفير وسائل الإعاشة والبيتوتة لقوافلهم في مقابل «العوارض» المقررة على هؤلاء الأهالي إلا أنه في حال تكررت هذه الأمور في عام واحد وتجاوزت طاقة الأهالي فإن الدولة كانت - بناءً على طلبهم - تنقل هذا التكليف إلى قضاء آخر قريب. وبالتالي فإن الدولة هي التي تفرض على الأهالي هذا النوع من الضرائب وفي الوقت نفسه كانت تراعي دائماً قدرتهم على تأديتها، وكانت إذا وقع خطأ رغم ذلك تقوم في الحال بتصحيحه.

ب - ضرائب الخدمة المدنية:

كانت مهمة التجديف في سفن الأسطول العثماني مقصورة في بادئ الأمر على الأسرى بوجه عام وعلى المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة، ومع تطور الأسطول العثماني في القرن السادس عشر أصبحت الدولة في حاجة إلى عمال جدد في المعارك الحربية. فكانت تلجأ إلى جمع عمال التجديف من المناطق الساحلية وهؤلاء العمال كانوا يقومون بالخدمة البدنية في الأسطول، ويحصلون أثناء قيامهم بهذا العمل (أي التجديف) على راتب يلبي احتياجاتهم تقوم الدولة بجبايته من أهالي المنطقة.

ج - الضرائب النقدية:

كان من أشكال جباية ضرائب العوارض أن تجبى أيضاً نقداً تحت اسم (عوارض أوقجة سي/ أو/ عوارض بدلي) وكانت الدولة ـ لكي تحول دون إقدام الولاة على جمع نفقاتهم التي يعجزون عن مواجهتها من خواصهم

بطرق غير مشروعة وتحت أسماء مختلفة ـ قبلت أن يقوم هؤلاء بجباية ضريبة المعونة العسكرية تعرف باسم (إمدادية سفرية) تخصص لمواجهة نفقاتهم العسكرية. أما في حالة السلم فتجبى هذه الضريبة باسم (إمدادية حضرية) أما بالنسبة للضرائب التي كانت تجبى تحت اسم (جهادية/ أو/ إعانة جهادية) فلم تكن لمواجهة نفقات الحرب وحدها، بل كانت أيضاً لأجل توفير بعض الاحتياجات الخاصة بالجنود.

1 - الزراعة:

نظراً لاتساع الرقعة الجغرافية للسلطنة العثمانية واحتوائها أجزاء هامة من أوروبا وآسيا وإفريقيا. ونظراً لما مثلته الأرض من محور أساسي في نظام السلطنة حيث «يعتبر السلاطين ملاك الأرض وما في باطن الأرض. إلا أنهم، سعياً إلى تأمين استغلال ممتلكاتهم، يتركون الانتفاع بها للفلاحين، بل إنهم يتركون لهم أحياناً تملكها ملكية خاصة، مع الاحتفاظ دائماً بإمكانية التراجع عن هذه التنازلات»[1].

وبما أن السلطنة العثمانية دولة إقطاعية فإن التقسيم الإداري داخل السلطنة جعل من الأرض ذات أهمية بالغة في مقومات الاقتصاد العثماني الذي هو في آن واحد نظام عسكري واقتصادي واجتماعي «قائم على المبدأ الذي تأسست عليه الدولة العثمانية وهو القائل بأن كل الأراضي القابلة للزراعة في المملكة هي ملك للعرش أي للدولة، وأن هذه الأخيرة تمنح حق التمتع بها لمن يقدم لها خدمات مقابل ذلك»[2].وبالتالي فالحق على

(1) روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، دار الفكر، القاهرة 1993، ص 184.

(2) اندري كلو، سليمان القانوني، تعريب محمد الرزقي، دار التريكي للنشر، تونس 1991، ص363.

الأرض موزع هكذا على ثلاثة «الدولة التي تملكها والفلاح (الرعية) الذي يزرعها والجندي الذي يتقاضى دخلها والذي له بجانبها، تحت تصرفه، ارض احتياطية (خاصة) يستغلها بنفسه أو يوكل إلى أحد استغلالها»[1].

وبذلك فقد احتل القطاع الزراعي المكانة الرئيسية داخل الاقتصاد العثماني رغم تباين ثقل هذا القطاع من منطقة إلى أخرى خاصة وأن غالبية سكان السلطنة يعتمدون أسباب عيشهم من استغلال الأرض «وأياً كان الانتماء الديني لسكان الإمبراطورية، فإنهم يحيون من إنتاج الأرض التي يفلحونها»[2].

وخلال القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر، كانت السلطنة العثمانية ذات طابع حضري ضعيف، وذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار اتساعها باستثناء بعض المدن الرئيسية الكبرى التي لم تستقطب السكان بشكل كبير نظراً لعدم وجود نهضة صناعية باستثناء بعض الحرف التقليدية، وظل بذلك الطابع الريفي هو الغالب على معظم أقاليم السلطنة ومثل أهمية كبرى لدى غالبية السكان.

وقد لعب المناخ والموقع الجغرافي دوراً هاماً فى حياة الريف العثماني خاصة وأن المنتجات الزراعية للأراضي في شتى أقاليم السلطنة خضعت بدورها لظروف طبيعية شديدة التباين. «حيث كانت التقنيات ما تزال أولية وكانت الغلال متواضعة وقد ظل الري بوجه عام محدوداً»[3].

وبذلك فقد تأثر الفلاح العثماني بدوره بعوامل الموقع والمناخ حيث

---

(1) أندري كلو، مرجع سابق، ص 363.

(2) روبيرمانتران، مرجع سابق، ص 179.

(3) المرجع نفسه، ص 322.

نجد أنواع مختلفة من سكان الأرياف التي لا يمكن، ـ إذا أردنا الدقة التامة ـ أن تندمج تحت هذا اللفظ ولذا فيمكن أن نقوم بتقسيم الموضوع إلى قسمين يتناول الأول البلاد غير العربية ويتناول الثاني الأوضاع في البلاد العربية. وليس ذلك بسبب اختلاف الأحوال الطبيعية التي يعيشها الفلاحون واختلاف أساليب الزراعة التي يمارسونها في المنطقتين فحسب بل لأن هاتين المجموعتين لم تتحدا معاً إلاّ في تاريخ متأخر، خاصة وأنه لا يمكن تطبيق المبادئ الأساسية التي فرضتها ظروف مقاطعات «الوطن الأم»- ونقصد بها مقاطعتي الأناضول والروملي - على ما ألحق بالسلطنة العثمانية في القرن السادس عشر من أراض جديدة وأعني البلاد العربية.

لقد اعتمدت السلطنة العثمانية بدورها وخاصة في القرن السادس عشر نظاماً في تقسيم الأراضي وذلك بتصنيفها إلى تسعة أصناف مختلفة وهي كالتالي: أولاً: «الأراضي القاحلة جداً وأراضي المستنقعات التي لا يمكن استعمالها للزراعة أو الأقسام البعيدة في قمم الجبال. وثانياً: الأراضي المعدة للتعدين. وثالثاً: المناطق الريفية المسكونة، أما الأصناف الستة الأخرى المتبقية فهي: (1) الغابات، (2) المراعي، (3) الأراضي الزراعية، (4) أراضي البساتين والكروم، (5) أراضي جمع التبن، و(6) مواضع القرى وبضمنها مزارع الخضروات»[1].ومن خلال هذا التقسيم استطاعت السلطنة العثمانية أن تحدد الأراضي ومدى خصوبتها وكذلك تحديد الضرائب المفروضة على هذه الأراضي خاصة وأن عاملي المناخ والموقع قررا طبيعة الظروف الزراعية في مختلف الأقاليم العثمانية.

(1) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق، ص 274.

أ - منطقة الروماني والأناضول:

نظراً للموقع الجغرافي لإقليم الروملي والأناضول فقد كانت أغلب أراضي هذه المنطقة جبلية وخاصة منطقة الأناضول وأمام صعوبة المناخ وانعدام طرق المواصلات وإن وجدت فهي عسيرة إلا في المناطق الساحلية أثرت على حياة المزارع في هذه المناطق حيث كان يعيش في حالة من البؤس خاصة وأن «الزراعة كانت تقتصر على ما يكفي للاستهلاك المحلي بل وفي غالب الأحيان لاستهلاك الفلاحين أنفسهم فقط»[1]. وبذلك بقي الفلاحون شبه معزولين في مناطق نائية وأراض ذات خصوبة متدنية و«ولذلك ولقلة ما يبيعه الفلاحون من إنتاجهم فإن قدرتهم على شراء الملابس والمعدات والأغذية كانت بالتالي محدودة»[2]. وأمام هذا الوضع فقد تباين الثقل الخاص لكل من الزراعة وتربية الماشية بحسب الأماكن والسكان.

ومن هنا «صارت عنايتهم بتربية الحيوانات - للاستفادة من حليبها وصوفها وجلودها ولاستخدامها كذلك في أعمالهم وتنقلهم - تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد الزراعي للبلاد أكبر من دور الزراعة نفسها»[3].

ففي المناطق الجبلية كانت تربية الحيوانات هي الشغل الشاغل لأكثرية السكان وفي نفس الوقت تصحبها بعض الزراعات الضرورية في حين نجد في مناطق السهول الأكثر خصباً أن الزارعة تستأثر باهتمام السكان بما يكاد يساوي الاهتمام بتربية الحيوانات في المناطق الجبلية. ويعود ذلك لما تتميز به هذه الأراضي السهلية من خصوبة والتي تمتد على مقربة من السواحل أو

(1) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق، ص 274.
(2) المرجع نفسه، ص 274.
(3) المرجع نفسه، ص 274.

المناطق الأقرب إلى طرق المواصلات كأن تكون قريبة من أحد الموانئ أو على طرق القوافل الرئيسية، أما في غيرهما من المناطق فكان الاهتمام يتراوح بين هذا وذاك.

أمام هذه الحالة من الزراعة البدائية «فإن الرعية لم تكن مدفوعة بدوافع الربح وأنها كانت تبذل فيها أقل جهود دونما معرفة، وأنهم لم يبذلوا أي جهد في استعمال السماد للحفاظ على خصوبة الأراضي وإنما اعتمدوا في ذلك على نظام تبوير الأراضي»[1]. حتى أن الفلاحين في كثير من الأحيان يضطرون إلى هجرة أراضيهم أمام ارتفاع الضرائب وتدني المحصول حيث: «كان الفلاحون في مثل هذه المناطق حين تتوقف أرضهم عن الإنتاج كلية فإنهم إن سمح لهم بذلك يتركونها إلى أرض أخرى بل وحتى إلى الغابات إن لم تتيسر لهم الأرض أو ربما عمدوا إلى نظام آخر هو زراعة الأرض سنة واحدة وتركها بور سنتين»[2].

وأمام هذه الحالة المتردية للزراعة خاصة وأنها الرافد الأساسي لخزينة الدولة، فإن السلطنة العثمانية عملت من خلال «الهيئة الشرعية والسياسية للدولة وبشكل واسع دوراً بارزاً في عملية النمو السكاني والتجاري خلال القرن السادس عشر. وعلى هذا النمط أقرت هذه التغييرات في عملية تنظيم الإنتاج الفلاحي وفي العلاقات الطبقية القروية»[3]وقامت بوضع أنظمة وشروط تجبر الفلاح على استغلال الأرض وقد كان قانون نامة سليمان مثلاً

(1) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق، ص 281.

(2) المرجع نفسه، ص 282.

(3) Hiri Islamoglu - Inan: the Ottoman Empire and the world - economy. Cambridge University, Press, p 101.

في هذه النقطة إذ قال: «إذا ترك حقل ما بوراً بسبب من الفلاح فإن على «الكاشف»[1] أن يقوم بالتحريات اللازمة للقبض عليه وبعد إعادته إلى قريته ومعاقبته، يجبر على حراثة حقله»[2] وبذلك سعت السلطنة إلى المحافظة على الزراعة وقامت بمحاولات لاستصلاح الأراضي الزراعية، لكن الأرض الجيدة كانت نادرة على الرغم من النمو السكاني المتزايد.

ومع ازدياد إمكانيات تصريف المنتوجات الزراعية فقد اتبع المزارع العثماني أسلوب المناوبة في زراعة الأرض حيث: «تزرع الحقول مناوبة، ولكن الأرض المتروكة يجب حراثتها مرتين للقضاء على الأعشاب ولتخلل الهواء فيها»[3]. وأصبحت بذلك الزراعة تقل أو تنقص تبعاً للدورة الزراعية.وبذلك فقد توزع الإنتاج الزراعي في منطقة الرومللي والأناضول من منطقة إلى أخرى حسب خصوبة الأرض وموقعها «ففي مناطق «الاكتفاء»، فإن المحاصيل التي تزرع هي بطبيعة الحال مما تتلائم مع طعام الفلاحين وعاداتهم، وتتكون بصورة رئيسية من المنتوجات النشوية مثل خبز الذرة والشعير والحنطة المجروشة «أي البرغل» ونوع من اللبن السائل يسمى (عيران)»[4].

أما الأدوات الزراعية المستعملة فهي أدوات تقليدية المحراث الخشبي والمذراة والمسحاة وما إلى ذلك من أدوات الحقل. وتستعمل الثيران في الحرب أما الخيل فكانت تستعمل للركوب والنقل «فالفلاح العادي في

---

(1) الكاشف، هو الحاكم في القرية ومندوب البيك إليها.

(2) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق ص 295 ـ 296.

(3) المرجع نفسه، ص 282.

(4) المرجع نفسه، ص 282.

مناطق الاكتفاء كان يعتمد في حياته على ماشيته التي يربيها أكثر من اعتماده على زراعته. فهو راع للمواشي والماعز أكثر مما هو مزارع»[1].

وأمام هذا التباين الواضح في الميدان الزراعي حيث كانت التقنيات والأساليب الزراعية ما زالت بدائية، وحيثما كانت الزراعة تهدف إلى تلبية متطلبات الاستهلاك المحلي «فإن زراعة الحبوب مهيمنة، حيث يوجد تفوق شديد للقمح يتلوه الشعير ولا يظهر الجاودار والشوفان والذرة إلا بكميات جد صغيرة»[2]، كما أن الإنتاج العادي لعدة قرى وخاصة الجبلية منها يقتصر على عدة أعلاف وفواكه وخضروات إلى جانب عدد من المناحل. «ويضاف إلى ذلك تربية صغيرة للأغنام والخنازير بالنسبة للأجزاء المسيحية من البلقان. أما الأبقار، الأقل انتشاراً بكثير فكانت تستخدم بوجه خاص شأنها في ذلك شأن الحمير والبغال والجياد كدواب للحمل أو الجر»[3].

كما أن هناك منتوجات أخرى موجه جانب منها إلى نشاط تجاري أوسع حيث يزرع الرز في الأناضول (قرب سينوب وقرب أنقرة) وكذلك في روميليا «وهذه الزراعة موضوعة تحت سيطرة الدولة التي خصصت لزراعي الأرز (تشيلتو كتشي) وضعية وتنظيماً خاصين»[4]. ونظراً لوقوع السلطنة العثمانية على مساحة كبيرة تمتد على سواحل المتوسط ووجود سهول مترامية الأطراف فقد نشطت فيها الزراعة منذ أمد بعيد وخاصة في الأراضي الخصبة والغنية بالمياه في حين أن هنالك أماكن أخرى لم تحظ بالاهتمام

(1) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق، ص 282.
(2) روبيرمانتران، مرجع سابق، ص 322.
(3) المرجع نفسه، ص 322.
(4) المرجع نفسه، ص 322.

نفسه من جانب السلطات العثمانية وخاصة في المناطق العربية الداخلية شبه الصحراوية.

ب - الأقاليم العربية:

يمكن تطبيق الخطوط العامة للوصف المتقدم على الأقاليم الآسيوية أو بالأحرى على الأراضي العربية التي خضعت بدورها ومنذ أوائل القرن السادس عشر إلى نظام اقتصادي وزراعي تلعب الأرض فيه دوراً أساسياً حيث كانت الأرض تملك كذلك لثلاثة أصناف من الملاك وهم المزارعون (الفلاحين) ثم المستأجرين الكبار الممثلين إما بأصحاب التيمار أو الملتزمين ثم المنتفعين من الأوقاف.

وكما هو وضع الفلاحين تجاه المستأجرين الرئيسيين مثل وضع الرعية في الأقاليم الأم. فإن الفلاح في البلاد العربية بقي مكبلاً تحت وطأة الواقع المر مع ازدياد الضرائب وإجحاف الأرض حيث تمثل أغلبية البلاد العربية أراضي شبه قاحلة ما عدا المناطق الساحلية وبعض مناطق شرقي سوريا والعراق ودلتا النيل.حيث كانت المحاصيل لا تفي بالغرض المطلوب مع بدائية الأساليب المستعملة. لذلك فإن المنتوج الزراعي بقي دون المستوى المطلوب وظل المجتمع الزراعي وخاصة سكان المناطق المنعزلة يعيشون حسب نظام الاقتصاد المغلق، والاكتفاء الذاتي كان القاعدة العامة، حيث كانت الأقوات كلها متأتية من زريبة الضيعة ومبقلتها.«وقد كانت المحاصيل الرئيسية التي تزرع في سوريا ومصر هي الدخن والذرة والعدس والفول والبصل وغيرها من النباتات الجذرية وذلك للاستهلاك المحلي»[1]، كما أن

(1) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق، ص 304.

هنالك بعض المنتوجات الأخرى كانت تزرع للتصدير سواء إلى خارج السلطنة العثمانية أو إلى بقية الأقاليم العثمانية الأخرى مثل «الرز والحنطة والشعير تزرع للتصدير»(1).

أما في مصر فقد كانت تزرع بعض الأعشاب المستعملة للعلف كالبرسيم وما شابه ذلك وهناك أيضاً المحاصيل الأخرى مثل السمسم وعباد الشمس والقطن وقصب السكر.ولقد كان اختيار المحاصيل ودورتها محكوماً بعادات قوية ولكن ذلك لم يمنع من التغيير طبقاً لمقتضيات السوق، «فكانت زراعة الكتان مثلاً تزدهر أو تنخفض تبعاً إلى انفتاح أسواق التصدير أو انغلاقها، لأن الربح الأكبر من زراعته هو في تصديره إلى الخارج»(2).

ويمكن بذلك القول أن فقر الفلاحين هو الذي يحدد اختيارهم للمحصول الذي يتطلب أقل نفقة لشراء الحبوب وأقل جهد ممكن للزراعة، في حين يدر أكبر ربح ممكن نسبياً.

أما بالنسبة لزراعة أشجار الفاكهة فكانت بصورة عامة في الدرجة الثانية من الأهمية نظراً لقلة المياه في ما عدا الانتشار الكبير لأشجار النخيل في كل من العراق ومصر وبعض الفواكه مثل البطيخ والعنب في حين كانت زراعة الفواكه في سوريا إحدى المحاصيل الزراعية الرئيسية فيها كالزيتون في المناطق الساحلية وحول نابلس ويزرع البطيخ والبرتقال حول يافا وطرابلس وصور، وتكثر الأعناب وأشجار التوت - التي تستعمل أوراقها لتربية دود القز - في مناطق الدروز (جبل لبنان) والفستق في حلب والفواكه على

(1) المرجع نفسه، ص 304.
(2) المرجع نفسه، ص 305.

اختلاف أنواعها في دمشق وخاصة المشمش الذي يجفف على شكل رقائق تسمى «قمر الدين» وتباع منها كميات كبيرة للمسافرين وللحجاج للتصدير، أما منطقة بغداد فكانت تحتوي على مزارع كثيرة للفواكه والحمضيات وفي ما عدا قيام البدو بتربية الجمال والخيول والماشية فإن تربية الدواجن لا تشغل حيزاً كبيراً كمورد مكمل للزراعة.وهذا يعود إلى مدى فقر الفلاح الذي خفض إلى حد كبير عدد حيواناته المستعملة في الزراعة.

ومع ذلك فقد اكتسبت المناطق الخصبة أهمية خاصة من طرف السلطنة العثمانية وخاصة منطقة الروملي، نظراً لخصوبة الأرض فقد لقيت اهتماماً بالغاً من طرف السلطنة العثمانية، سواءاً من ناحية التقسيم الإداري أو توزيع هذه الأراضي لما تتمتع به من وفرة في الإنتاج.وقد عرفت جزر وسواحل البحر المتوسط منتوجات مختلفة ومتنوعة مثل الزيتون، وحبوب السمسم وثماراً من كل نوع «وقد اشتهر كمثرى وزيت دمشق، وتفاح سينوب وكستناء بورصة، وبلح مصر وجنوب العراق»[1].

كذلك فإن انتشار زراعة العنب أدى إلى ظهور صناعة النبيذ في السلطنة العثمانية، «حيث لا بد من الإشارة إلى أنبذة ڤالونا في ألبانيا وأنبذة المجر وأقاليم أنبذة جنوبي الدانوب، وأنبذة تريبيزوند ومودن وقبرص والمالقوازيا»[2]، وقد جرى تصدير جزء منها إلى بولندا ومسكوفيا. أما شيو فهي تنتج المصطكاء، والخشخاش فهو المحصول المميز لإقليمي أقيون وبيشهير، وكانت زراعة قصب السكر الذي تستخلص منه قوالب العسل ينتشر في مصر وقبرص. أما بالنسبة للخشب فيجيء بشكل رئيسي من سواحل

(1) روبير مانتران، مرجع سابق، ص 323.

(2) المرجع نفسه، ص 323.

البحر الأسود من إقليمي أزميت وجوينوك وكذلك من غابات طوروس والكتان الذي يعد من النباتات التي تستخدم في صنع المنسوجات فهو يزرع في مصر وفي منطقة الأناضول.

أما بالنسبة للصيد البحري فهو ينشط أساساً في البحر وفي الأنهار وفي البحيرات (كبحيرة طبرية أو بحيرات بيسيديا) وكذلك فهو يكتسب أهمية خاصة في دلتا النيل أو في مصبات الأنهار في أوروبا الشرقية.

كذلك تنتشر تربية الماشية في الأقاليم ذات السهول الخصبة والواسعة إذ يمكن الإشارة إلى «قطعان الأغنام الضخمة لسهول بلغاريا ومقدونيا وتراس الشرقية والبراري البونتية والفيوم أو بشكل ثانوي، وسط الأناضول وطوروس»[1]. ومع ذلك فمن المستحيل أن نرسم صورة وردية وزاهية للحياة القروية في أي من الولايات العثمانية، ومع أن الرحالة الأوروبيين والكتاب الشرقيين اتفقوا على تصوير القرويين وكأنهم طبقة بائسة مهضومة الحقوق[2]، فأحوالهم لم تكن على درجة من السوء، ولم تكن خلواً من الضمانات التي تحمي الحياة والملكية، ومع أنه ليس في الإمكان التخفيف من الآثار الوبيلة لنظام التزام الضرائب فقد كان هنالك عامل آخر أكثر وضوحاً، وأشد ظهوراً وأكبر بلاءاً على الفلاحين في مختلف الأقاليم العثمانية: «وهو اجتياح البدو للأراضي المزروعة واضطهادهم القاسي

(1) روبير مانتران، مرجع سابق، ص 324.

(2) يصف الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن)، تعسف الملتزمين وشيوخ القرى في كتابه عجائب الآثار في التراجم والاخبار، دار الكتب المصرية، ج7، ص277. فيقول: «... وغير ذلك من أحكام وأمور غير معقولة المعنى قد ربوا عليها واعتادوا ألا يرون فيها بأساً ولا عيباً، ولقد سلط الله على هؤلاء الفلاحين بسوء أفعالهم وعدم ديانتهم وخيانتهم وإضرارهم لبعضهم البعض من لا يرحمهم ولا يعفو عنهم...».

للمزارعين، فإن أكثر المناطق الخصبة في سوريا بما في ذلك السهل الساحلي لفلسطين وحوران كانت أكثرها تعرضاً لغزوات الصحراء المتاخمة»[1].وقد كانت هذه الأراضي معرضة للنهب والإتلاف من طرف البدو أكثر من غيرها كلما كانت بعيدة عن مركز الإيالة، فمع اضمحلال القوة المركزية تزداد هجمات البدو قوة وتكراراً: «مما اضطر مدناً وقرى كثيرة في سوريا أن تدفع الإتاوات إلى القبائل المجاورة لها لحماية منتوجاتها وحيواناتها»[2].

ومع ذلك فإن البدو لعبوا دوراً مؤثراً في الحياة الاقتصادية للأقاليم العثمانية فقيامهم بتربية الماشية أوجدوا الوسائل لنقل بضائع المسافرين والتجار وقاموا بحراسة طرق التجارة والثغور وكانوا أيضاً يجهزون المدن ببعض مواد التجارة والصناعة مثل القصب والصوف والوبر وبعض أنواع الأطعمة كاللحم والزبد والحليب والجبن.

وبذلك فقد كانت حياة الفلاح العثماني في غاية من البساطة والاكتفاء الذاتي، بحيث لم يكن في حاجة إلى النقود لولا الرسوم المفروضة عليه، حيث كان الفلاح يبيع جزء من محصوله في الأسواق الأسبوعية وقد كانت هذه المبادلات تتم على الأكثر بطريق المقايضة، وإذا أمكن الاستدلال من الممارسات الحديثة عن طريق «السلف» أيضاً «فالفلاح الذي يريد أن يشتري شيئاً ما من سوق المدينة يتعهد أن يدفع للبائع مقداراً معيناً من محاصيل حقله عند حلول موسم الحصاد»[3].

---

(1) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق، ص 300.

(2) المرجع نفسه، ص 301.

(3) المرجع نفسه، ص 283.

2 - الصناعة:

ظلت الصناعة من بين جميع المؤسسات الاجتماعية في الشرق الإسلامي أكثرها تمسكاً بتنظيماتها التقليدية وأعرافها، وكانت موجهة بشكل أساسي إلى الاستهلاك الذاتي.ورغم وجود نشاط حرفي وتجاري في الوسط الريفي العثماني، حيث كان الغزل والنسيج وصنع الأواني الفخارية، منتشراً بشكل أوسع في الأسر الريفية، إلا أن الحرف والصناعات كانت متمركزة بشكل أساسي في المدن والتجمعات السكنية الكبرى، التي تربط هذا الدور الاقتصادي بوظائفها المختلفة الأخرى، السياسية والعسكرية والإدارية والدينية. وقد شجع السلاطين العثمانيون هذا القطاع بترحيلهم إلى المدن الرئيسية جماعات سكانية ذات تأهيل مهني. وأصبحت المدن العثمانية مركزاً للصناعات وللتبادلات التجارية «ففي المدن العثمانية كانت الأصناف الحرفية تمثل قاعدة الحياة الاقتصادية، ولذلك كان أفراد هذه الأصناف يؤلفون قسماً كبيراً من السكان»[1].

كما هو الأمر مع الفلاحين، تختلف أصناف الطوائف الصناعية في تفاصيل تنظيمهاتها من مكان إلى آخر، ولكنها مع هذا فإنها جميعها تتبع نظاماً عاماً واحداً فكلها تتكون من رئيس أعلى ومندوبين صغار عاديين يسمون باللغة التركية «الأسطة والخلفة والجيراك» وينتظمون في نظام هرمي صلب تحت رئاسة شيخ أو رئيس، «وكان على رأس كل طائفة قيادة، وتضم هذه القيادة (الكيتخودا) المسؤول الأول والمتحدث مع السلطات، و«رئيس الصبية» (ببيت باشى)، الذي يساعد الأول والمسؤول بوجه خاص عن

---

(1) د. خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 234.

الشؤون الداخلية للطائفة، والشيخ، وهو مرجع أدبي وديني بشكل خاص، وأخيراً واحد أو اثنين من الخبراء (أهل الخبرة) وكان هؤلاء جميعاً ينتخبون من بين المعلمين الأوفر خبرة. وهم يسهرون على حسن سير العمل الداخلي للتنظيم ويؤمنون علاقاته مع الخارج. وهم يمنحون للمعلمين «امتيازاتهم» (جيد يك) ويراقبون تطبيق قواعد الصناعة، والتوزيع المتساوي للمواد الأولية ولليد العاملة المؤهلة، وهم يشتركون مع القاضي في تحديد الأسعار وبوجه عام، فإنهم يعملون على سيادة روح الأخلاق والشرف هذه، المتشبعة بالتدين إلى حد بعيد، والتي ميزت مؤسسة الطوائف منذ نشأتها»[1]. ويتم اختيار هؤلاء الرؤساء داخل كل طائفة صناعية عن طريق الانتخابات بحضور القاضي الذي يدون نتائج الانتخابات، ويلعب في نفس الوقت دور الحكم في حال بروز نزاعات داخلية في صفوف الطوائف، «وبذلك كانت الحكومة تتعامل مع الطوائف عن طريق القاضي، ذلك لأن جميع أوامر السلطان والباب العالي فيما يخص طوائف العاصمة كانت توجه إلى قاضي اسطنبول»[2]، ومع أن مهمة المراقبة هي من مسؤولية القاضي بالدرجة الأولى إلا أنه في الواقع كان هناك ما لا يقل عن ثلاثة موظفين يقومون بها إلى جانب القاضي «فكان الصدر الأعظم نفسه وآغا الانكشارية يقومان - كالقاضي - بجولات أسبوعية دورية في الأسواق ومعهم حملة الموازين للتأكد من دقة أوزان أصحاب الحوانيت»[3]، إضافة إلى ذلك «ومن خلال المحتسب تكفل الدولة سيطرتها على النظام الذي

(1) روبير مانتران، مرجع سابق، ص 328.
(2) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق، ص 320.
(3) المرجع نفسه، ص 320.

تستخدمه لمراقبة الإنتاج والقضاء على المزاحمة التي تعتبرها مولدة لقصور الإمدادات وللغلاء وللبطالة»[1].

وفي الواقع إن «الاحتساب» مؤسسة إسلامية قديمة، فقد كانت الدولة في الشرق الأدنى تعتبر من أهم مهامها حماية الرعية من الظلم ومعالجة شكاوي الناس، وقد تجلى ذلك من خلال القرآن الكريم الذي حض المسلمين على أن يكونوا ﴿أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[2]، وهو ما تحول إلى جوهر الأحكام الدينية المعروفة باسم «الحسبة» أو «الإحتساب» التي كان على ولي الأمر أن يطبقها، منعاً للغش والحد من الكسب غير المشروع وتحديد الأسعار العادلة في السوق، والتأكد من الأوزان ونوعية السلع «وبهذا الشكل فقد أصبحت طرق مراقبة الأسعار ومعاينة الأوزان والمكاييل، التي تطبق بالفعل في الدول القديمة للشرق الأدنى، تدخل في إطار الشريعة تحت اسم "الحسبة"»[3]. وقد بين الشرع الاسلامي ما يجب ان يكون عليه المحتسب من شروط الحسبة ولزوم مستحباتها وفي ذلك يقول الشيزري: «لما كانت الحسبة امراً بالمعروف، ونهياً عن المنكر، واصلاحاً بين الناس، وجب ان يكون المحتسب فقيهاً، عارفاً بأحكام الشريعة، ليعلم ما يأمر به وينهى عنه. فإن الحسن ما حسنه الشرع، والقبيح ما قبحه الشرع ولا مدخل للعقول في معرفة المعروف والمنكر الا بكتاب الله ﷻ، وسنة نبيه ﷺ. ورُبَّ جاهل يستحسن بعقله ما قبحه الشرع، فيرتكب المحظور وهو غير عالم به»[4]. فالشرع الاسلامي

---

(1) روبير مانتران، مرجع سابق، ص 328.

(2) سورة آل عمران، 104.

(3) د. خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 238.

(4) عبد الرحمن بن نصر الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق السيد الباز العريني، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ط2، 1981، ص 6.

وضع قواعد وضوابط دقيقة يجب ان يتحلى بها "المحتسب" حيث «يجب على المحتسب ان يقصد بقوله وفعله وجه الله تعالى وطلب مرضاته خالص النية لا يشوبه في طويته رياء ولا مراء. ويجتنب في رياسته منافسة الخلق، ومفاخرة ابناء الجنس، لينشر الله تعالى عليه رداء القبول وعلم التوفيق، ويقذف له في القلوب مهابة وجلالاً ومبادرة الى قبول قوله بالسمع والطاعة. فقد قال رسول الله ﷺ "من ارضى الله بسخط الناس كفاه شرهم، ومن ارضى الناس بسخط الله وكّله اليهم ومن احسن فيما بينه وبين الله احسن الله فيما بينه وبين الناس، ومن اصلح سريرته اصلح الله علانيته، ومن عمل لآخرته كفاه الله أمْر دنياه»[1]

لقد طبقت السلطنة العثمانية بدقة قواعد الاحتساب، والتي كانت تراجع مع تولي كل سلطان جديد للحكم، «وهكذا فقد كانت تراقب كل الأوزان والمكاييل، حيث كان "المحتسب" يتفقد الأسواق ليتأكد من تطبيق هذه القواعد ويسوق من يخالفها إلى القاضي، الذي يعاقبه بالجلد أو التغريم، وكان "المحتسب" يضع ختمه على السلع كخشب البناء والقرميد والملابس حسب المواصفات الخاصة بها، ويمنع بالتالي بيع السلع غير المختومة»[2].وبدورهم كان أعيان المجتمع «وأهل الخبرة» من مختلف الطوائف الصناعية يجتمعون بحضور القاضي، ليحددوا كمية ونوعية المواد الخام والمصاريف الأخرى بما في ذلك تحديد أسعار السوق. «وكانت هذه الأسعار تتضمن ربحاً بنسبة 10%، وقد ترتفع هذه النسبة إلى 20% إذا كانت السلعة من النوعية الممتازة»[3]، كما كان السلطان نفسه يراجع في بعض

(1) الشيزري، مصدر سابق، ص 7.
(2) خليل اينالجيك، مرجع سابق، ص 238.
(3) المرجع نفسه، ص 238.

السلطان نفسه يراجع في بعض الأحيان قوائم الأسعار خاصة في اسطنبول.

كما عمدت السلطنة إلى اتخاذ عدة إجراءات ووضع عدة شروط لأجل مراقبة الأسعار ومنع الاستغلال، وفي نفس الوقت تسهيل عملية جمع الضرائب بأن قامت بتحديد مكان دخول السلع «فالسلع القادمة إلى المدينة يجب أن تدخل من بوابات معينة وتسير في شوارع معينة لتصل إلى السوق أو الخان، حيث كانت تباع بإشراف الموظفين المناوبين، وكانت السلع الثمينة بالذات لا بد أن تباع بواسطة وسطاء متخصصين تحت إشراف الدولة»[1].

وبذلك لم تكن الحكومة تتدخل في الأصناف إلا بحماية أصناف الخزينة ومصالح المستهلكين بشكل عام، ومن جهتها فقد كانت قواعد الأصناف تراعي الأحكام القانونية المعمول بها وفي نفس الوقت الاعتراف بالسلطة العليا للدولة.

لكن رغم الرقابة المستمرة التي يقوم بها شيوخ الأصناف أو الطوائف والتي تعد بمثابة رقابة ذاتية إضافة إلى ذلك الرقابة المستمرة من طرف الدولة عن طريق موظفيها في الأسواق، إلا أن الأمر لا يخلو من وجود تجاوزات أثرت في كثير من الأحيان في الأسواق وطاولت بقية الاقتصاد العثماني نفسه وذلك نتيجة الاحتكار والمضاربات «إن نقص المواد الخام من حين إلى آخر كان يؤدي إلى رفع الأسعار، وبعض البطالة في المدن العثمانية، مما كان يمثل مشكلة اقتصادية خطيرة. وكان هذا النقص يحدث أحياناً نتيجة للمضاربة والاستغلال، ومن محاربة بعض المعلمين لشراء كميات كبيرة من المواد الخام التي يحتاج إليها معلمون في حرفة أخرى،

---

(1) خليل اينالجيك، مرجع سابق، ص 238.

تجار من منطقة أخرى لشرائها بسعر أغلى»[1].

وأمام هذه المخالفات كانت الدولة تتدخل بحزم لمعاقبة المخالفين وتمنع التجار الأجانب من شراء نوع معين من السلع إلا بعد أن يحصل التجار العثمانيون على حاجتهم. كما تتدخل في كثير من الأحيان لتمنع تصدير بعض المواد الخام «وهكذا كان السلطان يصدر مراسيم يحظر فيها الاستغلال ويمنع التجار الأجانب من شراء أي شيء من السوق، إلا بعد أن يشتري السكان حاجاتهم. وفي بعض الأحيان كانت الدولة تمنع تماماً تصدير بعض المواد الخام المهمة»[2].

ولقدكان هناك عامل ثاني يهدد الصناعة العثمانية إضافة إلى محدودية المواد الخام، هو تحديد عدد الدكاكين والورش الحرفية فقد «كانت الدولة العثمانية قد حددت - كما هو الحال في أوروبا بالعصور الوسطى - عدداً معيناً للدكاكين والإسطاوات المخصصة لكل طائفة من طوائف الحرفيين الموجودة بحسب الحاجة في المدينة أو القصبة العثمانية. ولم يكن مسموحاً لأحد، لا من المنسوبين للتشكيل الحرفي، ولا من السلطات الرسمية أن يقدم على زيادة تلك الأعداد ما دامت الظروف الاقتصادية القائمة غير قادرة على تحمل الزيادة»[3]. وهكذا فقد وطدت هذه السياسة المحافظة للحكومة العثمانية احتكار المعلمين القدامى في الأصناف وحالت دون تأسيس منظمات مستقلة للعمال كما حدث في أوروبا وبذلك فقد عملت السلطنة العثمانية على الوقوف في وجه تطور القطاع الصناعي بشكل غير مباشر.

(1) خليل اينالجيك، مرجع سابق، ص 240 . 241.
(2) المرجع نفسه، ص 241.
(3) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 712.

بيد أنه يمكن ملاحظة تطور نسبي في نمو الصناعة العثمانية في أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، حيث برزت عدة صناعات موجهة إلى الاستهلاك الذاتي أو إلى تبادلات محلية، ومنتجات إقليمية خاصة مفتوحة على سوق أوسع بكثير - داخلية أو دولية - وتجد حافزاً يدفعها إلى النمو والتطور أكثر.

فقد نتجت صناعات متنوعة استطاعت أن تتخطى إطارها الضيق لتنتشر محلياً داخل أراضي السلطنة أو خارجياً مثل «صابون حلب وطرابلس والعراق وأورلا، والأواني الزجاجية المنتجة في الخليل ودمشق، وأوعية قوره النحاسية المنتجة في مجمل إقليم كاستامانو (في توكات وسيواس وأماسيا)، ودعامات ساموكوف وفخاريات إزنيق وكوتاهية وديار بكر، وشموع دمشق واسطنبول، وورق اسطنبول..»[1].

أما صناعة المنسوجات والتي تعد بمثابة الصناعة الرئيسية في أغلب المدن العثمانية فقد بلغت شوطاً كبيراً، بانتشار الأنوال اليدوية في المنازل وازدهار صناعة الأقمشة الصوفية والحريرية في عدة أماكن: «فقد كانت مخمليات ومقصبات نورما شهيرة بشكل خاص. وعلاوة على هذا المركز الذي كان يضم، نحو عام 1500م، ألفاً من الأنوال، كانت مدن أناضولية أخرى تحوك أيضاً الحرير: توكات أماسيا، بيليجيك، كاستامانو. كما كان يجري حوك الحرير في دمشق وحلب والقاهرة وكذلك في اسطنبول، التي كانت تملك 318 نولاً في عام 1564، أو في كافا في القرم»[2].

وكذلك كانت هناك مصانع كثيرة لغزل القطن، منتشرة بشكل بالغ

(1) روبير مانتران، مرجع سابق، ص 329.

(2) المرجع نفسه، ص 330.

الاتساع، «فقد كانت لها مراكز هامة أكان ذلك في الشرق الأوسط في قبرص أو ثيساليا أم في عدة أجزاء من الأناضول»[1].إضافة إلى ذلك فقد وجدت عدة صناعات أخرى مثل نسيج الكتان التي انتشرت في مصر العليا وكذلك انتشار صناعة المنتوجات الصوفية «وكان غزل الصوف يتم في الفيوم والدلتا، وكانت الفيوم تشتهر بإنتاج الشال الأبيض الذي ترسل منه إلى القاهرة حوالي الألفي شال في الأسبوع. أما الدلتا فقد اشتهرت بالملابس الصوفية وكذلك الأمر في شمال سوريا والعراق»[2].وانتشرت كذلك صناعة الجوخ أو المخمل والتي راجت بشكل كبير بين أوساط الناس وصفوف الإنكشارية.

أما بالنسبة للمنسوجات الحريرية والتي تعددت أنواعها وتبعتها عدة صناعات أخرى مثل الصبغ فقد اشتهرت بها مدينة بورصة «ووجدت إلى جانبها مدن أخرى تطورت فيها تلك الصناعة، مثل اسطنبول وحلب ودمشق»[3]، وقد استخدمت في هذا الصناعة عدة أنواع من الحرير مثل حرير بورصة وطرابلس وإيران «وقد تطورت صناعة المنسوجات الحريرية عند العثمانيين، حتى كان الحرير التركي في القرن السادس عشر ميلادي يلقى إعجاباً كبيراً في أوروبا»[4].

وأمام انتشار صناعة النسيج المختلفة داخل السلطنة العثمانية ازدهرت الصباغة «فانتشرت صباغة الأقمشة في أغلب المراكز التي كانت تقوم

---

(1) روبير مانتران، مرجع سابق، ص 331.
(2) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق، ص 329.
(3) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 735.
(4) المرجع نفسه، ص 737.

بأعمال النسيج، وكانت معامل الصباغة في الأناضول قد انتشرت بشكل كثيف منذ القرن السادس عشر في المراكز الرئيسية، مثل توقاد وجوروم ومرزيفون وبورصةوحميد وأنقرة وقيسري وأظنة وأورفة وملاطية ومرعش وعنتاب»[1].وقد استخدمت هذه المصابغ الأصباغ الطبيعية بادئ الأمر حتى ظهور أصباغ الأنيلين وكانت الدولة تشرف على بيع الأصباغ التي كان يستعمل معها الشَّب لتثبيت الألوان.

كما عرفت السلطنة العثمانية صناعة حيوية وهي الدباغة والتي تعد من الصناعات المهمة نظراً لما توفره من الجلد وهو المادة التي تجد طلباً كبيراً لدى الناس ولدى الجيش على السواء، وكذلك تعدد مجالات استخدامه. وهذه الصناعة تحتاج إلى بعض العمليات الكيماوية التي تجري على جلود الحيوانات بعد ذبحها حيث تمر هذا العملية بعدة مراحل «إذ يجري غسله (أي الجلد) أولاً وتنظيفه من الشوائب، ثم يوضع في الكلس المطفي لإزالة الشعر من عليه، وبعد أن تتم عملية تنظيف الطبقة الكلسة منه تجري دباغته. وأكثر المواد المستخدمة في هذه المرحلة هي أقماع البلوط أو الملول ثم الشب. وكانت تجري عملية نقع الجلود المدبوغة لبعض العمليات لإزالة النتوءات الظاهرة عليها وتجهيزها للاستخدام»[2]. وصناعة الجلود هي إحدى الصناعات التي تقدمت كثيراً عند العثمانيين وانتشرت في عدة مراكز.

وقد استخدمت الجلود المدبوغة في صناعة الأحذية وغيرها، ويستخدم قسم كبير منها في صناعة سروج الخيل ورحالها. مما أدى إلى ظهور حرفة السراجة وهي مثلها مثل سائر الحرف الأخرى التي اشتهرت في مختلف

---

(1) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 740.

(2) المرجع نفسه، ص 741.

أنحاء السلطنة «وكان السراجون قد شرعوا عقب فتح اسطنبول في ممارسة حرفتهم بجوار سوق فيها تعرف باسم (بزّارستان)، ثم لم يلبث السلطان محمد الفاتح أن أقام لهم عام 1475م سوقاً في الحي الذي لا يزال يعرف حتى الآن باسم (سَرَاجْخانة) ثم نقلهم إليها وأوقف ريع السوق على جامع أياصوفيا»[1].

وكذلك فقد وجدت صناعات أخرى لكنها كانت أكثر تنظيماً وتخضع لمراقبة صارمة من طرف الدولة وهي صناعة الذهب والفضة وصك النقود: «ونظراً لأن المواد المشغولة هي من المعادن الثمينة كالذهب والفضة فقد كان الحرفيون من القصابون يخضعون لقواعد رقابة صارمة، مثل توفير معدني الذهب والفضة لهم من الضربخانة وإلزامهم بالعمل داخل المعمل نفسه، إلا في الظروف الخاصة عندما يسمح لهم بالعمل في منازلهم، وعدم تجاوز المقدار المعين يومياً من الفضة»[2]. وقد كان الأرمن والسوريون المسيحيون يحتكرون صناعة المجوهرات إلى جانب اليهود الذين اشتهروا بالمتاجرة في المعادن النفيسة.

وقد انتشرت بعض الصناعات الصغيرة الأخرى ويمكن أن نذكر صناعة استخراج ماء الورد وصناعة إنتاج السكر وإنتاج الملح عن طريق التبخير أو من الملح الصخري وكذلك صناعات الحديد والنحاس التي استخدمت في صناعة السلاح.

ونظراً لتوسع السلطنة العثمانية وتضخم قوتها العسكرية وهي تركض من

---

(1) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 742.

(2) المرجع نفسه، ص 743.

معركة لأخرى على مدى تاريخها الطويل، فكان الأمر يقضي بأن تعني بتصنيع آلاتها ومعداتها العسكرية، وأن تقيم المصانع والورش لأجل تلبية احتياجات جيوشها الجرارة. «ولأجل هذا أقيمت في بعض المدن وعلى رأسها اسطنبول منشآت عدة مثل الترسانة والطوبْخانة والبارودخانة والجبخانة وغيرها»[1]. فقد أقام العثمانيون منشآت تقوم بصناعة السفن وتجهيزها وأطلقوا عليها اسم (دار الصناعة)[2] أو (الترسانة)[3] وبما أن السلطنة العثمانية تحيط بها البحار من كل جانب لذلك سعت إلى إنشاء عدة ترسانات في مختلف المناطق الواقعة على شواطئ البحار والأنهار وزودوها بالحرفيين الماهرين وتعددت بذلك الصناعات حتى أصبح الأسطول العثماني يتمتع بقوة يهابها الأعداء.

كذلك اعتنى العثمانيون بصناعة مختلف الأسلحة التي يحتاجها الجيش العثماني مثل صناعة المدافع التي بدورها تنوعت من حيث حجمها وقوتها تبعاً للأماكن التي تستخدم فيها. ونظراً لما تحتاجه هذه المدافع من ذخيرة فقد أنشأت السلطنة مصانع لصناعة البارود. وكذلك صناعة القذائف من الأحجار الصلدة والحديد والرصاص.

ولكن رغم تطور الصناعة بشكل عام مع وجود بعض المشاريع التي تقوم بتشغيل الكثير من العمال في مختلف أرجاء السلطنة إلا أن الصناعة العثمانية لم تصل إلى مصاف الصناعات المتطورة على الأقل في القرن السادس عشر ميلادي فهي لم تخرج عن نطاق الإنتاج المحدود الذي بالكاد

---

(1) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ، ص 716.
(2) المرجع نفسه، ص 716.
(3) المرجع نفسه، ص 716.

يغطي الاستهلاك المحلي في الوقت الذي أصبحت تجد منافسة قوية في منتصف القرن من طرف الصناعات الأوروبية التي بدأت تبحث عن أسواق لترويج منتجاتها داخل السلطنة إثر الامتيازات الممنوحة للتجار الأوروبيين.

3 - التجارة:

يعتبر تركيب التجارة أكثر تعقيداً وإشكالاً بالمقارنة إلى تركيب كل من الزراعة والصناعة، حيث كانت تتم ممارسة النشاط التجاري بشكل واسع بين مختلف المدن والقصبات أو بين مختلف الولايات وذلك عن طريق القوافل أو البحر.

وقد لعبت طرق المواصلات المتشعبة داخل السلطنة دوراً هاماً في تنشيط التجارة في مختلف أنحاء السلطنة العثمانية، حيث يمكن اعتبار طرق المواصلات وعلى مر العصور، بمثابة شرايين حيوية يتوقف عليها جزء كبير من حياة كل دولة.

وبذلك فإن طرق المواصلات تعد بمثابة استكمال لأهمية الامتداد العثماني، في قارات العالم الثلاثة، فالرقعة التي استحوذ عليها العثمانيون، عبر فترة طويلة نسبياً، كانت تشرف على أجزاء حيوية من القارات القديمة الثلاث، وما يضفيه امتداد كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، من أهمية على الموقع الجغرافي الاستراتيجي للسلطنة العثمانية منذ بداية العقد الثاني من القرن السادس عشر.

فالبحر المتوسط الذي يمتد في اتجاه غربي - شرقي يمثل ذراعاً للمحيط الأطلسي «ويربط آسيا الصغرى (الأناضول) وبلاد الشام ببلاد البلقان وإيطاليا وشبه الجزيرة الآيبيرية من جهة، ويربط

كل هذه العوالم بشمال إفريقيا من جهة أخرى»[1].

أما البحر الأحمر فيمثل ذراعاً للمحيط الهندي، ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً، عبر مضيق باب المندب، وليس هذا المحيط سوى العبّارة التي توصل إلى تجارات الهند والصين وثروتهما.ثم يأتي الخليج العربي ليشبه البحر الأحمر في الأهمية والامتداد، ويكاد يناظره من حيث التوغل، «وتتلجي هذه الأذرع في أنها تتصل اتصالاً مباشراً وسهلاً بالمسطحات المائية الكبيرة للوصول إلى قلب اليابسة»[2]، أما في الشمال فنجد البحر الأسود، الذي يشرف على الأناضول ويرتبط ارتباطاً وثيقاً باسطنبول عبر قناة البوسفور، التي تصله ببحر مرمرة. وما يمثله كل من مضيقي (البوسفور[3] والدردنيل[4]) من أهمية استراتيجية بالنسبة للأعمال الملاحية في العالم القديم.

هذا الموقع الاستراتيجي المميز جعل من السلطنة العثمانية، تشرف على المناطق المتحلقة حول هذه الأذرع، وقد كان لكل منها نصيب وافر الأهمية من وجهة النظر الاستراتيجية، «ومن وجهة نظر النقل والمواصلات في تجمع الطرق البحرية والبرية بين الشرق والغرب»[5].

---

(1) فرناند بروديل، المتوسط والعالم المتوسطي، ترجمة مروان أبي سمراء، بيروت، 1993، ص48.

(2) صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافيا السياسية، الإسكندرية، 1982، ص 342.

(3) البوسفور، قناة مائية ضيقة تفصل أوروبا عن آسيا وتصل البحر الأسود ببحر مرمرة (مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، بيروت، 1981، ج 6، ص 279).

(4) الدردنيل، مضيق يفصل أوروبة عن جنوب شرقي آسيا الصغرى، بعرض يتراوح من كيلو متر واحد إلى عشرة كيلومترات، كما يصل بين بحري إيجة ومرمرة (مسعود الخوند: المرجع السابق، ص 278).

(5) صلاح الدين الشامي، المرجع السابق، ص 343.

ويمكن تقسيم هذه الطرق إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

الأول: الآتي من الصين عبر سهول آسيا الوسطى والهضبة الإيرانية، حيث يتشعب فيها، فيذهب فرع إلى الأناضول عبر بورصة مواصلاً إلى اسطنبول ومنها إلى دول حوض البحر المتوسط، والفرع الآخر، يعبر العراق واصلاً إلى سواحل بلاد الشام فدول أوروبا.

الثاني: الآتي من سواحل الهند إلى البحر الأحمر عبر مضيق الباب المندب وصولاً إلى مصر، وفيها يتشعب، فيذهب فرع إلى الإسكندرية، فدول حوض المتوسط، أما الفرع الثاني فيذهب إلى دمشق وحلب عبر سيناء.

الثالث: الآتي من سواحل الهند إلى الخليج العربي، عبر مضيق هرمز واصلاً إلى البصرة فبغداد والموصل، وفيها يتجه غرباً إلى حلب أو دمشق، ومنها يذهب إلى البحر المتوسط[1].

وأمام هذا التشعب الواسع لطرق المواصلات في كافة أرجاء السلطنة العثمانية جعل منها مورداً مهماً في تنشيط الاقتصاد العثماني حيث كانت أعمال التجارة وخاصة منها الداخلية تجري عن طريق القوافل ويمارسها العديد من سكان السلطنة وقد كان لكل منطقة أسس تجارية مميزة، «فقد كانت تجارة كل منطقة تجري أساساً خلال الأسواق الأسبوعية في المدن والمراكز الزراعية»[2]. وقد كان لمدينة اسطنبول إضافة إلى المدن الكبرى مثل بورصة ودمشق وحلب ومصر مكانة هامة ومميزة في تجارة السلطنة

(1) محمد السيد غلاب وآخرون، البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة، الرياض، 1979، ص217.

(2) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق، ص 331.

العثمانية نظراً لوقوع هذه المدن على طريق القوافل من ناحية ومن ناحية ثانية لما كانت تأويه من أعداد غفيرة من الناس، «والتي كانت تقام فيها أيضاً أسواق أسبوعية لتصريف الحاصلات المستوردة من شتى الجهات في حين يظل السوق المركزي منصرفاً إلى بيع الصناعات المحلية»[1]. لقد كانت التجارة داخل السلطنة تجري بشكل واسع عن طريق القوافل ويمارسها سكان السلطنة بمختلف طوائفهم، «إذ كان يتولى التجارة الداخلية بوجه خاص تجار مسلمون وغير مسلمين على السواء من رعايا الدولة العثمانية»[2]. ونتيجة لظروف العصر وسوء المناخ فإن التجارة كانت تقع تحت وطأة الشتاء القارس وقطاع الطرق، «فقد كانت تنعدم تقريباً قدرة القوافل على المسير في شرق الأناضول الذي لا تنقطع عنه الثلوج في أشهر الشتاء بوجه خاص، ولهذا كانت تتوقف حركة القوافل في تلك الأشهر»[3].

نظراً لوقوع الأراضي العثمانية بين المراكز التجارية الشرقية والغربية فقد سعت السلطنة إلى تنشيط وتسهيل التجارة في المراكز الحيوية وذلك عن طريق شق الطرق وبناء الجسور وذلك «بالسهر على صيانة الطرق وتزويدها بما يلزمها، عن طريق الأوقاف الخيرية والأسبلة والجسور: وكان أشهر هذه الجسور جسور البوسنة - والهرسك «جسر الأغنام» الذي يقود إلى سارايفو والذي شيد في عام 1550م، وجسر موستار 1556م، وبشكل خاص جسر فيسجراد 1571م»[4]. وأمام تنامي حركة التجارة الداخلية بين مختلف المدن العثمانية انتشرت الخانات والإسكالات على مختلف الطرق، «حيث كانت

(1) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق، ص 331.

(2) Inalcik, op.cit, p 125.

(3) إكمال الدين إحسان اوغلي، مرجع سابق، ص 703.

(4) وربير مانتران، مرجع سابق، ص 333.

القوافل التي تستخدم تلك الطرق تقضي ليلها فيما عرف بالخانات والكروانسرايات التي أقيم قسم منها على أيام السلاجقة، وهي مبان كانت تمثل أجزءا من عمائر وقفية ضخمة، أو على شكل كروانسرايات مستقلة. ويبيت فيها كافة المسافرين من مسلمين وغير مسلمين، فقراء كانوا أم أغنياء، ويحصل الواحد منهم على قدر من الخبز وطاس من الحساء وعلى قنديل وقدر من العلف لدوابه»[1].

وقد كان أمر توزيع السلع والبضائع المنتجة داخل البلاد في الأراضي العثمانية أو السلع القادمة عن طريق القوافل والمواني تجري عن طريق تجارة الجملة «وكانت عمليات التجارة في الجملة وكذلك العقود الكبيرة للاستيراد والتصدير تجري في الخانات الكبيرة وتسمى في مصر «الوكالات» التي كانت المدن الكبرى تزخر بالعدد الكثير منها»[2]. ومن ثم يتم نقل هذه البضائع إلى الميزان أو الخان حيث يجري توزيعها على تجار الإقطاعي، «وهذه الموازين والخانات، ولا سيما في المدن الكبرى مثل اسطنبول كانت تعرف بأسماء البضائع التي ترد عليها، فهناك «قبان الدقيق» و«قبان العسل» و«قبان القطن» و«خان الحرير» وغير ذلك ولم تكن الخانات في الأناضول مقصورة على انتقال السلع من تاجر لآخر، بل كانت في الوقت نفسه أماكن لالتقاء القوافل التجارية»[3].

وبذلك فقد انتشرت الأسواق في شتى أنحاء مدن السلطنة وأصبحت

---

(1) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 704.

(2) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق، ص 331.

(3) Suraiya Faroghi; towns and Towns men of Ottoman Anatolia trade, Grafts and food production in an urban setting 1520- 1650 Cambridge 1984, p 29 - 30.

هذه الأسواق تسمى باسم البضائع التي تباع فيها «الدليل على ذلك السوق الموجود في سراييفو داخل البوسنة وهي إحدى هذه الأسواق ما زالت تعرف حتى اليوم باسم (باش جارش)»[1]، وبذلك تعددت أسماء الأسواق سواء كانت أسبوعية أو موسمية «وكانت البازارات أيضاً من أماكن التجارة المهمة في نقل البضائع إلى المستهلك إذ يقوم تجارها بالتنقل بين الأماكن التي تقام كل يوم في حي مختلف، والبازارات التي تنصب في الأماكن التي توجد فيها الجوامع الجامعة كانت تقام أيام الجمعة، فيرتادها أهل الريف للعبادة والتسوق في نفس الوقت. وهذه الأسواق المتنقلة تنصب في المدن الكبرى يوماً كاملاً، أما في الأحياء الصغيرة فهي تظل منصوبة حتى الظهيرة أو لعدة ساعات ثم تنفض»[2]، أما بالنسبة للأسواق الموسمية فهي أيضاً تعد من الأماكن التي انتشرت فيها ممارسة التجارة سواءاً بالجملة أو بالقطاعي وكانت توجد خاصة بمنطقة الأناضول أو بالرومللي حيث تباع فيها البضائع والسلع المحلية إلى جانب السلع المستوردة. و«كثير من تلك الأسواق الموسمية كان يقام داخل الأوقاف الضخمة كالخانات ويتولى مسؤولية الأمن فيها الإداريون المحليون، وهؤلاء كانوا يوكلون هذه المهمة لجنود الانكشارية هناك من فئات المشاة (يايا باش)»[3].

وبذلك فقد كانت أنواع الحبوب تأتي من الأفلاق والبغدان من موانئ الدانوب ومن موانئ البحر الأسود من جهة الأناضول والرومللي وتنتقل في الغالب بواسطة التجار التابعين لميزان الدقيق، وكما كانت الحبوب تجلب

(1) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 677.

(2) المرجع نفسه، ص 678.

(3) Suraiya Faroghi; the Early History of the Balkan fairs, Sudost, Forshunge 1978, p 50 - 68.

من مناطق أخرى من السلطنة عن طريق البحر من مصر وطرابلس الغرب.

أما اللحوم والتي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في موضوع الإعاشة فكان يتم توفيرها من مناطق الأناضول ومن منطقة الأفلاق والبغدان، وقد عمدت السلطنة إلى ترشيح أشخاص معينين من الأثرياء للمتاجرة في المواد الغذائية الأساسية وعمدت إلى مراقبتهم منعاً للاحتكار.

وبذلك فقد عمدت السلطنة العثمانية إلى مراقبة التجارة الداخلية بشكل صارم وخاصة بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية ووفرت لها كل متطلبات الاستقرار والأمن حتى أن السلطان سليمان القانوني قام باجتياح جزيرة رودس سنة 1522م بهدف حماية خطوط المواصلات بين مصر واسطنبول والإسكندرية، من قرصنة فرسان القديس يوحنا "الأورشليمي" على وجه التحديد. علماً وأن مصر كانت ذات أهمية بارزة في تنشيط التجارة خاصة وأنها «كانت تقوم بتلبية احتياجات اسطنبول من الأرز والبن، ويجري إرسالها عن طريق البحر، وكانت الدولة نظراً لطول المسافة وعدم كفاية السفن العثمانية أحياناً تلجأ إلى الاستعانة بسفن الدول الأجنبية العاملة على هذا الخط»[1].

ولما كانت أراضي السلطنة العثمانية تمتد فوق مساحة شاسعة فقد تميزت كل منطقة بإنتاج محاصيل وسلع معينة نتج عنه نشاط تجاري واسع داخل البلاد. غير أن كل المحاصيل والسلع لم تكن تتمتع بدرجات متساوية من التدفق، لذلك عملت السلطنة على إيجاد خطة محكمة تتمثل في مبدأ الأقضية المغلقة حيث يمنع نقل بعض السلع الأساسية إلى مناطق أخرى

(1) إكمال الدين إحسان اوغلي، مرجع سابق، ص 679.

«مثل القمح الذي يمثل المصدر الأساسي لغذاء الأهالي لم تكن تكفي في مناطقها أحياناً فكان انتقالها محظوراً خارج القضاء، أي أن المبدأ السائد هو انغلاق الأقضية على نفسها»[1]، ويرجع السبب في ذلك إلى الحيلولة دون إحداث قحط مصطنع في منطقة من المناطق من ناحية ومن ناحية ثانية العمل على عدم تدني الدخل الضريبي الذي يجبى على الحبوب في مختلف الأقضية، وكذلك سهولة توفير مؤن الجيش أثناء خروجه إلى الحرب.

وبذلك فقد كانت هذه السلع الأساسية مثل القمح يمنع نقلها إلا بعد الحصول على إذن مسبق من السلطات. وهكذا فقد وضعت السلطات العثمانية عدة موانع وتحديات على بعض السلع وجعلت أمر بيعها وشرائها تحت يد الحكومة «فكان الملح واحداً من المواد التي احتكرتها الدولة منذ عهودها الأولى، وكان لكل مملحة منطقة معينة يطلق عليها اسم (اورى) أي سياج، يباع فيها ملحها. فكما كان نقل ملح منطقة إلى أخرى وبيعه فيها ممنوعاً كان من المحظور أيضاً إدخال الملح إلى الأماكن الواقعة داخل حدود الملاحات الموجودة»[2]. وهذا الإجراء يعود أساساً إلى الحيلولة دون وقوع المنافسات أو المضاربات بين مختلف الملاحات بسبب الفارق في قيمة التكلفة.

وكانت الدولة ومنعاً منها للاحتكار أو المضاربات، تتدخل بين الحين والآخر في بيع وشراء بعض السلع الأخرى كلما دعت الحاجة إلى ذلك.ولكن ورغم ازدهار التجارة الداخلية إلى حد ما وخاصة في منتصف القرن السادس عشر إثر الامتيازات التي منحت إلى الدول الأجنبية، فقد

---

(1) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 681.

(2) المرجع نفسه، ص 682.

كانت هنالك عوامل عدة تعمل على إعاقتها، إذ كان الفقر العام وتدني الدخل العام لسكان البلاد، وتدني مستوى المعيشة، عوامل مؤثرة إلى حد بعيد على تطوير التجارة وتوسعها. فقد نجم عن هذه العوامل تضييق نطاق المبادلات التجارية. «كما أن سوء طرق المواصلات والنقل وتعرض المسافرين فيها دوماً إلى اللصوص وقطاع الطرق لم يؤديا إلى كثرة الخسائر المادية والبشرية فحسب بل وإلى انخفاض مستوى التبادل التجاري»[1].

كذلك فإن الضرائب التي كان يفرضها النظام العثماني على السلع والبضائع داخل السلطنة أثرت بدور كبير على حرية تنقل السلع خاصة وأنه كان لكل سنجق تقريباً قوانين خاصة به، «فكانت الرسوم الجمركية مثلها كمثل الضرائب المحصلة على المحصولات الزراعية تختلف هي الأخرى من إيالة لأخرى، ومن سنجق لآخر»[2].كما اختلفت معدلات الرسوم بين التجار المسلمين وغير المسلمين ومواطني الدول المتحاربة مع العثمانيين «ففي القرن السادس عشر كانت الرسوم بوجه عام 3% من المسلمين و4% من الرعايا غير المسلمين و5% من رعايا الدول المتحاربة»[3].

وبذلك فقد عانت التجارة الداخلية من عدة عوائق سواءاً كانت داخلية أو خارجية وخاصة بعد تدفق التجار الأوروبيين على أراضي السلطنة العثمانية إثر الامتيازات الممنوحة لهم. حيث أصبحوا يشكلون عائقاً كبيراً في تطور المبادلات الداخلية وتنشيط التجارة إثر المضاربات التي أدخلوها على الأسواق العثمانية.

---

(1) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق، ص 332.

(2) إكمال الدين إحسان اوغلي، مرجع سابق، ص 694.

(3) المرجع نفسه، ص 694.

II - الاقتصاديات الأوروبية والعلاقات فيما بينها

كانت الزراعة تحتل المركز الرئيسي في اقتصاديات أوروبا، فلقد كان معظم السكان يعملون فيها وكان معظم الدخل القومي يستمد منها. وكانت الزراعة تتركز فيما يسمى بالضيعة التي كانت بمثابة مصدر الثروة في أوروبا، لقد كانت الضيعة عبارة عن مجموعة من الأفراد يعيشون في قرية واحدة ويتعاونون في الزراعة وتحكمهم قوانين وعادات خاصة ويشتركون في دفع الضرائب لكل من مالك الضيعة والكنيسة كما كانوا ينتجون كافة حاجاتهم من مأكل ومشرب أي كان اقتصادهم يقوم على الاكتفاء الذاتي.

فلقد مثلت الضيعة في العصر الوسيط وحدة اقتصادية مستقلة، تنتج ما يكفي حاجة سكانها لأنها كثيراً ما وجدت نفسها في عزلة تامة عن المناطق الأخرى نتيجة الاضطرابات والثورات والحروب من ناحية ولرداءة وصعوبة وسائل المواصلات من ناحية أخرى. إلا أن سياسة العزلة الاقتصادية وسياسة الاكتفاء الذاتي باءت بالفشل في أواخر العصور الوسطى ومع ظهور المدن التي أصبحت المراكز الطبيعية لقوى الانتقال «وبما أنه كان لكل بلد ولكل منطقة وكل مدينة تقريباً، تطور مميز مما يجعل أي تصميم على المستوى الأوروبي "صدفوياً"، إلا أنه يمكن القول أن الاقتصاد خرج بين 1450م و1480م، من حقبة طويلة من الانقباض والسبات، لينفذ بخجل وبصورة متفاوتة، إلى مرحلة النمو، التي راحت تتسع وثبت وجودها في ذروة حيوية العقود الأولى من القرن السادس عشر»[1]. لقد نشأت تجارة العصور الوسطى منذ بداياتها تحت تأثير التجارة الخارجية دون تأثير التجارة

---

(1) جان بيرنجيه وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا والعالم، ترجمة وجيه البعيني، منشورات عويدات، د.ت، بيروت، ص 155.

المحلية الداخلية، فالتجارة الخارجية هي التي انجبت وحدها طبقة التجار المحترفين الذين كانوا العامل الرئيسي لنشاط القرنين الحادي عشر والثاني عشر الاقتصادي. ولقد اعطت التجارة ذات المسافات البعيدة الحركة الدافعة لهذا النشاط، في كلا قسمي اوروبا حيث بدأت، في شمال ايطاليا وفي الاراضي المنخفضة.

وكانت الاقتصاديات الأوروبية تقوم على الاكتفاء الذاتي في ظل النظام الفيودالي الأوروبي، إلا أن حاجة أوروبا الماسة إلى بعض السلع الضرورية كالتوابل والقطن والحرير وغيرها كانت تحصل عليها من الشرق وذلك عن طريق الاستيراد. وتصدرت التوابل قائمة مطالب هذه التجارة، ولم تتوقف عن احراز المكانة الرئيسية بين سلع تلك التجارة حتى النهاية، «ولقد تسببت هذه التوابل ليس في ثراء البندقية فحسب، ولكن في ثراء وازدهار كل موانئ غرب البحر المتوسط الكبرى»[1]. وقد لعبت المدن الإيطالية كالبندقية وجنوة وفلورنسا دوراً بارزاً في تنشيط الحركة الاقتصادية بين الشرق والغرب. فلقد استطاعت هذه المدن أن تلعب دور الوسيط ومنذ أمد بعيد بين الشرق وأوروبا. «فخلال القرن الحادي عشر كانت الملاحة البحرية قد قامت مباشرة بين البحر التيراني، وافريقيا، وموانئ الشرق، ولقد حملت السفن التي كان يملكها التجار عبر هذا الطريق بالبضائع المرتفعة القيمة. والموانئ السوريا، التي كانت تفد اليها كميات من هذه البضائع عبر القوافل من الجزيرة العربية، والهند والصين، كانت المقصد الرئيسي للسفن الاوروبية»[2]. ولقد اقبلت

(1) هنري بيرين، تاريخ اوروبا في العصور الوسطى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ترجمة وتحقيق د. عطية القوصي، الهيئة المصرية العام للكتاب 1996، ص138.

(2) المرجع نفسه، ص 138.

الشعوب الغربية على استعمال التوابل بشغف زائد «اذ سرعان ما استعادت هذه التوابل مكانتها في وجبات طبقات المجتمع الراقية، وكلما ازدادت الكمية المصدرة منها شمال الالب، تزايد الطلب عليه»[1] «فالمدن الإيطالية حققت أعظم نجاح في هذا السبيل لأن المعارضة الإقطاعية فيها كانت أخف وأضعف. ثم أن هذه المدن تمتعت بفضل بعض العوامل الجغرافية بفرص للثورة والقوة أعظم بكثير من تلك التي كانت لغيرها»[2]، واستطاعت بذلك أن تتبوء الصدارة في أوروبا على مستوى التجارة الخارجية بعد أن استطاعت أن تُكَوِّنَ عدة مستعمرات ومستوطنات على الساحل الشرقي للمتوسط وتُكَوِّنَ عدة علاقات اقتصادية مع مختلف الدول الشرقية فلقد «حملت المدن الإيطالية لواء الزعامة على المدن التي زهت في أوروبا لذلك العهد، فطبيعي أن تكون النهضة بوصفها عملية ثقافية، من إبداع إيطاليا في المحل الأول لتشع أنوارها من مركزها هذا على أمصار أوروبا كلها»[3]، ففي الوقت الذي استطاعت فيه المدن الإيطالية المحافظة على زعامتها وانفتاحها منذ أمد بعيد على منطقة حوض المتوسط وأوروبا في نفس الوقت الذي «قامت في غربها وشمالها، في إسبانيا وفرنسا وإنكلترة وألمانيا مجتمعات بدائية، ولكنها طامحة إلى حياة أفضل»[4].

ونتيجة لهذه الحال التي عليها أوروبا أصبح التجار الإيطاليون هم الوسطاء الطبيعيين بين الشرق والغرب رغم مخاطر تدهور الاسعار، الى

---

(1) هنري بيرين، مرجع سابق، ص 138.

(2) فرديناند شيغل، الحضارة الأوروبية في القرون الوسطى وعصر النهضة، ترجمة منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1952م، ص 45.

(3) المرجع نفسه، ص 45.

(4) المرجع نفسه، ص 46.

جانب ذلك كانت هنالك اخطار كثيرة تهدد ازدهار التجارة، «فهنالك غرق السفن الدائم وتحطمها في وسط البحر، كذلك القرصنة التي كان نشاطها قائماً في وضح النهار كعمل مشروع، والحرب الدائمة بين المدن الايطالية، وتصميم كل منها على تدمير تجارة منافستها، لتستفيد من خرابها»[1]، قاموا بإنشاء شركات تجارية وجهت إلى مدن الشرق كَعَكًا ويافا وبيروت والإسكندرية والقسطنطينية لتعود محملة بسلع الشرق المختلفة «لتحمل على ظهور الجياد إلى المناطق الداخلية من إيطاليا لتعبر بعد شعاب الألب إلى فرنسا وألمانيا»[2]. ففي الوقت الذي حاربت فيه المدن الايطالية بعضها البعض، خلال العصور الوسطى في المتوسط بشراسة، كان على اسبانيا، وفرنسا وانكلترا، ان تصارع في الاطلنطي (المحيط الاطلسي) والباسيفيك مع بداية القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر.

ومع الزمن وتطور حركة المبادلات التجارية بين الشرق والغرب وبصعوبة بالغة بدأت جنوة وبيزا الاتجار مع الشرق قبل ان يصبح هدف البندقية طردهما من منطقة كانت تعتبر نفسها حتى ذلك الوقت سيدة لها، سيادة مسلماً بها، «أصبح في مقدور التجار الإيطاليين، وقد ازدادت مراكبهم اتساعاً وازداد ملاحوهم براعة أن يحملوا البضائع الشرقية في طريق بحري متصل، عبر مضيق جبل طارق، إلى مدن القناة الإنكليزية وبحر الشمال. واستفادوا في السياق البعيد من كل طريق بري أو بحري، فانتشروا بقوافلهم في أوروبا، وجابوا بلدانها بلداً بلداً، ليعرضوا في كل منها بضائع الشرق على الأهلين الأجلاف الذين كانوا يفغرون أفواههم دهشة وإعجاباً

(1) هنري بيرين، مرجع سابق، ص 139.

(2) المرجع نفسه، ص 48.

في وجه العجائب المنثورة أمام أعينهم»[1]. وفي نفس الوقت كان الإيطاليون يعودون محملين «بتلك الخامات التي كانت تحفل بها بلدان الشمال مثل الكتان والصوف والجلد والفراء حتى إذا رجعوا بهذا كله إلى إيطاليا وهذبوه بالبراعة الصناعية الإيطالية، حمل من ثم على ظهور المراكب العائدة إلى الشرق، لاستكمال دورة التبادل الاقتصادي»[2]. لقد لعبت تجارة التوابل دوراً محركاً لتجارة البحر المتوسط بين الشرق والغرب، بين المسلمين والمسيحيين في توطيد العلاقات التجارية مما اتاح استمرار تدفق نوعيات كبيرة ومتزايدة من السلع الخام والمصنعة، تم تبادلها فيما بينهم، «وقد كانت هذه الصادرات الى اوروبا تتألف من الارز، البرتقال، المشمش، التين، الزبيب، العطور العقاقير الطبية، ومواد الصباغة، مثل خشب البرازيل (الذي يأتي من الهند)، والقرمزي او الشب»[3].

ولقد استوردت اوروبا كل ما هي في حاجة اليه من الشرق عبر المدن الايطالية، حيث نشطت تجارة الاقمشة الشرقية التي تعددت اسمائها، «والتي قلدت بعد ذلك مؤخراً في اوروبا، فجاءها الدمقس من دمشق، والبلد شين Baldachins من بغداد، والموسلين من الموصل والغزي Gauzes من غزه. حتى انه نتيجة لتمازج الحضارات فلا تزال قواميس اللغات الاوروبية الحديثة مملؤة بكلمات عربية الاصل، جلبت مع تجارة الشرق، وتظل شاهداً على نشاطها وتنوعها آنذاك، في الانكليزية، لدينا مثلا كلمات من اصل عربي Divan بمعنى ديوان، و Bazaar سوق، و Artichoke خرشوف

(1) فرديناند شيغل، مرجع سابق، ص 48.
(2) المرجع نفسه، ص 48.
(3) هنري بيرين، مرجع سابق، ص 139.

(ارضي شوكي)، Spanich سبانخ، و Tarragon الطرخون. . . »[1].

فهذا السياق التجاري الذي سرعان ما بدأ يتطور بين الشرق والغرب والذي نتج عنه ازدياد مطرد في حركة الاتصال والتمازج بين مختلف الشعوب في حوض المتوسط سرعان ما غير الحياة الاقتصادية في أوروبا التي بدأت تدب فيها بوادر التغير والتطور والذي أطلق عليه عصر النهضة الذي «يعتبر النهضة طوراً أخيراً من أطوار العصر الوسيط، أو حقبة مستقلة تؤذن باقتراب العصر الحديث. وهي على كل حال عصر انتقال زلزلت فيه المظاهر الاجتماعية والسياسية الخاصة بالعصر الوسيط، والفكرات التي قامت عليها هذه المظاهر، لتبرز إلى النور فكرات جديدة نزعت إلى أن تتجسد في أشكال ومؤسسات جديدة»[2].

وبذلك أصبح هذا التقدم على مر الزمن حقيقة قائمة في مختلف المدن الأوروبية الأخرى ففي ألمانيا استطاعت مدنها «الانتظام في اتحاد قوي يدعي «الهانس» .Hanse وفي القرن الخامس عشر استطاع الـ«هانس»، وقد بلغ قمة القوة أن يبسط سلطانه السياسي والاقتصادي على حوض بحر الشمال، وعلى حوض بحر البلطيق»[3]. حيث استطاع اتحاد الهانس ان يستحوذ على شمال شرق اوروبا بعد ان انتشرت تجارته الى داخل المانيا عن طريق Weser والالب والأودر، وعن طريق الفستولا سادوا بولندا ودفعوا عملياتهم الى حدود البلقان. ومن ناحية اخرى فقد اغلق الطريق التجاري الكبير، الذي بواسطته في الماضي اتصل البلطيق بالقسطنطينية وبغداد عبر روسيا.

(1) هنري بيرين، مرجع سابق، ص 140.
(2) المرجع نفسه، ص 42.
(3) المرجع نفسه، ص 53.

ومع نهاية القرن الخامس عشر برز في أوروبا نظام اقتصادي جديد تلاشى على إثره النظام الفيودالي، وأصبحت الرأسمالية الحديثة محركه الأساسي. فبعدما كانت الاقتصاديات الأوروبية تعيش في ظل النظام الفيودالي حالة من الركود والخمول الاقتصادي الذي يقوم أساساً على الاكتفاء الذاتي في الوقت الذي كان فيه التجار العرب والإيطاليون يحتكرون التجارة في جزئيها الشرقي والغربي. ولما شعرت دول أوروبا الأخرى بشدة وسيطرة تحكم التجار الإيطاليين بدأت تبحث عن وسائل بديلة تحد من تلك السيطرة وكان للاكتشافات الجغرافية أثرها المدوي على حركة المبادلات التجارية في حوض المتوسط وعلى الاقتصاديات الأوروبية بشكل عام بعدما استطاع البرتغاليون الوصول إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح، فلقد «أحدثت الاكتشافات الجغرافية الكبرى انقلاباً عظيماً. . . واستطاع البرتغاليون أن يسيطروا تماماً على تجارة التوابل في المحيط الهندي وأن يضربوا حول التعامل بها ونقلها إلى أوروبا شبه احتكار لا ينازعهم فيه منازع. وفي سنة 1504م، اضطرت سفن البندقية أن تعود خاوية الوفاض من مرافئ بيروت والإسكندرية. وقد أصبحت لشبونة السوق الأكبر والأهم لتجارة الأفاويه»[1].

وبذلك عرفت أوروبا ثورة اقتصادية حيث نشطت فيها المبادلات التجارية «توافد عدد من التجار قدموا من البلاد الواطئة وألمانيا وفرنسا لشراء محاصيل آسيا وأمريكا من أسواق إشبيلية ولشبونة التي زخرت بها، وذلك لقاء ما يحملونه معهم من أنسجة القلوع ومصنوعات النحاس، والقنابل والمدافع والخرضوات والقمح والسمك والخمور والنحاس، وغير

(1) رولان موسنييه، مرجع سابق، ج 4، ص 122.

ذلك من المواد الضرورية»[1]. فهذه الحركة التجارية التي انتشرت على نطاق واسع في مختلف أنحاء أوروبا يدعمها نظام رأسمالي ضخم أنتجت مراكز تجارية تتمتع بثقل اقتصادي مهم في أوروبا وأصبحت بذلك مدينة «أنفرس» قطباً تجارياً مهماً «ولم يلبث أن نقل البرتغاليون والإسبانيون والألمان والإيطاليون والإنكليز وكالاتهم التجارية إلى «إنفرس» التي أصبحت بالفعل بندر أوروبا الأكبر، كما أصبحت مع منافستها مدينة ليون في الجنوب أكبر مركز مالي في أوروبا جمعاء»[2]. وقد أدت هذه التجمعات الاقتصادية إلى تنشيط الحركة التجارية والإنتاجية وحركة الأشغال والأعمال التي أثرت بدورها على المجتمعات الريفية التي تعمل في الزراعة، وكذلك فقد لعبت المعادن النفيسة التي تدفقت على أوروبا الغربية دوراً بارزاً في تنشيط الحركة الاقتصادية حيث اتسع نطاق الأسواق والمبادلات التجارية بشكل لم يعرف من قبل، فاتساع مجال الحركة التجارية وانقشاع مداها وازدياد الكميات الضخمة التي يجري تسويقها، كل ذلك يعتبر بحق تغيراً أساسياً في النظام الاقتصادي. فالاقتصاديات الأوروبية التي انتقلت من النظام الفيودالي إلى الرأسمالية التجارية التي تقوم على أساس الاعتماد المالي والسفتجة متوخية أساليب جديدة ونظم تجارية متنوعة كالمضاربات المالية وتحويل المدفوعات وكتب الاعتماد خلفت عدة أزمات سرعان ما انعكست على الاقتصاد الأوروبي في بداية القرن السادس عشر حيث ارتفعت الأسعار وكثرت المضاربات المالية في الوقت الذي حققت فيه معظم الدول الأوروبية الوحدة السياسية وظهور الدولة القومية التي عملت على تحقيق

(1) رولان موسنييه، مرجع سابق، ص 122.

(2) المرجع نفسه، ص 123.

الوحدة الاقتصادية وذلك بإصدار قوانين وتشريعات تنظم النواحي المالية والتجارية والعمالية من أجور وساعات عمل «إلا أن الدول لم تتدخل في الشؤون الاقتصادية بصورة منتظمة وعلى نطاق واسع إلا ابتداء من القرن السادس عشر»[1]، ولقد عمدت الدولة من وراء ذلك إلى تقوية وضعها السياسي وذلك بفرضها للضرائب وحماية وتشجيع صناعات معينة أمام المنافسة الأجنبية مما يسمح لها بتنويع الإنتاج وتنظيم علاقاتها التجارية بالدول الأخرى. «فهذه السياسة أطلق عليها تعبير السياسة التجارية أو السياسة المركنتلية وهي النظام الاقتصادي الذي ساد إنكلترا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وأجزاء من إيطاليا وروسيا (في ظل حكم بطرس الأكبر وكاترين العظيمة) وذلك في الفترة من القرن السادس عشر حتى الثامن عشر»[2].

كذلك فإن ازدياد عدد السكان في أوروبا أدى إلى اتساع رقعة السوق التجارية والذي انعكس بدوره على مختلف الاقتصاديات الأوروبية وأدخل بعض التحسينات على مختلف المناطق وأدى في نفس الوقت إلى تبادل كثيف للسلع بين مختلف الأقاليم الأوروبية مع ازدياد الطلب على السلع الاستهلاكية سواء كانت غذائية أو صناعية «فإذا بالكرمة البرتغالية تكتسب شهرة في السوق الإنكليزية وتتكاثر بساتين الزيتون في بلدان المتوسط، وانتشار زراعة الأرز في إيطاليا الشمالية... وأصبحت نبتة العظلم (تستعمل للصباغ) أحد أهم موارد ولاية «تولوز»، وظهرت الحنطة السوداء في بريطانيا، كما أصبحت كل من ألمانيا الشرقية، ومنطقة الهانز الداخلية

(1) عبد العزيز عجمية، ومحمد محروس إسماعيل، التطور الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي، الدار الجامعية، بيروت، ص 34.
(2) المرجع نفسه، ص 34.

مخزوناً يزود شمالي غربي أوروبا بالجاودار. وتنتشر في الألزاس المناوبة الزراعية الثلاثية الحول. أما السهول الإسبانية الخصبة فتنتج المزيد من السكر. وأخيراً أصبحت المشروبات الروحية مادة استهلاكية شائعة على الأقل في حانات أوروبا الوسطى»[1]. وأمام هذه الحركة التجارية الكبرى خرج القطاع الزراعي من رقابته فاستصلحت الأراضي ونشطت الأعمال الزراعية مع «إدخال النباتات المنقولة من العالم الجديد كالذرة والبندورة والفاصوليا والقلقاس والبطاطا»[2]، وقد انعكس هذا النشاط بدوره على الجانب الصناعي فنمت المبادلات التجارية بين مختلف الدول الأوروبية ولكن هذا النمو الاقتصادي الذي لعبت فيه المعادن الثمينة (الذهب والفضة) دوراً بارزاً في المبادلات التجارية سرعان ما اصطدم بعدة عوائق وأزمات وخاصة في النصف الثاني من القرن السادس عشر حيث اشتدت حاجة أوروبا إلى المعادن الثمينة «فهذه القناطير المقنطرة من المعادن الثمينة ما لبثت أن خرجت من إسبانيا بسرعة، ثمناً لما استوردته من الحبوب والخمور والمعادن والبارود والمدافع، من فرنسا وإيطاليا والبلاد الواطئة وألمانيا وأنكلترا، والمضاربات التي قام بها رجال المال وأصحاب المصارف من الألمان والإيطاليين فيها، والعديد من الصناع المهرة الذين توافدوا عليها للعمل فيها، من فرنسيين وألمان وإيطاليين، فنشروا هذه المعادن الثمينة ووزعوها في جميع أنحاء أوروبا»[3].

وبذلك فقد تسبب شح المعادن الثمينة في ارتفاع الأسعار وإن لم يكن

---

(1) جان بيرنحيه وآخرون، مرجع سابق، ص 158 . 159.
(2) المرجع نفسه، ص 159.
(3) رولان موسنيه، مرجع سابق، ص 116.

ذلك السبب الوحيد «فبلاطات الملوك ونفقات الجيوش، وارتفاع مستوى العيش، وازدياد عدد السكان، كل هذه المرافق زادت من الطلب. فاحتكارات التجار، والحروب التي انفجرت تباعاً في كل من إيطاليا وفرنسا والبلاد الواطية وألمانيا، والحرب ضد الأتراك، خففت أحياناً من العرض»[1]. ولكن رغم ذلك فإن حركة المبادلات ازدادت أكثر فأكثر مع تضخم المدن وازدياد عدد السكان وسجل النظام الرأسمالي تطوراً عظيماً إثر بروز التجارة البعيدة المدى وبذلك توفرت الثروة في جميع أنحاء أوروبا مع دخول العديد من المحاصيل والمنتوجات الإقليمية في التداول التجاري الدولي منها مثلاً «الحرير والمصنوعات الفنية الإيطالية الصنع وأصواف البلدان الواطية وفرنسا وإنكلترا، والمصنوعات المعدنية وأعمال التعدين في ألمانيا وصنوف الخمور والكحول في فرنسا، والحبوب والكتان والقنب، وخشب البناء، والماشية في البلدان المحيطة بالبحر البلطيقي، وروسيا وهنغاريا. وأصبحت هذه المواد المجال الأكبر والحقل الأوسع الذي تجلت فيه التجارة بالجملة منذ أن انفتحت أمامها طرق المواصلات المحيطة الكبرى التي تقضي بسالكيها إلى آسيا وأمريكا»[2].

وأمام هذا الازدهار الاقتصادي الذي لف أوروبا في بداية القرن السادس عشر أدى إلى تكدس البضائع المحلية خاصة بعد ازدهار الصناعة. مما نجم عنه حالة من الركود الاقتصادي إضافة إلى ذلك الوضع السياسي الذي كان يخيم على مختلف الدول الأوروبية التي سعت إلى الخروج من عزلتها وذلك عن طريق الكشوفات الجغرافية لفتح طرق جديدة لتيسير

---

(1) رولان موسنييه، مرجع سابق، ص 117.

(2) المرجع نفسه، ص 120.

استيراد ما تحتاجه من بضائع الشرق ومن ناحية ثانية إيجاد مستعمرات وأسواق جديدة لمنتوجاتها وفي الوقت نفسه الحصول على المواد الأولية لتنمية صناعاتها وكان تهافت مختلف الدول الأوروبية لكسب ودّ السلطنة العثمانية قصد الحصول على امتيازات تجارية خير دليل على ذلك.

III - العلاقات الاقتصادية العثمانية الأوروبية:

مما لا شك فيه أن العامل الاقتصادي يشكل إحدى الدعامات الكبرى التي تستند إليها أي دولة في قيامها وبقائها، وأنه إذا تطرق الضعف إلى هذه الدعامة فإن ذلك يعد نذيراً بتداعي الدولة وانهيارها.

لقد أدى تحول التجارة العالمية إلى طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر الميلاديين إلى أحداث تغير واضح المعالم في الواقع الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي الذي عاشته منطقة الشرق وعالم البحر المتوسط في مطلع العصور الحديثة، وخاصة أثناء القرن السادس عشر ميلادي أو بالأحرى حتى نهاية الفترة التي ظهرت فيها انعكاسات هذا الحدث التاريخي الهام وردود الفعل المختلفة إزاءه، والنتائج التي ترتبت عليه، واستمرت مع تغير تدريجي، وتطور بطيء حتى عودة التجارة العالمية إلى هذا الطريق التقليدي القديم عبر الشرق وعالم البحر المتوسط بشكل واضح وجلي في القرون التي تلت القرن السادس عشر ميلادي.

وكان من الطبيعي أن يترك ذلك أثراً في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الشرق وعالم البحر المتوسط على حد سواء. وقد أدركت السلطنة العثمانية مدى أهمية بلاد الشام ومصر - بعد أن سيطرت على هذه المنطقة - كمعبر للتجارة العالمية، ومدى ما أصابها من تدهور اقتصادي نتيجة لتحولها

إلى طريق رأس الرجاء الصالح على أيدي البرتغاليين منذ وصولهم إلى الهند في سنة 1498م. حتى بداية القرن السادس عشر كانت التجارة العثمانية مع أوروبا تتم بواسطة الدول الإيطالية، وخاصة البندقية التي طالما كانت القوة البحرية الرئيسية في المتوسط، والتي استطاعت ومنذ أمدٍ بعيد أن تحتل مكانة مرموقة في تجارة الشرق، «فقد بقيت هذه الحالة على ما هي عليه، أو لم تحاول الدول المسيحية الأخرى أو العثمانيون تغيير هذه الحالة. نظراً لأن البندقية تسيطر على تجارة المشرق وتملك «إمبراطورية» من المستوطنات هناك»[1].

إلا أن توسع السلطنة العثمانية على الضفة الشرقية لحوض المتوسط وسواحل البحر الأسود ومنطقة البلقان هدد مصالح البندقية التجارية وأثر على تجارتها في المشرق. وقد برز ذلك جلياً «مع توسع الإمبراطورية العثمانية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، صممت البندقية على توطيد موقفها إزاء هذه القوة الجديدة، ولذلك اختارت سياسة هجومية»[2]. إلا أن هذه المحاولات باءت جميعها بالفشل أمام قوة العثمانيين الذين لجأوا بدورهم إلى أكثر من تكتيك للتعامل مع هذه القوة البحرية الكبرى في المتوسط سواءً عن طريق الصدام العسكري أو عن طريق منافسي البندقية في تجارة الشرق من المدن الإيطالية أو الأوروبية الأخرى. مستعملين التكتيك الاقتصادي بمنحهم الامتيازات التجارية ضمن الأراضي العثمانية.

وقد كان لوقوع الأراضي العثمانية بين المراكز التجارية الشرقية والغربية أن جعلها تواصل جذب اهتمام التجار الأوروبيين، حتى بعد اكتشاف رأس

(1) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 207 ـ 208.

(2) المرجع نفسه، ص 208.

الرجاء الصالح، لأن نقل بضائع الشرق الأقصى إلى أوروبا كان مستمراً في القرن السادس عشر من على أراضي الشرق الأدنى والبحر المتوسط، كما أن التجارة في محاصيل شرق البحر المتوسط حققت مكاسب وافرة للتجار الأوروبيين.

وبما أن الاقتصاد احتل مكانة حقيقية في سياسة السلطنة العثمانية فقد عمل السلاطين على تحويل السوق الدولية للتوابل إلى اسطنبول نظراً لما مثلته هذه المدينة من اهمية استراتيجية على مر العصور كبوابة عبور ما بين الشرق والغرب وذلك بالعمل على استقطاب التجار من كل صوب وحدب من أجل تنمية التبادل ضمن أراضي السلطنة وذلك بإعلانهم الحرب على الصفويين والعمل على كسر السيطرة البرتغالية في المحيط الهادي. ويمكن القول ان ما قام به العثمانيون في هذه المرحلة، يُعد بمثابة تجديد او اكمال للدور الذي لعبته القسطنطينية (اسطنبول) بإعتبارها محطة تجارية مميزة بين الشرق والغرب، تاريخها موغل في القدم.

ثم إن سياسة التعاطف مع الأوزبك - الموجهة ضد صفويي إيران - وكذلك مشروع حفر القنال الذي يربط نهر الدون بنهر الفولغا والموجه ضد إمبريالية موسكو الناشئة - تفسرهما دوافع من نفس القبيل. ويفسر بنفس الدوافع أيضاً، لكن بمقدار أوفر من اليقين، منح امتيازات لبعض البلدان الأجنبية، أي إمدادها بتنازلات قصد استمالة صداقتها السياسية أو قصد تعزيز المصالح الاقتصادية والمالية للسلطنة.

ففي القرن السادس عشر خطت السلطنة العثمانية خطوات هامة في سياسة الانفتاح تجارياً مع عدد من الدول الأوروبية لتنشيط الحركة التجارية

التي أصباها الركود عقب تحول الطرق التجارية العالمية إلى طريق رأس الرجاء الصالح. «فحصلت كل من فرنسا (1536م) وإنكلترا (1580م) وهما الدولتان العظمتان في العصور التالية على حق ممارسة التجارة في الأراضي العثمانية تحت أعلامهم الخاصة، وقد شاركتهم هولندا هي الأخرى. وفي عام 1547م منحت الدولة العثمانية التجار النمساويين الذين كانوا يمارسون التجارة تحت حماية البندقية من قديم حق التنقل «في أمن وأمان» داخل أراضيها. أما التجار الروس الذين ظهروا داخل الأراضي العثمانية منذ القرن الخامس عشر فقد اعترفت لهم الدولة بامتياز ممارسة التجارة في الأراضي والمياه العثمانية»[1].

لقد كان قصد السلطنة العثمانية من منح هذه الامتيازات هو إنعاش التجارة والعمل على إعادة مكانتها، وقد حققت بالفعل نجاحاً في ذلك. فلقد فتحت عهود الأمان التي منحتها السلطنة العثمانية للدول الأوروبية أبواب الأسواق العثمانية على مصراعيها للتجارة الخارجية، فتدفق إليها التجار الأوروبيون، يجوبون أرضها ويدرسون اقتصادها، ويستقرون في مدنها، مكونين جاليات أو مستعمرات سكانية كبيرة أو صغيرة.«وهذه الأراضي التي توفرت لها المواد الخام المتعددة والرخيصة رغم كل أوامر المنع والتحديد كانت تجذب التجار الأوروبيين إلى درجة كبيرة، فأقاموا متاجرهم في الموانئ، ولاسيما اسطنبول وأزمير، وفتحوا فيها القنصليات، ومارسوا نشاطهم التجاري وهم يوثقون الصلات عن طريق عملائهم مع المناطق الداخلية في البلاد»[2].

---

(1) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 84.

(2) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 84.

إذا كانت الجاليات الأوروبية قد هاجرت من أوروبا إلى مختلف أنحاء العالم، في مطلع العصور الحديثة، نتيجة التطور الاقتصادي، سعياً وراء الرزق، وعملت في البقاع التي انتقلت إليها في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، فإن تلك التي وفدت إلى السلطنة العثمانية اتخذت التجارة فقط محوراً لحياتها، وكان هذا أمراً طبيعياً، فوجود الجاليات الأوروبية في بلاد السلطنة العثمانية ومدنها، في القرن السادس عشر، هو في الحقيقة مظهر من مظاهر التجارة الخارجية في السلطنة العثمانية. وأقول الخارجية لأن هذه الجاليات لم تعمل في إطار التجارة الداخلية أي أنها لم تفتح متاجر على أراضي السلطنة، بهدف البيع والشراء في نطاق الإقليم ولأهله، إلا ما ندر.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التجارة الخارجية، التي كان مقداراً لها في مطلع القرن السادس عشر، الجمود والركود، بل التوقف نتيجة الأحداث الكبرى التي هزت العالم في مطلع العصور الحديثة، من اكتشاف قارة جديدة، ذات خيرات لا تحصى، إلى اكتشاف طريق جديدة، غيرت معالم الحياة الاقتصادية للعصور الوسطى وحولت الأنظار عن البحر المتوسط والعالم المطل عليه، قد عادت تنبض بالحركة والنشاط، وعلى نطاق واسع. ولكن هذه الحركة لا تعني ازدهار الحياة الاقتصادية لسكان السلطنة العثمانية، لأنها لم تكن تجري لصالحهم، وإنما لصالح الجاليات الأوربية وحدها أو الدول التي تنتمي هذه الجاليات إليها، وكان ذلك على حساب انحطاط السلطنة العثمانية، وتبلبل الحياة المالية والاقتصادية فيها فتجارة الجاليات الأجنبية في أنحاء السلطنة العثمانية، أو «التجارة العالمية» - كما أطلق عليها روبير مانتران[1] - لعبت في حياة البلاد الاقتصادية دوراً

---

(1) R. Mantran; op. cit, p 603.

هاماً وخطيراً. فقد كانت تمثل نسبة عالية من مجموع تجارة السلطنة وحملت في مظهرها الرخاء والنشاط، والحركة لبعض المدن والموانئ وإن كانت في أعماقها لم تسهم إلا في إغناء أوروبا وفئة محدودة من سكان البلاد، وبخاصة الوسطاء منهم كالروم واليهود والأرمن. «حتى أنه يمكننا القول إنهم كانوا في موقع أفضل من التجار الرعايا سواء كان من ناحية الرسوم الجمركية المقررة عليهم أم من ناحية الحقوق والامتيازات التي يتمتعون بها»[1].

يتضح من ذلك أن التجارة الأوروبية في الليفانت قد وفرت لها الامتيازات الأرضية الملائمة لتنشط وتزدهر، «خاصة وأن السلطنة العثمانية تبنت «النظرية الاقتصادية» نفسها - وإنما بإطارها الأوسع والأعم - التي كان المماليك قد اتبعوها في صلاتهم التجارية مع أوروبا، أي أنها قد أطلقت حرية التجارة ضمن أراضيها لدول أوروبا وفتحت لهم أبوابها دون تمييز أو تفريق بين دولة وأخرى»[2]. ومنحت لهم العهود والمواثيق، التي تمكن بواسطتها التجار من الاستقرار والإقامة والعمل بحرية، في شتى أقاليم السلطنة.

وفي الحقيقة لم تكن السلطنة العثمانية لتملك أية نظرية اقتصادية بالمعنى المعروف اليوم، بل أنه لم يكن لها سياسة تجارية واضحة المعالم ما عدا اللهم في قضايا التموين العامة، «وكانت الحبوب في مقدمة السلع المحظور تصديرها... وعدم السماح لأصحاب السفن بذلك مطلقاً ما لم يكن في أيديهم أوامر شريفة تحمل الطغراء السلطانية كتبت موجهة إلى

(1) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 91.

(2) R. Mantran; op. cit. p 603.

موظفي الدولة المعنيين بنقل الحبوب مثل قاضي المنطقة ونائبه وغيرهما»[1]. وكذلك بالنسبة لتزويد المصانع الرسمية والترسانات بحاجتها من المواد الضرورية، أما فيما تبقى فإنها كانت تعتمد على التجربة دون التخطيط. لقد أخفقت وهي التي كانت تعتمد في تنظيمها وإدارتها على السلطة العسكرية والسيطرة الإقطاعية، وهي أدوات حرب أكثر منها أدوات تعمير وإنشاء، في أن تدرك نتائج سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها، كما أنها بوسائلها وعقليتها التي ورثتها من حضارات هرمة، عجزت عن أن تدرك العقلية الرأسمالية القومية التي كانت تميز التاجر الأوروبي وحكومته في العصور الحديثة. فبخطتها تلك وعدم اهتمامها بالتجارة كمرفق حياتي ساعدت بشكل غير مباشر على نمو تجارة الليفانت الأوروبية، ودعمها في هذا الاتجاه سلبية النقابات التجارية وجمودها، وعدم تفهمها للواقع التجاري العالمي المحيط بها. ومن ثم وجد التجار الأوروبيون «فراغاً» استطاعوا احتلاله والتمكين لنفسهم فيه بسرعة ويسر.

على الرغم من أن العلاقات السياسية بين السلطنة العثمانية وكل دولة من الدول الأوروبية المتاجرة على أرضها، قد تراوحت خلال القرن السادس عشر قوة وضعفاً، وتذبذبت من جراء ذلك العلاقات الاقتصادية، وأهمل تطبيق الامتيازات، وعلى الرغم من خروج بعض الدول الأوروبية في نهاية القرن السابع عشر، من ميدان هذه التجارة، مثل البندقية، فإن الحجم الكلي للمبادلات التجارية كان في ازدياد مطرد، لأن دولة أخرى كانت تحل مكان تلك التي ضعف شأنها، أو أعيق نشاطها. ومع أن التجارة الخارجية قد اصطدمت خلال القرن السادس عشر والقرون التي تلته، بكثير

(1) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 89 ـ 90.

من الصعوبات المحلية العديدة، كزيادة الرسوم والضرائب، وتفشي الغرامات والبلص، فإنها شقت طريقها بقوة، ولم تنقطع أو تبتر لأن جميع العوائق كانت عابرة سوتها الدول الأوروبية فيما بينها وبين السلطنة العثمانية على حساب مصالح الرعايا المحليين الذين فقدوا الكثير من الامتيازات أمام مزاحمة التجار الأوروبيين لهم في الأسواق المحلية.

ويعود صمود هذه التجارة أمام جميع هذه العقبات والارتطامات إلى حاجة السلطنة العثمانية لبعض السلع الواردة من أوروبا، التي لا يمكنها إنتاجها أو الحصول عليها بوسائلها الخاصة. فالسلطة العثمانية غير قادرة على إنتاج كل ما هو ضروري لها، ولاسيما في نطاق السلاح والمراكب والنقد. وكان إنتاجها في هذه الميادين يتناقص، في الوقت الذي كانت تزداد فيه حاجاتها إليها ونفقاتها مما أثر سلباً على الاقتصاد العثماني وخاصة إثر تدفق الذهب، ثم الفضة، من العالم الجديد مما أدى إلى ارتفاع في الأسعار «لأن هذه الكميات من المعادن النفيسة تدخلت فجأة في الاقتصاد فأنتجت هبوطاً في قيمتها بالنظر إلى السلع وبالتالي ارتفاعاً في أسعار هذه الأخيرة، والتزامن واضح بين هذه التدفقات للذهب والفضة من أمريكا وتضاعف الأثمان في القرن السادس عشر»[1]. وقد لمس بعض المراقبين الغربيين هذه الناحية وربطوا تلك التجارة بالصعوبات الاقتصادية والمالية التي كانت تجابهها السلطنة العثمانية أواخر القرن السادس عشر، ومن هؤلاء «درافيو»، الذي كتب يقول: «من الثابت أن السلطان كان سيقطع علاقاته معنا للأسباب التي ذكرناها، لو أنه كان بقدرته الاستغناء عن تجارتنا. إن تجارة البنادقة والإنكليز والهولنديين والجنويين، تزود إمبراطوريته بكل ما تحتاجه،

(1) اندري كلو، مرجع سابق، ص 343.

وبخاصة بالسلع التي لا توجد في مملكته، مثل الأجواخ المذهبة، والصوف، والورق والرصاص، والقصدير والتوابل. ولكن لا فريق منهم يحمل النقد الفضي سوى الفرنسيين، لأنه أكثر ملائمة لتجارتهم. وإذا ما انقطعوا عن حمل مثل هذا النقد فإن السلطان يفقد القدرة على دفع نفقات جيوشه، وتتوقف القوافل عن جلب حرايرها، لأن أفضل الأنواع لا يباع إلا نقداً. إن منع هذه التجارة يسبب في الحقيقة تبلبلاً في صفوف الجنود، وقلقلة بين الرعية التي لا تعيش إلا منها»(1).

ويمكن القول إن ثبات التجارة الأوروبية في الليفانت في وجه الأعاصير التي انتابتها لا يرجع إلى حاجة السلطنة العثمانية لهذه التجارة فحسب، وإنما لحاجة أوروبا كذلك وأرباحها الوفيرة منها بعد أن شعرت بمكاسبها منها وبخاصة بعد أن لمست أن البلاد التي تتاجر فيها هي سوق استهلاكية لمنتجاتها، واسعة وسهلة، وليس باستطاعتها بطاقتها القائمة أن تتحول إلى بلاد مصدرة لمواد مصنوعة بقدر ما ستبقي بلاداً منتجة للمواد الخام فقط التي تحتاجها صناعات أوروبا الحديثة.

(1) Darvieux; Mémoires sur Le Commerce du Levant carton (1655 - 1699), p 218 - 219.



الفصل الثالث

سليمان القانوني ونظام الامتيازات

I- دوافع الامتيازات

II - طبيعة الامتيازات

III - المعاهدات

ولد السلطان سليمان الأول - القانوني - في غرة شعبان سنة 900 للهجرة (27 نيسان - أفريل - سنة 1495م). ويعد عاشر ملوك آل عثمان، وقد ساهم مساهمة فعالة في بناء السلطنة العثمانية، «ويبقى أن عهده المثير من حيث مدته (1520م - 1566م) يتطابق بوجه عام مع المرحلة الأكثر روعة في مراحل التاريخ العثماني الطويل ففي زمنه وحتى أيامنا كان بالنسبة للغرب كما بالنسبة للشرق، رمز عظمة كان هو المستفيد منها كما كان هو صانعها»[1].

فسليمان القانوني الذي قاد أعظم دولة في القرن السادس عشر، كان يعرف ما يريد أن يفعله تماماً، بعد أن بدا له المعترك العالمي واضحاً وجلياً، فهناك الاحتكاك المباشر مع الغرب في منطقة البلقان أي الجبهة النمساوية - المجرية، وهناك جبهة شبه الجزيرة الإيبيرية / المغرب العربي. وعلى كلتا الجبهتين كان يتوجب على سليمان القانوني مواجهة نفس العدو الإمبراطورية الرومانية المقدسة. خاصة وأن المشكلة الكبرى التي تواجه سليمان في هذه الحقبة هي محاولة التوفيق بين متابعة الضغط باستمرار على جبهة المتوسط جبهة فيينا وإسبانيا، لإضعاف الغرب في أقوى مواقعه، وفي

(1) روبير مانتران، مرجع سابق، ص 237.

نفس الوقت مواجهة أخطار التطويق البرتغالي البحري من الخلف، أو لمقاومة أخطار الإستنزاف الصفوي من البر الشرقي.

وكسياسي كبير، ذي بعد عالمي، أخضع سليمان القانوني لأغراضه الاستراتيجية تحالفاته الأوروبية، فأقام أوثق العلاقات الممكنة مع (فرنسا) عدوة الإمبراطورية الرومانية المقدسة ومنافسها الرئيسي على صعيد أوروبا وقدم العون لكل الاتجاهات المذهبية المنشقة عن الكنيسة الكاثوليكية.

وتتفق التحليلات الغربية والعربية على حد سواء على أن السلطنة العثمانية في عهد سليمان القانوني كانت مركز العالم وأقوى دولة والأشد ازدهاراً واستقراراً ومناعة وقوة ففي عهده «أصبحت الدولة العثمانية الأقوى بحرياً في المتوسط، والأشد ازدهاراً»[1].

إن السلطان سليمان ابرز شخصية في التاريخ العثماني ووصلت الإمبراطورية في عهده إلى أوج اتساعها وقوتها براً وبحراً[2] حيث اجتمع للدولة- إلى جانب خصائصه الشخصية «عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والإدارية والتي كانت تفوق ما لدى الدول الأوروبية المعاصرة لها»[3]. إلى جانب مؤشر الفتوحات والسيادة العسكرية البحرية والبرية كانت هناك مؤشرات أخرى على تفوق مركز السلطنة العثمانية في النظام الدولي آنذاك. ومن أهم هذه المؤشرات التقاليد الدبلوماسية. لقد أبرزت هذه التقاليد كيف كانت هذه الشعوب والدول تنظر للسلطنة العثمانية بأعين الهيبة والوقار، وكان من أهم هذه التقاليد صيغة المراسلات الدبلوماسية حيث أجمع ملوك

---

(1) خالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوروبي، دار الطليعة، بيروت، 1981، ص 17.

(2) M. G. Hodgson; op. cit, p 113.

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 100.

أوروبا على تلقيب سليمان (ومن بعده السلاطين في فترة القوة) بالسيد الأعظم، في حين لم يستخدم هؤلاء السلاطين مثل هذه الألقاب مع ملوك أوروبا. وقد «كانت الدولة العثمانية تفضل عقد الهدنة ومنح الامتيازات على إبرام المعاهدات كما كان التمثيل الدبلوماسي بينها وبين دول أوروبا من جانب واحد حيث كانت لا ترسل سفراء إلى هذه الدول، كما كانت شروط استقبال سفراء هذه الدول في العاصمة العثمانية تعكس عدم المساواة بين العثمانيين وبين هذه الدول»(1).

ومن ثم فإن معاهدة 1535م - 1536م والتي عقدت بين فرنسوا الأول (ملك فرنسا) وسليمان القانوني، قد حظيت باهتمام كبير من جانب دارسي العلاقات الدولية الإسلامية. ولقد اعتبرها البعض(2)، نقطة تحول أساسية في إدارة العلاقات الدولية الإسلامية، حيث أوضحت اتجاه المسلمين إلى تبني مبدأ العلاقات السلمية مع المسيحيين وهي النقطة التي تلاها خطوات أخرى في عصور متتالية بُنيت جميعها - وفق هذا المصدر - ابتعاد المسلمين عن النظرية التقليدية الشرعية في العلاقات الدولية وهي النظرية التي تقوم على أساس الجهاد ورفض الاعتراف بالدول غير الإسلامية ورفض تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للسلطنة العثمانية ورفض امتداد الصلح مع غير المسلمين لأجل يتعدى عشر سنوات بعبارة أخرى رأي هذا التحليل أن هذه المعاهدة كانت نقطة تحول في

---

(1) محمد جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثماني، مكتبة صادر، بيروت، 1952، ص 294 . 295.

(2) J. Piscatorie; Islam in a world of nation state. Royal institute of international, Paris, London 1986, p 50 - 62.

- Majid Khadouri; the Islam theory of international relations and its contemporary relevance in Harriss protector (ed), Islam and Inter relation Praeger New York 1965, p 33 - 35.

الممارسات الإسلامية التي اقتضت إعادة النظر في أسس النظرية التقليدية للعلاقات الدولية للإسلام، حيث لم يقتصر أثرها على الاعتراف بدولة ذات عقائد مختلفة بل كانت دليلاً على نهاية عدم التعاون بين العالم الإسلامي والغرب المسيحي، وبداية إدارة العلاقات الخارجية استناداً إلى مفاهيم ومبادئ المصالح المشتركة أكثر منها على أساس القواعد والمبادئ المستمدة من الدين.

إلا أن النظر إلى هذه المعاهدات أو الامتيازات في سياقها التاريخي الكلي السابق على حدوثها والتالي لها يبرز لنا مدلولات أخرى لهذه الواقعة في ظل معطيات هذه المرحلة التاريخية ومن ثم يوضح لنا حقيقة وأبعاد ما سمي بالامتيازات أو التحالفات الأوروبية العثمانية (التحالف - الفرنسي العثماني) أو الامتيازات الممنوحة للدول الأوروبية ضمن اتفاقيات تجارية أو عسكرية أو سياسية.

I - دوافع الامتيازات:

نظراً للوضع السياسي المعقد الذي كانت تعيشه السلطنة العثمانية في علاقاتها الخارجية مع الدول الأوروبية من ناحية والدولة الصفوية من ناحية ثانية، الذي انعكس بدوره على الجانب الاقتصادي للسلطنة. خاصة أن قوة السلطنة العثمانية وغناها قد ارتبطا إلى حد كبير (بالتوسع) الذي يجلب المال (الخراج والجزية) والموارد البشرية، للجند (ضريبة الدم) لرفد الانكشارية، وكذلك السيطرة على الطرق التجارية سواءاً كانت برية أو بحرية لإنعاش الوضع الاقتصادي والاجتماعي، في الوقت الذي بدأت فيه بوادر التبدلات التاريخية الكبرى التي سيشهدها العالم بدءاً من القرن السادس عشر، حيث سترسي الأسس الجغرافية - التاريخية والاقتصادية

لمشهد العالم الحديث، «ولتبدل مواقع القوى الحضارية المختلفة فيه»[1]. وبذلك فقد سعت السلطنة العثمانية لإضعاف الغرب في أقوى مواقعه، وكذلك مواجهة أخطار التطويق البرتغالي البحري من الخلف الذي استهدف المحيط الهندي وتحويل التجارة عبر طريق رأس الرجاء الصالح وبالتالي تضييق الخناق على التجارة القادمة من الهند في اتجاه المشرق العربي ومن ثم إلى أوروبا، وفي نفس الوقت مقاومة أخطار الاستنزاف الصفوي من البر الشرقي وإحباط التحالفات الصفوية البرتغالية: «فكثيراً ما اضطر العثمانيون للانثناء عن حروبهم في أوروبا، والانكفاء ليواجهوا منافسة البرتغاليين، بعد أن اشتدت مزاحمتهم لهم في الأسواق التجارية الشرقية، أو ليعالجوا الأزمات الاقتصادية التي كانت تشتد حلقاتهم حولها، على أثر الجفاف والقحط الذي كان ينزل ببعض الولايات العثمانية»[2].

كما انخفضت حركة التجارة البحرية بين المرافئ الإفريقية القائمة على الساحل الشرقي لجزيرة العرب كما نتج عن ذلك كله تناقص فاضح في النقد الذهبي في العالم الإسلامي المتوسطي[3].

إذاً لقد لعبت العوامل السياسية والاقتصادية دوراً بارزاً في السياسة الخارجية للسلطنة العثمانية «فهناك صلة وثيقة بين المصالح التجارية وبين الدبلوماسية، فقد كان للامتيازات الأجنبية (Capitulation) قوتها المؤثرة دائماً على الدبلوماسية الدولية. وقد لوحظ أن المصالح الاقتصادية والتجارية

---

(1) الكيلاني شمس الدين، العثمانيون والأوروبيون في القرن السادس عشر، مجلة الاجتهاد- العدد 43، السنة11، صيف 1999، ص 121.

(2) المرجع نفسه، ص 124.

(3) روسلان موسينيه، مرجع سابق، ص 554.

كانت تأتي في المقام الأول في تشكيل الدبلوماسية الأوروبية وتوجيهها. وعلى الرغم من صعوبة القول بأن هذا الأمر كان هو المحرك «بنفس القدر» في توجيه سياسة الدولة العثمانية الخارجية إلا أنها كانت تعرف هذا الاتجاه الأوروبي، ومن ثم سعت للاستفادة منه، وتشكيل دبلوماسيتها بما يجاريه»[1].

وكسياسي كبير، ذي بعد عالمي أخضع سليمان القانوني لأغراضه الاستراتيجية ما تعاني منه أوروبا من تمزق وفرقة وتنافس كبير على زعامتها بين أسرتي آل ڤالو الفرنسية والهابسبورغ الإمبراطورية وقد رافق ذلك ظهور نويات الدولة القومية، والتمزق الديني - السياسي المتمثل بالإصلاح البروتستانتي الذي حطم هيبة الكنيسة الكاثوليكية[2]، فعملت السلطنة العثمانية على تقديم العون لكل الاتجاهات المذهبية المنشقة عن الكنيسة الكاثوليكية «فأرادت السلطنة أن تستفيد من هذه الحروب المذهبية القائمة بين الكاثوليك والبروتستانت، وسعت لبناء علاقات مميزة مع البروتستانت مبينة لهم أوجه التشابه بين البروتستانية والإسلام»[3]. مستثمرة سياسة التسامح الديني التي تنتهجها على أرضها، واحترامها حقوق الطوائف المسيحية في شرق البلقان، حتى أن الأقاليم التي وقعت تحت حكمها "رودس"، و"اليونان" و"البلقان" - الذين لم يكن «كرههم لقلنسوة البابا بأقل من كرههم للعمامة»[4] - «فضلت هذا الحكم على أحوالها السابقة في ظل حكم فرسان الداوية، أو البيزنطيين، أو البنادقة، حتى أن بلاد المجر

---

(1) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 226.
(2) جلال يحيى، مرجع سابق، ص 13.
(3) قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 25.
(4) جان بيرنجيه وآخرون، مرجع سابق، ص 197.

نفسها ارتأت أن الأحوال فيها صارت تحت حكم سليمان إلى أحسن ما كان عليه أيام آل هابسبورغ»[1]. وقد تسامح العثمانيون مع أتباع كالفن وسمحوا لهم بحرية التبشير في هنغاريا «وقد وعد السلطان سليمان الأمراء اللوثريين في البلاد المنخفضة، وغيرها من المناطق الخاضعة للإسبان بالدعم العسكري، بسبب مقاومتهم للبابا والإمبراطور الهابسبورغي»[2].

لقد كان هدف السياسة العثمانية في هذه المرحلة إضعاف الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وإبقاء أوروبا مقسمة، والحيلولة دون شن حرب صليبية جديدة موحدة ضد السلطنة العثمانية. وكان التعاون مع فرنسا العدو اللدود للإمبراطورية الرومانية المقدسة سبيلها إلى هذا. «فقد منحت الامتيازات لفرنسا عام 1535م على أيام السلطان سليمان القانوني، وكان القصد من ورائها عرقلة قيام حلف مقدس يعقده العالم الكاثوليكي الأوروبي ضد الدولة العثمانية. .. والحق أنها حققت القصد منها. واستطاع القانوني أن يجد بذلك دولة حليفة وتابعة له ضمناً بين إسبانيا وألمانيا»[3].

إلى جانب الصراع السياسي الذي تفجر في أوروبا فكان هنالك الصراع الديني حيث كانت السلطنة العثمانية تقف دائماً مع الطرف الذي يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية وتحاول اقتناص الفرص للتدخل في الشؤون الأوروبية «فقد استنكر العثمانيون مجزرة سان برتمولي ضد البروتستانت عام 1572م»[4]، وقد عبروا عن ذلك في رسائلهم إلى الزعماء

---

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة، محمد علي أبو درة، ج 3، المجلد 7، ص 113، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية.

(2) الكيلاني شمس الدين، مرجع سابق، ص 125.

(3) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 227.

(4) عبد الكريم رافق، مرجع سابق، ص 82.

اللوثريين في مختلف المقاطعات الإسبانية حيث «شجب السلاطين العثمانيون الكاثوليكية، التي ترفض الإسلام كما ترفض اللوثرية. ودعموا زعماء الانتفاضة الهولندية لتنسيق أعمالهم مع مسلمي إسبانيا ومع كل الذين يقاتلون البابوية»[1]، وأقام الباب العالي مع كل تلك الحركات المناهضة للكنيسة علاقات مودة وصداقة، ووعدتهم السلطنة بالمساعدة في نضالهم ضد البابوية «وكانت التجمعات المنشقة، تعمل بدورها على مساعدة الباب العالي، فقدمت المعلومات للعثمانيين، وتعاونت مع أعوانهم في معظم الأحيان»[2].

لقد كانت فرنسا هي الطرف الأوروبي الأساسي الذي استحث سليمان القانوني في الهجوم على المجر والنمسا، وشاركت في الجولات العسكرية ضد شارل الخامس وأخيه فرديناند، وخاصة في حوض المتوسط، وذلك لإحكام الضغط على إمبراطور إسبانيا ليخفف الضغط على فرنسا، وقد استجاب سليمان القانوني لهذا التحالف وخاصة بعد حصاره الأول لفيينا، وبذلك تزايدت المنافسة مع إسبانيا في حوض المتوسط وشمال إفريقيا.

لقد نشأ التقارب الفرنسي - العثماني في خضم الصراع ضد الإمبراطور شارل الخامس «فالصداقة الفرنسية - العثمانية ليست سوى نتائج واقع الحال، بمعنى أن كل واحدة من هاتين الدولتين كانت تمارس هيمنتها داخل دائرتها الخاصة (أوروبا الغربية بالنسبة لفرنسا وأوروبا الشرقية بالنسبة للسلطنة العثمانية) وذلك دون خطر حصول صدام بينهما نظراً لانعدام التجاور، وتهديد أي منهما لمصالح الآخر، وكان لكل منهما نفس العدو»[3].

---

(1) نيقولاي إيفانوف، مرجع سابق، ص 49.
(2) المرجع نفسه، ص 288.
(3) هارولد لامب، مرجع سابق، ص 119.

ومع هذا فلم تحل هذه الرغبة المتبادلة في التعاون بين الطرفين العثماني والفرنسي دون إحداهما والتصالح مع شارل الخامس كلما سنحت الفرصة التي تخدم المصالح الخاصة لأي منهما. وهو ما أتاح لفرنسا «البروز كدولة قومية خلال القرن السادس عشر، فالأسطول التركي في غربي البحر المتوسط كان يحمي جناح فرنسا الجنوبي ضد أي هجوم يشنه أعدائها، مما أتاح لملوكها تركيز قوتهم في الشمال وتأمين حدود فرنسا القومية»[1].

بالرغم من التأرجحات في الموقف الفرنسي أمام سعي البابا لوحدة المسيحيين في ضغطه على كل من شارل الخامس وفرنسوا الأول ليضعا حداً لقتالهما بهدف أن تتحد أوروبا من جديد ضد الإسلام[2]، فإن هذا لم يحل بين السياسة العثمانية وهدفها الأساسي، أي إبقاء أوروبا مقسمة، رغم خيبة أمل السلطان وهو يرى حلفائه المشتركين (الأوروبيين) يتنكرون لمعاهداتهم معه عندما يحققون مصالحهم في أوروبا[3]، فلقد حرصت السلطنة العثمانية على المضي قدماً في تحقيق أهداف سياستها الأوروبية (تقسيم قوى أوروبا) وكذلك رغبة منها في أداء دور سياسي وعسكري مهم على الساحة الأوروبية، وكانت الامتيازات والمعاهدات من أهم الحوافز والدوافع بين مختلف القوى الأوروبية حيث «كانت الدولة وهي تمنح تلك الامتيازات التجارية تسعى نحو هدف معين، ولاسيما حرصها على المصالح السياسية

---

(1) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان، ج 1، مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول، 1988، ص 269 و270.

(2) Michel Lesure; "Les relations Franco-Ottomanes à l'épreuve des guerres de religion" en; L'Empire Ottoman, la république de Turquie et la France, (Paris: Editions Isis, 1986), p 37.

(3) Stanford Shaw; op. cit. T I, P 140.

والعسكرية للبلاد»[1]، وذلك للوقوف أمام محاولات التوحد الأوروبية من أجل محاربة العثمانيين والذين اعتبرهم المؤرخون الأوروبيون، كما ذكرت بعض المصادر الاستشراقية «رعب العالم»[2].

وأمام تهافت الدول الأوروبية لكسب ود السلطنة، والتقرب من الباب العالي نظراً لما مثلته السلطنة العثمانية من قوة جعلتها تهيمن على العالم وفي نفس الوقت سيطرتها على الطرق التجارية التقليدية القادمة من الهند، فإن الدويلات الأوروبية سعت إلى كسب ود السلطنة العثمانية بغرض المحافظة على مصالحها التجارية التي توارثتها في منطقة الشرق الإسلامي وذلك عن طريق عقد المعاهدات والحصول على امتيازات تجارية.

وبما أن الدولة العثمانية في هذه المرحلة كانت في أوج مجدها وقمة عزها وبطشها، فهي كانت تمنح هذه الامتيازات إلى الدول الأوروبية على سبيل العطف حتى أن العثمانيين ترفعوا عن تنصيب سفراء لهم في هذه البلدان على أساس أنهم في غنى عن سائر هذه الدول. لقد كانت هذه الامتيازات منحة من صاحب قوة إلى طرف أدنى لتحقيق مصلحة «حيث أن المهارة الدبلوماسية هي التي حولت التعاون المشترك إلى عقد تجاري يعطي امتيازات لم تكن من قبيل التنازل من طرف ضعيف، ولكن هي ضمان من خلال عمل لخقوق الذميين التي امتدت إلى المسيحيين الأجانب»[3].

وبالتالي فإن ما قدمه السلاطين العثمانيين من امتيازات أو عقد

(1) إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 227.

(2) أنرست باركر، مرجع سابق، ص 140. انظر أيضاً برنار لويس: السياسة والحرب في الإسلام في شاخت وبوزورث: تراث الإسلام، ترجمة محمد زهير، عالم المعرفة،د.ت، ص 268.

(3) Bernard Lewis; the Arabs in the History, n.d, p 165 - 166.

معاهدات مع مختلف الدول الأوروبية، يخدم بالدرجة الأولى مصلحة السلطنة العثمانية سواءاً من الجانب السياسي وهو بعث الفرقة بين مختلف هذه الدول لتبقى مقسمة ومشتتة ليتسنى للعثمانيين تحقيق أهدافهم في الفتح وخاصة على الجبهة الشرقية، لأن أوروبا موحدة ستكون بمثابة حاجز منيع أمام السلطنة العثمانية في تحقيق طموحاتها الأوروبية أو الغرب أوسطية. أما الجانب الثاني فهو اقتصادي وهو محاولة من السلطنة العثمانية، العمل على تنشيط الدورة الاقتصادية في أراضيها خاصة بعد الكشوفات الأوروبية التي أدت إلى تحول طريق التجارة عبر رأس الرجاء الصالح. مما أدى إلى حالة من الركود الاقتصادي في المناطق العثمانية أثر بدوره على الحالة الاجتماعية في المشرق الإسلامي وكذلك على واردات الخزينة العثمانية التي هي في حاجة ماسة إلى موارد مالية لتنفيذ مخططاتها التوسعية.

لم تكن السلطنة العثمانية في تحركها هذا تنطلق من حسابات سياستها الأوروبية، وحسابات مصالحها الاقتصادية فقط ولكن كانت تنطلق من إدراك ووعي لطبيعة المنافسات الخارجية بين مختلف القوى الأوروبية في هذه المرحلة التاريخية من الحلقة الأولى من التنافس الاستعماري حيث أضحت المنافسة على التجارة الخارجية وعلى المستعمرات خارج أوروبا تلوح في الأفق بعد الكشوفات الجغرافية للعالم الجديد من أولويات الدول الأوروبية في التنافس فيما بينها قصد تثبيت أقدامها في شتى أصقاع المعمورة.

ففي هذه المرحلة كانت بعض الدول الأوروبية ليست لها القوة البحرية الكافية لمنافسة إسبانيا والبرتغال، مثل فرنسا والبندقية اللذان اعتقدتا أن الشرق الأدنى يعتبر مجالاً مناسباً للتوسع الاقتصادي، وكذلك الأمر بالنسبة

لروسيا الدولة الناشئة والطموحة في الوصول إلى المياه الدافئة، ومن ثم كانت الامتيازات العثمانية تدعم نفوذهم التنافسي في المنطقة «وبالفعل فلقد ازداد النشاط التجاري لفرنسا بشكل كبير في أسواق هذه المنطقة»[1]. وهكذا فلقد حرصت السلطنة العثمانية على تحقيق أهداف سياستها الأوروبية (تقسيم قوى أوروبا) وتنشيط الحركة الاقتصادية في أراضيها، من أهم الحوافز والدوافع لعقد المعاهدات ومنح الامتيازات للدول الأوروبية وذلك لمواجهة محاولات التوحد الأوروبي التي شجعتها البابوية وبعض أمراء أوروبا بكل قوة في حرب شاملة ضد العثمانيين ولكن هل كان تحقيق هذه الأهداف العثمانية سياسي بدرجة أولى ومن ثم اقتصادي، يستلزم في ظل طبيعة هذا الإطار السياسي في أوروبا عقد هذه المعاهدات مع مختلف الدول الأوروبية والتي عرفت باسم الامتيازات الأجنبية؟

وللإجابة عن هذا السؤال لا بد من تحليل طبيعة مختلف بنود هذه الامتيازات وآثارها السياسية والاقتصادية بالنسبة للمصالح العثمانية - الأوروبية.

II - طبيعة الامتيازات

اشتهرت هذه المجموعة من المعاهدات باسم " Les capitulations " باللغة الفرنسية "ومعاهدات الامتيازات الأجنبية" باللغة العربية. وإذا تركنا جانبا الترجمة العربية التي أطلقت عليها وهي "معاهدات الامتيازات الأجنبية" ولجأنا إلى ترجمة متحررة بدلاً من الترجمة الحرفية، ألفينا الترجمة

(1) يوسف علي رابح الثقفي «معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية»، 941هـ/ 1535م، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد 6، 1982م، ص 147 ـ 148.

المتحررة المفصلة والشاملة هي كما نراها المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المتسأمنين من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية وممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها وتقرير حق رعايا الدولة العثمانية المقيمين في أراضي تلك الدول في سريان هذه المبادئ عليهم.

والمستأمنون مصطلح فقهي إسلامي. وبما أن علماء الفقه يقسمون العالم إلى دار الإسلام ودار الحرب، ودار الإسلام تشمل البلاد التي يكون للمسلمين ولاية عليها، وتضم إلى جانب المسلمين أشخاصاً من غير المسلمين هم «الذميون والمستأمنون». «والذميون هم الذين يقيمون في دار الإسلام بأمان مؤبد، أما المستأمنون فيجيئون إلى دار الإسلام بأمان محدد المدة. وعلى خلاف المستأمنين لا يعتبر الذميون أجانب عن الجماعة الإسلامية»[1]. أما دار الحرب فتشمل البلاد التي ليس للمسلمين ولاية عليها ولا تقام فيها أكثر شعائر الإسلام.

وإذا كانت كلمة الامتيازات التي شاع استخدامها للدلالة على هذه المعاهدات مشتقة من أصل لاتيني، وتستمد جذورها التاريخية من أصول بيزنطية تأسيساً على أن الدولة البيزنطية كانت تمنح رعايا جمهورية البندقية وغيرها من الكيانات السياسية في شبه الجزيرة الإيطالية مثل هذه الامتيازات في أثناء إقامتهم في الأراضي البيزنطية.

فهل كانت بنود هذه المعاهدات سابقة أولى من نوعها؟

وهل كانت تعنى - في هذه المرحلة على الأقل القرن السادس عشر - خضوعاً من جانب السلطان العثماني للقوى الأجنبية لأن السلطان منح

(1) محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، ص 41 . 46.

الأجانب تيسيرات عديدة لم يسمح بها لرعاياه أنفسهم، وهي بالتالي لم تكن تحقق مصالح إسلامية وعثمانية عليا؟

إن الاتفاقات بين السلطنة العثمانية والدول الأوروبية، في القرن السادس عشر، والتي أطلق عليها اسم "الامتيازات"، قد مثلت في الواقع العمود الفقري في التواصل بين الشرق والغرب، وفي أية بقعة من بقاع السلطنة العثمانية- ما عدا الحجاز- لأنها في الحقيقة مثلت المستندات والأصول التي اعتمدت عليها الدول الأوروبية في إقامة جالياتها والمتاجرة في أرجائها.

لقد نصت تلك المواثيق بصورة عامة على السماح للأوروبيين الأجانب بدخول الأراضي العثمانية، والاستقرار في أي جزء من أجزائها، دونما ضغط أو إكراه، والمتاجرة في مدنها وموانئها والتنقل بين جنباتها، كما نظمت ظروف تلك التجارة، دونما ضغط على التجار والبحارة. ولقد ضمنت السلطنة العثمانية للمقيمين على أرضها من هؤلاء الأجانب الحرية الشخصية، فأعفتهم من دفع الجزية، ومنحتهم حرية الديانة، وسمحت لهم بممارسة طقوسهم الدينية، شريطة أن لا يخرجوا عن الحدود المرعية. وقد أذنت هذه الاتفاقات للدول المتعاقدة معها، أن تقيم في القسطنطينية، وفي المدن التي تختارها ممثلين عنها، تحت اسم سفير أو(بيل) في العاصمة، وقناصل في المدن الأخرى.

وهكذا وجد التمثيل الدبلوماسي بين السلطنة العثمانية الإسلامية، وبين الدول الغربية المسيحية. ولقد اتخذ هذا التمثيل في بدئه طابعا تجاريا، لأن العلاقات بين الطرفين كانت تحمل هذا المضمون، ولأنه كان مرتبطا إلى حد كبير بالشركات والمؤسسات التجارية، إلا أنه تطور مع الزمن، حتى أخذ مفهومه السياسي البحت.

إلا أن هذه الاتفاقات بين السلطنة العثمانية، والدول الأوروبية ابتداءً من اتفاق 1535م مع فرنسا أثارت تساؤلات كثيرة في جميع الأوساط العلمية، ونقاشاً طويلاً، ودراسات واسعة، كونت مع الزمن أدباً تاريخياً وحقوقياً ضخماً، وبجميع اللغات، يدور كله حول هذه الاتفاقيات، والمواثيق، والعهود، ومضمونها، ووجهات نظر الحقوقيين والمؤرخين بها. فقد استثار الكثيرين أن تمنح السلطنة العثمانية المسلمة قناصل الدول الغربية المسيحية وسفرائها استقلال شبه تام في تقرير شؤون مواطنيهم، وتنظيمها في النواحي التجارية، والحقوقية، والجزائية، وأن يتم هذا وفقاً لقوانينهم الخاصة ودون أن يتبع ذلك معاملة بالمثل من قبل تلك الدول. فهي بحسب رأيهم امتيازات فعلية، وهي بدعة ونزول من السلطان عن حقوقه وسيادته لمصلحة الدول الأجنبية(1).

فالوضع الطبيعي للأجانب في مختلف الدول حالياً، هو أن يكونوا بصورة عامة كالسكان الأصليين، يخضعون لقوانين البلاد التي يقيمون فيها وسلطاتها، وهذا نتيجة طبيعية لسيادة الدولة على أرضها(2)، فالسلطنة العثمانية لم تحتفظ في ظل هذه الاتفاقيات ببعض حقوق هذه السيادة، مثل التشريع والقضاء بخصوص الأجانب المقيمين على أرضها(3)، إلا أن بعض المؤرخين أوجد تسويغاً لهذا الأمر، فقال بأن الدولة العثمانية، وهي الدولة

---

(1) اميل خوري، عادل اسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي ج1، بيروت 1959 ـ 1960، ص 13.

(2) Encyclopedie Française; Larousse XX e Siecle. Paris 1929, Art. Capitulations.

عبد الكريم زيدان، أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، بغداد 1963، ص 72.

(3) BROWN (Philip. Marshall); Foreigners in Turkey, then Juridical Statut. Princeton, Oxford University, press 1914.

القوية، قد منحت مثل هذه الامتيازات كرماً منها ونظرت إليها كلفتة عطف من سيد كبير وكريم نحو أمير غربي صغير[1] ومهما يكن من أمر فلا شك أن التجارة كانت هي الدافع الرئيسي لإنشاء علاقات سلم وود، وصداقة بين الأمم والشعوب ـ في القرن السادس عشر على الأقل ـ كما كانت الحافز لوضع أسس لهذه العلاقات، ولمعاملات الأطراف فيما بينها، ومن ثم كانت مهداً للقانون الدولي، فالقوانين الرودية[2] التي انبثقت من امتداد التجارة المبكر في حوض البحر المتوسط. وفي ذلك يرى "Ferand-Girand" انه عندما يوجد بين شعبين اختلافات كبيرة جدا، من ناحية الدين والعادات والقوانين والتقاليد، فإنه من العسير أن تقوم علاقات دائمة ومستمرة وآمنة بينهما، إلا إذا استطاع أحد الشعبين الذي يجذبه نشاطه نحو أرض الآخر، أن يجد ضمانات فوق العادة، بدونها تنعدم كل طمأنينة وسلامة على الأشخاص والأملاك"[3].

فهذه الحقوق، أو تلك الضمانات التي يطلق عليها اسم الامتيازات أحياناً، لأنها منحت لأجانب كانوا لا يتمتعون بمثلها في الماضي، أو لأنها متميزة عما يتمتع بها المواطنون أنفسهم هي في الواقع عبارة عن عهود ومواثيق تضمن تسهيلات تجارية معينة، وقد غدت لدى الشعوب والأمم ومع الزمن، عادة عالمية وعرفاً دولياً دارجاً.

---

(1) Mantran; Istanbul dans la Seconde Moitié du XVII e Siècle, Paris 1962, p 551.

(2) Grand Larousse; Encyclopedique. Art Raodien

ان القوانين الرودية، هي قوانين بحرية سارت عليها قديماً أثينا وروما وتنسب إلى رودس، عندما كانت في أوج إزدهارها التجاري والبحري في القرن الثالث ق.م.

(3) Ferand-Girand; Juridiction Française dans les echelles du Levant, Paris 1941, T1, introduction P29.

فهذه العهود والمواثيق (الامتيازات) التي منحتها السلطة العثمانية للدول الأوروبية، في معظم بنودها وفقراتها، حتى بما فيها قضية "القضاء الخاص" ليست شيئاً جديداً، أو مبتدعاً في تاريخ العلاقات الدولية، وإنما هي استمرار لتقليد دولي، وأعراف تجارية سارت عليها الأمم المختلفة في العصور القديمة والوسطى.

فقبل القرن التاسع للميلاد، كان للتجار العرب والمسلمين جاليات في ميناء كانتون في الصين، وكان مسموحاً لهم أن يحكموا ويقاضوا من قبل قاضيهم، وبحسب تشريع القرآن[1] وانتشرت هذه العهود لدى مختلف الشعوب ففي سنة 991 م، سمح الإمبراطور البيزنطي في القسطنطينية للبنادقة المقيمين عنده أن يحاكموا من قبل حكامهم، وإن الصك الذي أصدره الإمبراطور ألكسيس الأول البيزنطي، بتاريخ 1082م، يمنح البنادقة امتيازات تجارية واسعة[2]، وإذا ما رجعنا إلى ما نالته المدن الإيطالية من الدويلات الصليبية في بلاد الشام، أثناء الحروب الصليبية، لوجدنا أنها امتيازات أوسع نطاقاً، وأشمل مما أشير إليه، فقد سمح لبيزا وجنوة والبندقية بمد تشريعاتها، على أحيائها في القدس، وبيروت، ويافا، وعكا، وصور، وقبرص، ورودس، وغيرها[3].

وفي الحقيقة لا يظهر هذا النمط من المواثيق والصكوك عند الدول المسيحية فحسب، وإنما يبدو واضحاً وواقعاً بين الحكام المسلمين

---

(1) Heyd Wilhelm; Histoire du Commerce du Levant au Moyen age, Trad de Furcy Raymond, Leipzig, 1923, 2vol, T1, p30

(2) Heyd; op. cit, T1, p 227 - 228, 257 - 258.

- Sir Thomas Twiss: Law of Nations, Oxford 1884, p 450.

(3) Heyd; op. cit, T1, p 147 - 163

والفرنجة، قبل الحروب الصليبية، وابانها وبعدها. فقد قامت علاقات تجارية بين العرب المسلمين في بلاد الشام ومصر، وبين أوروبا، ولا سيما المدن الإيطالية منذ القرن التاسع ميلادي. ولا بد أنه كان هناك اتفاقات ومواثيق منذ القرن العاشر على الأقل[1]. ومهما يكن فإنه منذ سنة 1137م كان الصقليون يتمتعون في مصر بفوائد تجارية، مثل تخفيض التعرفه الجمركية، ووقع ملكها مع الخليفة في مصر اتفاقاً نال منه مكاسب لصالح تجارة بلده[2] وفي سنة 1154م وقعت اتفاقية مشابهة بين بيزا والخليفة الفاطمي[3]

وفي خضم الحرب الصليبية، وقع البنادقة في سنة 1208م، مع أمير حلب اتفاقاً ينص على إقامتهم وحماية تجارتهم في تلك المدينة، وكذلك في اللاذقية في سنة 1225م وثُبت هذا الاتفاق ودُعم في سنة 1229م[4]. ولم يكتفِ البنادقة بذلك، بل توصلوا إلى عهود مماثلة مع الملك العادل الأول سلطان مصر في سنة 1208م، والملك العادل الثاني في سنة 1238م، والصالح أيوب في سنة 1244م، والسلطان أيبك، ثم قلاوون سنة1288م[5]. وعلى شاكلة هذه الاتفاقيات، قامت اتفاقيات بين الحكام المسلمين في شمال أفريقيا العربي، وبين المدن الإيطالية وبالتالي «كانت هذه المعاهدات مجرد تصديق على إجراءات كانت متبعة من قبل، فقد سبق لمماليك مصر ولمحمد الفاتح والسلطان سليم الأول أن منحوا التجار

(1) Heyd; op. cit, T1, p 390

(2) Ibid, op. cit, T1, p 392 - 394

(3) Ibid, op. cit, T1, p 399

(4) Ibid, op. cit, T1, p 374 - 377

(5) Ibid, op. cit, T1, p 410 - 411

الغربيين تسهيلات كثيرة»[1]، أي «أنها بنيت في مجملها على أصول معاهدة السلطان سليم الأول والبندقية سنة 1517م والتي تعتبر بدورها امتداد للتقاليد والمعاهدات المصرية الإفرنجية في أواخر العصور الوسطى»[2]، ويرى البعض أن تاريخ الامتيازات الأجنبية في البلاد الشرقية أقدم من هذا حيث يرجع إلى عصر الخليفة هارون الرشيد الذي منح الإفرنج من رعايا الإمبراطور شرلمان كثيراً من الضمانات والتسهيلات التجارية ثم انتقلت هذه الامتيازات إلى المدن الإيطالية المستقلة[3]، كذلك منح السلطان صلاح الدين الأيوبي مدينة بيزا الإيطالية بعض الامتيازات. لكن الفرق بين الامتيازات التي منحها هارون الرشيد لرعايا شرلمان وتلك التي منحها المماليك لم تتحول إلى حقوق كما هو واقع الحال في القرن السادس عشر بدليل أن هارون الرشيد رفض أي تحالف مع شرلمان ضد عبد الرحمن الداخل في الأندلس[4]، وظلت هذه الامتيازات مجرد هبة أو مكرمة يمكن إلغائها.

وبذلك يمكن تقسيم طبيعة هذه المعاهدات إلى قسمين سياسي بدرجة أولى ومن ثم اقتصادي.

1- الجانب السياسي: تعد هذه الاتفاقيات أو المعاهدات أو

(1) مجيد خدوري، الحرب والسلام في شرعة الإسلام، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1983، ص 261.

(2) رؤوف عباس، مصر وعالم البحر المتوسط، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1986، ص 202.

(3) المقتطف، الامتيازات الأجنبية في الممالك العثمانية، نوفمبر 1914، مجلد 45، جزء 5، ص58.

(4) ابراهيم بيضون، الدولة العربية في اسبانية من الفتح حتى سقوط الخلافة، 92-422 هـ/ 711-1031م، دار النهضة العربية، للطباعة والنشر، بيروت 1978، ص200.

- Levis - Provençal: Histoire de L'Espagne Musulmane 3 Tomes Paris 1990, P118.

«الامتيازات الأجنبية» التي حدثت بشكل يثير الانتباه، وخاصة إثر التحولات التي شهدها العالم إثر موجة الكشوفات الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر ميلاديين بمثابة نقلة نوعية في العلاقات بين الشرق الإسلامي الممثل في السلطنة العثمانية (ديار الإسلام) والغرب المسيحي الممثل في الدول الأوروبية (ديار الحرب). وما تتضمنه هذه الامتيازات من تجديدات في العلاقات بين المسلمين والمسيحيين من صبغة سياسية وتجارية وقانونية وفي بعض قواعد الشرع الإسلامي المنظم لهذه العلاقات، وبذلك بدت هذه المعاهدات فرصة مواتية لإتباع نهج سلمي للتوفيق بين المصالح المتعارضة للمسيحية والإسلام، ولم يلعب العنصر الديني دوراً مميزاً في إبرام هذه المعاهدات لأن طبيعة بنودها لا تشجع مبدأ الكفاح ضد المسيحيين بالرغم من الحالة التي كانت تسود المجتمعات الشرقية المسلمة أو المسيحية على حد سواء حيث كانت عبارة عن مجتمعات دينية شبه مغلقة (حتى أن الدولة العثمانية نفسها قد أخذت بهذا النظام الذي عرف باسم "نظام الملل"). وكان المسلمون لا يعرفون عن أوروبا إلا وجهها القبيح الذي كان يمثل في الحروب الصليبية التي تعرضت لها أقاليم الشرق الإسلامي. غير أن الدوافع الأساسية التي أظهرت هذه المعاهدات إلى عالم الوجود لم تكن لها صلة بالعلاقات السلمية التجارية ولكن برغبة العثمانيين في خلق الشقاق والتفرقة بين الأمراء المسيحيين. بيد «أن الأسباب التي حفزت الدولتين على عقد هذه المعاهدات (الأسباب السياسية) لم تكن تظهر في بنودها الاقتصادية التجارية، بالرغم من أن الدافع الاقتصادي يأتي في المرتبة الثانية»[1].

(1) يوسف رابع الثقفي، مرجع سابق، ص 147 . 148.

ولكنها كانت تعبيراً عن نمط مغاير من العلاقات يسعى لأهداف مختلفة فكانت تلك البنود التجارية في هذه المعاهدات مغرية للتجار الغربيين وبذلك استطاعت السلطنة عبر تكتيكها الدبلوماسي أن تتحرك في كل الاتجاهات ولا تقتصر في تحركها هذا من حسابات سياستها الأوروبية فقط ولكن كانت تنطلق من إدراك ووعي لطبيعة المرحلة وما مثلته من منافسات محتدمة بين مختلف القوى الأوروبية، ولذا فلم تكن هذه الامتيازات تخل عن الجهاد ولم تكن تنازلاً عن حق ولكن كانت نهجاً سياسياً لتطويع أدوات الجهاد ضد أعداء الإسلام وفقاً لظروف العدو وللظروف الذاتية وصولاً للأهداف التي تحقق مصالح المسلمين، فضلاً عن تحقيق أهدافها السياسية الخفية أو العلنية أي تقسيم المعارضة المسيحية واستنزاف جهودها في مواجهات داخلية بين الهابسبورغ والبربون وبين الكاثوليك والبروتستانت.

إلا أن هذه المعاهدات لم تخلو في طياتها من الإشارة إلى التعاون الوثيق في جميع المجالات ولاسيما العسكرية منها ومثال على ذلك فقد أعطت المعاهدة الموقعة بين الباب العالي وفرنسا الأمان للمراكب العثمانية والفرنسية، فقد نص البند الأول من معاهدة 1535م على ما يلي: «يجوز لرعايا الدولتين وتابعيهما السفر بحراً بمراكب مسلحة أو غير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء إليها والإقامة فيها أو الرجوع إلى الثغور والمدن أو غيرها بقصد الإتجار على حسب رغبتهم بكامل الحرية وبدون أن تحصل لهم أدنى تعد عليهم أو على متاجرهم»[1].

وقد كان البند العاشر من نفس المعاهدة أكثر وضوحاً في هذا

---

(1) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 224.

الموضوع، إذ يقول: «ومن الآن فصاعداً لا يجوز لجلالة السلطان أو ملك فرنسا ولا لقبودانات البحر ورجال الحرب أو أي شخص آخر تابع لأحدهما أو لمن يستأجرونهم لذلك سواء في البر والبحر أخذ أو شراء أو بيع أو حجز أسراء الحرب بصفة أرقاء ولو تجاسر قرصان أو غيره من رعايا إحدى الدولتين المتعاقدتين على أخذ أحد رعايا الطرف الآخر أو اغتصاب أملاكه أو أمواله يصير إخبار حاكم الجهة وعليه ضبط الفاعل ومعاقبته على مخالفته لشروط الصلح عبرة لغيره ورد ما يوجد عنده من الأشياء المغتصبة إلى من أخذت منه»[1].

كذلك فإن المؤرخ التركي، "يلماز أوزتونا" يرى أن معاهدة الامتيازات: «معاهدة مساعدة لتنمية فرنسا عسكرياً واقتصادياً والحيلولة دون وقوعها لقمة سائغة لألمانيا وإسبانيا. وهكذا منح الديوان الهمايوني فرنسا بعض الامتيازات التجارية التي من شأنها تقويتها ببعض الميزات التي لم يعترف بها لغيرها من الدول»[2].

وبعد توقيع هذه المعاهدة أرسل السلطان سليمان القانوني إلى خير الدين والي الجزائر «يعلمه أن يكف عن المراكب الفرنسية وشواطئهم»[3]. كذلك فقد عقدت السلطنة العثمانية مع فرنسا تحالفاً في عهد كل من «السلطان سليمان القانوني» و«هنري دي فالوا الثاني» سنة 1553م إبان الحرب العثمانية - الفرنسية ضد الإمبراطورية الرومانية المقدسة بقيادة شارل الخامس إثر رسالة ملك فرنسا إلى الباب العالي يقول فيها «لم يبق لدى

(1) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 227.
(2) يلماز أوزتونا، مرجع سابق، ص 300.
(3) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 231.

فرنسا أي أمل في المساعدة من أي مكان آخر عدا حضرة سلطان العالم، حيث أن حضرة سلطان العالم قد قدم من قبل مساعداته لمرات عديدة. إن فرنسا ستكون ممتنة إلى الأبد لو سوعدت بمقدار من النقود والبضاعة، وستطبق شهرة الكرم التركي العالم أجمع إن مثل هذه المساعدة تعتبر لا شيء بالنسبة إلى سلطان العالم»[1].

وقد كان البند الأول من معاهدة 1553م أكثر وضوحاً على التعاون العسكري العثماني - الفرنسي في محاربة شارل الخامس إذ يقول: «بما أن جلالة السلطان سليمان الترك بإرساله عمارة بحرية في بحر التوسكان[2]» ضد الإمبراطور شارل الخامس قد أعان بذلك هنري دي فالوا مدة سنتين بناءاً على طلبه المتكرر في بادئ الأمر وبالخصوص بناءاً على ترجياته البالغة أقصى درجات الحض»[3].

كذلك فقد نص البند الثاني من اتفاقية 1553م، بين الباب العالي وفرنسا المعدلة عن اتفاقية 1535م على ما يلي: «إن جلالة السلطان سليمان يقوم بتجهيزه، 60 مركباً ذات ثلاث صفوف و25 قرصاناً بحري ويرسلها إلى الملك هنري في مدة 4 شهور. . .»[4].

وبالإضافة إلى الجانب العسكري فقد نظمت بعض هذه المعاهدات الترتيبات الدبلوماسية وبينت بعض أوجه البروتوكولات الدبلوماسية وقد بين

(1) يلماز أوزتونا، مرجع سابق، ص 313.

(2) كان اسم التوسكان يطلق على المناطق الكائنة في وسط إيطاليا يوم كانت مقسمة إلى إمارات وقد أطلق تجاوزاً على البحر الكائن بين كورسيكا والبر الإيطالي اسم بحر التوسكان بينما هو البحر الأبيض المتوسط.

(3) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 242.

(4) المصدر نفسه، ص 243.

ذلك البند الثالث من معاهدة 1535م بين الباب العالي وفرنسا حيث ينص على أنه: «كلما يعين ملك فرنسا قنصلاً في مدينة القسطنطينية أو في (بيرا)[1] أو غيرهما من مدائن المملكة العثمانية كالقنصل المعين الآن بمدينة الإسكندرية يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة ويكون له أن يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية بين رعايا ملك فرنسا بدون أن يمنعه من ذلك حاكم أو قاضي شرعي أو (صوباشي)[2] أو أي موظف آخر ولكن لو امتنع أحد رعايا الملك عن إطاعة أوامر أو أحكام القنصل فله أن يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها وعليهم مساعدته ومعاونته وعلى أي حال ليس للقاضي الشرعي أو أي موظف آخر أن يحكم في المنازعات التي تقع بين التجار الفرنساويين وباقي رعايا فرنسا حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم وأن أصدر حكماً في مثل هذه الأحوال يكون حكمه لاغياً لا يعمل به مطلقاً»[3].

2 - الجانب الاقتصادي:

بالنظر إلى طبيعة الممارسة الدبلوماسية وأغراضها المحدودة من جانب الطرف الإسلامي، حيث كانت الغاية الرئيسية للبعثات الدبلوماسية الأجنبية الخاصة في هذه المرحلة تجارية بدرجة أولى لأن النزاعات السياسية كانت تحل بالحرب وكان المنتصر بغرض الحل. وبما أن هذه الامتيازات كانت تمثل تعبيراً عن نمط المغاير في العلاقات يسعى لأهداف مختلفة كان العنصر الاقتصادي يطغى على معظم بنودها.

---

(1) بيرا Piree، هي ميناء مدينة أثينا.

(2) صوباشي، هو المحتسب أو مدير الشرطة.

(3) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 224 . 225.

ومن ثم فإنه بالنظر إلى الإطار السياسي التاريخي للمعاهدات يمكن القول أن الامتيازات أو المعاهدات لم تكن رد فعل لقوة غربية متفوقة كما لم تكن سياسة تهدف إلى تعبئة ومساندة قوة غربية ضد تحديات كيانات إسلامية وغير إسلامية أخرى بقدر ما كانت تخدم مصالح وأهداف اقتصادية على ضوء الأوضاع القائمة، ولعل هذه المصالح والأهداف هي التي تبرر طبيعة البنود التجارية القانونية، وهي ترتبط بطبيعة الاقتصاد العثماني وطبيعة العلاقات العثمانية الأوروبية خلال القرن السادس عشر ميلادي، وفي ظل طبيعة الأوضاع الاقتصادية العالمية القائمة.

فمع اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذي هدد التجارة في شرق المتوسط بتحويلها إلى المحيط الهندي والأطلسي، كان من الضروري بالنسبة للسلطنة العثمانية التي تهتم بتنمية التجارة وحماية مصالح تجارها، وأن تعمل على حماية التجارة بين الشرق والغرب وتضمن استمرار تفوقها ونموها عبر الأراضي العثمانية (وخاصة عبر الأراضي العربية بعد ضمها) وذلك «لاستمرار توفير الموارد المالية من عائدات التجارة والتي تمثل المصدر الأساسي للخزانة العثمانية، وذلك لمواجهة آثار الأزمة الناجمة عن بداية هذا التحول، والتي أخذت تتفاقم ابتداءً من منتصف القرن السادس عشر ميلادي»[1].

ولقد حققت السلطنة العثمانية هذا الهدف بعدة طرق كان من أهمها تقديم التسهيلات التجارية عبر منحها الامتيازات للتجار الأوروبيين لتشجيع التجارة في أرجاء السلطنة العثمانية ولجعل مصر وبلاد الشام وشرق

---

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 94 . 95.

المتوسط (الشرق الأدنى) «حلقة اتصال من جديد للتجارة بين الشرق والغرب بدلاً من استخدام طريق رأس الرجاء الصالح»[1].

لقد بدأ العمل بنظام الامتيازات بشكل ملفت منذ بداية القرن السادس عشر ميلادي وكانت أولى هذه الامتيازات تمت في عهد السلطان سليم الأول الذي لم يجد ما يمنع من تجديد الامتيازات مع جمهورية البندقية حيث «أقر لتجارها جميع التسهيلات التي كانوا يتمتعون بها في عهد المماليك في الشام ومصر وذلك في 14 شباط (فيفري) 1517م»[2]، «وسلمت الوثيقة إلى يد قنصل البندقية في الإسكندرية، في الثامن من أيلول (سبتمبر) 1517م»[3]، وكذلك فقد تم تجديد هذه الامتيازات مع جمهورية البندقية عن طريق سفيرها في البندقية «ماركوممو»[4]، الذي تمكن من توقيع معاهدة مع السلطنة العثمانية في الأول من محرم سنة 928هـ،/ والأول من كانون (ديسمبر) 1521م[5]، وكانت المعاهدة تضم ثلاثين بنداً تحدد حرية البنادقة في التجارة بين شتى أنحاء السلطنة حيث ينص البند الأول والثاني على «حرية التجارة للبنادقة في أنحاء الإمبراطورية العثمانية وضمان أمن التجار وسلامتهم»[6].وهذه الوثيقة الديبلوماسية تعد ذات أهمية كبيرة لأنها

(1) يوسف علي رابع الثقفي، مرجع سابق، ص 154 . 156.

(2) شارل ديل، مرجع سابق، ص 150 Combe: op. cit, p 193. -.

(3) Heyd, op. cit, T II, p 545 - 546.

(4) Hauser & Renaudet, op. cit, p 408.

لقد وقعت المعادة بفضل الصداقة بين إبراهيم باشا الصدر الأعظم، ومبعوث البندقية، وكان بيل(سفير) البندقية يشغل آنذاك مركزاً ممتازاً، لأن القوى المسيحية لم تكن بعد قد دخلت في علاقات دبلوماسية مع الدولة العثمانية.

(5) Hammer: op. cit, T V, p 21 - 22.

(6) Ibid, T V, p 21 - 22. Voir, Lavisse & Rambaud: Histoire Générale, T IV, p 720.

تحوي البنود الرئيسية التي صاغ الباب العالي بحسابها معاهداته مع الدول الأوروبية الأخرى.

مع مجيء السلطان سليمان القانوني إلى السلطة الذي خطا عدة خطوات هامة في سياسة الانفتاح التجارية مع عدد من الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وذلك سنة 1528م وهذه المعاهدة عبارة عن تجديد الامتيازات كانت قد حصلت عليها فرنسا أيام دولة المماليك ونظراً للعلاقات الودية الوثيقة بين الباب العالي وفرنسا فقد برزت إلى الوجود معاهدة صداقة وتجارة بين السلطنة العثمانية وفرنسا سنة 1535م - 1536م أكثر شمولية حيث اشتملت هذه المعاهدة على ستة عشر بنداً، أكثرها إجحافاً بحق العثمانيين هي البنود الرابع والخامس والسادس والسابع فقد أتاحت لفرنسا تحقيق مصالح تجارية وسياسية وقضائية لم تكن تحلم بها أي دولة أوروبية أما بالنسبة للناحية الاقتصادية فقد أعطت هذه المعاهدة تسهيلات كبيرة للتجار الأوروبيين وذلك ما نص عليه البند الثاني إذ يقول: «يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوع الاتجار فيها وسيرها ونقلها براً وبحراً من مملكة إلى أخرى مع دفع العوائد والضرائب المعتادة قديماً بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العثمانية ما يدفعه الأتراك ويدفع الأتراك في البلاد الفرنساوية ما يدفعه الفرنساويون بدون أن يدفع أي الطرفين عوائد أو ضرائب أو مكوساً أخرى»[1].

وقد أتى البند الخامس عشر ليعفي التجار الفرنسيين والأوروبيين على حد سواء من الضرائب أو دفع الخراج أو الجزية للسلطنة العثمانية بعد أن «اشترط ملك فرنسا أن يكون للبابا وملك إنكلترا أخيه وحليفه الأبدي وملك

---

(1) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 224.

إيقوسيا[1] الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا، بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان ويطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور»[2]. وبالتالي فإن «كل تابع لملك فرنسا إذا لم يكن أقام بأراضي الدولة العلية مدة عشر سنوات كاملة بدون انقطاع لا يلزم بدفع الخراج أو أي ضريبة أياً كان اسمها ولا يلزم بحراسة الأراضي المجاورة أو مخازن جلالة السلطان ولا بالشغل في الترسانة أو أي عمل آخر، وكذلك تكون معاملة رعايا الدولة في بلاد فرنسا»[3].

ومهما يكن فقد حصلت الدول الأوروبية على عدة فرمانات تمنحها فوائد قيمة لتجارها في أراضي السلطنة العثمانية يتم تجديدها وتطويرها بين الحين والآخر أو عند استلام سلطان جديد للحكم في السلطنة العثمانية.

بذلك فقد وظفت السلطنة العثمانية وخاصة في عهد سليمان القانوني علاقاتها الأوروبية لحل بعض وجوه الأزمة المالية في داخل السلطنة، وذلك عن طريق سياسة حرية التجارة ولم تكن السلطنة العثمانية في تحركها هذا تنطلق من حسابات سياسية في علاقاتها الأوروبية فحسب بل كانت لديها حسابات مصالحها الاقتصادية إضافة إلى إدراك وعيها لطبيعة المنافسات الخارجية بين القوى الأوروبية. فلقد كانت المنافسة على التجارة ضمن أولويات أوروبا التي رأت في الامتيازات العثمانية دعماً لنفوذها التنافسي في هذه المنطقة.

---

(1) إيقوسيا هي إيكوسيا، Ecosse، وهي الجزء الشمالي من أراضي المملكة المتحدة. إنكلترا. وقد كانت آنذاك دولة مستقلة.

(2) محمد فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 229.

(3) المصدر نفسه، ص 229.

وبالفعل فلقد ازداد النشاط التجاري إثر استخدام السلطنة العثمانية القوة الاقتصادية من خلال منح الإمتيازات فقد زاد ذلك من قوة تدعيم قوة حلفائها الأوروبيين (فرنسا) من ناحية ومن ناحية أخرى محاولة استقطاب أعدائها مثل البابوية ودعوتها للانضمام إلى الاشتراك في الاميتازات الممنوحة لفرنسا كما نص على ذلك الجزء الثاني من البند الخامس عشر من المعاهدة العثمانية - الفرنسية سنة (1535 - 1536م) وذلك بجعل حرية الانضمام إلى هذا التحالف مفتوحاً أمام بقية الدول الأوروبية. وذلك من أجل مواجهة العدو المشترك لكل من فرنسا والباب العالي، الإمبراطورية الرومانية المقدسة. بعبارة أخرى كانت الامتيازات الاقتصادية العثمانية بقدر ما تخدم المصالح العثمانية - الأوروبية، كانت تخدم أيضاً الأهداف السياسية للتحالفات العثمانية الأوروبية (التحالف العثماني - الفرنسي). ولكن لكل عملة وجه آخر فبقدر ما حققت السلطنة العثمانية من خلال وضعها كدولة قوية ومانحة مصالحها السياسية والاقتصادية بقدر ما ساهمت أيضاً «ليس في المساندة السياسية للملكيات القومية والحركة البروتستانتية المناهضة لهيمنة الهابسبورغ على أوروبا فقط ولكن في مساندة النمو الماركنتلي لبعض القوى الأوروبية من خلال فتح أسواق الشرق الأدنى أمامها، وهو النمو الذي كان الخطوة السابقة على النمو الرأسمالي»[1].

ومن هنا مبعث الجدل على أثر هذه المعاهدات أو هذه الامتيازات على توازن القوى بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي إذ يمكن القول أن السلطنة العثمانية القوية والمهيمنة التي كانت تقدم الامتيازات كمنحة وبعمل إرادي منفرد كانت أيضاً قادرة على جعل ما تمنحه من امتيازات ينعكس

(1) Halil Inalcik: the heydat and decline of the Ottoman Empire; Cambridge, 1970, p 330.

بإيجابية على ميزان القوى بينها وبين الدول الأوروبية، إلا أن هذه الصورة التي تحققت على الأقل في عهد سليمان القانوني تغيرت تدريجياً بعد ذلك مع دخول هذه السلطنة مرحلة الضعف من ناحية وتنامي قوة ونمو وتوسع الدول الأوروبية من ناحية أخرى ومن ثم تحولت قواعد اللعبة ونتائجها لتصبح هذه الامتيازات التي امتدت إلى دول أوروبية أخرى بعد قرن واحد، أهم مظاهر ضعف السلطنة العثمانية ثم أحد أهم أسباب انهيارها.

III- المعاهدات:

لقد سعت السلطنة العثمانية ومنذ بداية عهدها، وخاصة بعد فتح القسطنطينية إلى عقد عدة اتفاقيات ومعاهدات مع مختلف الدول الأوروبية. وقد اختلفت هذه المعاهدات من حيث المبدأ والأسس التي قامت عليها باختلاف الظروف والمراحل التي أبرمت فيها.

لقد كانت هذه المعاهدات في البداية عبارة عن اتفاقيات أو امتيازات ذات صبغة تجارية أساساً. ولكنها حملت في بعض جوانبها أبعاداً سياسية وعسكرية بالإضافة إلى الجانب التجاري الذي طغى على معظمها.

وأولى من حصل على هذه الامتيازات ذات الصبغة التجارية المدن الإيطالية، وهي تعد بمثابة امتداد لامتيازات كانت قد حصلت عليها هذه الجمهوريات في المناطق الشرقية للبحر المتوسط، من الدول التي حكمت المنطقة قبل بروز العثمانيين. وقد خضعت هذه العلاقات مع هذه الدول لتذبذبات السياسة والاقتصاد في نطاق البحر المتوسط، المنكمش على نفسه آنذاك.

ونتيجة لعدة ظروف وتبدلات سياسية واقتصادية برزت في آن واحد في

أوروبا وفي شرقي المتوسط، حيث تركت هذه التطورات العالمية آثارها الضخمة على أوروبا وعلى منطقة الشرق على حد سواء.

فأوروبا التي أصبحت في أواخر العصور الوسطى تعاني تطورات خطيرة وهامة وخاصة منذ بداية القرن الرابع عشر، حيث أدى نشاط التجارة الشرقية الأوروبية إلى ظهور طبقة الرأسماليين الكبار في أوروبا، التي شرعت تنشئ المصارف، وتسعى لتوسيع رقعة هذه التجارة العالمية ومضاعفة تمويلها، أي أنها أخذت ترنو ببصرها إلى أسواق جديدة ما وراء البحر المتوسط، تستورد وتصدر منها في آن واحد.

وأضيف إلى هذا التطور الرأسمالي نمو النزعة الفردية التحررية، التي راحت منذ نهاية العصور الوسطى تترك أثرها الدامغ في التحرر الاقتصادي، وتخرج الاقتصاد من مفهوماته التقليدية السابقة فانطلق يعتمد تدريجياً على المبادرات الفردية ويقضي على الاحتكار التقليدي لبعض المدن والعصب التجارية.

وكان لانفلات الاقتصاد الرأسمالي من احتكارات المدن السابقة وتضخم الرأسمال أثرهما الفعال في اندفاع الغرب نحو كشف طرق جديدة، تسوقه إلى منافذ تجارية جديدة وبذلك فإن «تطور الرأسمالية في مطلع العصور الحديثة، هو الذي دفع الغرب إلى البحث عن طرق نقل غير السابقة. وبمجرد أن وجدت فإن الاقتصاد الرأسمالي نما واتسع، حتى وصل إلى مستويات غيرت توازن العالم تماماً»[1]، وأدى هذا بالتالي إلى ابتعاد التجار عن الأسواق القديمة بعد أن أصبح بإمكان حكومات المدن المستقلة

(1) Pirènne; op. cit. T II, p 283.

أن تسيطر على الاقتصاد المتحرر الواسع الجديد وتوجهه لخدمة أهدافها السياسية والاقتصادية.

ومن هذا تبين أن البندقية سيدة التجارة في البحر المتوسط، وزميلاتها من المدن الإيطالية لن تتمكن أمام التطورات الاقتصادية الحديثة الصمود طويلاً أمام الدول الأوروبية الحديثة، كفرنسا وإسبانيا والبرتغال وإنكلترا، فكل هذه الدول ستدخل معها في تنافس تجاري، أكان ذلك في البحر المتوسط أو خارجه، وسيؤدي هذا التنافس إلى صراع سياسي، يكون مسرحه البحر المتوسط.

أما بالنسبة لشرق المتوسط فإن ظهور العثمانيون كقوة بارزة وقوية استطاعت أن تبسط سيطرتها على المنطقة الشرقية للبحر المتوسط وأن تمد نفوذها على البلاد العربية وذلك بضمها لمصر وبلاد الشام منذ بداية القرن السادس عشر ميلادي، حيث استطاعت بذلك أن تحكم سيطرتها على الطرق التجارية التقليدية وتحكمها بتجارة الليفانت، مما هدد اقتصاديات الدول الأوروبية التي كانت تمارس مبادلاتها التجارية عبر هذه الطرق مما أدى إلى اضطراب التجارة العالمية. وأمام هذا الحدث الاقتصادي العالمي الذي خيم على تجارة الليفانت والبحر المتوسط سارعت مختلف الدول الأوروبية بالتسابق لكسب ود الباب العالي قصد الحصول على امتيازات تجارية تسهل عملية المبادلات، ضمن أراضي السلطنة.

كذلك فإن اكتشاف الطرق الجديدة للهند من قبل البرتغال وإسبانيا وأولها عبر رأس الرجاء الصالح وثانيها حول القارة الأمريكية الجديدة، مما أدى إلى تغيير طرق التجارة العالمية القديمة المتمركزة في البحر المتوسط، وقارتي آسيا وأوروبا وانتقال حركة النقل التجاري البحري إلى المحيطات،

واختلال توازن التسابق.«إنها أكبر ثورة في الاقتصاد العالمي»[1]، لقد سقط البحر المتوسط عن عرشه، «فقد كفى ثلاثون عاماً وبضعة آلاف من البرتغاليين، وثلاثمائة مركب حربي لانتزاع السيادة الاقتصادية من شعوب البحر المتوسط»[2]، فتحولت آسيا كلها عن البحر واتجهت تجارتها نحو الطرق البرية. ولكن رغم ذلك فإن تجارة الليفانت بقيت طيلة القرن السادس عشر مزدهرة ونشيطة، وإن اتخذت طابعاً مغايراً لطابعها السابق، «لأن التجارة ليست قضية طرق فحسب وإنما هي تبادل سلع وقوة شراء واختلاف أسعار»[3]. فمثلما كان الغرب بحاجة ملحة إلى منتوجات الشرق فإن هذا الأخير كان بحاجة ماسة إلى فضة الغرب، ومن هذا يتضح أن الاكتشافات الجديدة وإن كانت قد تركت أثراً مخرباً في الحركة التجارية في البحر المتوسط، إلا أنها لم تقض على هذه الحركة تماماً، «أي أن تجارة دول البحر المتوسط الأوروبية، ولا سيما منها البندقية، لم تنكمش تماماً في القرن السادس عشر، بل ظلت قائمة»[4]، ولكن سيدخل إلى جانبها دول جديدة من البحر المتوسط نفسه، ومن خارجه، وستسعى بشتى الوسائل لتثبيت مركزها التجاري في الليفانت، ومركزها السياسي على حساب السلطنة العثمانية.وبذلك عرف البحر المتوسط، طيلة القرن السادس عشر والقرون التي تلته، صراعاً عنيفاً بين القوى التجارية والسياسية المختلفة، الراغبة في السيادة والسيطرة عليه.

وفي نفس الوقت سعت السلطنة العثمانية بدورها إلى منح هذه

(1) Pirènne; op. cit. p 315.

(2) Ibid, p 308.

(3) F. Braudel; op. cit. p 181.

(4) شارل ديل، مرجع سابق، ص 133.

الامتيازات وعقد المعاهدات مع مختلف الدول الأوروبية لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية، فمن الناحية السياسية العمل دون توحد الدول الأوروبية ضدها، أما من الناحية الاقتصادية فالعمل على استقطاب الرأسمال التجاري الأوروبي داخل أراضيها لتنشيط الاقتصاد العثماني، ما يعنيه ذلك من رافد مالي مهم لتمويل خزينة السلطنة، التي تعد في حاجة ماسة إلى المال لإدارة شؤون البلاد.

بذلك يمكننا أن نطلق على نتائج سياسة السلطنة العثمانية الرسمية، تجاه الجاليات الأوروبية المقيمة في أراضيها، أو بالأحرى مع الدول التي تنتمي إليها تلك الجاليات، سياسة "العهود" أو "الامتيازات"، كما أسماها الأوروبيون «وهذه "العهود" في جميع نصوصها، هي مجموعة من البنود القانونية، تنشئ قواعد تحدد وضع الأجانب في الدولة العثمانية، وتوضح التسهيلات الممنوحة لتجارهم، ودور المشرفين عليهم من مواطنيهم، كالسفراء والقناصل دون أن يكون في أي واحد من تلك البنود إشارة ما إلى أمور سياسية»[1].

وفي الحقيقة لم تأخذ هذه "الامتيازات" أهميتها إلا منذ عام 1535م، عندما وقعت المعاهدة التي تتضمنها، بين السلطان العثماني سليمان القانوني، والملك الفرنسي فرنسوا الأول. فقد اتخذتها الدول الأوروبية الأخرى نهجاً يتبع في علاقاتها مع السلطنة العثمانية. وهذه "العهود" أو "الامتيازات"، هي في الواقع الأصول والأسس التي استندت إليها الدول الأوروبية للتدخل في شؤون السلطنة العثمانية في القرون التي تلت القرن

---

(1) Mantran; op. cit, pp 546 - 547.

السادس عشر ميلادي، وكانت سبباً كافياً لانهيار السلطنة العثمانية.

مع أن هذه الامتيازات تعود أساساً إلى زمن بعيد أي قبل القرن السادس عشر، إلا أنها برزت وتوسعت في مطلع بداية القرن السادس عشر ميلادي ولم تعد محصورة على المدن الإيطالية فقط بل شملت بقية الدول الأوروبية الأخرى. وقد برزت هذه الامتيازات كنتيجة حتمية لعدة تبدلات وتطورات طغت على حوض المتوسط بشكل عام والعلاقات بين الشرق والغرب، في الوقت الذي بدأ البحر المتوسط يفقد أهميته السابقة أمام اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح من قبل البرتغاليين، وضم العثمانيين بقيادة السلطان سليم الأول بلاد الشام ومصر، وانطلاقاً من هذا الوقت فإن جميع المراكب التجارية غدت ترسو في أرض عثمانية مهما كان الاتجاه الذي تقصده، أكان نحو الشمال عبر البسفور والبحر الأسود، للوصول إلى "كافا" و "طرابزون"، أو كان نحو الشرق باتجاه بيروت وطرابلس والإسكندرية وهكذا يمكن القول أن شرقي المتوسط أغلق بجدار من السلطنة العثمانية، التي سيطرت على جميع نهايات الطرق البرية المنبعثة من أقصى شرقي آسيا، ووسطها إلى البحر المتوسط.

وأولى هذه المعاهدات أو الامتيازات في القرن السادس عشر كانت بين السلطنة العثمانية وجمهورية البندقية في عهد السلطان سليم الأول إثر وصوله إلى العرش (1512- 1520م)، حيث أحس البنادقة بالخطر الذي أصبح يهدد تجارتهم إثر اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، الذي تزامن مع فقدانهم تدريجياً لأسواق البحر الأسود، وشبه جزيرة المورة ولتضاؤل نفوذهم في الأرخبيل، لذلك سارعت البندقية لكسب ود السلطنة العثمانية. وقد تزامن ذلك مع وصول السلطان سليم الأول إلى العرش «فأرسلت

البندقية "أنطونيو جيستنياني" "Antonio Justinani" لتهنئته، ولفتح باب المفاوضات حول أمور جديدة، تهم تجارة البندقية في الإمبراطورية العثمانية، وقد أبدى السلطان سليم استعداده لتجديد المعاهدات القديمة إلا أنه رفض بحزم إعطاء أية امتيازات جديدة طلبها منه السفير»[1].

ويبدو أن السلطان سليم لم يجد ما يمنع من تجديد الامتيازات، «وبالفعل وقع معاهدة مع جمهورية البندقية وأقر لتجارها فيها جميع التسهيلات التي كانوا يتمتعون بها في عهد المماليك في الشام ومصر، وذلك في 14 شباط 1517م»[2]، «وسلمت الوثيقة إلى يد قنصل البندقية في الإسكندرية في الثامن من أيلول عام 1517م»[3]. «وقد جاء في ديباجتها أو مقدمتها أن هذه المعاهدة موجهة بصفة خاصة إلى حاكم الإسكندرية وموظفيها العموميين وضباط الشرطة ومن إليهم كي يحاطوا علماً بأن الامتيازات التي سبق أن منحها سلاطين دولة المماليك الشراكسة لرعايا جمهورية البندقية تستمر نافذة بعد أن وافق عليها السلطان سليم الأول»[4].

وقد نصت المادة الأولى: على أن رعايا جمهورية البندقية يقابلون من الجميع بترحاب وعدالة وسلوك اجتماعي ممتاز ولا يجوز لأحد أن يوجه إليهم إهانة أو يظهر استعلاء عليهم في جميع الموانئ المصرية. ومن حقهم البيع والشراء، والأخذ والعطاء. ولا تجوز مساءلتهم عن خطأ ارتكبه غيرهم من رعايا الدول الأخرى في المدن المصرية أو شخص آخر من البنادقة.

---

(1) Heyd (Wilhelm); op. cit. p 332 - 333.

(2) شارل ديل، مرجع سابق، ص 150.

(3) Heyd; op. cit. T II, p 445 - 546.

(4) عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص 700.

ويجب إعلان هذا المبدأ القانوني بين جميع القضاة وأعضاء الهيئات المسؤولة، كما يجب معاملتهم طبقاً للأصول والتقاليد والعادات المتبعة دون أي تعديل.

ونصت المادة الثانية: على تجنب إلحاق أي ضرراً أو أذى أو مضايقة للبنادقة أو الاستيلاء بالقوة على ممتلكاتهم أو متاجرهم أو سفنهم أو ما تحويه مخازنهم، ولا يحق لأي فرد أن يجبرهم على البيع إذا لم يوافقوا على هذا البيع، كما لا يجبرون على دفع عوائد غير عادية وتعسفية.

ونصت المادة الثالثة: على أنه في استطاعة القنصل أن يبيع نقداً السلع.

أما المادة الرابعة: فقد نصت على أن لا يعارض البنادقة في إصلاح أبنيتهم أو إقامة أبنية جديدة لهم في فنادقهم ولهم أن يستخدموا لهذا الغرض عمالاً من البنادقة أو الأجانب أو أهل البلاد.

أما المادة الخامسة: فقررت أن القنصل دون سواه هو الذي يتولى السلطة القضائية بين مواطنيه ويبت في الأمور المتصلة بمصالحهم. فإذا رفض أحدهم الانصياع إلى حكم أصدره القنصل ولجأ إلى القاضي المسلم للطعن في هذا الحكم أو لكي يستشكل في تنفيذه فإن القاضي المسلم لا يستمع إلى دعواه، وعليه أن يحيل الموضوع إلى القنصل. وإذا أراد القنصل إبعاد أي بندقي فعلى القاضي أن يقدم له مساعدة قوية. وليس في استطاعة أي فرد من رعايا جمهورية البندقية مغادرة الإسكندرية في سفينة للذهاب إلى بلاده أو إلى أي مكان آخر إلا إذا حصل من القنصل على إذن - جواز سفر.

ونصت المادة السادسة: على أنه إذا وصلت سفينة تابعة لجمهورية البندقية إلى ميناء الإسكندرية فليس من حق أي موظف مصري أن يصعد إليها أو يحصل منها على ما يريد ولا أن يحتك بأي فرد فيها، ولا يسمح له

بالتواجد عليها إلا في حالة الشراء فقط. وهذا الحق مقصود بوجه خاص على السفن التي تحمل الفواكه والعسل.

وقررت المادة السابعة: منع أي فرد، سواء كان محافظ المدينة - الإسكندرية - أو أحد أعيانها، أو أحد عامة الشعب، أو أحد قباطنة الميناء أو السفن، أن يستولي على سفن جمهورية البندقية القادمة (إلى الميناء) أو يقبض على ملاحيها - طاقمها - أو أدواتها أو مجاديفها سواء عن طريق السلفة أو الشراء.

وقررت المادة التاسعة: أنه إذا رغب القنصل في مقابلة أي موظف حكومي في مقر منصبه أو امتطى صهوة جواده، أو إذا رغب في الخروج إلى الحدائق أو إلى أي مكان بعيد، فله أن يفعل ذلك دون أن يمنعه أحد أو يعترضه أحد وكان هذا الامتياز قد جدد على عهد السلطان طومان باي.

ونصت المادة العاشرة: على أن السلع التي تحملها سفينة تتعرض للغرق يتم إنقاذ سلعها ومراقبتها وتسلم لأصحابها. أما عتاد السفينة وأخشابها وأدواتها ويكون ملكاً لصاحب الجلالة السلطان فترد إليه أو إلى المحافظة. أما السلع التي تقذفها الأمواج إلى الساحل نتيجة غرق إحدى السفن فإنها ترد إلى أصحابها إذا عرفوا أو أثبتوا ملكيتهم لها. فإذا لم يستطيعوا فإنها ترد إلى القنصل والسفن التي تصل إلى الساحل سليمة بعد إنقاذها يجب المحافظة عليها.

أما المادة الحادية عشرة: فقد قررت أن السفينة التي تلجأ ضد رغبتها إلى ميناء الإسكندرية لسوء الأحوال الجوية، ولا ترغب في أن تفرغ أي جزء من حمولتها، لها أن تتم رحلتها إذا لم تكن تحمل أي سلع برسم الإسكندرية. أما إذا كان عليها سلع خاصة بالإسكندرية، وإذا قامت بهذه

الرحلة بطريقة عادية فليس لها الحق في أن تتجه إلى أي ميناء آخر على الساحل لتفريغ شحناتها. وعلى العكس إذا كانت شحنة السفينة من السلع التي لم يرد ذكرها في المعاهدات ولا يتاجر بها عادة في الإسكندرية فإنها تستطيع أن تتجه إلى أي ميناء آخر، ولكنها تمنع من التعامل أو الملاحة على مقربة من جميع السواحل المصرية.

ونصت المادة الثانية عشرة: على أنه إذا وقع حادث لأحد رعايا السلطان في البندقية أو في إحدى الجزر التابعة لها أو إذا وقع نزاع فلا يسأل القنصل ولا أحد من أتباعه عن هذا الذي حدث، كما أنهم لا يتحملون النتائج المترتبة على الحادث. وإذا كان شخص مديناً لأحد رعايا السلطان فإنه يحجز حتى يسدد الدين، ويسري هذا الحكم على الضامن أو الكفيل، ولكن لا يقبض على بريء من أجل مذنب. ويجب أن يكون جميع رعايا السلطان في أمان سواء في موانئ البندقية أو مدنها الساحلية.

ونصت المادة الثالثة عشرة: على أن القنصل معفى من دفع الضرائب والرسوم إلا في الحالات التي يصدر فيها أمر من السلطان أو حكم قضائي.

وذكرت المادة الرابعة عشرة: أنه إذا أسر أحد القراصنة سفينة تابعة للبندقية وجاء لبيعها في أحد الموانئ فممنوع على أي شخص أن يتقدم لشرائها ويجب إطلاق سراح السفينة، إذا كان ذلك ممكناً، كما يجب تحرير طاقمها وإعادة السلع إلى التجار.

ونصت المادة الخامسة عشر: على أنه إذا حدث نزاع بين عربي وإفرنجي ليس من رعايا البندقية فيجب عدم إهانة القنصل أو إلحاق الضرر به أو بالتجار أو بأحد من مواطنيهم أو بأحد ممن ينتمون إلى وكالتهم التجارية.

وذكرت المادة السادسة عشرة: أنه يجب أن تحاط جميع السلطات

علماً بهذه الأحكام، ويجب أن تدون في سجل خاص.

أما المادة السابعة عشرة: فقد خولت القنصل، حسب المعتاد، الحق في أن يعين له نائباً عنه - نائب قنصل vice - consul في البرلس.

وقررت المادة العشرون: كمنع موظفي الجمارك أو الحمالين أو المفتشين - الكشافين - من مضايقة البنادقة في حالة إعادة تسليمهم الفواكه أو أي سلع أخرى تجلبها سفنهم.

ونصت المادة الثانية والعشرون: على تخفيض الرسوم التي تدفع عند وفاة أي إفرنجي

أما المادة الثالثة والعشرون: فقد نصت على أن الإفرنجي الذي يذهب من الإسكندرية إلى القاهرة أو إلى رشيد أو إلى دمياط لا يحصل منه ضرائب إطلاقاً سواء عند وصوله إلى هذه الأماكن أو عند مغادرته لها.

وذكرت المادة الخامسة والعشرون: أنه في حالة نقل السلع المصدرة أو المستوردة من باب الجمرك إلى السفن وبالعكس لا يطالب القنصل أو تجاره بشيء ما، كما أنه لا يجوز منع التجار من توزيع وبيع الأطعمة والفواكه المحفوظة والمسكرة للمسافرين.

وقررت المادة السابعة والعشرين: أن من حق التجار البنادقة ممارسة كافة العمليات التجارية مع جميع الذين يتفقون معهم أو يتعاملون معهم سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهوداً وذلك بدون أي قيود. ولا تتم أي عملية تجارية في المكان المخصص لوزن البضائع إلا بعد التحقق من صحة الوزن، ولا يجوز منع أي ترجمان - مترجم - من تسجيل أي عقد أمام القاضي. ويتمتع القنصل وتجاره ووكالته التجارية وكل من يأوي إلى فندقه بواجب الحماية من لدن السلطان وخولت المادة الثامنة والعشرون الحق

للبنادقة في شحن وتفريغ سلعهم في سفنهم وقواربهم الخاصة.

وقررت المادة الثلاثون: ألا يتصدى أي فرد للقنصل أو للتجار البنادقة إلا عن طريق القضاء. ولا يؤخذ الابن بجريرة الأب، ولا الأب بجريرة الابن، ولا الأخ بجريرة الأخ إلا إذا كان أحدهما ضامناً للآخر شخصياً ومالياً أما الديون فيكون سدادها أو استعادتها طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية ولا يجوز إكراه مستأجر سفينة على تسيير سفينته.

ونصت المادة الحادية والثلاثون: على أن التجار البنادقة ومرافقيهم الذين يصلون إلى الموانئ العثمانية، يجب أن يعاملوا بكل احترام وتقدير من الجميع.

وجاء في المادة الثانية والثلاثين: أن قنصل البندقية قدم مذكرة قرر فيها أن البنادقة كانوا يتمتعون أيام دولة المماليك الشراكسة بالإعفاء من ضريبة البهار. ولكن حدث أن فرضت حكومة السلطان قانصوه الغوري رسوماً جديدة بلغت خمسة آلاف دينار سنوياً. ويطالب القنصل بإعادة تقرير هذا الإعفاء الضريبي. وتقرر الاستجابة لهذا الطلب.

ومن خلال هذه المعاهدة يمكن استنتاج أن وجودها اتسم بفارق زمني بينها وبين بقية المعاهدات التي عقدها السلطان سليمان القانوني وحلفاؤه تباعاً مع الدول الأوروبية. فبينما كان الهدف من المعاهدات الأخيرة هو تشجيع رعايا الدول الأوروبية على توثيق صلاتهم التجارية مع ممتلكات السلطنة العثمانية، كانت المعاهدة العثمانية مع جمهورية البندقية تشجيع رعايا البندقية على تكثيف نشاطهم التجاري في مصر وبلاد الشام أما الأهمية الثانية التي تحويها هذه المعاهدة فترجع إلى أن كثيراً من نصوصها، أو نصوصاً على غرارها، قد أدرجت بعد ذلك في المعاهدات اللاحقة التي

عقدتها السلطنة العثمانية مع الدول الأوروبية الأخرى، خاصة وأن القرن السادس عشر مثّل مرحلة تنافس محتدم بين مختلف الدول للحصول على أكبر قدر من الامتيازات لرعاياها. «فكانت كل دولة أوروبية تحرص على أن تجيء المعاهدة التي تعقدها مع الدولة العثمانية جامعة شاملة لكل الامتيازات التي سبق تقريرها لغيرها»(1)، استناداً إلى ما يعرف في القانون الدولي العام باسم «قانون العادة»(2).

ولكن فتح الموانئ العثمانية لتجارة البندقية بعد تجديد الامتيازات السابقة لا يعني تخلص البندقية من الأزمة الطاحنة التي وقعت فيها في مطلع القرن السادس عشر. «فهنالك أزمة الفلفل والبهارات، نتيجة كشف طريق رأس الرجاء الصالح، واحتكار البرتغاليين له، وهناك النقص في الأخشاب الضرورية لبناء السفن»(3)، إضافة إلى ذلك صراعها مع الدول الأوروبية الطامعة برخائها والغيورة من ازدهارها وكذلك صدامها مع العثمانيين في منطقة الأرخبيل، للحفاظ على سيادتها، ومع ذلك فقد بقيت البندقية متماسكة، وتسعى كما تسعى في الماضي لتأمين تجارتها وطرق مواصلاتها وقد ساعدها على ذلك علاقاتها الحسنة مع السلطنة العثمانية في عهد السلطان سليم الأول وبدء عهد السلطان سليمان القانوني، لم تكن متوترة، ولذلك عملت عن طريق سفيرها في القسطنطينية على تجديد الامتيازات.

«ولقد وقعت المعاهدة بفضل الصداقة القائمة بين إبراهيم باشا الصدر الأعظم ومبعوث البندقية. وكان بيل البندقية يشغل آنذاك مركزاً ممتازاً، لأن

---

(1) عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص 707.

(2) علي ماهر باشا، القانون الدولي العام، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1924، ص 337 . 338.

(3) F.Braudel; op. cit, p 108.

القوى المسيحية لم تكن بعد قد دخلت في علاقات دبلوماسية مع الدولة العثمانية»[1].وتم بذلك «توقيع معاهدة مع الدولة العثمانية في الأول من محرم سنة 928هـ والأول من كانون الأول (ديسمبر) عام 1521م»[2]، وكانت المعاهدة تضم ثلاثين بنداً تتلخص بما يلي:

1 - حرية التجارة للبنادقة في أنحاء الإمبراطورية العثمانية.

2 - ضمان أمن التجار وسلامتهم.

3 - تحديد مدة إقامة البيل (السفير) البندقي في القسطنطينية، وكان يبدل مرة كل ثلاث سنوات.

4 - تسليم العبيد المسيحيين الفارين من الجمهورية، أو دفع (1000) أقجة تعويضاً عنهم في حالة إسلامهم.

5- وجوب تحرير الأسرى من البنادقة.

6- احترام الغرقى ومتاعهم.

7 - كل قبطان مسؤول عن مركبه حتى ولو دخل المركب إلى الميناء بدونه.

8 - تبادل تسليم القتلة والمجرمين بين الدولتين.

9 - وجوب مثول التراجمة أمام المحاكم.

10 - عدم جواز سجن البيل لديونه.

11 - عدم جواز تنقل التجار البنادقة في أنحاء الإمبراطورية العثمانية دون إذن البيل. وفي حال وفاة أحدهم تنظم قضية إرثه من قبل البيل، ولو كان تنقل المتوفي قد تم بدون إذنه.

---

(1) Hauser & Renaudet; op. cit, p 408.

(2) Hauser; op. cit, (Tr. Hellert) T V, p 21 - 22.

12 - إعفاء جميع التجار البنادقة من ضريبة الجزية.

13 - عدم وضع عوائق ما في وجه تجارة البندقية مع دول شمال إفريقيا.

14 - عدم تفتيش مراكب البندقية المتجهة إلى القسطنطينية، أو الخارجة منها، إلا في مدخل الدردنيل وفي العاصمة، وليس في غاليبولي.

15 - وجوب دفع البندقية جزيتين سنويتين، إحداهما (000.10) بندقي، والثانية (500 بندقي)، من أجل امتلاك قبرص وزانته.

وتُعد هذه الوثيقة ذات أهمية كبيرة، لأنها تحوي البنود الرئيسية التي صاغ الباب العالي بموجبها معاهداته مع بقية الدول الأوروبية الأخرى وفي سنة 1525 وأثناء مرور إبراهيم باشا بمدينة دمشق راجعاً من مصر بعد إخماد ثورتها وذلك في عهد السلطان سليمان القانوني، «أكد للبنادقة المقيمين فيها امتيازاتهم وحرياتهم»[1].

ومع وصول السلطان سليمان القانوني إلى السلطة، خطا خطوات هامة في سياسة انفتاح السلطنة العثمانية تجارياً مع عدد من الدول الأوروبية. وقد ساعده في ذلك عدة تبدلات سياسية وقعت في أوروبا نتيجة تفكك وإخفاق عصبة الأمراء الكاثوليك المقدسة التي كانت تعمل على تفكيك السلطنة العثمانية خاصة إثر النزاع الذي اندلع بين الإمبراطورية الرومانية المقدسة وفرنسا الذي أدى إلى أسر الملك الفرنسي فرنسوا الأول إثر معركة بافيا، من قبل شارل الخامس (25 فيفري 1525م) «فإن الوصية على عرش فرنسا دوقة أنغوليم - لويز دوسانوا - أرسلت مندوباً إلى سليمان القانوني، مع

(1) Hammer; op. cit, T V, p 59.

هدايا تقترح التحالف مع فرنسوا الأول، لإيقاف القوة المتزايدة للإمبراطور الجرماني»[1]. وبالفعل فقد اغتنم سليمان القانوني الأوضاع السائدة في أوروبا، واستطاع بذلك أن يجعل منها هدفاً مهماً لخدمة مصالح السلطنة العثمانية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية. فسعى إلى توطيد العلاقات العثمانية الفرنسية.

ورغم سياسة الملك الفرنسي فرنسوا الأول المتذبذبة، فقد كان يلعب سياسة ذات حدين، فهو أمام ملوك أوروبا وأمرائها، إلى جانب المسيحية ضد العثمانيين، وأمام السلطان العثماني عدو لأولئك الملوك والأمراء. «وفي ظل هذه السياسة عقد تحالفاً في سنة 1532م، مع ملك إنكلترا هنري الثامن. ليمنع الطرفان، تقدم العثمانيين في أوروبا، وبنفس الوقت أرسل سفيره "أنطوان رنكون" إلى القسطنطينية، ليوقف السلطان حربه ضد الإمبراطور في هنغاريا»[2]. «وفي سنة 1534م، بعث فرنسوا الأول بسفيره الجديد "جان دي لافروي" ليؤكد الامتيازات التجارية، ويقترح معاهدة صلح مع أمراء المسيحية الغربية ماعدا شارل الخامس. ولإقناع السلطان بالحرب إلى جانبه ضد الإمبراطور الجرماني، في حالة عدم موافقة هذا الأخير على التنازل عن ميلانو وجنوة والأرتوا والفلاندر لفرنسوا الأول، ويطلب منه كذلك استدانة مبلغ مليون من العملة الذهبية، وإرسال أسطوله ضد صقلية وسردينية»[3].

ونجح "دي لافروا" في مفاوضاته مع السلطان، وخرج منها بمعاهدة

---

(1) De testa, op. cit. T I, p 3.

(2) Ibid, op. cit. T I, T I, p 4.

(3) Ibid, op. cit. T I, p 5. p 29. 32.

صداقة وتجارة، وقعت «في أوائل شهر فبراير (شباط) سنة 1536م تم الاتفاق بين المسيو لافوري سفير فرنسا والباب العالي وصدر به خط شريف يمنح بعض امتيازات لرعايا ملك فرنسا النازلين بأراضي الممالك المحروسة وهذا نص هذة المعاهدة»[1].

- ليكن معلوماً لدى العموم أنه في شهر . . . . سنة 942 من الهجرة المحمدية (شهر فبراير سنة 1536) من الميلاد قد اتفق بمدينة الأستانة العلية كل من المسيو جان دي لافوري، مستشار وسفير صاحب السعادة الأمير فرنسوا المتعمق في المسيحية ملك فرنسا، المعين لدى الملك العظيم ذي القوة والنصر السلطان سليمان خاقان[2] الترك. . والأمير الجليل ذي البطش الشديد سرعسكر السلطان بعد أن تباحثا في مضار الحرب وما ينشأ عنه من المصائب وما يترتب على السلم من الراحة والطمأنينة على البنود الآتية:

- **البند الأول:** قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرانسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والموانئ والثغور والبحار والجزائر وجميع الأماكن المملوكة لهم الآن أو التي تدخل في حوزتهم فيما بعد، بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحراً بمراكب مسلحة أو غير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء إليها والإقامة بها أو الرجوع إلى الثغور والمدن أو غيرها بقصد الاتجار على حسب رغبتهم بكمال الحرية بدون أن يحصل لهم أدنى تعد عليهم أو على متاجرهم.

---

(1) فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 223.

(2) خاقان، ملك الملوك.

- **البند الثاني**: يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع غير ممنوع الاتجار فيها ولسيرها ونقلها برّاً وبحراً من مملكة إلى أخرى مع دفع العوائد والضرائب المعتادة قديماً بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العثمانية ما يدفعه الأتراك، ويدفع الأتراك في البلاد الفرنساوية ما يدفعه الفرنساويون بدون أن يدفع أي الطرفين عوائد أو ضرائب أو مكوساً أخرى.

- **البند الثالث**: كلما يعين ملك فرنسا قنصلاً في مدينة القسطنطينية أو بيرا[1] أو غيرهما من مدائن المملكة العثمانية كالقنصل المعين الآن بمدينة الإسكندرية يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة ويكون له أن يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية بين رعايا ملك فرنسا بدون أن يمنعه من ذلك حاكم أو قاضي شرعي أو (صوباشي)[2] أو أي موظف آخر ولكن لو امتنع أحد رعايا الملك عن إطاعة أوامر أو أحكام القنصل فله أن يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها وعليهم مساعدته ومعاونته وعلى أي حال ليس للقاضي الشرعي أو أي موظف آخر أن يحكم في المنازعات التي تقع بين التجار الفرنساويين وباقي رعايا فرنسا حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم وأن أصدر حكماً في مثل هذه الأحوال يكون حكمه لاغياً لا يعمل به مطلقاً.

- **البند الرابع**: لا يجوز سماع الدعاوى المدنية التي يقيمها الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا جلالة السلطان ضد التجار أو غيرهم من رعايا فرنسا أو الحكم عليهم فيها ما لم يكن مع المدعين سندات بخط

---

(1) بيرا Pirée، هي ميناء مدينة أثينا.

(2) صوباشي، هو المحتسب أو مدير الشرطة.

المدعي عليهم أو حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي أو القنصل الفرنساوي وفي حالة وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعوى أو شهادة مقدمها إلا بحضور ترجمان القنصل.

- **البند الخامس**: ولا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية سماع أي دعوى جنائية أو حكم ضد تجار ورعايا فرنسا بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية بل على القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين بالحضور بالباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي.

وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه (رأى إذا حصلت الواقعة في محل غير الأستانة) يدعوهم أمام أكبر مأموري الحكومة السلطانية وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنساوي ضد بعضهما.

- **البند السادس**: لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي أو السنجق[1] بيك أو الصوباشي أو غيرهم من المأمورين بل تكون محاكمتهم أما الباب العالي، ومن جهة أخرى يكون مصرح لهم بإتباع شعائر دينهم ولا يمكن جبرهم على الإسلام أو اعتبارهم مسلمين ما لم يقروا بذلك غير مكرهين.

- **البند السابع**: لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسا مع أحد العثمانيين أو اشترى منه بضائع أو استدان منه نقوداً ثم خرج من الممالك العثمانية قبل أن يقوم بما تعهد به فلا يسال القنصل أو أقارب الغائب أو أي

---

(1) السنجق، هو الحاكم المدني لمركز إداري هو دون الولاية وفوق القضاء. والسنجق مركز إداري كان يسمى متصرفيّة أيضاً.

شخص فرنساوي آخر عن ذلك مطلقاً، وكذلك لا يكون ملك فرنسا ملزماً بشيء بل عليه أن يوفي طلب المدعي من شخص المدعي عليه أو أملاكه لو وجدت بأراضي الدولة الفرنساوية أو كان له أملاك بها.

- **البند الثامن**: لا يجوز استخدام التجار الفرنساويين أو مستخدميهم أو خدامهم أو سفنهم أو (قواربهم) أو ما يوجد بها من اللوازمات أو المدافع والذخائر أو التجارة جبراً عنهم في خدمة جلالة السلطان الأعظم أو غيره في البر والبحر ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم.

- **البند التاسع**: يكون لتجار فرانسا ورعاياها الحق في التصرف في كافة متعلقاتهم بالوصية بعد موتهم، وعند وفاة أحد منهم وفاة طبيعية أو قهرية عن وصية فتوزع أمواله وباقي ممتلكاته على حسب ما جاء بها، ولو توفي ولم يوصي فتسلم تركته إلى وراثة أو الوكيل عنه بمعرفة القنصل أو كان في محل وفاته قنصل وإلا فتحفظ التركة بمعرفة قاضي الجهة بعد أن تعمل بها قائمة جرد على يد شهود. أما لو كانت الوفاة في جهة بها قنصل فلا يكون للقاضي أو مأمور بيت المال أو غيرهما حق في ضبط التركة مطلقاً، ولو سبق ضبطها بمعرفة أحد منهم يصير تسليمها إلى القنصل أو من ينوب عنه لو طلبها قبل الوارث أو وكيله وعلى القنصل توصيلها وتسليمها إلى صاحب الحق فيها.

- **البند العاشر**: بمجرد اعتماد جلالة السلطان وملك فرانسا لهذه المعاهدة فجميع رعاياهما الموجودين عندهما أو عند تابعيهما أو على مراكبهما أو سفنهما أو في أي محل أو إقليم تابع لسلطتهما في حالة الرق، سواء أكان ذلك بشرائهم أو بأسرهم وقت الحرب، يصير إخراجهم فوراً من حالة الاسترقاق إلى بحبوحة الحرية بمجرد طلب وتقرير السفير أو القنصل

أو أي شخص آخر معين لهذا الخصوص ولو كان أحدهم قد غير دينه ومعتقده فلا يكون ذلك مانعاً لإطلاق سراحه.

ومن الآن فصاعداً لا يجوز لجلالة السلطان أو ملك فرنسا ولا لقبودانات[1] البحر ورجال الحرب أو أي شخص آخر تابع لأحدهما أو لمن يستأجرونهم لذلك سواء في البر والبحر أخذ أو شراء أو بيع أو حجز أو شراء أسرى الحرب بصفة أرقاء ولو تجاسر قرصان أو غيره من رعايا إحدى الدولتين المتعاقدتين على أخذ أحد رعايا الطرف الآخر أو اغتصاب أملاكه أو أمواله يصير إخبار حاكم الجهة وعليه ضبط الفاعل ومعاقبته على مخالفته شروط الصلح عبرة لغيره ورد ما يوجد عنده من الأشياء المغتصبة إلى من أخذت منه وإذا لم يضبط الفاعل فيمنع هو وجميع شركائه من الدخول في البلاد وتضبط ممتلكاته لجانب الحكومة التابع إليها ويصير التعويض على ما حصل له من الضرر مما يصادر من أملاك الجاني. وهذا لا يمنع من مجازاته لو صار ضبطه فيما بعد. وللمجني عليه أن يستعين على الحصول على ذلك بضامني هذا الصلح وهو السر عسكر من الجناب السلطاني وأكبر القضاة عن ملك فرانسا.

- **البند الحادي عشر**: لو تقابلت دونانمات[2] إحدى الدولتين المتعاقدتين ببعض مراكب رعايا الدولة الأخرى فعلى هذه المراكب تنزيل قلوعها ورفع أعلام دولتها حتى إذا علمت حقيقتها لا تحجزها أو تضايقها السفن الحربية أو أي تابع آخر للدولة صاحبة الدونانمة. وإذا حصل ضرر لأحدهما فعلى الملك صاحب الدونانمة تعويض هذا الضرر فوراً. وإذا

(1) قبودان Capitaine، ومعناها قائد السفينة.

(2) دونانمات، ومعناها الأسطول.

تقابلت سفن رعايا الدولتين فعليهما رفع العلم وإبداء السلام بطلقة مدفع والمجاوبة بالصدق لو سئل ربّانها عن الدولة التابع إليها ولما تعلم حقيقتها لا يجوز لأحداها أن تفتش الأخرى بالقوة أو تسبب لها أي عائق كان.

- **البند الثاني عشر**: إذا وصلت إحدى المراكب الفرنساوية سواء بطريق الصدفة أو غيرها إلى إحدى موانئ أو شطوط الدولة العلية تعطي ما يلزمها من المأكولات وغيرها من الأشياء مقابل دفع الثمن المناسب بدون إلزامها تفريغ ما بها من البضائع لدفع الأثمان، ثم يباح لها الذهاب أينما تريد. وإذا وصلت إلى الأستانة وأرادت السفر منها بعد الاستحضار على جواز الخروج من أمين الجمرك ودفع الرسم اللازم وتفتيشها بمعرفة الأمين المشار إليه فلا يجوز ولا يمكن تفتيشها في أي محل آخر إلا عند الحصون المقامة بمدخل بوغاز جاليبولي (الدردنيل) بدون دفع شيء مطلقاً لا عند هذا البوغاز ولا في أي مكان آخر عند خروجها خلاف ما صار دفعه سواء كان الطلب باسم جلالة السلطان أو أحد مأموريه.

- **البند الثالث عشر**: لو كسرت أو أغرقت مراكب إحدى الدولتين بالصدفة أو غيرها عند البلاد التابعة للطرف الآخر فمن ينجو من هذا الخطر يبقى متمتعاً بحريته لا يمانع في أخذ ما يكون له من الأمتعة وغيرها أما لو غرق جميع من بها فما يمكن تخليصه من البضائع يسلم إلى القنصل أو نائبه لتسليمها لأربابها بدون أن يأخذ القبودان باشا أو السنجق بيك أو الصوباشي أو القاضي أو غيرهم من مأموري الدولة أو رعاياها شيئاً منها، وإلا فيعاقب من يرتكب ذلك بأشد العقاب وعلى هؤلاء المأمورين أن يساعدوا من يخصص لاستلام الأشياء المذكورة.

- **البند الرابع عشر**: لو هرب أحد الأرقاء المملوكين لأحد العثمانيين

واحتمى في بيت أو مركب أحد الفرنساويين فلا يجبر الفرنساوي إلا على البحث عنه في بيته أو مركبه ولو وجد عنده يعاقب الفرنساوي بمعرفة قنصله ويرد الرقيق لسيده، وإذا لم يوجد الرقيق بدار أو مركب الفرنساوي فلا يسأل عن ذلك مطلقاً.

- **البند الخامس عشر**: كل تابع لملك فرانسا إذا لم يكن أقام بأراضي الدولة العلية مدة عشر سنوات كاملة بدون انقطاع لا يلزم بدفع الخراج أو أي ضريبة أياً كان اسمها ولا يلزم بحراسة الأراضي المجاورة أو مخازن جلالة السلطان ولا بالشغل في الترسانة أو أي عمل آخر، وكذلك تكون معاملة رعايا الدولة في بلاد فرانسا.

وقد اشترط ملك فرانسا أن يكون للبابا وملك إنكلترا أخيه وحليفه الأبدي وملك إيقوسيا[1] الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان ويطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضي من هذا اليوم.

- **البند السادس عشر**: يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرانسا تصديقه للآخر على هذه المعاهدة في ظرف ستة شهور تمضي من تاريخ إمضائها مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها والتنبيه على جميع العمال والقضاة والمأمورين وجميع الرعايا بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة. ولكي لا يدعي أحد الجهل بهذه المعاهدة يصير نشر صورتها في الأستانة والإسكندرية ومصر ومرسيليا وناربونة[2] وفي جميع الأماكن

---

(1) إيقوسيا Ecosse، ويسميها الإنكليز Scotland وهي الجزء الشمالي من أراضي المملكة المتحدة. إنكلترا. وقد كانت آنذاك دولة مستقلة.

(2) ناربونة، وهي نربون Narbonne ميناء على البحر المتوسط جنوب غرب فرنسا.

الأخرى الشهيرة في البرو البحر التابعة لكل من الطرفين.

وبالتالي فإن هذه المعاهدة حسب مانتران تعد بمثابة نظام جديد في العلاقات بين الدول وفي طريقة معاملة الأجانب[1]. وبذلك فإن معاهدة الصداقة العثمانية الفرنسية تعد بمثابة البداية الحقيقية لنظام الامتيازات الذي تمتع به الأجانب في أنحاء السلطنة العثمانية، وكانت المنطلق الذي رسمت بموجبه جميع المعاهدات اللاحقة، التي وقعتها الدول مع السلطنة العثمانية.

خاصة وأن معاهدة الصداقة الفرنسية - العثمانية تتسم في أغلب بنودها بالطابع التجاري والاقتصادي والذي عدم فيما بعد مرات عديدة بحسب الظروف السياسية، والضرورات الاقتصادية، لاسيما وأن المعاهدة في نظر العثمانيين تفقد قيمتها ومفعولها بوفاة السلطان الذي وقعها.

وبعد وفاة الملك فرانسوا الأول، لم يسرع الملك هنري الثاني إلى تجديد المعاهدة، وإن كان حريصاً على تحالفه مع العثمانيين ضد أعدائه النمساويين «وفي الحقيقة لقد كان هنري الثاني منزعجاً من استغلال الإمبراطور لتحالف أبيه مع الأتراك، والإشاعات المغرضة التي كان يبثها ضده»[2] ومع ذلك فقد احتفظ هنري الثاني بسفيره في القسطنطينية، وبقي في مراسلات متصلة مع السلطان العثماني، ولقد تبدي من تلك المراسلات أن همه الأكبر كان التحالف العسكري قبل تحسين أوضاع التجارة الفرنسية في الليفانت وبذلك «فإن اتفاقهما كان قاضياً بأن الدولة العلية تجعل وجهة حروبها بلاد نابولي وجزيرة صقلية وإسبانيا عوضاً عن مهاجمة النمسا التي

(1) Mantran; op. cit. p 546 - 547.

(2) De testa; op. cit. T I, p 51 - 53.

تتحد جميع إمارات وممالك ألمانيا للمدافعة عنها إذ هي مع استقلال جزء من التحالف الألماني، وأن جيوش فرنسا تدخل بلاد إيطاليا من جهة (إقليم بيمونتي) بشمال غرب إيطاليا حينما تدخلها الجيوش العثمانية من جهة مملكة نابولي»[1].

لكن عدم دخول البندقية في هذه التحالف العثماني الفرنسي وسياسة السلطان سليمان قصد تضييق الخناق ضد البندقية أمام تنامي القوة البحرية للسلطنة العثمانية فإن العلاقات العثمانية مع البندقية عادت للتوتر من جديد مما أدى إلى وقوع حرب بين السلطنة العثمانية وجمهورية البندقية سنة 1538م لكن تراجع ملك فرنسا أمام ضغط الرأي العام الأوروبي «انتهى الأمر بان تهادن ملك فرانسا مع الإمبراطور شارلكان وأمضيا مهادنة نيس سنة 1538م»[2]، «أما من جهة بلاد المجر فابتدأت الحروب ثانية سنة 1537م وانتهت بانهزام جيش ألماني مرسل من قبل شارلكان»[3] مما أدى إلى إبرام هدنة مع «ألمانيا في 10 ت2 سنة 1545 × المدة 15 سنة. طالت مفاوضات الصلح بسبب دلال العثمانيين لكن فيينا التي تفقد في كل سنة عدة قلاع في حروب الحدود والتي عجزت عن صد الهجمات الصاعقة، مالت إلى الصلح وكان الديوان الهمايوني الذي يريد التوجه نحو الشرق، نحو إيران، يؤيد الصلح كذلك. تم التوقيع على معاهدة اسطنبول في 19 حزيران 1547 وصادق عليها شارل - كوينت في 1 آب وصادق عليها السلطان سليمان في 8 ت1»[4]. وتعود أسباب هذه الهدنة إلى وفاة خير الدين

---

(1) فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 234.
(2) المصدر نفسه، ص 235.
(3) المصدر نفسه، ص 235.
(4) يلمازازوتونا، مرجع سابق، ص 283.

بربروس وكذلك دخول السياسة الإسبانية للقانوني مرحلة التوقف لعدة سنوات خاصة بعدما أصبحت فرنسا لا تراعي شروط المعاهدة مع السلطنة العثمانية، وتقوم بالتقارب من شارل الخامس كلما وجدت ظروفاً مواتية لذلك وكذلك استعداد سليمان القانوني لحملة ثانية على الدولة الصفوية.

وتتلخص أهم شروط معاهدة اسطنبول التي تعتبر انتصاراً كبيراً للدبلوماسية العثمانية في القانون الدولي في ما يلي:

1- الاعتراف بالفتوحات العثمانية السابقة والموجودة في حوزتها.

2- دفع ضريبة سنوية تبلغ 53000 ليرة ذهبية.

3- كملك بوهيميا وأرشيدوق النمسا، لا يكون فرديناند تابعاً للبادشاه.

4- يسمح لرعايا الإمبراطوريتين العثمانية والألمانية بزيارة قطري إحداهما الآخر بصورة متقابلة، وبحرية، وكذلك المتاجرة في كلا القطرين شرط سداد الرسوم الجمركية.

5- يعاد الشخص من رعايا السلطنة العثمانية الهارب إلى ألمانيا، في حال طلب السلطنة العثمانية ذلك - سواء كان مسيحياً أو مسلماً.

6- لا يعاد اللاجئون إلى السلطنة العثمانية من الرعايا الألمان إن كانوا مسلمين، أما إذا كانوا مسيحيين فإن الدولة العثمانية سوف تعيدهم إذا أسفرت نتيجة التحقيق عن أنهم مجرمون عاديون، ولا تعيد المجرمين السياسيين.

7- يعتبر الملك فرديناند في التشريعات العثمانية معادلاً للوزير الأعظم، ويتم تنظيم جميع المكاتبات على هذا الأساس. ويعتبر الخاقان التركي أباً له، ويطيعه كالابن.

8- لا تخل هذه الشروط بتابعية فرديناند لأخيه الكبير ومتبوعه إمبراطور ألمانيا وملك إسبانيا شارل - كوينت.

9- يقر شارل - كوينت بشروط هذه المعاهدة سواء كإمبراطور ألمانيا، أو كملك إسبانيا.

10- لا يستعمل الإمبراطور - الملك صفة الإمبراطور أبداً في مكاتباته مع الجهات الديبلوماسية العثمانية ولا يطلب استعمالها، ويعتبر كملك لإسبانيا فقط، ويوافق على استعمال عبارة «كارلوس ملك ولاية إسبانيا».

11- لا تستعمل صفة الإمبراطور في أوروبا في المكاتبات الديبلوماسية مع الدولة العثمانية إلا بالنسبة "لباد شاه العالم" السلطان سليمان.

تتعهد دول كل من فرنسا، البندقية والبابوية برعاية شروط هذه المعاهدة وتمثل هذه المعاهدة القمة التي توصلت إليها شوكة تركيا في القرن السادس عشر حيث أن هذه المعاهدة جعلت من جميع الدول الأوروبية توافق بصورة رسمية على رجحان الوضع القانوني للسلطنة العثمانية وعدم مساواتها مع أية دولة أخرى. وهكذا يكون نزاع القانوني، شارل كوينت، قد انتصر فيه سليمان القانوني بشكل حاسم، بعد حروب استمرت ثلاثون سنة.

ونتيجة للوضع السياسي الذي شاب أوروبا في هذه المرحلة ورغم عدم تشجع ملك فرنسا هنري الثاني في بادئ الأمر بعقد معاهدات مع الباب العالي مراعاة للرأي العام الأوروبي الضاغط على السياسة الخارجية الفرنسية، وبالرغم من سعي فرنسا على المحافظة على علاقاتها الطيبة مع السلطنة، إلا أنه وأمام الخطر الذي كان يهددها من جهة الإمبراطورية الرومانية المقدسة دفع الملك الفرنسي هنري الثاني إلى عقد معاهدة مع

السلطنة العثمانية «أبرمت بتاريخ 16 صفر سنة 960هـ (أول فبراير سنة 1553) وهذا نصها»[1]:

- إن جلالة السلطان سليمان وهنري دي فالوا الثاني ملك الفرانك قد أبرما اتحاداً مشتملاً على العبارة الآتية بخصوص الحرب البحري (جعله حميد العاقبة) الذي سيشرعان فيه ضد الإمبراطور شارلكان.

- **البند الأول**: بما أن جلالة السلطان سليمان سلطان الترك بإرساله عمارة بحرية في بحر التوسكان ضد الإمبراطور شارل الخامس قد أعان بذلك هنري دي فالوا مدة سنتين بناء على طلبه المتكرر في بادئ الأمر وبالخصوص بناء على ترجياته البالغة أقصى درجات الحض فقد اتفق بأن الملك هنري يدفع ثلاثمائة ألف قطعة من الذهب بصفة متأخر مرتب الدونانمة، وذلك حيث ما تصير الملاحة مأمونة لنقل النقود بالعمارة، وأن السفن الحربية التابعة للملك هنري لا تتباعد عن العمارة المذكورة وتعتبر كأنها مرهونة نظير المبلغ المذكور حتى يدفع لأميرال عمادة السلطان سليمان.

- **البند الثاني**: متى توفر هذا الشرط بوجه العدالة فإن جلالة سلطان الترك سليمان يقوم بتجهيز ستين مركباً حربياً ذات ثلاثة صفوف و25 قرصاناً بحرياً ويرسلها للملك هنري في مدة أربعة شهور متوالية من ابتداء أول مايو المقبل.

- **البند الثالث**: أما في حالة ما إذا أراد هنري دي فالوا أن يستعمل العمارة المذكورة في أثناء هذه المدة للاستعانة بها على الجهات الغربية،

(1) فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 242.

أي الجهات الواقعة من ابتداء كروتون لغاية (جائت) Gaëtte، فإنه يقوم بدفع مائة وخمسين ألف قطعة من الذهب إلى جلالة سلطان الترك سليمان بغاية من الضبط.

- **البند الرابع**: كل سفينة تابعة للإمبراطور أو المتحالفين معه سواء أكانت معدة للنقل أو كانت من المراكب الخفيفة وسواء أكانت سفناً حربية صغيرة أو كبيرة فبمجرد وقوعها أسيرة لدى العمارة العثمانية تصير من تلك اللحظة ملكاً للسلطان سليمان ملك الترك.

- **البند الخامس**: المدن والقصبات والقرى والكفور التي تتغلب عليها هذه العمارة تكون مباحة غنيمة للترك وجميع سكانها راشدين أو قاصرين رجالاً كانوا أو نساءً ولو أنهم معتنقون الديانة المسيحية ويكونون قد سلموا أنفسهم باختيارهم فإنه لا بد من تركهم أسراء وعبيداً للترك بمقتضى واجبات الاتفاق الصريحة بهذا الصدد التي قر عليها الأمر بين السلطان سليمان وبين فرنسوا أبي هنري من منذ سبع عشرة سنة، إلا أن امتلاك هذه المدن والقصبات والقرى والكفور والمؤن والذخائر وكذلك مدافع البرونز صغيرة كانت أو كبيرة مع جميع متعلقاتها من حيوانات وغيرها التي توجد فيها فإنها تترك للملك هنري بموجب هذه المعاهدة.

- **البند السادس**: إذا أصدر الملك هنري أمره إلى عمارة جلالة السلطان سليمان بأن تحارب شارل ملك النمسا غير متجهة نحو الغرب بل نحو الشرق والجنوب ويقصد بذلك مسيرها في الشواطئ من عند مصب نهر ترونتو[1] لغاية كروتون، بحيث أن هذه العمارة تقوم بأعباء أوامر هنري

(1) نهر Truentus، يصب في الجانب الشرقي من إيطاليا في البحر الإدرياتيكي.

بدون مقابل فقد اتفق على أن المواد الحربية ومؤنات المدن والقصبات التي تقع تحت يد الترك يتنازل عنها الملك هنري، ولكن المدن والقصبات التي تقع تحت يد الترك يتنازل عنها للملك هنري، ولكن المدن والقصبات والقرى والكفور فإنها تترك غنيمة للترك كما تقرر ذلك بالبند السابق. وأما الوطنيون والمزارعون والقاطنون البالغون والقاصرون الرجال منهم والنساء فإنهم يسلمون للأسر بدون معارضة حتى ولو كانوا ممن يعتنقون الديانة المسيحية بل ولو كانوا ممن أسلم نفسه بمحض إرادته.

- **البند السابع**: يمكن للأميرال جلالة الملك سليمان أن يستولي ويأسر باسم مليكه الأفخم كل مكان تقدم عليه العمارة التركية المظفرة متى رأى ثمة من فائدة، وذلك من ابتداء حدود نهر ترونتو لغاية أوترانت وكروتون ومن ثم لغاية صقلية ونابولي وعموماً جميع الأقاليم المملوكة للإمبراطور شارل الخامس ملك النمسا سواء أكان ذلك المكان داخل الأراضي أو سواء أكان مدينة أو قصبة أو قرية أو كفراً أو ميناء أو خليجاً، وله الحق في الاستيلاء على أي سفينة يصادفها وله أن يغزو بل وأن ينهب ويأسر الرجال والنساء البالغين أو القاصرين حتى أنه يمكنه متى شاء أن يحافظ ويمتلك جميع ما يغتنمه سواء أكان من بني الإنسان أو المدن أو البيوت الخلوية وأن يعدها ويستعملها لاحتياجاته ولو ضد رغبة الفرنك وبالرغم عن مضادتهم الشديدة في ذلك.

- **البند الثامن**: إذا تحصل جلالة السلطان سليمان على تملك أحدى الاربع مدن حصنها في إقليم (البوى) بواسطة مساعي فردينان سنسيفرن برنس دي سالرنيتين بمقتضيتعهد هذا الأمير فجلالة السلطان سليمان يعيد إلى هنري مبلغ الثلاثمائة ألف قطعة من الذهب التي ضمن له كما تقدم

دفعها، وذلك في حالة ما إذا كانت دفعت إليه.

- البند التاسع: جلالة السلطان سليمان يسلم عدا عن ذلك الثلاثين سفينة حربية وبحارتها بدون أدنى فدية وكذا المدافع والمؤن وجميع المواد ويستثنى من ذلك رجال بحريته الخصوصيون وعساكره كما أنه يدفع في أقرب وقت لبرنس سالرن، الذي بذل نفسه وكل ما في وسعه للحصول عليها وكان نصيبه أن حرم من منصبه وطرد من وطنه وبيته، مبلغ الثلاثين ألف قطعة من الذهب التي صرفها بكل ارتياح وكرم.

فهذه البنود بالحالة التي هي مكتوبة بها أعلاه قد وضحت بحسب ما جرت به العادة بكلام مضبوط لا يقبل التأويل بواسطة أرامونت سفير هنري لدى جلالة السلطان سليمان الذي أضاف إليها قسماً صريحاً بحضور «برنس سالرنتين» بصفة كونه نائباً أميناً ومن جهة أخرى فقد تصدق عليها من رستم باشا بموجب السلطة الممنوحة له من لدن جلالة السلطان سليمان.

وبذلك استطاعت فرنسا أن تحصل على امتيازات جديدة وقد بدى الجانب العسكري واضحاً وجلياً من خلال بنودها وكان هدف فرنسا في هذه المرحلة تحصين موقعها في أوروبا بمساعدة السلطنة العثمانية لها وخاصة في الجانب العسكري أمام خطر الإمبراطورية الرومانية المقدسة.وهكذا فقد اتسمت العلاقات العثمانية - الفرنسية بالودّ والصداقة خاصة في عهد الملك فرنسوا الثاني الذي خلف أباه هنري الثاني (1559م - 1560م) «الذي كان حريصاً على متابعة علاقات الود والصداقة مع السلطنة العثمانية»[1].

وبذلك لم يثر ملوك فرنسا قضية النواحي التجارية مرة أخرى إلا في

(1) De testa; op. cit, T I, pp 33 - 41.

عهد الملك شارل التاسع والسلطان سليم الثاني حيث جددت الامتيازات في سنة 1569م: «التي تمت بين الدولتين في عصر السلطان سليمان. وأيد السلطان سليم الامتيازات القنصلية وزاد عليها امتيازات أخرى أهمها، معافاة كل فرنساوي من دفع الخراج الشخصي وأن يكون للقناصل الحق في البحث عمن يكون عند العثمانيين من الفرنساويين في حالة الرق وإطلاق سراحهم والبحث عمن أخذهم بصفة رقيق لمجازاته، وأن يرد السلطان كافة الأشياء التي تأخذها قراصنة البحر من المراكب الفرنساوية ومعاقبة الآخذ لها وأن تكون المراكب العثمانية ملزمة بمساعدة ما يرتطم من السفن الفرنساوية على شواطئ الدولة ويحفظ ما بها من الرجال والمتاع وأن يكون لفرنسا كل الامتيازات الممنوحة لجمهورية البندقية»[1].

ولزيادة توثيق التحالف العثماني - الفرنسي استطاع القنصل الفرنسي أن يحصل من السلطان سليم الثاني على امتيازين يعدان الأهم في معاهدة 1569م. أولهما: «أن من حق فرنسا وحدها أن تمنح رايتها في الليفانت لمراكب الأوروبيين غير الفرنسيين، ومنهم الجنويون، والصقليون الأنكونيون»[2].

ثانيهما: «إن مدة الصك غير مرهونة بحياة الملكين فقط، وإنما بصداقة الفرنسيين للأتراك»[3].

وبذلك لم تقف الصداقة العثمانية- الفرنسية عند هذا الحد بل تطورت

---

(1) فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 254.

(2) Hammer (Joseph); Memoire sur les premières relations de la France avec la Porte Journal. Asiatique, T X, 1827, 1945, T VII, p 53.

(3) البند الثامن عشر: على الجميع أن يعملوا بامتيازنا السامي، وأن يظهروا ما يسيء، طالما أن الفرنسيين يسيرون بطريق صداقتنا بأمانة واستقامة-Ibid, p 53 .

إلى الجانب السياسي حيث «اتفقت الدولتان على ترشيح (هنري دي فالوا) أخي ملك فرنسا لعرش بولونيا ليكون لهم ظهيراً ضد النمسا من جهة ولروسيا من جهة أخرى. وقد تم ذلك فعلاً وصارت بولونيا تحت حماية الدولة العلية حماية فعلية وإن لم تكن اسمية، وبذلك صارت فرنسا ملكة التجارة في البحر المتوسط وجميع البلاد التابعة للدولة وأرسلت تحت ظل هذه المعاهدات عدة إرساليات دينية كاثوليكية إلى كافة بلاد الدولة الموجودة بها، مسيحيون خصوصاً في بلاد الشام لتعليم أولادهم وتربيتهم على محبة فرنسا»[1].

وبذلك استطاعت فرنسا في فترة وجيزة أن تحتل المكانة الأولى لدى السلطنة العثمانية وأن تكون منافسة للبندقية سواءً في الجانب السياسي أو في تجارة الليفانت. ونتيجة تدخل القنصل الفرنسي لدى الباب العالي وتضييقه الخناق حول مصالح البندقية التي كانت علاقاتها تتسم بالتذبذب والتأرجح مع الباب العالي نتيجة تصرفاتها العدائية أمام الاستفزازات العثمانية «فإذا كان السلطان سليمان لم تتح له الفرصة لمد نفوذه على قبرص، فإن السلطان سليم الثاني قرر أن يخطو هذه الخطوة»[2]. وفعلاً احتلت السلطنة العثمانية جزيرة قبرص سنة 1570م، وبذلك أفقدت البندقية أكبر محطة تجارية لها في الليفانت، قريبة من الشواطئ السوريا، وعلى الطريق إلى مصر. «وكان من نتائج حرب قبرص أن قبض السلطان على بيل البندقية في القسطنطينية وعلى تجارها وعملائها وصادر جميع مراكبها في الموانئ»[3].

---

(1) فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 254- 255.

(2) Hauser (Henri); la prépondérance Espagnole (1559-1660), Paris 2ème édi. 1940, p 88.

(3) Galibert; op. cit. p 256.

وأمام هذه الخسارة الفادحة التي تعرضت لها المصالح التجارية لجمهورية البندقية، دفع بها إلى الانضمام إلى حلف من قوى أوروبا، وكوّن الجميع أسطولاً مشتركاً بقيادة "دون جوان" النمساوي، اصطدم مع الأسطول العثماني، في معركة انهزم فيها هذا الأخير، «هي معركة ليبانتو (17 تشرين أول - أكتوبر 1571م) وكانت المعركة ثأراً لاحتلال قبرص، حطمت فيها مئتا سفينة تركية، وقتل القائد العام، ووقع عدد كبير في الأسر»[1].

ولكن ورغم خسارة العثمانيين في معركة ليبانت فإن جمهورية البندقية عادت إلى مناوراتها السياسية ثانية. «ومهما يكن فقد حصلت البندقية نتيجة توددها هذا على سبعة فرمانات، تمنحها فوائد قيمة لتجارتها في قبرص»[2]. و«أكدت امتيازاتها التجارية في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية من عام 1576م، وفي 1589م و1595م»[3]، على الرغم مما كان يهدد العلاقات بين آونة وأخرى بالسوء والانفجار فقد استطاعت جمهورية البندقية من الحصول على امتيازات تجارية في أراضي السلطنة العثمانية «مؤرخة في الأول من شعبان عام 1013هـ، الموافق لـ23 كانون الأول- ديسمبر عام 1604م، وبنود هذه المعاهدة بحسب قول «هامر» مجهولة في تاريخ الدبلوماسية»[4] وهي تنص على ما يلي:

1. إن كل ما استولي عليه القراصنة، أو يستولون عليه، يجب أن يرد

---

(1) شارل ديل، البندقية جمهورية أرستقراطية، مرجع سابق، ص 155.

(2) Hammer; Histoire de l'Empire Ottoman, Traduction Française par (Hellert), T VII, Paris 1835-1846, p 194.

(3) De testa; op. cit, T I, pp 217 - 218.

(4) Hammer; op. cit, T VIII, p 67.

إلى أصحابه، وعلى مدن «مودن» و«كورون» و«بريفيزا» و«سانت مور»، ألا تقدم لهم أية حماية.

2. جميع العبيد الذين استرقوا في حالة السلم، يجب أن يحرروا.

3. يقوم «البيل» بحل الخلافات التي تقع بين التجار البنادقة.

4. تُعْفَي المراكب التي تدخل موانئ «غلطة» و«غليبولي» و«رادوستا» من ضريبة «القصابية»[1].

5. يُحرم على المراكب العثمانية الإستيلاء على السكر والمواد التموينية وغيرها، التي تحملها المراكب البندقية.

6. جميع الجنود اللاجئين إلى تركية من البندقية، يجب أن يردوا إلى بلادهم.

7. إن كل فرد يبحر على مركب بندقي يتمتع بأمان كامل.

8. على المراكب التركية أن تمتنع عن طلب هدايا من المراكب البندقية.

9. إن مراكب كاندية (كريت) يجب ألا تحمل بالجزية الواردة من مصر.

10. إن جباة الضرائب الخراجيين) يجب ألا يتدخلوا في أعمال التجار البنادقة وكذلك «القسامين»[2].

11. لا تتحمل البندقية مسؤولية الأضرار المسببة من قبل «الأوسكوك»[3] النمساويين.

---

(1) القصابية، إن ضريبة القصابية التي يطلق عليها الفرنسيون اسم «مساعدة اللحوم» وهي ضريبة عمل المشرفين على مالية السلطان على تحميلها للتجار حتى يستطيع السلطان تحمل نفقة الأنكشارية.

(2) القسام، هو الموظف العثماني الذي كان يقوم بتقسيم التركات وتوزيعها على أصحابها.

(3) الاسكوك: وهي الجماعات التي شردها العثمانيون من منطقة دالماشيا، نتيجة حربهم في المنطقة وقد اخذت بالإغارة على الاراضي العثمانية ونهبها، وكانوا يتمتعون بحماية امبراطور النمسا، وقد اشتكت السلطنة العثمانية امرهم إلى البندقية التي تعهدت هذه الاخيرة في معاهداتها مع الباب العالي بتوحيد الجهود لملاحقتهم براً وبحراً.

-Hammer; op. cit, T, VIII, P.67.

12. لا يضطهد الحجاج المسيحيون المتجهون لزيارة القبر المقدس.

13. تخضع قضايا الخلاف بين المسلمين وقناصل البندقية في حلب وبغداد والقاهرة للباب العالي. أي أن الباب هو الذي يفصل في الدعاوى ضد أولئك القناصل.

ومن خلال هذه المعاهدة يتبين أن نفوذ البندقية على الرغم من صراعها المستمر ضد السلطنة العثمانية، كان لا يزال قوياً في القسطنطينية في مطلع القرن السابع عشر، وكانت لا تزال تلعب دورها التجاري والسياسي في بلاد الليفانت مضافاً إليه دور ديني، أرادت به أن تقاوم النفوذ الفرنسي الديني الذي بدأ يتسلل إلى بلاد الشرق وبخاصة بلاد الشام عن طريق اليسوعيين. خاصة بعد أن ثبت الفرنسيون أقدامهم في أراضي السلطنة العثمانية بعد أن أصبحوا مع الإنكليز منافسين أقوياء للبنادقة. وعلى الرغم من الوسائل الخفية التي كان يلعبها سفير كل دولة ضد الأخرى في القسطنطينية وضد البندقية بالذات.

وأمام تهافت الدول الأوروبية عل كسب ودّ السلطنة العثمانية فإن إنكلترا بدورها سعت إلى الحصول على ودّ السلطنة قصد الحصول على نصيبها من تجارة الشرق وتم ذلك فعلاً خاصة وأن الجزء الثاني من البند الخامس عشر من المعاهدة العثمانية الفرنسية الموقعة بين السلطان سليمان القانوني وفرنسوا الأول سنة 1535م يفتح الطريق أمام إنكلترا إلى الانضمام إلى هذا التحالف الفرنسي العثماني تحت الراية الفرنسية. وتم ذلك فعلاً في عهد السلطان مراد الثالث (1566م-1595م) حيث «تحصلت إيزابيلا ملكة الإنكليز على امتياز خصوصي لتجار بلادها وهي أن مراكبها تحمل العلم الإنكليزي وكان لا يجوز لها ذلك قبلاً بل كانت السفن على اختلاف أجناسها ما عدا سفن البندقية لا تدخل إلى موانئ الدولة العلية إلا تحت ظل العلم الفرنساوي ليس إلا كما

قضت بذلك العهود التي أبرمت مع السلطان سليمان وابنه السلطان سليم الثاني وتجددت في أوائل حكم هذا السلطان»[1]

والمعاهدة المعقودة سنة 1580م[2]، لا تختلف عن ضمانات التجارة والإقامة التي قدمت لفرنسا والبندقية:

1. يمكن للإنكليز أن يجيئوا ويغدوا براً وبحراً مع بضائعهم ولا يضطهدون.

2. إذا سجنوا لسبب من الأسباب فيجب أن يطلق سراحهم مباشرة.

3. لا يتقاضى من المتزوجين المقيمين أو غير المتزوجين ضريبة الجزية.

4. على الإنكليز دفع الضرائب القانونية فقط.

5. إذا أراد الإنكليز أن يقيموا قناصل في الإسكندرية ودمشق، وساموس وتونس وطرابلس الغرب وموانئ مصر أو أي مكان آخر، فليفعلوا، ولهم أن يبدلوهم ويغيروهم دون قيد.

6. القناصل الإنكليز هم الذي يفصلون في الخصومات القائمة بين تجار أمتهم.

7. لا يجوز أن يوقف أي إنكليزي لذنب اقترفه غيره، أو لدين تهرب منه صاحبه الحقيقي.

8. أي إنكليزي استعبد يجب أن يحرر، وإذا كان قد بيع واعتنق الإسلام فليترك حراً، أما إذا بقي مسيحياً فإنه يعاد إلى قومه الإنكليز، ويرد لشاريه ماله ممن باعه لأول مرة.

---

(1) فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 260.

(2) Foster; The travels of Jhon Sanderson in the levant (1584 - 1602) London, 1931, p 11.

كما أوضحت المعاهدة ضرورة احترام وصايا التجار المتوفين، وبينت أن على البحارة الأتراك مساعدة السفن الإنكليزية أثناء هبوب العواصف وفي حالة تحطمها أو غرقها، وأن يسمح للمراكب وطواقمها أن تتزود بما تحتاجه من مؤن وغذاء، من جميع موانئ الدولة العثمانية وبذلك استطاعت إنكلترا أن تجد موطئ قدم لها في تجارة الليفانت رغم معارضة فرنسا والبندقية وسعت بذلك إلى تجديد الامتيازات في سنة 1595م وذلك بعد وفاة السلطان مراد الثالث وقد استطاعت إنكلترا بذلك مزاحمة بقية الدول الأوروبية في تجارة الليفانت نظراً للصلات الودية بين السلطنة العثمانية وإنكلترا والتي كانت لا تشوبها التذبذبات التي كانت تقلق العلاقات العثمانية - الفرنسية أو العلاقات العثمانية البندقية.

ومع نهاية القرن السادس عشر فتحت أراضي السلطنة العثمانية أما التجارة الأوروبية التي تهافتت دولها على كسب ودّ السلطنة قصد الحصول على نصيبها من تجارة الليفانت وبذلك كانت المعاهدات أو الامتيازات تعد بمثابة الإسفين الذي دق في نعش السلطنة العثمانية حيث أضحت «هذه الامتيازات الموجبة لضعف الدولة بسبب تدخل القناصل في الإجراءات الداخلية بدعوى رفع المظالم عن المسيحيين واتخاذها لها سبيلاً لامتداد نفوذها بين رعايا الدولة المسيحيين. وأهم نتائج هذا التدخل وأضره مآلاً وأوخمه عاقبة استعمال هذه الإرساليات الدينية في حفظ جنسية ولغة كل شعب مسيحي حتى إذا ضعفت الدولة أمكن هذه الشعوب الاستقلال بمساعدة الدول المسيحية أو الانضمام إلى إحدى هاته الدول»[1].

فعلى الرغم من العزلة المبدئية التي عاشتها الجاليات الأوروبية، وسط

---

(1) فريد بيك المحامي، مصدر سابق، ص 255.

المجتمع العثماني، فإن نتائج إقامتها كانت هامة وخطيرة على وحدة وأمن السلطنة العثمانية. لقد عاشت الجاليات الأوروبية في نطاق المجتمع العثماني فئات غريبة عنه، جنساً وديناً ونظاماً وحضارة. وقد أراد لها هذا المجتمع أن تحيا على حوافه، لا أن تتغلغل في صميمه وأعماقه، فعزلتها أكثريته المسلمة، وانكمشت عنها، فكانت هذه الجماعات الأوروبية على الرغم من قلة عددها، أشبه ما تكون بجزر صغيرة في خضم المجتمع العثماني، بحياتها الخاصة، وحكمت نفسها بنفسها، بإمتيازاتها. فهي لم تحاول أن تحطم نطاق عزلتها في بادئ الأمر،وأن تتفاعل مع محيطها الجديد، أو أن تنصهر في داخل المجتمع، المغلق على نفسه بل أرادت هي الأخرى، أن تحتفظ بكيانها وذاتيتها وتركيبتها. إلا أنها مع الزمن بدأت تبحث عن مخرج، لتتسرب إلى العناصر التي يمكن أن تنسجم معها، وهي العناصر المسيحية، نظراً للتماثل الديني القائم بينهما. وفي الواقع لقد كان التجاذب إيجابيا بين الطرفين. فالجاليات الأوروبية بحاجة إلى جانب المعاهدات المكتوبة التي نالتها من بعض السلاطين، إلى سند من الأهالي يشد أزرها ويساعدها على العمل وسط مجتمع، إن لم يكن معادياً تماماً لها، فهو غريب عنها ومنكمش، ووجدت ضالتها المنشودة في الأقليات الدينية، التي كانت تشعر في المقابل انها بحاجة الى عضد يُدعم مركزها، ويقويها أمام السلطات الحاكمة المسلمة. فهذه الأقليات على الرغم من تمتعها بحقوقها الخاصة، في نطاق السلطنة العثمانية، بموجب "قانون الملل"، فإنها كانت تحتضن دائماً نقمة خفية ضد الحكم العثماني، بعدما وجدت في الأوروبيين الوافدين مستنداً اقتصادياً ومعنوياً لها، فالتصقت بهم. وهكذا عمل أفرادها عملاء تجاريين لتلك الجاليات، ومترجمين

ووسطاء وساعدهم ذلك على الانطلاق في ميدان التجارة الخارجية، وبذلك انتعشت تلك الأقليات الدينية اقتصادياً، وكونت طبقة بورجوازية واضحة في إطار المجتمع العثماني وبخاصة في المدن الكبرى مثل حلب ودمشق وصيدا واسطنبول والقاهرة.

لقد كانت الطبقة البورجوازية الجديدة تختلف في عقليتها كثيرا عن مسيحي القرى والمدن الصغيرة، فهي بالطبع اكثر غنى، وتميل إلى تقليد اوروبا والجاليات التي تعمل معها، في كل مظاهر حياتها. لقد اكتشفت الاقليات الدينية نتيجة احتكاكها السلمي مع الجاليات الاوروبية، عالماً احست انه يمكنها ألا تكون فيه منزوية وعلى الهامش(1) ولذا اخذت تجنح إلى "التأغرب" فضعف ولائها للسلطنة العثمانية التي تنضوي تحت لوائها، وحاولت ان تربط نفسها بالحكومات الاوروبية التي بعثت بجالياتها للسلطنة العثمانية، بل انها طلبت "براءات" رسمية، تصبح بموجبها من رعايا تلك الدول، وتتمتع بإمتيازاتها وحقوقها، أي ان بعض الفئات من الاقليات الدينية اغرتها الحياة الاوروبية فخرجت على المجتمع العثماني وفضلت عدم الانتماء إليه، ذلك مع بداية التغلغل الغربي المنظم فى الشرق، في اوساط المسيحين الشرقيين، عبر عمليات استشراقية خجولة في البداية، تجلت اثر اصدار "البابا ليون العاشر" قراراً في 18 ماي (ايار) 1521م يحث فيه على الدفاع عن المسيحيين الشرقيين الخاضعين لنفوذ التبشير الكاثوليكي. في نفس الفترة، تقريباً كانت المفاوضات العثمانية-الفرنسية جارية حتى افضت، في النهاية، إلى اتفاق سنة 1535م يخول للدبلوماسية الفرنسية التأثير على "الضمير الشرقي"

---

(1) A.N. Hourani; Minoritiés in the Arab World, Oxford University, Press 1947, p25.

ويمهد لإقامة نظام الحماية للمسيحيين في الشرق[1].

لقد ساهم نظام الحماية هذا في ظهور البورجوازية الجديدة في المدن الكبرى، وغناها إلى اندفاع الاقليات الدينية وخاصة من المسيحيين من القرى إلى المدن، ليعملوا في ميدان التجارة الخارجية، كما عمل مواطنوهم. فقامت هجرة واضحة من قرى جبل لبنان ومن الموارنة بالذات إلى المدن الساحلية والداخلية التي تضم جاليات اوروبية مثل حلب حيث "ان عدد الموارنة كان منذ خمسين سنة زهيداً جداً في حلب، وكانوا يكتفون من اجل عبادتهم بغرفة واحدة في جوار كنيسة الارمن، لا تتسع لأكثر من اربعين أو خمسين شخصاً ولكن زاد عدد ابناء هذه الطائفة كثيراً بقدوم من جاؤوا من جبل لبنان مع عيالهم، ليقيموا حيث يشتغلون بنشاط في سائر المهن وبالحرير، وقد يبلغ عددهم الاربعة آلاف"[2].

كان من نتائج هذه الهجرة اختلال التوازن الاجتماعي، وتوسع الضغائن التي كان يشكو منها تركيب المجتمع العثماني حيث زادت من الاختلافات الدينية الموجودة بينها اصلاً. ولم يكن هذا التصدع في التركيب الاجتماعي نتيجة تغيير الاحوال الاقتصادية للاقليات الدينية فحسب، وانما استغلال الجاليات الدينية كذلك لتلك التجمعات المسيحية الكبيرة في المدن، لتقوم بعملها التبشيري بينها.

لقد لعبت البعثات التبشيرية وبخاصة فى بلاد الشام دوراً خطيراً في

---

(1) G. Tongas; Les relations de la france avec L'Empire Ottoman, Toulouse, imprimerie Boisseau, 1942, p29-71.

(2) جبرائيل رباط، حلب ومنطقتها. بالامس واليوم وغداً، تعريب فتح الله قسطون. محاضرة حلب، مطبعة المعارف 1921، في وثائق تاريخية عن حلب، ج1، ص42.

بعث الفرقة بين مختلف الطوائف المسيحية الشرقية فأوجدت بذلك فريقين متنازعين وحاقدين كل واحد منها على الآخر فالانقسامات الدينية الجديدة، مزقت وحدة وتركيب المجتمع العثماني واضعفت مقاومته امام الاخطار الاستعمارية الاوروبية وكأن تلك الجاليات قصدت هذا التمزق لتستغله لمصلحتها.

لقد اختل في الواقع التوازن الاجتماعي بين المسلمين والمسيحيين من جهة، وبين المسيحيين انفسهم من جهة اخرى. ولا شك ان نفوذ القوي الاوروبي كان وراء تأجيج هذه الصراعات. هذا بسبب تدميرها الكامل للتوازن والتعايش السلمي ما بين الجماعات من داخل المدينة العثمانية. "وعلى الرغم من ان هذه الصراعات قد اكتسبت طابعاً دينياً، فإن العامل السياسي الاجتماعي ظل هو المهيمن وانتهى، في النهاية إلى المجازر. على سبيل المثال التقاتل ما بين الدروز المدعومين من قبل الانكليز والموارنة المدعومين من قبل الفرنسيين، طبعاً لا نُغَيّب هنا دور المرسلين المبشرين في هذه المأساة[1]

إذ لم يتوان هؤلاء على تحريض السكان المسيحيين، في جبل لبنان، على الاستقلال في ظل حمايتهم. فتحول الخلاف الديني الداخلي الطفيف بين فئات المجتمع العثماني، إلى صراع داخلي سياسي، لعبت السلطنة العثمانية من جانبها دوراً في مضاعفته وتشديد حدته، وقسمت المجتمع إلى فئات دينية- سياسية، لا إلى طوائف دينية عقائدية. "فبالإضافة إلى نزعات

---

(1) هاملتون جب وهارولد بوين، مرجع سابق، ج2، ص170.

- البيرت حوراني، الهلال الخصيب في القرن 18، مجلة فصلية "الواقع"، بيروت، عدد1، نيسان (ابريل) 1981، ص45-76.

"التأغرب" ، وطلب الحماية من اوروبا ، ورفض السلم الاجتماعي، تيقظ لدى بعض المسيحيين الشعور بضرورة لعب دور سياسي في الشرق[1]، لاسيما وانهم غدوا يملكون قوة اقتصادية ذات قيمة، إلا انه يمكن القول ان العدوى الايديولوجية الاوروبية ونتائجها المادية لم تكن مقصورة على غير المسلمين فحسب وانما اجتاحت فئات اخرى من النخب الإسلامية ومن داخل جهاز السلطة المركزية، من جراء عدوى الافكار القومية العنصرية وخاصة الاطروحات القومية الطورانية لجماعة تركيا الفتاة التي سرعت من ردات الفعل القومية لدى الجماعات الاخرى مسيحية كانت أم مسلمة، عربية أم غير عربية، مما ادى في الواقع إلى حدوث عدة مجازر متعاقبة: لليونانيين والاكراد والآشوريين والارمن، في هذا السياق المأساوي المتعصب، نتيجة الوعود المجنونة التي اعطتها القوى الاوروبية للجماعات المحلية.

إذا يمكن القول ان المرسلين المبشرين كانوا الروّاد الأساسين للاكتشاف والتوسع الاوروبي بجانبه "الروحي" و"المادي" وهم في غالب الاحيان كانوا على وعي تام بالروابط التي تربط ما بين "التبشير والاستعمار". وضمن هذا السياق صرح "لفنجستون" **Livingston** سنة 1850م وهو من كبار المرسلين والمكتشفين وكان لديه ايمان مطلق

بـ "الحضارة" الغربية، لكونه لم يفصل ما بين التبشير وما بين الترويج للمبتكرات التقنية والصناعية، إذ كان الدين والتقنية يقومان، في نظره على "خدمة خيرة" للشعوب المستعمرة، فيقول "نأتي اليها لكوننا اعضاء في

---

(1) Hourani; Op. cit, p26.

عرق متفوق وخدمتنا لحكومة ترغب في تنشئتة الاطراف الاكثر انحطاطاً من العائلة الانسانية. نحن اصحاب دين مقدس ومسالم، ونستطيع، بفضل سلوكنا المحدد ومساعينا الحكيمة، ان نصبح رواد السلام لجنس لايزال هائجاً ومسحوقاً "[1].

هذه هي الايديولوجية التي مارستها، ولاتزال، سياسات الدول الغربية، بشقيها العلماني والديني. كل ذلك يجعلنا نقول ان الرد المطلوب منا اليوم هو ان ننتزع زمام المبادرة من القوى الغربية، المنصّبة نفسها وصية على تفاسيير دياناتنا التوحيدية وتواريخنا الاجتماعية المحلية، بقديمها وحديثها حتى نستطيع ان نلم بكل معالم الازمة المحدقة بنا ونحيط بها من جميع ابعادها، وان نذهب إلى ما بعد الاشكاليات السطحية المصدرة لنا لندرك الحدود المعرفية للانماط الفكرية المستجلبة وما يكمن ورائها بإسم - الحرية والديمقراطية- من مخاطر وظائفية الإستتباع.

يجب ان نذهب إلى المعركة الاساسية بين المدنية الغربية والمدنية العربية، وعلى ضوء هذه المسألة الكبرى علينا مراجعة نقائص الردود العربية منذ النهضة على هذه المشكلة التي تسعي لتكبيلنا تحت وطأة الهيمنة الغربية بشتى اشكالها.

(1) Georges Corm; Contribution a L'etudes Sociétés Multi-Confessionnelles, Librairie Générale du droit, Paris, 1971, p224.

الفصل الرابع

نتائج نظام الامتيازات

I - على الصعيد الاقتصادي

II - تنامي الأطماع الأوروبية في السلطنة العثمانية

III - دور الامتيازات في تبدل العلاقات بين الشرق والغرب

إن بداية انهيار السلطنة العثمانية التي بلغت أوجها في القرن السادس عشر، والتي توسعت توسعاً لا يعرف حداً، ستكون له نتائج وخيمة جداً لاحت بوادرها مع نهاية القرن. فهياكل السلطنة العثمانية من ماليات واقتصاديات ومجتمع ومؤسسات، كلها ستنقلب أوضاعها رأساً على عقب، ومما زاد في خطورة ذلك الانهيار أنه حدث في الوقت الذي كانت تشهد فيه أوروبا تحولات هامة في جميع النواحي.

فالسلطنة العثمانية التي وصلت إلى أوج قوتها وعظمتها في عهد سليمان القانوني، كانت تحمل في صلبها بذور انحطاطها وتدهورها. فالأزمات التي لاحت بوادرها لم تكن وليدة القرن السابع عشر، بل إنها بدأت منذ منتصف القرن السادس عشر وتطورت في القرون اللاحقة خاصة بعد أن تشابكت الأزمات السياسية الاقتصادية والعسكرية على نحو ولد حلقة مفرغة من مظاهر الضعف والتدهور وقد لعبت الامتيازات الأجنبية دوراً بارزاً في انهيار السلطنة العثمانية وفي ظهور عدة أزمات، فلقد «كانت تلك الامتيازات وبالاً على السلطنة في كل ناحية ويكفي أنها جعلت الشعب العثماني غريباً في وطنه، بينما أصبح الغرباء فيه يمشون تيهاً واختيالاً، لا يطالهم القانون، بل هم يحمون من يشاؤون من القانون»[1].

(1) المقتطف، المعاهدات والامتيازات، المجلد 45ج، 5 جويلية ديسمبر 1914، ص 88.

فسياسة الامتيازات التي توختها الحكومات العثمانية دون النظر إلى عواقبها المستقبلية، وكذلك دون النظر إلى المصلحة العليا للبلاد، «متوهمة أن هذه العقود التي كانت تعقدها منحة وسماحة، تصبح كدودة الحرير شرنقة من عمل يدها ما إن اكتملت حتى جعلتها سجينة لا تستطيع حراكاً»[1]. لقد كانت نتائج هذه الامتيازات وخيمة جداً على السلطنة العثمانية وخاصة في الجانب الاقتصادي.

I- على الصعيد الاقتصادي:

لقد كانت السلطنة العثمانية في القرن السادس عشر، وعلى الأخص في عهد سليمان القانوني تعيش في حالة رخاء واستقرار اقتصادي. فالنظام الاقتصادي المعتمد كان موجهاً نحو الاستهلاك أكثر منه نحو الربح وقد كان يسير سيراً عادياً بدون أزمات كبيرة ولا صدمات خطيرة باستثناء تلك التي كانت ملازمة لتركيبته الطبيعية.ولكنه في نفس الوقت لم يكن بمنائ عن الرجات الواردة من الخارج. فالنظام الاقتصادي العثماني ظل متماسكاً حتى عهد سليمان القانوني مدعوماً بالنفوذ السياسي العتيد الذي كان دائماً يتلافى الصعوبات الاقتصادية ويحد من تفاقمها.

فالسلطنة العثمانية التي كانت تبسط نفوذها على كامل البحر المتوسط تقريباً والبحر الأسود الذي يعد بحيرة عثمانية. كذلك فإن استيلاءها على كل من سوريا ومصر أنعش اقتصادها، وجعلهما يدران عليها المداخيل الهائلة الحاصلة من الفلاحة والتجارة والضرائب المجباة منهما. إلا أن هذه الحالة الاقتصادية لم تدم طويلاً فسرعان ما واجه الاقتصاد العثماني عدة صدمات

---

(1) المقتطف، المعاهدات والامتيازات، مرجع سابق، ص 88.

هزت كيانه وخاصة القادمة من أوروبا، وأولى هذه الأزمات تدني دخل التجارة الخارجية خاصة بعد تحول طرق التجارة العالمية عبر رأس الرجاء الصالح مما حدا بالسلطنة العثمانية بمنح الامتيازات التجارية للدول الأوروبية قصد تنشيط طرق التجارة التقليدية التي تمر عبر أراضيها. فسياسة الامتيازات التي تمادت فيها الحكومات العثمانية في القرن السادس عشر لم تنعش الاقتصاد العثماني بقدر ما خلقت فيه من أزمات خطيرة لاحت بوادرها في النصف الثاني من القرن السادس عشر والقرون التي تلته.

إن سياسة الاقتصاد المفتوح التي انتهجتها السلطنة العثمانية والتي كانت تسعى من ورائها إلى توفير موارد مالية لرفد خزينة الدولة وإرضاء حاجات سكانها بتزويدهم بالمواد الاستهلاكية، اوجدت في الاقتصاد العثماني اختلالاً في التوازن بين المبادلات (أي التصدير والاستيراد). وبذلك أصبحت السلطنة العثمانية سوقاً مفتوحة أمام المنتوجات الأوروبية، وأصبح منح الامتيازات للدول الأوروبية هو قبل كل شيء تشجيعها على توريد منتجاتها إلى السلطنة لكي تدفع الرسوم الجمركية مما جعل الاقتصاد العثماني يعتمد تدريجياً على أوروبا، وبذلك لم يستطع العثمانيون تحقيق التوسع الاقتصادي ولم يستغلوا المزايا التي تحققت لهم بفضل فتوحاتهم وظلت تجارتهم الأساسية تجارة داخلية محدودة.

إلا أن الدور الاقتصادي الذي لعبته أوروبا في الاقتصاد العالمي والذي اقترن بحركة الكشوفات الجغرافية وتطور ونمو الاقتصاديات وما أدخلته عليها الامتيازات من حرية في المبادلات والتجارة بين الشرق والغرب كذلك تدفق الذهب والفضة من العالم الجديد، ذلك التدفق الذي أحدثه الإسبان والبرتغاليون في عصر الاكتشافات الكبرى انعكس سلباً على

الاقتصاد العثماني حيث أضحت السلطنة العثمانية هدفاً هاماً وأساسياً للاستغلال الاقتصادي للدول الأوروبية وأصبحت بذلك الامتيازات التي حصلت عليها مختلف القوى الأوروبية وما تضمنتها من تسهيلات تخدم مرحلة التطور التي تمر بها أوروبا أي مرحلة الرأسمالية الماركنتلية ثم الرأسمالية قبل الصناعية «ففي خلال هذه المرحلة كانت الصادرات ضرورية وهامة ولذلك أنشأت الحكومات الأوروبية شركات كبرى ساندتها الجيوش والدبلوماسية ومن ثمة تمكنت من توظيف الامتيازات لصالح التجار الغربيين المنتشرين في مختلف أرجاء الإمبراطورية والقائمين على نقل المواد الأولية من هذه الأرجاء ونقل الصادرات المصنعة إليها»[1].

فالكشوفات الجغرافية ساهمت في إثراء الدول الأوروبية وتقويتها. فأصبحت هذه الدول سيدة البحار وسيدة الأسواق الدولية نظراً لما توفر لها من المعادن الثمينة التي اكتسحت بها معظم الأسواق بما فيها السوق العثماني.وقد عزز هذا الثراء المادي القوة العسكرية الأوروبية، وهذان العاملان انعكسا ضعفاً على السلطنة العثمانية التي غرقت في مشاكلها الداخلية بعد سليمان القانوني الذي كان السبب الأول في إقرار سياسة الامتيازات الأجنبية، هذه السياسة التي عصفت بالاقتصاد العثماني، وأدت في النهاية إلى تدهور العملة العثمانية. وبذلك أصبح الاقتصاد العثماني يتحرك ببطء نحو وضع التبعية الاقتصادية لأوروبا وقد تمثل ذلك في ثورة الأسعار التي كانت في بادئ الأمر طفيفة لكن مع أواخر القرن السادس عشر

---

(1) Robert Mantran; "La transformation du commerce dans L'Empire Ottoman au XVIII Siècle" in: R. Mantrant L'Empire Ottoman du XVI an XVIII (ed) Variorum Reprints, London 1984, p 225 - 226.

وحصول معظم الدول الأوروبية على امتيازات تجارية في أراضي السلطنة خلق حالاً جديداً وخاصة بعد تدفق الذهب والفضة من العالم الجديد عبر أوروبا «حيث اجتاحت الفضة المكسيكية، وبمقدار أقل الذهب أيضاً، السوق التركية. فإذا بالرجة تحدث وتترك أثراً كبيراً. ففي (996هـ) 1588م كان ارتفاع الأسعار بنسبة 300%، وستبلغ ذروته سنة (1014هـ) 1606م بمعدل قدره 500%»[1]. وقد انعكست هذه الحالة على الحياة الاقتصادية داخل السلطنة العثمانية حيث عصفت الحروب التي شنتها السلطنة في نهاية القرن السادس عشر ضد الصفويين والهابسبورغ بمداخيل السلطنة أمام ارتفاع الأسعار خاصة بعد عجز الحكومة العثمانية عن تسديد نفقات جيوشها وموظفيها فلجأت إلى نظام تلزيم الضرائب قصد الخروج من الضائقة المالية ولكن تدفق الفضة الرخيصة التي زادها استغلال التجار الأوروبيين الذين «كانوا يغرقون الدولة العثمانية لا في الفضة التي كانوا يتحصلون عليها بأبخس الأثمان فحسب، بل في كميات متزايدة من العملة المزيفة التي يستوردونها ويخرجون مكانها السكة السليمة»[2].

وبذلك أصبحت العملة العثمانية مرتهنة للمهربين وقد زاد ذلك في تضخم الأسعار، فحتى التخفيفات المتوالية في العملة لم تجد نفعاً «فستفقد الأقجة (العملة العثمانية) نصف قيمتها، ونسبة الفضة فيها، التي استقرت طيلة عهد سليمان عند مقدار 0.731 غراماً ثم نزلت إلى مقدار 0.682 وانهارت غداة وفاته، كما أن التخفيض من قيمتها الذي حصل سنة (993هـ) 1585م قد خصم منها النصف تقريباً 0.384 ثم 323.0 وأخيراً 0.306 في نهاية القرن،

(1) آندري كلو، مرجع سابق، ص 343.

(2) المرجع نفسه، ص 344.

وازدادت القطعة المسكوكة رهافة وتكاثر فيها النحاس وقلت منها الفضة وباتت خفيفة كورقة شجر اللوز وعديمة القيمة كقطرة الطل»[1].

فلا شيء سيوقف التآكل النقدي العثماني وستثير التخفيفات في العملة غضب جميع طبقات المجتمع، والمستفيدون الوحيدون من هذه الحالة هم المضاربون والمرابين. ولقد كان لجميع هذه الأبعاد المتداخلة والمتراكمة آثارها المالية السريعة والمدمرة على اقتصاد السلطنة العثمانية، «فقد انخفضت أسعار المواد الأولية التركية بالنسبة للتاجر الأوروبي نظراً لانخفاض العملة العثمانية وفي المقابل أخذت الصناعة الوطنية في التدهور في حين أخذت الواردات من أوروبا في التزايد ومن ثم تفاقمت الأزمة المالية التي كانت الدولة تعاني منها تحت تأثير اعتبارات داخلية وخاصة أعباء الجيش العثماني»[2]، وبذلك انتشرت الفوضى في صفوف الانكشارية والسباهية وانتشر الارتشاء بين صفوف الموظفين بعد تردي الوضع الاقتصادي للمجتمع العثماني في جميع المجالات وذلك نتيجة التطورات الدولية التي حصلت في القرن السادس عشر فتفوق الدور الأوروبي في التجارة الدولية للسلطنة العثمانية وذلك نتيجة التطورات العميقة التي شهدتها المجتمعات الأوروبية والتي دفعتها نحو مزيد من التوسع الخارجي، وأصبحت بذلك الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأوروبية أداة خدمة هذا التوسع، فالتسهيلات التي وفرتها الامتيازات خدمت مرحلة التطور الأوروبي أي مرحلة الرأسمالية الماركنتيلية ثم الرأسمالية قبل الصناعية. فالأوروبيين أضحوا المستفيدين الأول من التجارة العثمانية وتدهورت بذلك

---

(1) آندري كلو، مرجع سابق، ص 343.

(2) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص 39 - 40.

القاعدة الاقتصادية للسلطنة وتدهور الدور العثماني كوسيط في تجارة الغرب مع الشرق وأضحى الميزان التجاري وميزان المدفوعات لصالح الغرب، لقد «جعلت الامتيازات من الإمبراطورية سوقاً كبرى لمنتجات الغرب، وفي نفس الوقت حارب الأوروبيون تطور الصناعة العثمانية الوطنية حتى تظل القاعدة الصناعية العثمانية محدودة إلى أقصى حد فتتقلص قاعدة قوة الإمبراطورية»[1].

فالاقتصاد العثماني أصيب بحالة انهيار شبه تام فانهيار نظام التيمار وتعويضه بنظام تأجير الأراضي (الالتزام) - التي كانت لحد ذلك الوقت بأيدي السباهية - ثم إن انقلاب نظام التيمار الذي كان بمثابة الدعامة الأساسية للحاجات الأساسية للسلطنة وأمن السلطة، إلى نظام فلاحي مأجور، وكذلك على حساب المزارع الذي غادر الريف إلى المدينة حيث لم يجد عَملاً مما أدى إلى حالة من الفوضى والإرباك في جميع مجالات الاقتصاد العثماني.

فالنظام الحرفي العثماني المنكمش على نفسه أصلاً ساهمت الامتيازات الأجنبية في ركوده إضافة إلى القوانين العثمانية الصارمة التي ساهمت بدورها في منع كل تجديد وابتكار، وأمام المزاحمة الأوروبية والتسهيلات الكبرى التي تمتع بها التجار الأوروبيون بفضل نظام الامتيازات، بقيت الصناعة المحلية هامدة لا تستطيع مواجهة تحديات المنافسة الأوروبية، خاصة وأن السلطنة نفسها لم تتخذ إجراءات جدية من أجل النهوض بالصناعة المحلية أو العمل على التخفيف من سيل البضاعة

---

(1) Thomas Naff; "Ottoman diplomatic Relations with Europe in the Eighteenth century (eds) studies in Eighteenth century Islamic History. London 1977, p 92 - 93.

المصنوعة الذي يجتاح البلاد من أوروبا.

وبذلك لم يكن بمقدور القوى والمؤسسات العثمانية أن توقف الآثار السلبية للامتيازات، التي بدأت بوادرها تلوح مع نهاية القرن السادس عشر لتتفاقم في القرون التي تلته بعدما عجزت السلطنة في السيطرة على اتساع نطاق الامتيازات وعن سوء استغلالها، فلقد واجهت السلطنة العثمانية محاولات فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القائمة معارضة شديدة من القوى الخارجية ومن القوى الداخلية المستفيدة من تجارة الصادرات والواردات، ولقد انتشرت هذه القوى بين مستوى الإدارة العثمانية التي تفشى فيها الفساد أو بين مجموعات الأقليات غير المسلمة وبين القوميات المختلفة التي لعبت دوراً بارزاً فيما بعد في تفكك السلطنة.

إن عدم قدرة القطاعات الزراعية والصناعية والمالية العثمانية على مواجهة أعباء المنافسة والاستغلال السيء للامتيازات وذلك بسبب التدهور الحاد الذي أصابها وعدم توافر الأسس اللازمة لتطويرها وتنشيطها، «فالصناعات الوطنية المحدودة تنتج من أجل السوق المحلي وليس التصدير أساساً، كذلك كانت التوجهات المالية والاقتصادية في الإمبراطورية تميل نحو توظيف الأموال في التجارة وشراء الأراضي»[1].

وعلى هذا النحو يمكن القول أنه «بالنظر إلى دوافع وعواقب الامتيازات، فالمشكلة كانت ذات أبعاد سياسية وليست اقتصادية فقط، وأن الأزمة التي واجهتها الإمبراطورية في هذه المرحلة - على الأقل على الصعيد الداخلي- أزمة سياسية تجد جذورها في أطماع القوى الخارجية،

(1) R. Mantran; op. cit, p 231 - 232.

ولم ينجح العثمانيون من وضع العوائق الفعالة أمام اتساع هذه الأطماع نظراً للفشل في تبني عملية إصلاح سياسية واقتصادية»[1].

إن الدول الغربية التي شهدت عصر النهضة وعصر الإصلاح والتي أخذت تكتسب وعياً بذاتها في مرحلة نظام المركنتالية لتتبع بالتدرج خدمة مصالحها، أخذت في نهاية المطاف تغير من طابع الامتيازات، التي أنهكت الاقتصاد العثماني وجعلت منه تابعاً ومعتمداً على أوروبا. بعدما كان رجال السلطنة العثمانية يعتقدون بجدوى هذه السياسة القائمة على تشجيع استيراد السلع الجاهزة، وذلك لتلبية حاجات الأسواق المحلية وزيادة واردات الخزينة وبهذا أضحى المشرق سوقاً مفتوحة أمام التجارة الأوروبية التي ألحقت أضراراً كبيرة بالاقتصاد العثماني «وكانت الفضة والعملة الفضية في البداية من أهم سلع التجارة مع الغرب. ولأجل تشجيع الاستيراد الحر لها ألغى العثمانيون كل الضرائب عليها مما جعل الفضة الأوروبية الرخيصة تغرق المشرق في ثمانينات القرن السادس عشر. إلا أن هذا أدى حينئذ إلى «ثورة الأسعار» التي هزت الاقتصاد العثماني وزلزلت المؤسسات التقليدية للدولة والمجتمع»[2].

II- تنامي الأطماع الأوروبية في الدولة العثمانية

مع نهاية القرن السادس عشر الذي شهد آخر التوسعات العثمانية نحو أوروبا، والذي مثل حقيقة عصر الهيمنة العثمانية وقمة ما وصلته من قوة. والذي يعد كذلك من ناحية ثانية بداية عصر الصمود الأوروبي وعصر بداية

---

(1) R. Mantran; op. cit, p 231 - 232.

(2) خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 216.

الدفاع ورد الفعل العثماني وتقلص عناصر أو تراجع القوة العثمانية في مواجهة الهجوم الأوروبي المتجدد.

فعناصر القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي اجتمعت للسلطنة العثمانية حتى نهاية عهد سليمان القانوني بدأت في التآكل، ولقد كان لهذا التآكل ملامحه ومؤشراته الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية عن الخبو والانهيار في القوة العثمانية. وقد لعبت الامتيازات الأجنبية دوراً بارزاً في تألب القوى الأوروبية ضد السلطنة العثمانية. إذ أن نظام الامتيازات الذي اتبعته السلطنة العثمانية في علاقاتها مع الدول الأوروبية ترك نتائج سلبية انعكست بدورها على نمط العلاقات العثمانية الأوروبية ولم يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل طال الجانب السياسي والعسكري.

لقد دخلت مرحلة توظيف السلطنة العثمانية للامتيازات الأجنبية مرحلة جديدة مختلفة تماماً عن سابقتها في عهد سليمان القانوني، فهذه المرحلة مثلت منعطفاً كبيراً في العلاقات العثمانية- الأوروبية. فهي ليست من أجل خدمة التوسع العثماني - كما حدث من قبل - ولكن من أجل خدمة أغراض الدفاع عن بقاء الوجود العثماني في أوروبا هذا في نفس الوقت الذي مرت فيه العلاقات الدبلوماسية (التمثيل الدبلوماسي، الامتيازات، نصوص المعاهدات) بنقطة تحول هامة لما أسفرت عنه من تنازلات عثمانية عكست انتهاء عصر التفوق العثماني. فبقدر ما أخضع سليمان القانوني لأغراضه الاستراتيجية تحالفاته الأوروبية من أجل خدمة أهداف السلطنة العثمانية فإن تقلص قدرات ودوافع السلطنة أمام الضغط الغربي المدعم بنتائج عصر النهضة المادية، وبداية التوسع الأوروبي خارج أوروبا الذي ساهم بدوره في إعادة تشكيل توازن القوى الأوروبية - الأوروبية من ناحية وبين السلطنة

العثمانية والقوى الأوروبية من ناحية ثانية.

فمنذ الحروب الفرنسية الإسبانية حول إيطاليا خلال النصف الأول من القرن السادس عشر، أخذت تظهر مجموعة من النظم والتوازنات بين الدول الأوروبية في مناطق عدة من أوروبا، مما أدى إلى تداخل هذه التوازنات سواءً في غرب أوروبا أو في شرقها تأثرت بموجبه العلاقات العثمانية الأوروبية.

فمع بروز دور جديد لإنكلترا التي «أضحت منذ اعتلاء "إليزابيت الأولى" العرش (1558م - 1603م) المتحدي الأول للهيمنة الإسبانية، لعبت العوامل الدينية دورها في هذا التحدي إلى جانب العوامل السياسية والاقتصادية بسبب الصراع على التجارة الدولية والمستعمرات في العالم الجديد»[1]. حيث اوجد هذا الصراع تحالفات جديدة تمثلت في التقارب الانكليزي ـ العثماني، ولقد عبر هذا التحالف عن نفسه في إعطاء الباب العالي الامتيازات لإنكلترا سنة 1581م.

ولقد ظهرت هذه التطورات إثر جمود صراع جبهة حوض المتوسط بين العثمانيين والإمبراطورية الرومانية المقدسة في نهاية القرن السادس عشر، وإصابة النفوذ العثماني البحري بضربة قاصمة عام 1571م في معركة «ليبانتو» التي ترتب على إثرها نهاية أسطورة التفوق البحري العثماني وفقدانه زمام المبادرة في المتوسط بل وفي البحار جميعاً نتيجة تظافر قوى الدول الأوروبية.

فلقد مثلت هذه المرحلة تعبيراً عن بداية تغير الأوضاع الأوروبية التي يواجهها العثمانيون بعد أن أخذت الجهود المسيحية في التجمع ضدهم.

---

(1) عبد الحميد البطريق، تاريخ أوروبا الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فينا، منشورات جامعة الرياض، الرياض، 1978، ص 147.

«ولقد فشل العثمانيون في تحريك تحالفهم مع فرنسا لمواجهة هذا الوضع الجديد، نظراً لانشغالها بالحروب الدينية ضد البروتستانت والتي تحالفت خلالها مع إسبانيا بعد أن قبلت فرنسا توقيع معاهدة «كاتوكمبريسيس» سنة 1559م معها لإنهاء الصراع الكبير بينهما في أوروبا»[1].

بالرغم من أن السلطنة العثمانية قد جددت معاهدة الامتيازات العثمانية -الفرنسية سنة 1569م وزادت عليها امتيازات جديدة، إلا أنها واجهت التحالف الجديد بين فرنسا وإسبانيا نظراً -لتزعمهما الحركة الكاثوليكية المضادة للحركة البروتستانتية مع اشتداد الصراع المذهبي في أوروبا- وذلك بتحالف مضاد مع إنكلترا.

أما بالنسبة لوسط وشرق أوروبا والذي يمثل البوابة الشرقية للسلطنة العثمانية فقد شهد تطورات جديدة تمثلت في انتهاء عصر المبادرات والفتوحات العثمانية الكبرى. فلقد شهدت هذه الساحة الأوروبية، تطورات هامة في إعادة المواجهة بين السلطنة العثمانية والهابسبورغ وحلفائهم الجدد من الروس بعد تجميد ساحة المتوسط.

وإذا كان سليمان القانوني قد استطاع أن يوظف لصالح فتوحاته في شرق أوروبا وحوض المتوسط صراع الهابسبورغ والبوربون فإن حالة التوازنات الجديدة في أوروبا مع نهاية القرن السادس عشر لم تسمح بإعادة الكرة. فمع بداية القرن السابع عشر لم تخمد نيران الحرب بين السلطنة العثمانية والنمسا طوال هذا القرن وظل الخطر العثماني قائماً وتمثل في استمرار الانتصارات والمكاسب، ولكنها كانت انتصارات محدودة النطاق

---

(1) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1949، ج 3، ص 135 . 136.

غالباً ما تقترن بهزائم أخرى محدودة النطاق أيضاً دون موقعة حاسمة لصالح أي من الطرفين تحدث تحولاً في حالة التوازن. وكان صلح ويستفاروك مع النمسا سنة 1606م أول بوادر هذا التراجع، فبالرغم أنه لم يؤد إلى تغيرات إقليمية إلا أنه يعد علامة ذات مغزى في العلاقات العثمانية الأوروبية. وخاصة في الجانب السياسي فلقد تغيرت لهجة الخطاب الدبلوماسي بحيث أعرب عن درجة أكبر من الاحترام العثماني للطرف النمساوي نظراً لاعتراف السلطان العثماني بالإمبراطور النمساوي كنظير له وهذا يدل على تخلي السلطان العثماني على مطالبه في السيطرة العالمية والتي تمسك بها خلال سيطرة سليمان القانوني، كما يدل على أن العلاقات بين الدولة العلية والدول الأوروبية قد أضحت تقوم منذ ذلك الحين على قاعدة المساواة وبدأت تخرج من دائرة الدبلوماسية المنفردة التي انتهجتها حتى نهاية القرن السادس عشر في إدارة علاقاتها مع الدول الأوروبية. «فالدبلوماسية العثمانية من جانب واحد قد تقلصت وقاربت على الانتهاء، فإذا كانت الإمبراطورية العثمانية قد أثرت على توازن القوى في أوروبا واستغلت التوازنات الأوروبية منذ بداية اختراقها لنظام الدول الأوروبية فإن ذلك الاختراق كان في البداية باعتبارها مشاركاً محدداً ومن خلال روابط دبلوماسية ذات اتجاه واحد مصدره الدول الأوروبية التي ترسل البعثات الدبلوماسية ولا تستقبل نظائرها العثمانية، ثم تطورت قنوات هذا الاختراق حتى تحقق التبادل الدبلوماسي الكامل بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية»[1].

ولم تعد السلطنة العثمانية قادرة على الدفاع عن أراضيها بدون حلفاء

---

(1) J. C. Herewitz; "Ottoman Diplomacy and the European State System" Middle East Journal, Vol 15 (1961), p 141 - 142.

أوروبيين وأضحى عليها الاعتماد بصورة متزايدة على إدراة السياسة الخارجية بفعالية لحماية ممتلكاتها وذلك لأنها واجهت بعد القرن السادس عشر عدداً من القوى المعادية التي غالباً ما كانت تنسق فيما بينها من خلال نظام مرن من التحالفات المتحركة، «ومن ثم أصبح العثمانيون أكثر اعتماداً على نظام أوروبي للعلاقات الدولية بعدما أضحت السياسة العثمانية تجاه أوروبا هي سياسة رد الفعل وسادها فترات طويلة من السلام النسبي»[1].

فالامتيازات التي حصلت عليها الدول الأوروبية في مرحلة القوة والهيمنة العالمية العثمانية (القرن 16م)، أضحت تمنح في القرون التالية إما نتيجة ضغط أوروبي أي لتعبئة حليف أوروبي، ومن هنا تتجلى قيمة المغزى السياسي السلبي لهذه الامتيازات على عكس الأبعاد الإيجابية السابقة.فبعد أن كانت الامتيازات عملاً فردياً إرادياً من جانب السلطان العثماني يعرب به عن صداقته لطرف، وبعد أن كانت موافقة السلطان ضرورة على تجديد الامتيازات أو الإضافة إليها، وبعد أن كانت هذه الامتيازات تعكس الرؤية العثمانية لتفوق ولعدم المساواة مع الغير، أضحت القوى الأوروبية تطلب بنفسها هذه الامتيازات بل وتفرض شروطها. وأصبحت بذلك الامتيازات أداة أساسية للاستغلال الاقتصادي الأوروبي وتنامي الأطماع الأوروبية في السلطنة العثمانية.

فالامتيازات لم تعد تتضمن بنوداً اقتصادية بل أصبحت تعكس تغيرات أساسية في العلاقات العثمانية - الأوروبية، كما أضحت مؤشراً على العدوات بين الدول الأوروبية وعلى التحالفات بينها وبين السلطنة العثمانية

(1) Thomas Naff; op. cit. p 78.

ولقد برز هذا المغزى السياسي لهذه الامتيازات بوضوح في حالتين أساسيتين: حالة الامتيازات الفرنسية 1740م من أجل المساندة وحالة الامتيازات الروسية 1774م تحت ضغط الهزيمة.

فمع دخول السلطنة العثمانية مرحلة الضعف وبداية التراجع التي رافقتها طبيعة وشروط الامتيازات الممنوحة وتغيير موازين القوى لغير صالح الدولة العلية، «انتهى خطر التهديد العثماني الذي أحاط بأوروبا لمدة ثلاثة قرون حيث واجه العثمانيون حقيقة التفوق الذي أضحى عليه الإفرنج وحقيقة الضعف النسبي في قوتهم ومن ثم انتقلوا إلى الدفاع بل وأضحت مصالحهم مرتبطة إلى حد كبير باستقرار حالة السلام، بعبارة أخرى تأثرت بعمق استراتيجية الإمبراطورية العثمانية نحو أوروبا على نحو أثر على علاقاتها الخارجية على مستوى السلم والحرب في أوروبا»[1].

فقد شهدت هذه المرحلة بداية تنامي الأطماع الأوروبية إثر التطور الذي شهدته أوروبا خاصة في المجال الاقتصادي، والذي اقترن بتطور أساليب الصدام إثر الانتكاسات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أصابت السلطنة العثمانية. وقد انعكس هذا التفوق الاقتصادي داخل السلطنة نفسها نظراً لما وفرته الامتيازات من تسهيلات فبعد أن كانت السلطنة العثمانية عند منتصف القرن السادس عشر تسيطر بمفردها على الطرق التجارية البحرية من المحيط الهندي إلى المتوسط، وحيث أن طرق التجارة القديمة لم تنهار خلال القرن السادس عشر في ظل النشاط البرتغالي، فقد أدى تدعيم القوة الهولندية والبرتغالية لسيطرتهما البحرية في القرن 17م و18م إلى حرمان السلطنة

(1) H. Inalcik;op. cit. p 353.

العثمانية من سيطرتها المنفردة ومن ثم فقدت جزءاً كبيراً من التجارة العالمية. «وبالفعل فعند نهاية القرن 18 كانت الدولة العثمانية قد فقدت جزءاً كبيراً من تجارتها الخارجية وانخفض نصيبها من التجارة العالمية، وفي المقابل وخلال نفس الفترة تضاعفت عدة مرات تجارة أوروبا»[1]. ولا يعود هذا إلى احتكار القوى الأوروبية لطرق التجارة البحرية المفتوحة فقط، فقد فقدت السلطنة العثمانية لسيطرتها على بعض أهم مناطق وطرق التجارة في أرجائها مثل البحر الأسود لصالح الدول الأوروبية وذلك تحت ستار الامتيازات الممنوحة لها عقب الهزائم العثمانية المتوالية.

لقد أدى التراجع السياسي والعسكري في ظل تردي الوضع الاقتصادي العثماني إلى زيادة التسهيلات المقدمة إلى التجار الأوروبيين في مختلف أرجاء السلطنة، حيث أضحت البلاد العثمانية هدفاً هاماً وأساسياً للاستغلال الاقتصادي للدول الأوروبية، بعد أن أضحى الأوروبيون المستفيد الأول من التجارة العثمانية، بعد تدهور القاعدة الاقتصادية العثمانية وفقدانها الدور المميز كوسيط أساسي في التجارة بين الشرق والغرب، خاصة وأن الامتيازات جعلت من الأراضي العثمانية سوقاً كبيراً للمنتجات الأوروبية، الشيء الذي شجع على تنامي الأطماع الأوروبية، والذي تجلى بشكل واضح إثر التطور في طبيعة ومن ثم اتجاه التوسع الأوروبي خارج أوروبا إثر التطور الكبير الذي شهدته المجتمعات الأوروبية وما رافقه من تطور في أوضاع العلاقات بين القوى الأوروبية وتنافسها الاستعماري خارج القارة.

---

(1) Charles Issawi; the Ottoman Empire in the European Economy" in International Journal of Middle East studies no 3, n.d, p 113.

فمع خروج الدول الأوروبية إلى البحار ساد شكل الاحتكار التجاري على المنافسة بين القوى الأوروبية، التي وجدت في أراضي السلطنة العثمانية هدفاً هاماً لتحقيق مطامعها التوسعية والاستمثارية ولا أدل على ذلك قول رينيه بينون الفرنسي حيث أعلن صراحة: «لا توجد في العالم بلاد كالمملكة العثمانية يجد فيها الغرباء، ولا سيما الفرنسيون، حرية العمل، وثمرات الجد... وإن الإفرنسين لم يستعملوا رساميلهم في بلد آخر، حتى ولا في مستعمراتهم، مثلما استعملوها في تركيا للاستثمار»[1].

فبعد أن أخذت القوى الأوروبية خلال القرن السادس عشر تمتد إلى سواحل الأراضي العثمانية والإسلامية المطلة على المحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي وذلك لتطويق العالم الإسلامي في وقت كانت دوله الكبرى تتمتع بالقوة السياسية، بدا اتجاه الدول الأوروبية إلى مد النفوذ إلى داخل السلطنة العثمانية. هذا النفوذ الذي لعبت الامتيازات الأجنبية دوراً بارزاً في تدعيم السيطرة التجارية ومن ثم السيطرة السياسية بعد أن دخلت السلطنة العثمانية مرحلة الضعف الذي بدأ يدب في كيانها مع النصف الثاني من القرن السادس عشر، بعد أن عززت أوروبا موقعها بالتفافها حول العالم العربي - الإسلامي، لتستحوذ على ثمرات التجارة الشرقية، وذهب وسكر وقهوة أمريكا، تلك القارة التي اكتشفوها مصادفة، وهم في طريقهم إلى الهند.

مع نهاية القرن السادس عشر ميلادي بدأت أوروبا، طريقها الانتقالي العسير والمضني (من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة)، من الفوضى الشاملة إلى الدولة - الأمة وهذا التغير الذي حصل في أوروبا سيجعلها

(1) المقتطف، مرجع سابق، ص 96.

تنتقل من موقع المدافع إلى موقع المهاجم في وجه الإسلام الشامل الذي بدأ مع الفتح العربي - الإسلامي في القرن الثامن، واستكمله العثمانيون في القرن الخامس عشر والسادس عشر، إلى موقع الهجوم الاستراتيجي الذي ستكون الحملة الفرنسية 1778م فاتحته الكبرى على البر بعد أن كانوا يسجلون تقدمهم إلى ساعتها في البحر.

إن تنامي الأطماع الأوروبية لم يكن سوى ميول من الصعب استقصاء نتائجها على الأقل حتى منتصف القرن السابع عشر.فالهجوم الأوروبي سيتأكد في القرن الثامن عشر، وخاصة في نهايته مع اكتشاف الطاقة البخارية، واستعمالها الواسع لاحقاً حيث تتم تحولات كبرى في عدة مجالات لن تستخدمها القوى الأوروبية لتعزيز التكامل والتعاون الإنسانيين، بل ستستغله وتحتكره لتهميش بقية شعوب الأرض، بقوة الحديد والنار والعلم والأيديولوجيا، وفي مقدمة ذلك التقنية والآلة، تغلف سطوتها العالمية بمعايير أيديولوجية لخدمة مطامعها الاستعمارية وتجعل من أوروبا مركز العالم.

إن النتائج السياسية الناجمة عن فتح البلاد العثمانية أمام إقامة الجاليات الأوروبية فتحت الباب على مصراعيه أمام الطلائع الأولى للاستعمار الغربي الحديث وتهافت القوى الأوروبية تحت غطاء الامتيازات لتحقيق مطامعها التاريخية في السلطنة.فاستعمار فرنسا لأجزاء من أراضي السلطنة العثمانية لم يبدأ في الواقع منذ احتلالها، في القرنين التاسع عشر والعشرين، وإنما منذ أن حطت هذه الجاليات رحالها في مدنها، واستغلت اقتصادها، وكونت فيها مستعمراتها التي لم تكن سوى جمهوريات أوروبية صغيرة مستقلة، وسط الخضم العثماني الواسع.

فهذه المراكز في الحقيقة كانت مواقع الغزو الأولى، ومواقع الاحتلال السلمي للشرق العربي - العثماني، وكانت الامتيازات التي تمتعت بها بمثابة مستندٍ في نظرها لتوسيع بقائها، والحفاظ على وجودها في هذه البقاع.

لقد اتضح للدول الأوروبية التي بعثت بجالياتها إلى السلطنة العثمانية لتتاجر في مدنها، وتبشر دينياً بين أفراد شعبها، أهمية الشرق من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية. ان الشرق كما يراه الغرب هو مورد لكثير من الخامات الضرورية لصناعته الناهضة، وهو سوق قيمة لتصريف بضائعه المصنوعة، ومعبر تجاري إلى الشرق الأقصى، تحمل إليه ومنه عبر الخليج العربي والجزيرة العربية، بضائع أوروبا وأقاصي آسيا، كما أنه حصن منيع على ضفاف المتوسط يمكنه أن يلعب دوراً رئيساً في السيطرة على الملاحة فيه، لا سيما أن المتوسط قد اكتسب في القرن السادس عشر والسابع عشر، أهمية سياسية كبيرة، غير مرتبطة هذه المرة بالقيمة الاقتصادية، وذلك نتيجة سيادة السلطنة العثمانية والتي تعد محور ضخم من محاور السياسة العالمية آنذاك، على جزء كبير من حوضه، وإطلالة فرنسا وإسبانيا عليه، وهما القوى الأوروبية المتصارعة في ذينك القرنين، وأخيراً دخول إنكلترا وهولاندا إليه. فلا غرابة أن تكون أجزاء كبيرة من أراضي السلطنة مسرحاً للتغلغل الأوروبي ومجالاً فسيحاً لتداخلاتها السياسية، حتى في شؤونها الداخلية مع سلطاتها الحاكمة.

وقد كانت الجاليات الأوروبية وسيلة ذلك التغلغل، وتلك التداخلات، فهي قد مهدت بشكل مباشر وغير مباشر لتثبت أقدام دولها على الأرض العثمانية.ومن البديهي أن يتحول المشرق العربي - العثماني إلى منطقة تنافس وصراع دوليين، خاصة أن ذاك الصراع كان على أشده في قارة

أوروبا ذاتها، وكانت نتيجة الصراع سقوط البندقية وخروجها من الميدان، بعد أن أخفقت في سياستها وحروبها مع السلطنة العثمانية من جهة، ومع الدول الأوروبية من جهة أخرى، وبعد أن فشلت في التكيف الاقتصادي مع الأوضاع الأوروبية الحديثة إذا لم يبق في الميدان الفعلي حائماً سياسياً واقتصادياً حول السلطنة العثمانية، سوى فرنسا وإنكلترا.

وقد كان لفرنسا دور سياسي مهم في أنحاء مختلفة في السلطنة العثمانية وعلى الأخص في بلاد الشام، حيث بقيت تراود ملوك فرنسا بعد انتهاء الحروب الصليبية أحلام العودة إلى الأماكن المقدسة وطرد المسلمين منها، وإذا كانت هذه الرؤى ذات طابع صليبي ديني - اقتصادي، في القرن الرابع عشر، ومنتصف القرن الخامس عشر، فإنها اكتسبت طابعاً اقتصادياً سياسياً واضحاً، منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، إذ غدت جزءاً من مخطط ملوك فرنسا السياسي، وقد بدا ذلك جلياً في امتيازات 1569م.

ونظراً لصلات المودة والصداقة التي ربطت فرنسا والدولة العلية في القرن السادس عشر، نتيجة صراعهما مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة، والصلات التجارية الحديثة معها، بعد معاهدة 1535م، واحتكار فرنسا السيادة التجارية مع البندقية لفترة من الزمن في مختلف أنحاء الشرق، كانت من العوامل الهامة التي دفعت فرنسا إلى تثبيت أنظارها على أقاليم مختلفة من السلطنة العثمانية.

لقد كانت فرنسا تعتقد دائماً أنها البنت الأولى للكنيسة الكاثوليكية، والكنيسة لاحلم لها آنذاك إلا السيطرة على الأماكن المقدسة. ففرنسا كانت تعتقد بأنها إذا سادت تلك البقاع، فإن نفوذها الدولي في أوروبا سيتألق خاصة وانها في حرب مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة وإسبانيا، وفي

تحالف مع السلطنة العثمانية فبلاد الشام والأراضي المقدسة هماخطان سياسيان هامان من خطوط السياسة الفرنسية.

ففرنسا التي لم تنطلق في الميدان الاستعماري الواسع خارج البحر المتوسط خلال القرن السادس عشر، كما فعل غيرها من القوى الأوروبية لانشغالها بمشاكلها الداخلية، وصراعاتها على الأرض الأوروبية، ولضعف أسطولها التجاري. ومن ثم، فإن أنظارها ظلت مثبتة على البقاع الموجودة على أطرافه، والتي تفيدها اقتصادياً، مثل سوريا ومصر والجزائر وتونس، ولم تتسع أفق تطلعاتها الاستعمارية إلا في أواخر القرن السابع عشر، حيث مدت أبصارها إلى الهند وأمريكا الشمالية.

ونظراً لصلات المودة التي اكتسبتها فرنسا في الشرق العربي مع بعض سكان المنطقة في بلاد الشام منذ الحروب الصليبية وهم الموارنة، «حتى أن الملك لويس التاسع، عندما منحهم حمايته سنة 1250م، اعتبرهم جزءاً من الأمة الفرنسية»[1].

وفي القرن السابع عشر، عادت الفكرة تراود الفرنسيين «وأخذوا ينظرون إلى صداقة الموارنة وحمايتهم خطوة هامة في سبيل غزو الأرض المقدسة»[2] وأثمرت تلك السياسة نظراً لما وفرته فرنسا من حماية للموارنة حتى أن بعضهم طالب بحماية فرنسية لهم، لما يلاقونه حسب ادعائهم من شقاء على أيدي العثمانيين. «وبالفعل فإن الملك لويس الرابع عشر، أصدر في 28 نيسان - أفريل سنة 1649م، ما يسمى "بصك الحماية"، ويضم

(1) الدويهي اسطفان، تاريخ الطائفة المارونية، بيروت 1890، ص 110 ـ 111.

(2) De Testa; op. cit. T I, p 177.

الامتيازات الممنوحة للموارنة من دون نصارى الشرق، ويوضح العلاقات بينهم وبين فرنسا»[1].

ولقد تابعت فرنسا سياسة التودد بصك الحماية هذا، وأخذت على عاتقها الدفاع عنهم ورفع مظالمهم أمام السلطان والباب العالي. وبذلك أصبح الموارنة هم حجر الاستناد في السياسة الفرنسية في السلطنة العثمانية.

لقد كان نشاط الجاليات الفرنسية التجارية التي توزعت في مختلف المدن العثمانية وموانئها، والأرباح التي حصلت عليها وأثرها في الاقتصاد الفرنسي النامي، دافعاً قوياً لتثبيت فرنسا في البقاء ولعب دور سياسي يضمن لها الخيرات الدافقة عليها. بعد أن أصبحت أجزاء مهمة من أراضي السلطنة من مراكز اهتمام السياسة الفرنسية، التي تتلخص في سياسة الود والصداقة مع الباب العالي من جهة، وفي احتضانها خفية لكثير من المشروعات التي تهدف إلى إزالة السلطنة العثمانية أو اقتسامها مع مختلف القوى الأوروبية الأخرى. مع العمل في نفس الوقت بجدية لتنمية تجارة جالياتها وفي توثيق صلاتها مع الموارنة وسعيها في سياستها الدينية النشطة، وما ارتبط بهذه السياسة من إلحاح على السلطنة العثمانية، لتعترف لها رسمياً بحماية جميع المسيحيين في السلطنة.

لقد كانت فرنسا من الدول الأوروبية السابقة بإيجاد ركيزة سياسية لها على الأراضي العثمانية، عن طريق تقربها من الموارنة وحمايتها لهم، وعن طريق التبشير الكاثوليكي ورعايتها له وعن طريق استمالة المسيحيين في الشرق. وقد شعرت الدول الأوروبية منذ أواخر القرن التاسع عشر بقيمة

---

(1) الدويهي، مصدر سابق، ص 220.

السياسة الفرنسية في تثبيت نفوذها في الشرق، فسعت صيانة لمصالحها، وتحقيقاً لأهدافها الاستعمارية هي الأخرى إلى اتباع نفس الخطوات، ولو جاءت متأخرة.

فشرعت إنكلترا بإرسال بعثات بروتستنتية تبشيرية، تقوم بالتعليم وتبث أفكارها، وبإرسال طلاب من بلاد الشام إلى جامعة أكسفورد، ليتعلموا على حسابها، وفي التغلغل بين الطائفة الدرزية، ليكون لها هي الأخرى حق التدخل، كما هو لفرنسا. وكذلك فعلت روسيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إذ أخذت تعمل جادة لربط الروم الأرثودكس بها، ونيل حق حمايتهم، كما فعلت فرنسا مع الكاثوليك وهكذا تحولت أجزاء هامة من السلطنة العثمانية في القرن التاسع عشر، تتجاذب القوى الأوروبية أطرافها بين ولاءات وتحالفات تحت شعار الوصاية والحماية. وقد فقدت السلطنة العثمانية هيبتها ومهابتها وغدت أجزاء من أراضيها مسرحاً للصراع الديني - السياسي بين دول أوروبا.

فكل تأزم بين تلك الدول كان مسرحه الأراضي العثمانية، ليأخذ شكل اختلافات دينية جادة، وكل خلاف بسيط بين العناصر الدينية في أراضي السلطنة العثمانية، كان يضخم من قبل الدول الأوروبية ويتحول إلى صراع عنيف بينهما، وكل نزاع مع الباب العالي على المستوى الدولي، كان يتحول إلى انشقاقات داخلية.

لقد ربطت بعض الفئات، نفسها شعورياً أو لاشعورياً بالسياسة الدولية العامة وتحركاتها فكان على السلطنة العثمانية أن تتحمل أعباءها وأوزارها التي بدت جلية في القرن التاسع عشر.فالجاليات الأوروبية التي وفدت في القرن السادس عشر، لعبت أدواراً خطيرة في تفتيت السلطنة. فقد مثلت تياراً

أوروبياً غازياً، سلاحه التجارة والمحبة والسلام، فتغلغل بهدوء بين الصفوف بعدما سهلت له السلطنة العثمانية كافة السبل دون التفكير أو إدراك نتائج الامتيازات في المدى البعيد.

إن الغزو الأوروبي الاقتصادي للسوق العثمانية، حقق الحلم القديم الذي كان يدغدغ خيال دول أوروبا، في وضع يدها على طرق تجارة الشرق الأدنى والأقصى، وإن كانت هذه الطرق قد تأثر نشاطها بافتتاح طريق رأس الرجاء الصالح.

لقد تمكنت أوروبا من فرض مطالبها الاقتصادية ودعمتها في أواخر القرن السادس عشر بأساطيلها التجارية أولاً، فالحربية ثانياً. وطالما لم يكن للإنكليز والهولنديين قواعد مكينة في الهند الشرقية وأمريكا، فإنهم ظلوا عناصر مسيطرة في شرق البحر المتوسط، ولكن عندما فقدوا اهتمامهم بالبحر المتوسط نسبياً، وثبتوا أقدامهم في آسيا، فإن الفرنسيين والمرسلين بخاصة أخذوا يندفعون في استثمار السوق العربية إلى أقصى مدى وبذلك كان الاقتصاد الأوروبي، مقدمة للاستعمار السياسي الذي تلا بعد قرنين.

فالسلطنة العثمانية بسلبياتها الأولى، وضعف إدراكها لمقومات الثورة الأوروبية في العصور الحديثة، كانت العامل الرئيسي الأول في تقديم المشرق العربي ـ العثماني لقمة سائغة لشراهة الاقتصاد الأوروبي الحديث، لا بإغلاقه أمام أوروبا الحالمة بالتوسع والهيمنة وإنما بفتحه وهو خامل في جموده وتقوقعه، حول مفهوماته الحضارية التقليدية وليس كما قال مانتران «بأن هذا كان انتقاماً للمسيحية الأوروبية على الإسلام المنتصر سابقاً»[1].

(1) Mantran; Istambul, op. cit. p 621.

III- دور الامتيازات في تبدل العلاقات بين الشرق والغرب

لقد لعبت الامتيازات دوراً بارزاً في تبدل العلاقات بين الشرق والغرب، مخلفة آثارها التراكمية حتى يومنا هذا، فهذه الامتيازات التي أتت على شكل منحة، أو هبة سلطانية، ومن موقع القوة والإقتدار الأكيدين، ستتطور مع الوقت لتتحول إلى قيود تعطي الشرعية للتدخل، والاختراق الخارجي لكيان السلطنة العثمانية.

فحتى نهاية القرن السادس عشر لا أحد يستطيع التكهن بالمآل الأخير للمغالبة القائمة بين الشرق بقيادة العثمانيين وأوروبا بقيادة الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ثم من بعدها إسبانيا التي ستتولى الموقف القيادي لأوروبا في النصف الثاني من القرن. فقد تم للعثمانيين ترتيب البيت الإسلامي، وتقوية موقعهم في المتوسط، وعلى الرغم من الاختراق البرتغالي لبحار المسلمين شرقاً، بعد اكتشافهم طريق الرجاء الصالح، إلا أن العثمانيين، في النهاية، فرضوا حمايتهم على البحر الأحمر، وحموا الأراضي المقدسة، وشواطئ شبه الجزيرة العربية، وكانت لهم السيطرة على البر حتى نهاية القرن الثامن عشر، وإن فقدوا السيطرة منذ نهاية القرن السادس عشر على الخطوط التجارية البحرية الشرقية، وضعفت سيطرتهم في المتوسط حيث سيترتب على هزيمة (ليبانتو) آجلاً- وإن لم يكن عاجلاً- نتائج تتعلق بالموقع الاستراتيجي للبحرية العثمانية، حيث ستفقد زمام المبادرة في المتوسط، بل وفي البحار جميعاً. وستترتب نتائجها الخطيرة، ليس على مصير الأندلس، وإسبانيا، وعالم المتوسط فحسب، بل على مصير المعركة مع روسيا على استراخان، وقازان، وعلى المعركة الدائرة في البحار الهندية والعربية في الشرق، بل أن معركة (ليبانتو) ستكسر نهائياً

مرحلة الصعود العثماني- الإسلامي، والطابع الهجومي للاستراتيجة العثمانية في المتوسط، وفي العالم المتوسطي. وأنهت نهائياً فكرة الهجوم العثماني على إسبانيا، وأسست لنوع من التوازن الاستراتيجي النسبي بين أوروبا المسيحية، وعالم الإسلام، ذلك التوازن الذي سيبدأ من نهاية القرن السادس عشر، وينتهي مع نهاية القرن السابع عشر وسيكون لهزيمة العثمانيين أمام (فيينا) عام 1683م إشعاراً بنهاية هذا التوازن، وبداية التفوق الأوروبي. فكانت معركة (ليبانتو) كما أكد بروديل «خاتمة لمركب النقص الحقيقي عند المسيحيين، وخاتمة للتفوق العثماني»[1].

مع النصف الثاني للقرن السادس عشر، ستعزز أوروبا موقعها بالتفافها حول العالم العربي - الإسلامي، لتستحوذ على ثمرات التجارة الشرقية، التي دعمتها الامتيازات حيث استطاع الأوروبيون «انتزاع المبادرة من يد أصحاب القوافل والملاحين العرب الذين كانوا يقومون منذ القرن الحادي عشر بالدور الأول في تجارة الترانزيت بين الشرق العربي والشرق الأقصى»[2]. في الوقت الذي لاحت فيه بوادر التدهور الاقتصادي والعسكري للسلطنة العثمانية «حيث انكفأ النشاط الاقتصادي في البلاد الإسلامية على نفسه ليصبح نشاطاً داخلياً لعالم وضعه تطور التجارة العالمية والفتوحات الكولونيالية على هامش العمليات التجارية الكبرى»[3].

فالتغلغل الاقتصادي الأوروبي في كيان السلطنة العثمانية تحت غطاء

---

(1) F. Braudel; op. cit, p 940.

(2) Abel Armand; Psychologie et Comportements (Monde Musulman Comtemporain) Bruxelles 1962, p 19.

(3) Ibid. p 19.

الامتيازات الأجنبية، أحدث انقطاعاً نوعياً في علاقات التبادل بين العالمين، الشرقي والغربي تشكلت قاعدته المادية عبر نشوء أنماط إنتاج مختلفة قلبت ميزان التبادل لصالح الغرب. «فلم تعد المسألة كما كانت سابقاً مسألة علاقات تبادل متكافئة بين إقتصادين مكملين لبعضهما. لم تعد أيضاً مسألة احتكار تشترك فيه مصر والبندقية على حد سواء، بل إنه احتكار أوروبي بحت لم يكن الشرق ليملك حياله أية وسيلة دفاع»[1].

لقد كان من نتيجة منح هذه الامتيازات أن هيمن التجار الأوروبيون داخل السلطنة العثمانية هيمنة كاملة على عمليات التبادل التجاري، وقد كانت هذه الهيمنة تزداد بقدر ما يزداد ضعف السلطنة وتفكك مؤسساتها الإدارية والاقتصادية والعسكرية. فهذا التفوق الأوروبي لم يكن سوى ميول من الصعب استقصاء نتائجها حتى منتصف القرن السابع عشر، ولم يكن بالإمكان التكهن بما ستؤول إليه الأمور، انطلاقاً من أي نقطة زمنية في هذه الحقبة، التفوق الأوروبي سيتأكد فقط في القرن الثامن عشر، وخاصة في نهايته مع اكتشاف الطاقة البخارية واستعمالها الواسع لاحقاً.

فبقدر ما حفل القرن السادس عشر بأحداث جسيمة في ميدان الصراع بين الشرق والغرب، فقد مثل قرن الكشوفات الجغرافية وبزوغ قوى أوروبية على الساحة مهدت لتقدم أوروبي لاحت بوادره في منتصف القرن السابع عشر، حيث سيجري البحث لإقرار مبدأ إزاحة الدين عن السياسة، والمقدس عن الدولة، وسيتم، تحت تهديد السلاح وانفتاح دم الحرب الأهلية، الإقرار (بعقد اجتماعي جديد) يجنب الناس الحرب، من خلال

(1) Kakisky René; le monde Arabe, T II, Viviers, (Belgique) 1968, p 7.

القبول بمبدأ جواز الاختلاف وبإمكانية التعايش، وواجب أن تلقي الدولة القبول الاجتماعي[1].

إن وقائع الحياة، والتوازنات الاجتماعية، وخبرة الصراعات الاجتماعية التي ألمت بأوروبا، وتقدم العلم والذهنيات، هو الذي سيقود إلى قراءات جديدة للنهضة والإصلاح الديني في القرنين السابع عشر والثامن عشر.بالرغم من أن العثمانيين ظلوا يشكلون خطراً جدياً على أوروبا بأكملها حتى نهاية القرن السابع عشر، على مستوى القوة العسكرية، وإن شهدت أوروبا بعض التقدم، أو السبق حتى التقنية العسكرية في عدة مجالات: صناعة السفن، الملاحة، والدراية الجغرافية، ورسم الخرائط، وستكون لهم اليد الأولى في مياه المتوسط في القرن السابع عشر بعد أن سيطروا قبلاً في القرن السادس عشر على الملاحة في البحار الشرقية.

فبالرغم من أن السلطنة العثمانية كانت الأكثر غنى في العالم المتوسطي إلا أنها وخلافاً لمعظم الدول الأوروبية التي تبنت سياسة مركانتلية مركزة اهتمامها على الإنتاج وتصدير البضائع، والتوسع التجاري، ثم يأتي اهتمامها بالاستهلاك، فالسطنة العثمانية سارت في اتجاه معاكس، فتحت الأسواق على مصراعيها أمام البضائع المستوردة إذ «آمن رجال الدولة العثمانية أن بحبوحة وراحة الشعب تتوقفان على وفرة البضائع الاستهلاكية، بأثمان بخسة في السوق الداخلية، ووفقاً لهذا الاعتقاد أخذ الباب العالي يشجع على الاستيراد ويحد من التصدير بكل الوسائل»[2]، وقدم للتجار

---

(1) اريك فروم، الخوف من الحرية، مجاهد عبد المنعم مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972، ص 48.

(2) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص 133.

الأحانب مختلف التسهيلات والامتيازات، أو الإعفاءات الجمركية التي تستنزف الاقتصاد. «فلم تهتم الدولة العلية بالميزان التجاري قدر اهتمامها بتوفير السلع للسوق الداخلية، وتمسكت بنظام طوائف الحرف، عندما كانت أوروبا تعتمد سياسة (الإنتاج - التصدير) كوسيلة للوصول إلى المعادن النفيسة: الذهب والفضة، وتشرف دولها على الشؤون التجارية وتأمين الأسواق، وعلى الصناعة ووفرة الإنتاج»[1]، بينما ركزت السلطنة العثمانية على الفلاح والقرية وليس على التجارة وصناعة التصدير، لاعتقادها الخاطئ أن الأرض، والفلاح هما مصدر موارد الدولة وحسب.

إن تلك السياسة، التي توختها السلطنة العثمانية، لم يتكشف ضررها عندما كانت السلطنة في عز أيامها، ولكن ظهرت نتائجها البائسة في القرون التي تلت القرن السادس عشر، عندها كان الأوان قد فات، فسياسة الامتيازات كرست التفوق والهيمنة الأوروبية في جميع الميادين، بقدر ما كرست خمول وتقهقر الاقتصاد المحلي. فهذه السياسة لا يمكن أن تقود في خضم الصراع مع أوروبا، إلا إلى تراجع الموقع العثماني فمع انتهاء القرن السادس عشر وظهور الأزمة النقدية، وأزمة ارتفاع الأسعار خاصة بعد عام 1580م، مع تدفق ذهب المكسيك والبيرو، تبدل الوضع الجديد للنظام الاقتصادي مع تراكم الثروات من التجارة الشرقية على أوروبا وتدفق الذهب والفضة من غرب الأطلسي المكتشف توأ، سيستطيع الأوروبيون كبح جماح هذا التطور واسيعابه واستخدامه في تطوير نظامهم الاقتصادي، في حين عجز العثمانيون عن ذلك، مما يشير إلى قتامة المستقبل رغم غنى الحاضر.

---

(1) شارل عيساوي، تأملات في التاريخ العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 89.

إن سياسة الامتيازات التي اعتمدتها السلطنة العثمانية كانت بمثابة الدافع الحقيقي لتبدل موازين القوى بين الشرق والغرب، فعلى أساسها تمت التضحية بالمستقبل، وبالطموحات المشروعة للفرد، لصالح فكرة التوازن الاجتماعي، لن تخدم في النهاية سوى الركود.

ولعل أوروبا هذه، التي بدأت تتعرف على نفسها في هذا القرن (السادس عشر)، مع إسبانيا والبرتغال، لم تكشف دورها، وتتعرف على ذاتها، وتلاقي مصيرها التاريخي إلا عبر الجدل مع الآخر، أي عبر المواجهة مع الإسلام «إن ولادة أوروبا للتاريخ قد تمت ولا يمكنها أن تتم إلا عبر الإسلام، في مرحلة أولى تراجع دفاعي، وفي مرحلة ثانية انفجار هجومي»[1].

لقد تضافر لدى أوروبا الإحساس بالتفوق، اعتباراً من القرن السابع عشر - الثامن عشر، بالتفوق السياسي وبالتقدم التقني، وكما يقول هشام جعيط: «وجد العالم أخيراً محوره لأن القوة والثقافة تتطابقان الآن مع الحقيقة»[2]، فلم يعد الشرق مصدر تهديد بقدر ما أصبح «الشرق مرآة فيها تستطيع أوروبا أن تتأمل تفوقها بشكل أفضل»[3]، إلا أن أوروبا ستنتظر طويلاً، بعد القرن السادس عشر، لتصل إلى تفوقها المادي والذهني، ولتدرك وتعي هذا التفوق الذي غدا مبرهناً عليه «هذا الحديث يرجع بشكل تقريبي إلى عام 1750م، فمنذ ذلك الحين، تظهر فكرة تأخر شرقي... هذا

---

(1) هشام جعيط، أوروبا والإسلام، دار الحقيقة، بيروت، ط 1، 1980، ص 125.

(2) المرجع نفسه، ص 127.

(3) Corm Georges; L'Europe et L'orient de La Balkanisation à La Libanisation, Paris: La Decouverte, 1989, p 26.

التفوق يفسره الغربيون من زاوية العقل، وهو عقل له تاريخ، بل هو التاريخ نفسه، وهو قد ولد في مصر (حكمة) وانتقل عبر الإغريق إلى الرومان (مواطنة) ثم عبر العرب (علوم) ووجد مستقره النهائي في أوروبا»[1].

ومنذ ذلك التاريخ لم تعد التبريرات (الصليبية) لاقتحام العالم الإسلامي كافية، أو مقنعة لأطراف اللعبة الكونية بعد أن تبدلت مواقع أطرافها.

لقد كانت الشعارات الصليبية، والروح الصليبية تناسب علاقة مجتمعات تتسم أطرافها، إلى حد ما بالندية، ويستبعد وينكر كل منهم الآخر، ويجد لديه ما يبرر نهب الآخر أو تصفيته، فالمقياس الذي كانت تنظر فيه أوروبا للشرق الإسلامي إنما يخضع لمفاهيم: الإيمان / الكفر. من هنا مبعث نزعة تدمير الآخر، واستبعاده، وتصفيته، يعززها الخوف من تدمير الآخر لها، أما الآن، وقد غدا التفوق الأوروبي مؤكداً، وتأكدت ضرورة دوام العلاقات بين الشعوب، بعد انخراط جميع الأمم في العلاقات التجارية الكونية، التي باتت أوروبا تدعم سيادتها عليها تدريجياً، وأصبح الإبقاء على هذه العلاقة، مع توطد السيادة الأوروبية، ضرورة لا راد لها. مما يدفع إلى أيديولوجيا جديدة، تؤكد على الموقع السيد لأوروبا «فنقد الاستعمار الذي صاغه (التنوير) قد نسف التبريرات الدينية المقدمة من خلال تأسيس أول إمبراطورية استعمارية أوروبية (إسبانيا - البرتغال)، ولتبرير سيطرة جديدة، لا بد من أيديولوجيا جديدة ترتبط عفوياً بأيديولوجيا التنوير»[2].

---

(1) هنري لورانس، شارل جليسبي وآخرون، الحملة الفرنسية على مصر، بونابارت في مصر، ترجمة بيتر السباعي، سينا للنشر القاهرة، ط 1، 1995، ص 17 . 18.

(2) المرجع نفسه، ص 17.

ستحتل أوروبا - من وجهة نظر أيديولوجيا التنوير - موقع المعلم المنور، الذي ينشر التنوير على العالم، يحمل راية العقل، ومعياره الوحيد للحكم على البشر في هذه الثنائية: العقل / الجهل،أوروبا / الشرق، حيث تجسد أوروبا لديه الرهافة والعقل ويجسد الشرق الاستبداد والجهل.

ومن روح تلك المقاييس المبتكرة، سيتم نسج روح الوصاية الأوروبية على الأمم الأخرى، ومنها السلطنة العثمانية، فيصبح للغزو الغربي مذاقه التنويري الخاص، تتحول فيه أيديولوجيا التنوير - على صعيد العلاقات بين الأمم إلى أيديولوجيا استبدادية، تبرر الطغيان الأوروبي باسم استنارة العقل، وواجب نشر الاستنارة الغربية. وصارت أوروبا الحيوية والتقدم تقارن بالشرق البدائي والثابت.

عاشت بذلك أوروبا حتى القرن التاسع عشر في جو عام من التفاؤل أي أنها: قوية، فاتحة، واثقة، وعلاوة على ذلك اعتبرت نفسها نموذجاً للجميع وتحمل رسالة تنويرية وبقي الشرق في نظر الغرب متمرداً وجموحاً وجاهلاً. وهكذا، فإن صورة الشرق المتمرد تتسلط كالوسواس على الشعور الباطني الجماعي في الغرب.

أما اليوم ومنذ ظهور اصطلاح (قوى الشر)، عاد الشرق للظهور كالشبح، إنه شرق القلق بالنسبة للغرب، الشرق المتمثل بهذا الإرهابي المتسلح بالقنبلة الذرية، أو بصورة المناضلين (الملتحين)، أو أيضاً بصورة المهاجرين السريين الذين جذبتهم ضفاف الغرب الجذابة.الإرهاب، الأصولية، الهجرة، هذه هي اليوم الكلمات الجوهرية التي تصنع جوهر الإعلام الغربي عن الشرق، تشجع التصورات الغربية صور الشرق الأبدي، المقاتل والمتعصب والاستبدادي والجاهل إلى الأبد.

وبذلك فإن الامتيازات الأجنبية التي حصلت عليها مختلف القوى الأوروبية منذ القرن السادس عشر دعمت النفوذ الأوروبي وفتحت أمامه أبواب الشرق على مصراعيها، وبدا الغرب يمثل قوة متطورة صاعدة في كافة المجالات والشرق يمثل قوة جامدة متعثرة، أعناق البشر فيها ملوية للوراء تحت سيطرة رجال الدين المساندين لحكام مستبدين. في حين أن الغرب الذي تخلص من هيمنة رجال الدين استطاع أن يحتل مركز الصدارة إثر الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر في بريطانيا التي أتت مواكبة للثورة الفرنسية التي تركت أثراً بارزاً سياسياً واجتماعياً، وأثمرت هي والثورة الأمريكية مبادئ حقوق الإنسان وازدهرت أوروبا الغربية اقتصادياً، وزحفت حركة التصنيع في أوروبا حتى وصل شيء منها إلى روسيا.

فبرزت حاجة النهضة الأوروبية للاستعمار لزيادة الموارد وفرض المنتجات، وما يستلزم ذلك من قهر الشعوب الأخرى واستغلالها، وتنافس في ذلك الأوروبيون على تقسيم العالم بطريقة أو بأخرى ما بين مستعمرات صريحة أو انتداب أو تحالفات غير متكافئة.

وبالتالي فإن ظاهرة الاستعمار الأوروبي نابعة من الإحساس بالتفوق، فالغرب جعل كل العالم غير الغربي بلا قيمة ومجرداً من الكرامة التاريخية، وفي حاجة إلى وصاية أبدية.

الاستنتاجات

استطاعت السلطنة العثمانية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر أن تنتقل من إمارة ثغور إلى دولة قوية مترامية الأطراف بعد أن ركزت جهودها الحربية شمال هضبة الأناضول، حيث تداعت أمامها الإمارات البيزنطية الواحدة تلو الأخرى، متوجة انتصاراتها بفتح القسطنطينية سنة 1452م. وكان لهذا الفتح تداعيات سياسية واقتصادية مهمة، حيث استطاع العثمانيون السيطرة على الطرق والمستعمرات التجارية للمدن الإيطالية، التي كانت تلعب دور الوسيط التجاري بين الشرق والغرب، وسيطرتهم على أهم مراكز وشرايين الاقتصاد العالمي، اندفعت فتوحاتهم في اتجاه شرق أوروبا وهددوا أوروبا بأسرها.

فمع حلول القرن السادس عشر أصبحت السلطنة العثمانية دولة قوية بعد أن استطاعت القضاء على دولة المماليك في المشرق العربي وصد الخطر الصفوي، وإن لم نقل القضاء عليهم فقد استطاعت على الأقل تحجيمهم وراء الهضبة الفارسية، وبذلك واجهت الدولة العثمانية البرتغاليين وتمكنت من إبعادهم ونجحت في تأمين البحر الأحمر وحماية الأماكن المقدسة من التوسع البرتغالي وبالتالي حماية استمرارية الطرق التجارية القادمة من الشرق.

* أمام هذه التغيرات السياسية والاقتصادية واجهت السلطنة العثمانية تحالفات وتكتلات أوروبية أدخلتها في صراعات مريرة، خاصة بعد أن كثفت هجوماتها الحربية في اتجاه أوروبا، حيث واجهت قوى أوروبية قوية عملت على اجتثاثها لفترة طويلة، وأهمها الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي طالما حشدت الرأي العام الأوروبي بمساعدة البابوية للوقوف أمام الخطر العثماني الذي هدد النمسا بوابة أوروبا وروما مقر البابوية.

* كنتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في أوروبا عصر النهضة، استطاع سليمان القانوني أن يقحم السلطنة العثمانية في الصراعات الأوروبية - الأوروبية، والتي أصبحت بمثابة المعادلة في توازن القوى على الساحة الأوروبية، نتج عنه تحالف عثماني - فرنسي ضد الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وبذلك استطاع العثمانيون تفتيت القوى الأوروبية والعمل على إبقائها مشتتة تجنباً لأي تكتل قد يهدد جهود السلطنة العثمانية في أوروبا الشرقية.

* إن السلطنة العثمانية لم توفر جهودها الحربية في أوروبا الشرقية والمشرق العربي وذلك بمواجهتها للصفويين والبرتغاليين فحسب بل ركزت جهودها كذلك في الشمال الإفريقي حيث واجهت الإمبراطورية الرومانية المقدسة وذلك بدعمها لحركة الجهاد البحري في غرب المتوسط والتدخل عسكرياً لمواجهة الإسبان بعد أن وجدت ولاءاً طوعياً لها داخل بلدان المغرب العربي. وقد نتج عن الوجود العثماني في الشمال الإفريقي تراجع إسباني.

* إن التوسع الجغرافي الذي شهدته السلطنة العثمانية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، حتم عليها تبني أنظمة خاصة للحفاظ على

التوازن السياسي والعسكري والاقتصادي لتخفيف العبء على مالية الدولة وذلك بتقسيمها للأراضي على الجنود والفلاحين وجعلت لها ضوابط وقوانين محكمة لرفد ميزانية الدولة بالأموال لدعم مجهودها الحربي. وفي نفس الوقت شجعت التجارة والزراعة والصناعة ودخلت في مبادلات تجارية واقتصادية مع الدول الأوروبية. وذلك بمنحها امتيازات للتجار الأوروبيين داخل أراضي السلطنة. بهدف تنشيط الاقتصاد العثماني وحوض البحر المتوسط لما يدره عليها ذلك من أموال طائلة خاصة إثر تحول خطوط التجارة العالمية إثر الاكتشافات الكبرى التي قام بها الأوروبيون والتي ساهمت في حدوث ثورة اقتصادية في أوروبا الغربية.

* لقد عرف القرن السادس عشر نقطة انطلاق جديدة في العلاقات بين الشرق والغرب، فرضتها السياسة الدولية السائدة آنذاك، وسياسة المصالح المتبادلة، حيث عمدت السلطنة العثمانية إلى سياسة الامتيازات وذلك بعقدها لمعاهدات اقتصادية وسياسية لتنشيط اقتصادها من ناحية ولكسب حلفاء على الساحة الأوروبية لتحقيق طموحاتها السياسية والعسكرية، وهو ما عرف باسم الامتيازات الأجنبية، والتي استغلها الأوروبيون بشكل واعٍ لتحقيق مآربهم داخل السلطنة العثمانية في القرون التي تلت القرن السادس عشر.

* لقد لعبت الامتيازات الأجنبية دوراً كبيراً في تبدل العلاقات بين الشرق والغرب وذلك باستئثارها للاهتمام الغربي بشؤون الشرق، واضطلعت بمهمة لا تقل عن مهماتها في العصور الوسطى، وهي إن لم تكن عامل نقل حضاري مبدع ولم يتسن ظهور حقيقتها الخفية في حقبة القرن السادس عشر، كما كان يخول لها دورها الفعلي ولم تظهر مساوئ نتائج

الامتيازات بشكل جلي، لأن الأحداث التي كانت تجري في المحيط الدولي صاخبة وضاجة، بحيث غطت على الأحداث الهادئة الخفية التي كانت تعمل على أرضها.

* إن الكشف عن الجذور العميقة لاختلال موازين القوى بين الشرق والغرب ومن ثم وجود الاستعمار الغربي على أجزاء كبيرة من بلدان المشرق العربي بشكل واضح وجلي، تعود جذوره الحقيقية إلى القرن السادس عشر وإلى الامتيازات الأجنبية التي مثلت مفتاح الشرق أمام القوى الأوروبية التي رأت فيه قيمة اقتصادية لأوروبا المتفتحة على النهضة الحديثة، لا بوصفه محط الأماكن المقدسة المسيحية كما نادى يوماً دعاة الصليبية. أو بمعنى آخر إن الأسباب الاقتصادية التي دفعت الصليبيين في الماضي للإغارة على الشرق واحتلال أقسام منها، والتي غطيت بستار ديني ظاهري بحت، ظهرت عارية في القرن السادس عشر، حيث لم يعد بعد النهضة الفكرية والاقتصادية التي عاشتها أوروبا في هذه المرحلة للدين، من سوق نافقة فيها، كما كان عليه الأمر إبان الحروب الصليبية.

* مثلت الامتيازات الأجنبية نقطة تحول مهمة في اختلال توازن القوى، فإقامة الجاليات الأوروبية في أراضي السلطنة العثمانية بحجة التجارة وتوافدها من معظم أنحاء أوروبا الغربية وتنظيمها لنفسها، ليس في الواقع سوى مظهر من مظاهر الاستعمار الأوروبي الممتد إلى قارات إفريقيا وأمريكا وآسيا وقد تم ذلك تحت غطاء الاتفاقيات والمعاهدات التي تبدو في ظاهرها ذات طابع تجاري، إلا أنها تحمل في طياتها تغلغلاً استعمارياً خفياً واستنزافاً اقتصادياً لمواردها وتدخلاً في شؤونها.

* لقد استطاعت أوروبا أن تعدل مفهومها للشرق وحولت الفكرة

الصليبية من المفهوم الحربي الذي سيطر على أذهان الغرب طيلة العصور الوسطى، إلى المفهوم الثقافي والفكري. فالأفكار الجديدة المنتشرة في أوروبا عصر النهضة عدلت بالناس من ميادين الحرب إلى طرق الإقناع ونجحت في إيجاد انشقاق داخل التركيبة السكانية للمجتمع العثماني وظهرت إلى عالم الوجود تدريجياً مشروعات تقسيم السلطنة العثمانية وفرض النفوذ الغربي على أجزائها، هذه المشروعات التي ابتدئ بالتفكير بها منذ انتهاء الحروب الصليبية، ونشطت في القرن السادس عشر حيث وضعت فيه أسس إمبريالية القرن التاسع عشر.

خاتمة

شغلت السلطنة العثمانية حيزاً كبيراً في التاريخ سواء التاريخ الإسلامي أو التاريخ الأوروبي، وامتدت فتوحاتها إلى ثلاث قارات هي آسيا وأوروبا وأفريقيا، وغدت دولة آسيوية أوروبية إفريقية واستطاعت حتى نهاية القرن السادس عشر أن تلعب دوراً سياسياً وعسكرياً مهماً على الساحة الأوروبية والعربية على حدٍ سواء، معتمدة في ذلك على ازدهار قوتها واستخدام أداتها القتالية في الفتوحات، وهو ما تجلى في فتوحاتها الأوروبية، حيث استطاعت مد نفوذها في العديد من الأقاليم الأوروبية وإحكام سيطرتها في أغلب مدة الصراع، وتوسيع نطاق نفوذها نحو قلب أوروبا وتحقيق مركز متميز في حوض البحر المتوسط.

وإذا كان العثمانيون قد عملوا بصفة خاصة خلال فترة ازدهار قوتهم في القرن 16م في توظيف أداة الحرب لخدمة الجهاد وتوسيع رقعة الأراضي المفتوحة، إلا أن تعدد جبهاتهم كان له تداعيات على حجم نجاحاتهم، بالرغم من أن السلطنة العثمانية استطاعت أن توظف تحالفاتها الأوروبية، وتجعل منها أداة من أدوات الهيمنة لتحقيق توازن يجعلها في مركز مميز في وجه القوى الأخرى معتمدة على تنامي قوتها البرية والبحرية التي أتاحت لها أن تلعب دوراً خطيراً في ميزان القوى الأوروبي، ولعل أوضح الأمثلة في هذا الصدد التحالف العثماني -الفرنسي حيث اعتقدت فرنسا أن السلطنة

العثمانية هي القوة الوحيدة التي تضمن استمرار الدول الأوروبية القائمة والمتنافسة مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة بقيادة شارل الخامس والذي أحاطت إمبراطوريته بفرنسا من جميع الجهات.

أما من وجهة النظر العثمانية، فإن التحالف الفرنسي - العثماني مثل حجر الزاوية للسياسة العثمانية - الأوروبية في مواجهة شارل الخامس الذي أعلن دائماً أن هدفه الأساسي هو القضاء على السلطنة العثمانية مدعوماً في ذلك من البابوية. وبالتالي فإن هدف السياسة العثمانية في هذه المرحلة هو العمل على إضعاف الهابسبورغ وإبقاء أوروبا مقسمة والحيلولة دون شن حرب صليبية جديدة موجهة ضدها، ولقد كانت سياسة الامتيازات التي اعتمدها سليمان القانوني بمثابة السبيل الأساسي لتحقيق أهداف السلطنة.

وأمام فشل العثمانيين في تحريك تحالفهم مع فرنسا لمواجهة الإمبراطورية الرومانية المقدسة نظراً لانشغال فرنسا بالحروب الدينية ضد البروتستانت وتذبذب موقفها أمام ضغط البابوية والرأي العام الأوروبي، ثم تحالفها مع إسبانيا في منتصف القرن السادس عشر، اتجه العثمانيون في إطار سعيهم لتحقيق أهدافهم إلى التحالف مع إنكلترا والتي كانت المتحدي الأول للهيمنة الإسبانية. وقد اعتمدت السلطنة في توظيف هذه التحالفات على قوتها العسكرية والاقتصادية والتي تعد بمثابة الحافز الذي دفع مختلف الدول الأوروبية بما فيها فرنسا وإنكلترا لكسب ود السلطنة من أجل الحصول على امتيازات تجارية وفي نفس الوقت الاستقواء بها في مواجهة المراكز الأخرى في النظام الدولي، حيث اعتقدت هذه القوى أن السلطنة العثمانية هي القوة العسكرية الوحيدة القادرة على حفظ التوازن الأوروبي في مواجهة الإسبان.

كما وأن مدة قوة السلطنة العثمانية هي التي حددت هدفها في مثل هذه التحالفات فبينما كان هدفها في المراحل الأولى خدمة التوسع العثماني أصبح هدفها الدفاع عن بقاء الوجود العثماني في أوروبا حينما فقدت بعض عناصر قوتها، وبذلك فإن سياسة التحالفات التي دخلت فيها السلطنة العثمانية اختلفت بعد تآكل عناصر قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، فبينما كانت السلطنة العثمانية طرفاً في توجيه التوازنات الأوروبية في عهد القوة أصبحت هي موضوع لهذه التوازنات في مرحلة تدهور الدولة، ولقد نجحت في الحفاظ على بقائها واستمرارها - بالرغم من ضعفها خلال القرنين الأخيرين من عمرها - بسبب لعبة التحالفات والتحالفات المضادة التي انتهجتها بين القوى الأوروبية الصاعدة، وهي اللعبة التي لم تحدد من قوتها بقدر ما أخرت سقوطها.

كذلك فقد لعب العامل الاقتصادي والامتيازات الأجنبية دوراً بارزاً في تقهقر السلطنة العثمانية بعد تآكل الاقتصاد العثماني الذي طالما كان الركيزة الأساسية في هيكل قوة السلطنة ومحرك ازدهارها، فبقدر ما كانت السيطرة العثمانية على طرق التجارة في القرن 16م من العناصر التي ساهمت في دعم قوتها في هيكل التجارة العالمية فإن الكشوفات الجغرافية التي مكنت من فتح طريق آخر للتجارة العالمية كان له تداعيات سلبية على وضع السلطنة العثمانية التي فقدت جزءاً كبيراً من التجارة العالمية بعد أن أصبحت مياه البحر المتوسط مياهاً بعيدة عن تيار التجارة العالمية، وبحلول القرن 18م كانت السلطنة العثمانية قد فقدت جزءاً كبيراً من تجارتها الخارجية وانخفض نصيبها من التجارة العالمية، في الوقت الذي تضاعف فيه نصيب التجارة الأوروبية عدة مرات.

لقد لعبت الامتيازات الأجنبية دوراً بارزاً في دعم وتدهور السلطنة العثمانية ولعل ما شهدته السلطنة من قوة ثم تدهور سريع خير دليل على ذلك. فالسلطنة العثمانية التي استخدمت الامتيازات الأجنبية في فترة قوتها كأداة تجارية لتحجيم القوى الأوروبية من خلال المناورة بالمصالح الاقتصادية المتضاربة لبعض الأطراف الأوروبية المتنافسة المصالح من أجل تدعيم مركزها العسكري والسياسي والاقتصادي في أوروبا في القرنين 16 و17م، سرعان ما ظهرت تداعياتها السلبية بوضوح خلال القرن 18م فكانت أداة هامة في التبعية العثمانية للقوى الأوروبية حيث جعلت الامتيازات من السلطنة العثمانية سوقاً كبرى لمنتجات الغرب في ظل فترة حاربت فيها القوى الأوروبية تطور صناعة عثمانية وطنية.

وقفت السلطنة العثمانية عاجزة في ظل فترة تدهورها عن الحد من الآثار السلبية لمثل هذه الامتيازات نظراً لعجزها عن السيطرة عن اتساع نطاقها وسوء استغلالها، حيث واجهت أي محاولة للحد منها معارضة من جانب القوى الخارجية والداخلية المستفيدة منها، مما أدى إلى تصدع الجبهة الداخلية وإضعاف السلطة المركزية في تعاملها مع الولايات التابعة لها، هذه التداعيات ادت إلى ضعف عام للسلطنة العثمانية وعجزها في مواجهة خطر الهجمات الخارجية ترتب عليه ظهور حركات ذات دوافع دينية وحركات سياسية وعسكرية، وهي الحركات التي عمقت من تأثير وضعف تداعيات الانهيار الداخلي للسلطنة العثمانية، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعيش عصر النهضة المادية بعد انتهاء الحروب الدينية منذ منتصف القرن 17، من العوامل الهامة في دعم قوة أوروبا في مواجهة العثمانيين حيث كان للتطور الاقتصادي في أوروبا آثاره السلبية على عناصر القوة

الاقتصادية العثمانية، كما كان لتطور التحالفات الأوروبية ضد السلطنة العثمانية آثارها السلبية أيضاً، فالتغير الذي حدث في قدرات الطرف الأوروبي والذي نقله من عصر الإمارات الإقطاعية إلى عصر الدولة القومية، ذات الحركة العالمية وخاصة مع بداية الثورة الصناعية وتطورها بدأت بوادر الاستعمار الرأسمالي الصناعي، حيث انتقل الاستعمار من الطابع التجاري إلى الطابع الصناعي وأصبح هدفه السيطرة على أسواق شراء المواد الأولية وبيع المواد المصنعة حيث بدأت الدول الأوروبية تتجه إلى مد نفوذها إلى الولايات العثمانية لتدعيم السيطرة السياسية إلى جانب التجارية بعد أن دخلت السلطنة العثمانية مرحلة الضعف، وكذلك حينما ازدادت أركان التحالف الأوروبي تماسكاً في مواجهة العثمانيين لجهة الصدام مع النمسا، وذلك عقب نتائج حركة الإصلاحات الداخلية التي شهدتها السلطنة العثمانية منذ بداية النصف الثاني من القرن 17م. بعدما مر هذا الصدام بعدة جولات تعاقبت خلالها الهزائم على الجيش العثماني حتى كان الصدام الأخير مع الفشل العثماني لحصار فيينا.

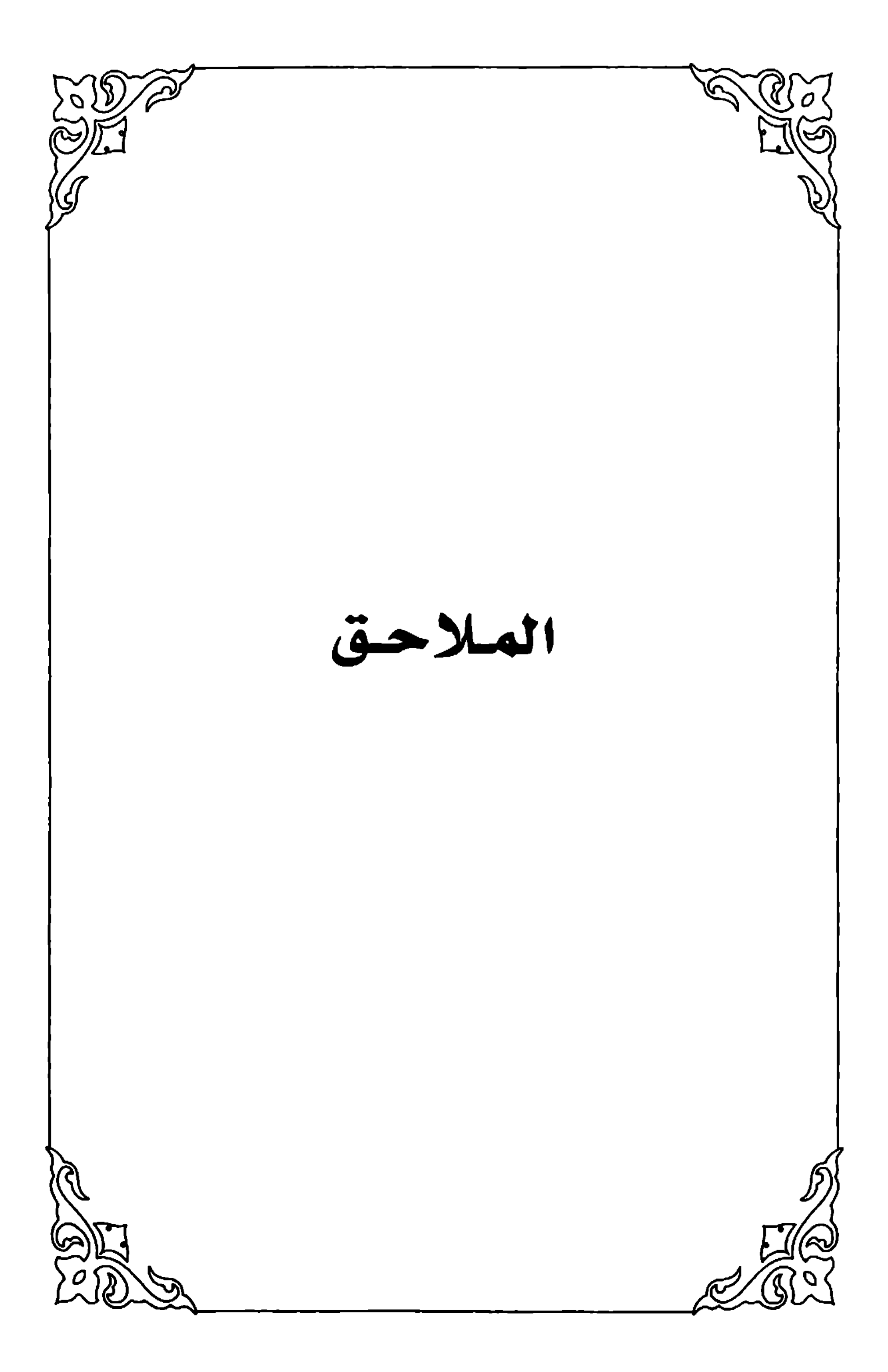
لقد أوضحت هذه الصدامات كيف أن تأثير التحالف الأوروبي كان أقوى من تأثير محاولة إحياء الروح العثمانية التقليدية نحو الجهاد، فأوضح كيف أن كل دول غرب أوروبا كانت مستعدة لتجميع قواتها ضد الخطر العثماني الذي ظهر من جديد في منتصف القرن 17م.

ولقد تجلى هذا بصورة واضحة في تدخل القوى الخارجية في إضعاف السلطنة العثمانية وذلك بإذكاء النعرات الطائفية مستغلة في ذلك عامل اختلاف الأديان والأجناس بين رعايا السلطنة الممتدة، فضلاً عن ذلك فإن الدول الأوروبية التي استطاعت أن تجد لها أرضية مناسبة في شتى أنحاء

السلطنة العثمانية تحت ظل ما يسمى بالامتيازات الأجنبية مستغلة في ذلك مشاكل السلطنة لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية ليتطور فيما بعد التدخل الأوروبي بتشجيعه للحركات الاستقلالية المناهضة للسلطة المركزية. وذلك كله مكن بشكل أو بآخر هذه القوى من تحقيق أهدافها في استمرار ضعف السلطنة العثمانية وإن لم يكن سقوطها حفاظاً على التوازنات الأوروبية.

فالقرن 16م مثل نقطة تحول مهمة في تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب، فمنذ الفتح العثماني لمصر وبعد السيطرة النهائية على تونس 1574م ولمدة ثلاثة قرون تقريباً اقتصرت الاتصالات على المبادرات التجارية التي ساهمت في رخاء الدول البحرية الأوروبية، لأنه في الوقت الذي اندمج فيه العالم العربي في السلطنة العثمانية كانت الأخيرة هي التي تمثل العدو الأول للغرب ثم الشريك السياسي والتجاري بعد فشل آخر حصار لفيينا، ولم يكن لدى العالم العربي المتوسطي الكثير ليعطيه للغرب في هذه المرحلة في وقت كانت فيه أوروبا تتفتح على المحيطات وتتبنى سياسة اقتصادية عالمية تحولت بحركة القوى الأوروبية بعيداً عن المتوسط في حين لم يكن قد استقر بعد التنافس الأوروبي على العالم الجديد.

فمع نهاية القرن السادس عشر وإثر معركة ليبانت بدأ انحصار وتراجع المد العثماني عن أوروبا، لم يقابله أي هجوم غربي معاكس على العالم الإسلامي حيث لم يخاطر الغرب ـ الذي كان قد أتم السيطرة عند نهاية القرن 16م على البحار التي تطوق العالم الإسلامي ـ أن يشد الحبل إلا في القرن 19م مستغلاً بذلك فرصة تداعي السلطنة العثمانية وهزائمها المتتالية على الساحة الأوروبية.



الملاحق

(الملحق رقم 1)

الموضوع: هجومات القراصنة على السفن الفرنسية

الوثيقة رقم 1[1]

الموضوع: بعض سفن بحارة إيالة الجزائر يتعدون على تجار فرنسيين

هذا حكمنا الشريف متوجه إلى بايلرباي إيالة الجزائر وقاضيها. نخبركم بأن سفير فرنسا. المقيم في استانبول رفع إلينا شكوى حول تعدي بعض بحارة إيالة الجزائر على تجار فرنسيين في ولاية سنورن(؟)، وقاموا بسلب أمتعتهم وتجارتهم. وعليه لدى وصول هذا الحكم نأمركم بالتفحص حول الأشخاص الذين ألحقوا الضرر بالفرنسيين والقبض عليهم، وعليك بتوفير الأمن والأمان حتى يقوم الفرنسيون بأعمالهم التجارية بالأيالة. وعليك بأخذ كل الأمتعة وسائر المتاع الذي تم الاستيلاء عليه من طرف بحارة الإيالة المذكورين سالفاً، وأرجاعها كاملة بدون نقصان إلى الفرنسيين وهذا بمقتضى عهد الصلح المعقود بيننا وبين فرنسا ـ وفي حالة ظهور أفراد يخالفون هذا الأمر، فعليكم بكتابة أسمائهم وإرسالهم إلى الباب العالي. (قد سلمت نسخة من هذا الفرمان إلى السفارة الفرنسية بتاريخ 15 صفر 973 / 11 سبتمبر 1565).

---

(1) التميمي عبد الجليل: التشكيل الإداري والجغراسياسي للإيالات العثمانية، المجلة التاريخية المغربية، عدد 21، تونس، سبتمبر 2000، ص 209.

أ. ر. و. إ، مهمة دفتري، رقم 5، ص 94، 12 صفر 973هـ/ 8 سبتمبر 1565.

(الملحق رقم 2)

الوثيقة رقم 2[1]

الموضوع : قرصان جربة يستولون على سفينة تجارة فرنسية :

هذا الحكم الشريف موجه الى بايلرباي ايالتي الجزائر وطرابلس الغرب:
لقد كتب إلينا ملك فرنسا رسالة يخبرنا فيها أن احدى سفن التجار المعروفة باسم (تموغان باشته) وهي من أشهر السفن، خرجت من مدينة مرسيليا حاملة عددا من تجار مدينة بترو بوسن ونوهوركونر والذين، بعدما قاموا بالمتاجرة والخروج من ميناء الاسكندرية حاملين البهارات (التوابل) وأمتعة مختلفة بقيمة 300,000 قطعة ذهب، تم الاستيلاء عليها من قبل ثلاث سفن تابعة لبحارة جربة. فبعد عرض الشكاية وأخذ تلك الامتعة منه، نرسل هذا الأمر السلطاني لارجاع تلك الامتعة والمال المسلوب الى أصحابه المذكورين، مع العلم أن ملك فرنسا يدين بالصداقة للباب العالي أبا عن جد. وعليه فقد تم ارسال هذا الأمر الى وزيري مصطفى الذي كلف بمتابعة هذه القضية. فالمطلوب ارجاع كل الأشياء والامتعة المأخوذة من السفينة وارجاعها بدون نقصان الى التجار الفرنسيين المذكورين، وفي حالة تعنت وظهور من يخالف هذا الأمر، نأمركم بأخذ الحق منه ومحاكمته.

---

(1) التميمي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 209 . 210.

أ. ر. و. إ، مهمة دفتري، رقم 2/ 6، ص 618، 9 ذي الحجة، 973هـ/ 27 جوان 1566م.

(الملحق رقم 3)

الوثيقة رقم 3(1)

الموضوع : باي ولاية تلمسان برقموز مصطفى يقوم بتجهيز سفينة حربية بالأراضي العثمانية والباب العالي يطلب منه معاقبة البحارة الذين قاموا بالاغارة والتعدي على سفينة بندقية :

هذا حكمنا الشريف الى حاكم سنجاق تلمسان السابق المدعو مصطفى برقموز فكما تعلم أنك قدمت بسفينتك الى ميناء فيروزه حيث تم تجهيز سفينتك وأعطينا لك اللوازم الضرورية لتجهيزها. وقد أمرنا محافظ هذه المنطقة بأن يستكمل على بقية آلات الحرب والعدد الكافي من المجدّفين. هذا وإن أهل جزيرة نعصة (؟) التابعة الى ولاية قارلي والذين هم من الكفار العصاة قد قاموا بالاعتداء على احدى السفن التابعة للبندقية وعليه نأمرك بالتتبع والتفتيش على أهل العناد والفساد والقبض عليهم والعمل على حفظ تلك الأطراف. وعليك باعلام الباب العالي حول تفاصيل ذلك العدوان في دفتر خاص.

---

(1) التميمي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 210.

أ . ر . و . إ، مهمة دفتري، رقم 12، ص 549، 29 شوال 979هـ/ 16 مارس 1572م.

(الملحق رقم 4)

الوثيقة رقم 4[1]

الموضوع : اطلاق سراح الأسرى الفرنسيين :

هذا حكمنا الشريف الى بايلرباي ايالة الجزائر : لقد تم اخبارنا بأنه تم أسر بعض رعايا الفرنسيين، مع العلم أن طائفة الفرنسيين هم من أهل العلم ويتمتعون بصداقة مع الباب العالي منذ القدم، وعليه فإن تعدي وظلم هذه الطائفة بغير حق هو غير جائز.

وعليه لدى وصول هذا الحكم نأمركم بالتقيد به واعتبار الفرنسيين ليسوا من أهل الحرب كما هو الشأن بالنسبة للبنادقة، كل ما أخذ من الفرنسيين يرجع الى أصحابه. وعليكم بالحفاظ على الأمن والأمان واطلاق سراح كل الاسرى ولا تتذرعوا بالقول بأنه تم القبض عليهم لأنهم بنادقة، إن هذا القول غير مقبول. فعليكم المزيد من الحذر واطلاق سراح الأسرى الفرنسيين مهما كان عددهم.

الوثيقة رقم 5[2]

الموضوع : حول تعدي أحد رياس البحر الجزائرين على سفينة فرنسية :

هذا حكمنا الشريف الى إيالة الجزائر : لقد وصل الى مسامع عتبتنا العالية، بأن أحد رياس البحر المدعو أرنوط مراد، قام بالإغارة والهجوم على إحدى السفن الفرنسية التي إلتقى بها في عرض البحر، وألحق بها خسائر. وعليه عند وصول امري هذا، نأمرك بالقبض على هذا الرئيس والاستعجال في إرساله الى استانبول.

---

(1) التميمي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 210 . 211.

أ . ر . و . إ، مهمة دفتري، رقم 12، ص 579، 8 ذي القعدة، 979هـ/ 24 مارس 1527م.

(2) التميمي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 211.

أ . ر . و . إ، مهمة 47، ص 4، 7 ربيع الأول، 990هـ/ 1 أفريل 1582م.

(الملحق رقم 5)

الوثيقة رقم 6[1]

الموضوع : الباب العالي يطالب بارسال الى استانبول شخصية مرموقة فرنسية تم القبض عليها من طرف قراصنة الجزائر:

هذا حكمنا الشريف الى بايلرباي إيالة الجزائر: إن ولاية برشيه (Brest) الذي ينتمي اليها الكونت بتروا اوغادرتي (؟) (Pedro Ou gadi) كان قد تم القبض على ابنه المدعو اوتا تو عندما كان متوجها بإحدى السفن الى فرنسا من قبل الرئيس ولي محمد الذي ينتمي الى طائفة قراصنة الجزائر. وقد تم القبض عليه الى جانب سفينة وأخذه الى الجزائر محبوسا. وبعد علمنا لهذا الحادث، فإننا نطلب إرسال هذه الشخصية محبوسة ومقيدة الى الباب العالي، وهذا على وجه السرعة الى استانبول، فلم يصلنا اي جواب منه. وعليه لدى وصول هذا الأمر، نأمرك بالتقيد بأحكامه والعمل على إرسال هذه الشخصية بدون تأخير الى استانبول ولا يقبل أي عذر منك.

---

(1) التميمي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 211.

أ . ر . و . إ، مهمة 67، ص 84، 25 ربيع، 999هـ/ 9 جانفي 1591م.

(الملحق رقم 6)

الوثيقة رقم 7[1]

الموضوع : تعرض بعض البحارة سبيل بعض الفرنسيين والتعدي عليهم:

هذا حكمنا الشريف الى بايلر باي ايلة تونس: لقد قام بايلر باي تونس السابق بالاتفاق مع طائفة البحارة على التعدي وظلم الفرنسيين ورعايا الدولة الفرنسية، وهذا ما تقدم به سفير فرنسا باستانبول والذين بين عدم طاعتكم للأمر الشريف والاحكام السلطانية ضد الفرنسيين الذين يقصدون بلاد عناب (عنابة) وعتاب. وعليه لدى وصول هذا الأمر، نأمرك بالتقيد بأحكام الشرع وعدم التراخي والاهمال في تطبيقه والعمل على ارسال الى الباب العالي كل الجنود المعاندين والبحارة لهذا القرار السلطاني.

---

(1) التميمي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 212.

أ . ر . و . إ، مهمة 76، ص 62، 9 جمادي الأولي، 1016هـ/ 1 سبتمبر 1608م.

(الملحق رقم 7)

الموضوع: فرض ضرائب غير قانونية على السفن الفرنسية

الوثيقة رقم 1[1]

الموضوع : جمارك الميناء والعمال يقومون بفرض ضرائب غير قانونية على السفن التجارية الفرنسية:

هذا حكمنا الشريف الى بايلر باي ايالة تونس : نخبرك بأن أحد وكلاء الملك الفرنسي قدم الى ميناء تونس فلاحظ كيف ان عمال الجمارك والميناء يأخذون حق نقل وانزال البضائع من السفن التجارية الفرنسية وكذا ضريبة حق الرسو في الميناء، وقد تعرضت تلك البضائع سواء التابعة للتجار أو للايالة الى التلف والنقصان بسبب سطو عمال الميناء عليها. ومن أجل وضع حد لهذه التصرفات، كانت اوامرنا الشريفة قد أرسلت الى رمضان باشا والذي أمرناه برفع هذه البدعة وعدم طلب دفع حق نقل البضائع والرسو من السفن التجارية، ووضع حد لتلف والحاق الضرر بالتجار وبأموال الدولة وإلقاء هذه البدعة المعمول بها.

---

(1) التميمي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 218.

أ. ر. و. إ، مهمة 40، ص 40، 9 شعبان، 987هـ/ 1 أكتوبر 1579م.

(الملحق رقم 8)

الموضوع: تخطيط إسباني للهجوم على تونس

الوثيقة رقم 1[1]

الموضوع : اسبانيا وحلفاؤها (مالطة وصقلية) ينوون القيام بحملة ضد تونس :

هذا حكمنا الشريف الى بايلر باي ايالة طرابلس : لقد كتب إلينا بايلر باي هذه الايالة يخبرنا فيها كيف قام العدو الكافر (اسبانيا) بمخابرة كل حلفائه واتحدوا على الهجوم على قلعة تونس وأصبح وصول حملتهم على تونس محتملا. وعليه فقد استوجب إعداد الأسطول العثماني وارساله الى المنطقة المذكورة على وجه السرعة، كما أن أحد رجال قليج علي الذي كان أسيرا بمالطة والذي استطاع الفرار منها، أخبر بأن الأميرال (دون دولت) تم الاتفاق على جمع شمل اسطول العدو بجزيرة طبرقة الاتحاد مع أخي ملك اسبانيا (خوان دي استريا) للهجوم على تونس وهذا حسب الاخبار التي أوردها. وعليه وفي انتظار وصول الاسطول العثماني، نأمرك بحفظ وحراسة المملكة والعمل على تعمير القلاع التي تحتاج الى تعمير وتحضير كل اللوازم والالآت الحربية للتصدي للكفار الأعداء واعلامنا بالأخبار الصحيحة عنهم.

---

(1) التميمي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 218.

أ . ر . و . إ، مهمة 10، ص 4، 17 محرم، 979هـ/ 11 جوان 1571م.

(الملحق رقم 9)

الوثيقة رقم 2[1]

الموضوع : الدولة العثمانية تنوي تقديم المساندة لتونس والدفاع عنها من هجمات الاسبان :

هذا حكمنا الشريف موجه الى حاكم تونس ان ولاية تونس كانت ومنذ القدم تعد دارا للاسلام ومقر المجاهدين المحافظين على الدين وهم يشتغلون بأمور الديانة ويعملون على تمتين قواعد الدين المبين وتشييد المباني، وعليه ندعوكم بأن لا ترضخوا لقوة العدو بل عليكم بالجهاد وبذل المجهود والاتحاد لحفظ البلاد والدين مما يضمن لكم الظفر والنصر على اعدائكم. وقد اظهرنا نيتنا في الاتفاق ضد هؤلاء الكفار المحتلين ومن أجل حفظ وحراسة الممالك الاسلامية، قمنا بتجهيز السفن السلطانية ونشرها في عرض البحر كالكواكب وأرسلنا حكمنا الى أمير أمراء ايالة الجزائر وأميرال البحر بيالة باشا لإرسال العساكر إليكم وخاصة أننا سمعنا بأن الكفار (الاسبان) ينوون الحاق الضرر بطرابلس الغرب وبعدها ينوون القدوم الى ولايتكم والاستيلاء عليها كذلك. وما أن يحل موسم الابحار سوف نرسل لكم السفن والعساكر للقضاء على الكفار وارسال كل آلات الحرب والقتال اليكم وفي حالة قيام العدو بالهجوم على طرابلس الغرب، ندعوكم الى حسن الاتحاد والاتفاق مع طورغود باشا، لتردوا هذا الهجوم وترفعوا بغي وفساد الكفار عن الاهالي وتعملوا على نشر الشرع وإعلاء كلمة الاسلام والدين والاهتمام بمساعدة الاهالي وبذل الجهد للحفاظ على الدين والعباد.

---

(1) التميمي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 220.

(الملحق رقم 10)

الوثيقة رقم 3[1]

الموضوع : تآمر الاسبان مع بعض التونسيين (الحلفاء) ضد الادارة العثمانية بتونس:

هذا حكمنا الشريف الى بايلر باي إيالة الجزائر : لقد وصل الى مسامع عتبتنا العالية عن قدوم بعض التونسيين المتآمرين (المفسدين) وباتصال ومخابرة العدو الكافر اسبانيا وهذا بهدف التحضير للحملة والهجوم على تونس. فإن الغفلة وخداع الكفار وتآمرهم غير جائز. ولدى وصول حكمي هذا، نأمركم بجمع كل الأمراء والعساكر وأصحاب الحل والعقد للنظر في هذا الموضوع. وتتبع أخبار العدو ليلا ونهارا والقضاء على الطائفة المتآمرة. ولتحاشي أي عملية هجومية واحتمال وقوعه، فإننا ندعوك الى الاتحاد وحسن الاتفاق لرفع هذا الضرر واظهار مساعيكم ومقدرتكم لرد أي عدوان ثم العمل على زيادة الحذر والحيطة حتى لا يصيب الدولة والاهالي ضرر من طرف العدو، مع إعلام الباب العالي عن كل خصوصيات وتحركات العدو.

(وجهت نسخة من هذه العريضة الى بايلر باي ايالة تونس وكذا طرابلس الغرب).

---

(1) التميمي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 213.

أ. ر. و. إ، مهمة 61، ص 9، 4 رجب، 993هـ/ 2 جويلية 1585م.

(الملحق رقم 11)

الموضوع: فدية الأسرى تبقى ملكاً للدولة

الوثيقة رقم 1[1]

الموضوع : موضوع تسليم أموال فدية الأسرى الى خزينة الدولة (مراد ريس):

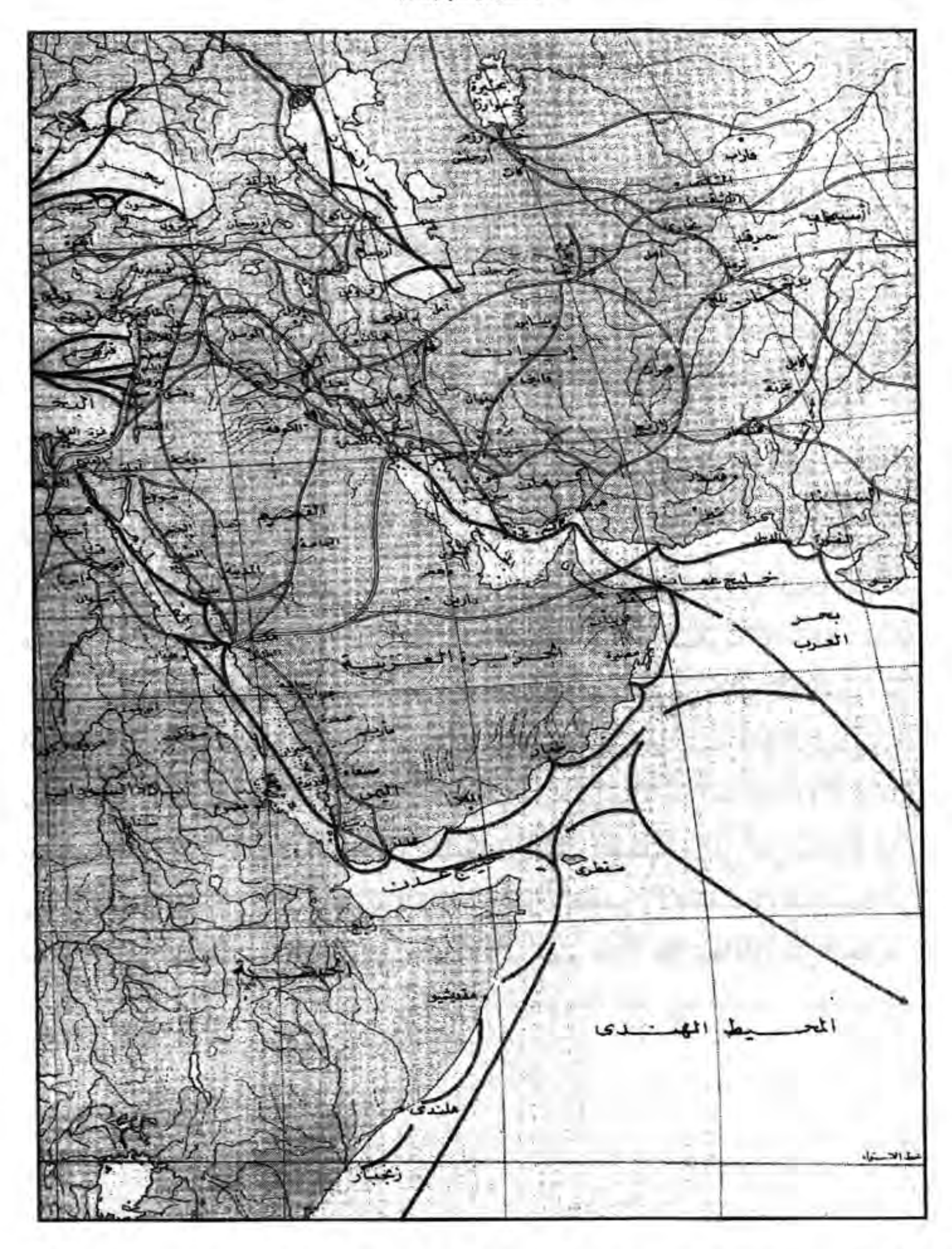
هذا حكمنا الشريف الى بايلر ايالة الجزائر : فيما سبق قام ريس البحر المدعو مراد رئيس بمشاركة الاسطول العثماني في احدى حملاته البحرية بواسطة سفينته الخاصة (من نوع فرقاطة) وفي أثناء هذه الحملة، تم القبض على 58 أسيرا من الكفار (بنادقة) وعندما تمت فديتهم بالأموال من قبل دولتهم، قام الرئيس مراد بالمحافظة وأخذ تلك الأموال لصالحه الخاص، رغم أنها تابعة لخزينة الدولة. وعليه نطلب منكم أخذ الأموال المتحصل عليها من تلك العملية والتي هي بحوزة مراد رئيس وارجاعها الى خزينة الدولة العثمانية بدون تقصير ولا نقصان وتسليمها الى احدى السفن القاصدة الباب العالي. وهذا الأمر مهم جدا، فلا تتغافلوا عن انجازه.

---

(1) التميمي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 218.

أ . ر . و . إ، مهمة 34، ص 112، 11 صفر، 986هـ/ 20 أفريل 1578م.

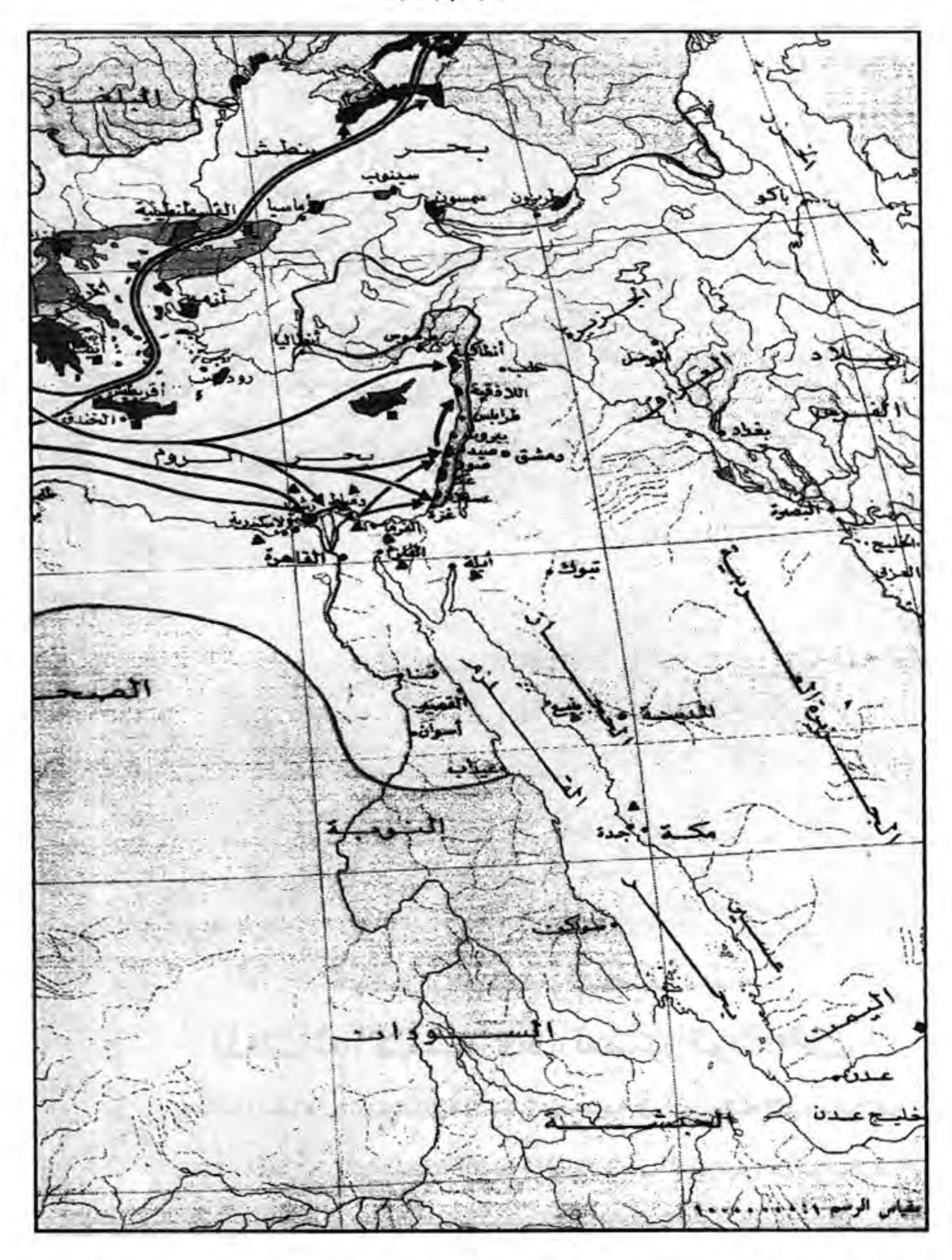
الملحق رقم (12)



1. مؤنس حسين، اطلس تاريخ الاسلام، الزهراء للاعلام العربي ، ط الاولى ، القاهرة، 1407هـ/1987 م،الخريطة عدد 179.


خريطة إقتصادية
للعالم الإسلامى فى العصور الوسطى
الطرق الرئيسية للتجارة البحرية فى العالم الإسلامى
الطرق الرئيسية للتجارة البرية فى العالم الإسلامى
المتوسط

الملحق رقم (13)

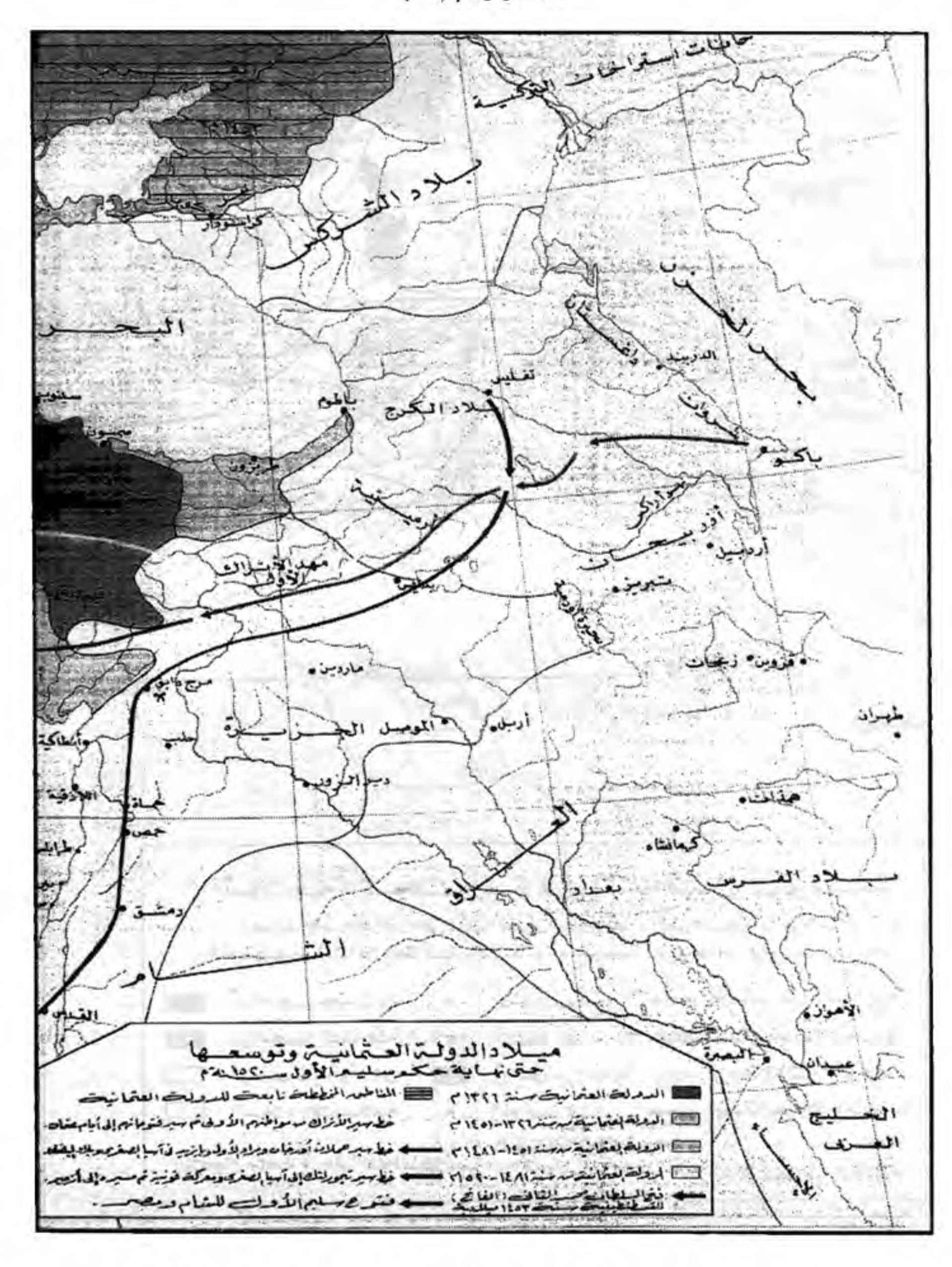


2. مؤنس حسين، اطلس تاريخ الاسلام، مرجع سابق، الخريطة عدد 139.

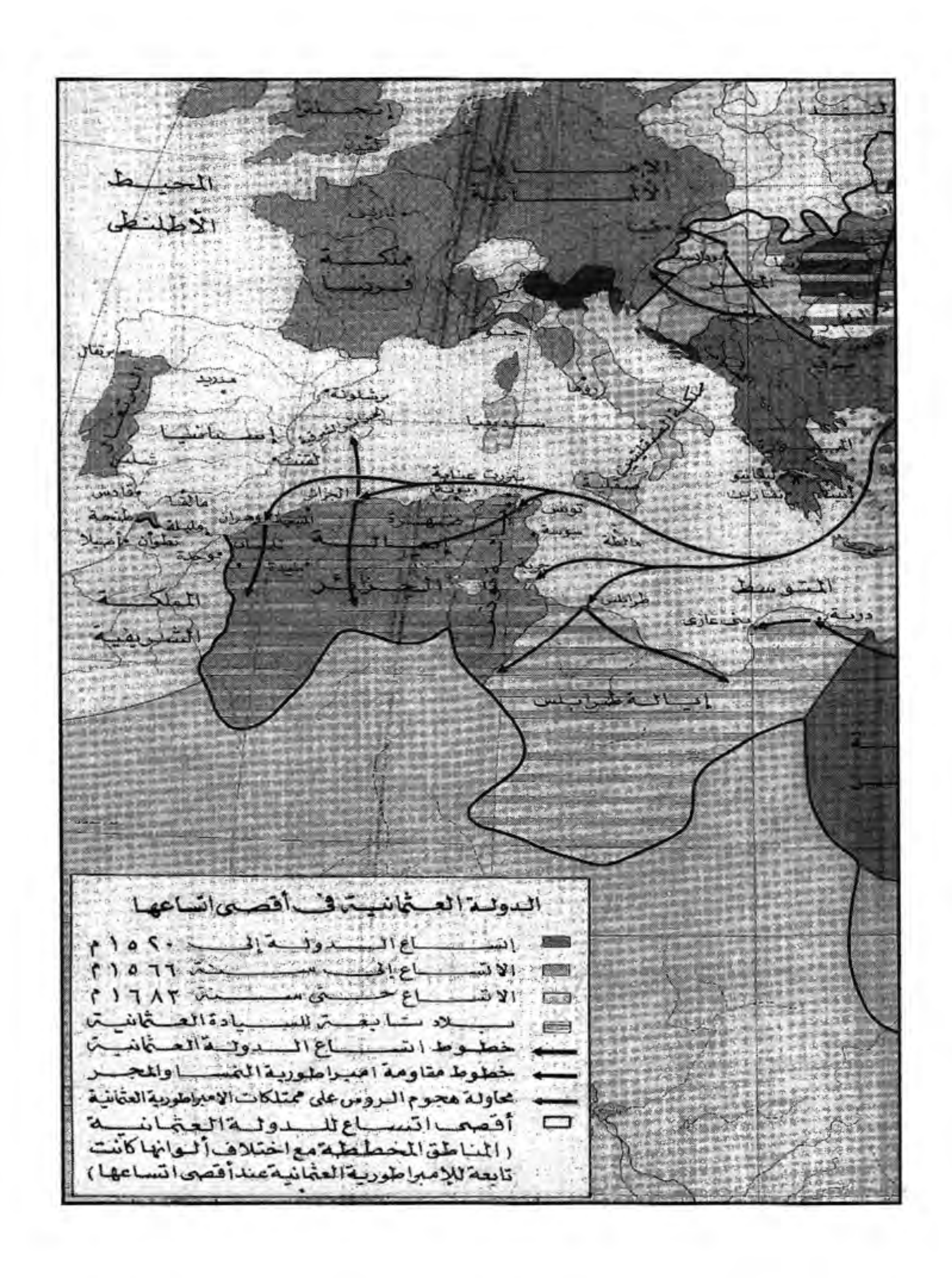


بحر الظلمات
الفرنجة
مارسيليا
برتغال
برشلونة
طركونة
طرطوشة
بلنسية
دانية
قرطاجنة
قرطبة
مالقة
المرية
شنتمرية الغرب
قادش
سبتة
طنجة
أصيلا
مليلة
وهران
الجزائر
بجاية
عنابة
تونس
سوسة
المهدية
صفاقس
قابس
جزيرة جربة
طرابلس
برقة
أمالفي
قطانية
الملاحة البحرية فى البحر المتوسط
من القرن الرابع إلى القرن السابع هـ / العاشر إلى الرابع عشر م
الجمهوريات الإيطالية وممتلكاتها وبقية المواني الأوربية
أراضى جنوة
ممتلكاتها
خطوطها البحرية
أراضى البندقية
ممتلكاتها
خطوطها البحرية
أراضى غاية وأمالفي
أراضى بيزا (بيشة)
أراضى دولة الروم
البلاد الإسلامية
الموانى ودور
الخطوط البحرية الإسلامية الخالصة
الصناعة الإسلامية
" " " المشتركة
مع الجمهوريات الإيطالية
(رسمت الأندلس كما كانت فى القرن الرابع عشر)

الملحق رقم (14)

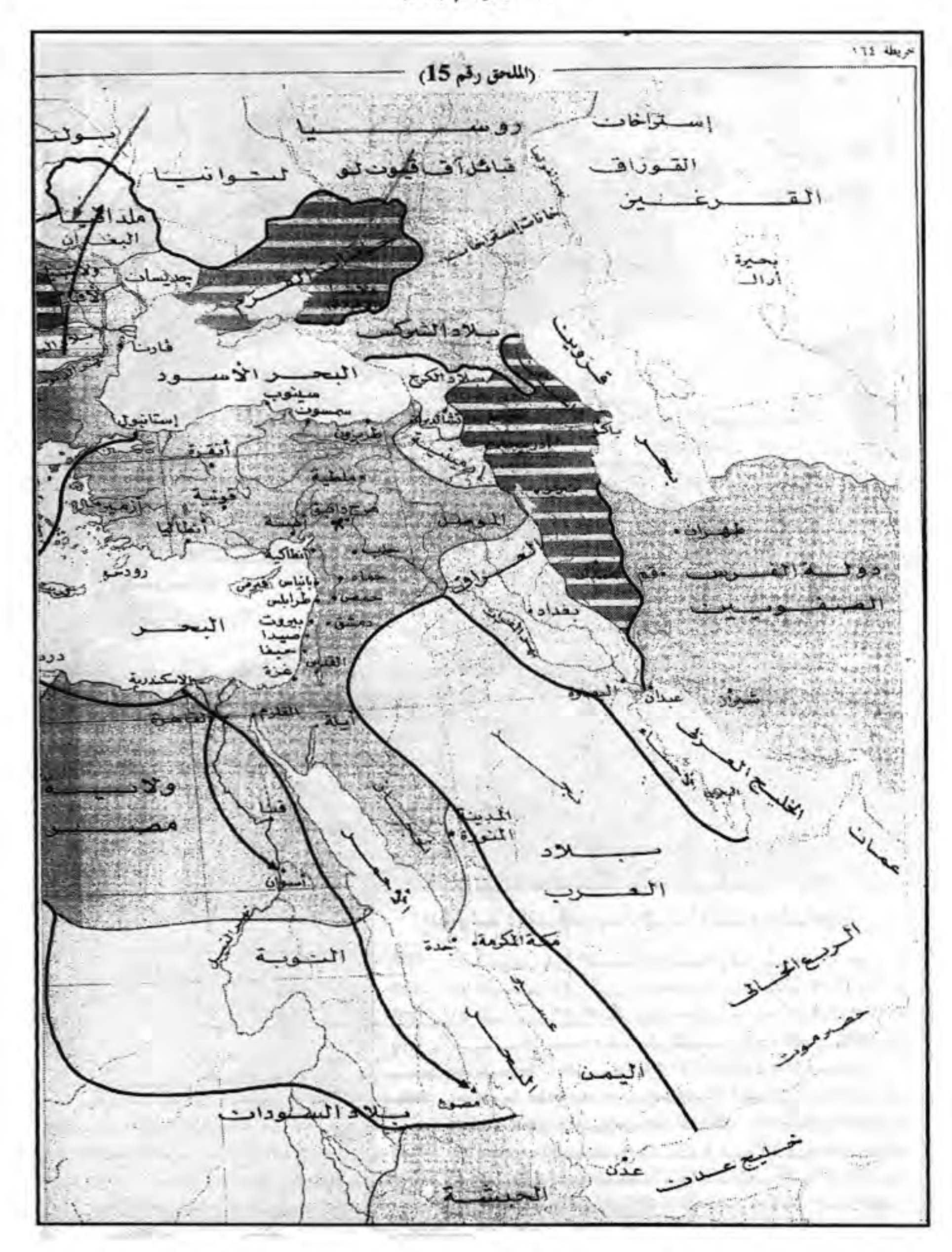


3. مؤنس حسين، اطلس تاريخ الاسلام، مرجع سابق، الخريطة عدد 163.

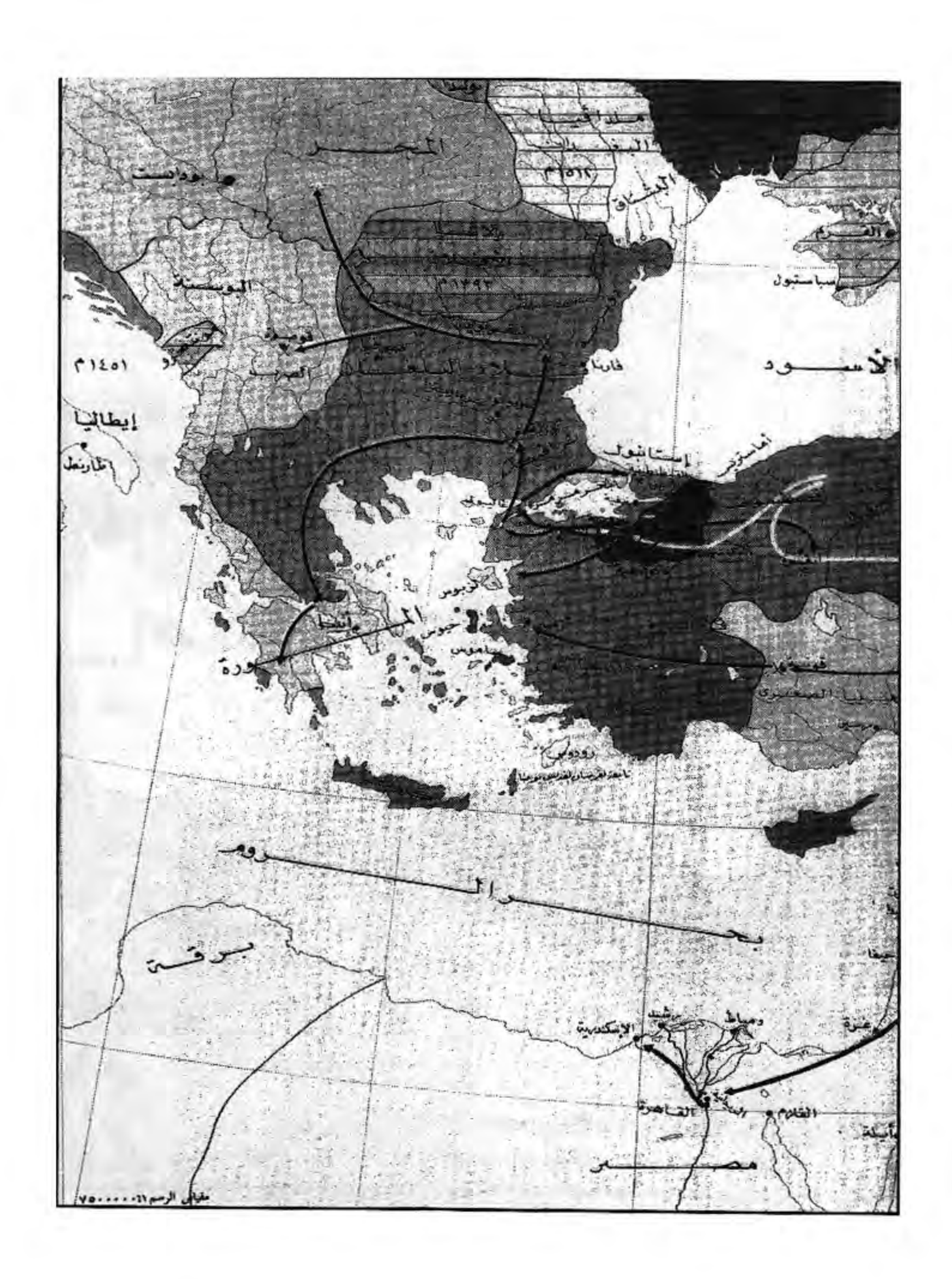


إنجلترا
المحيط
الأطلنطي
مملكة
فرنسا
باريس
جنوة
روما
مدريد
إسبانيا
برشلونة
سردينيا
قادس
مالقة
طنجة
مليلة
وهران
الجزائر
تونس
سوسة
مالطة
المملكة
الشريفية
المتوسط
طرابلس
إيالة طرابلس
الدولة العثمانية في أقصى اتساعها
إتساع الدولة إلى ١٥٢٠م
الاتساع إلى سنة ١٥٦٦م
الاتساع حتى سنة ١٦٨٣م
بلاد تابعة للسيادة العثمانية
خطوط اتساع الدولة العثمانية
خطوط مقاومة امبراطورية النمسا والمجر
محاولة هجوم الروس على ممتلكات الامبراطورية العثمانية
أقصى اتساع للدولة العثمانية
(المناطق المخططة مع اختلاف ألوانها كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية عند أقصى اتساعها)

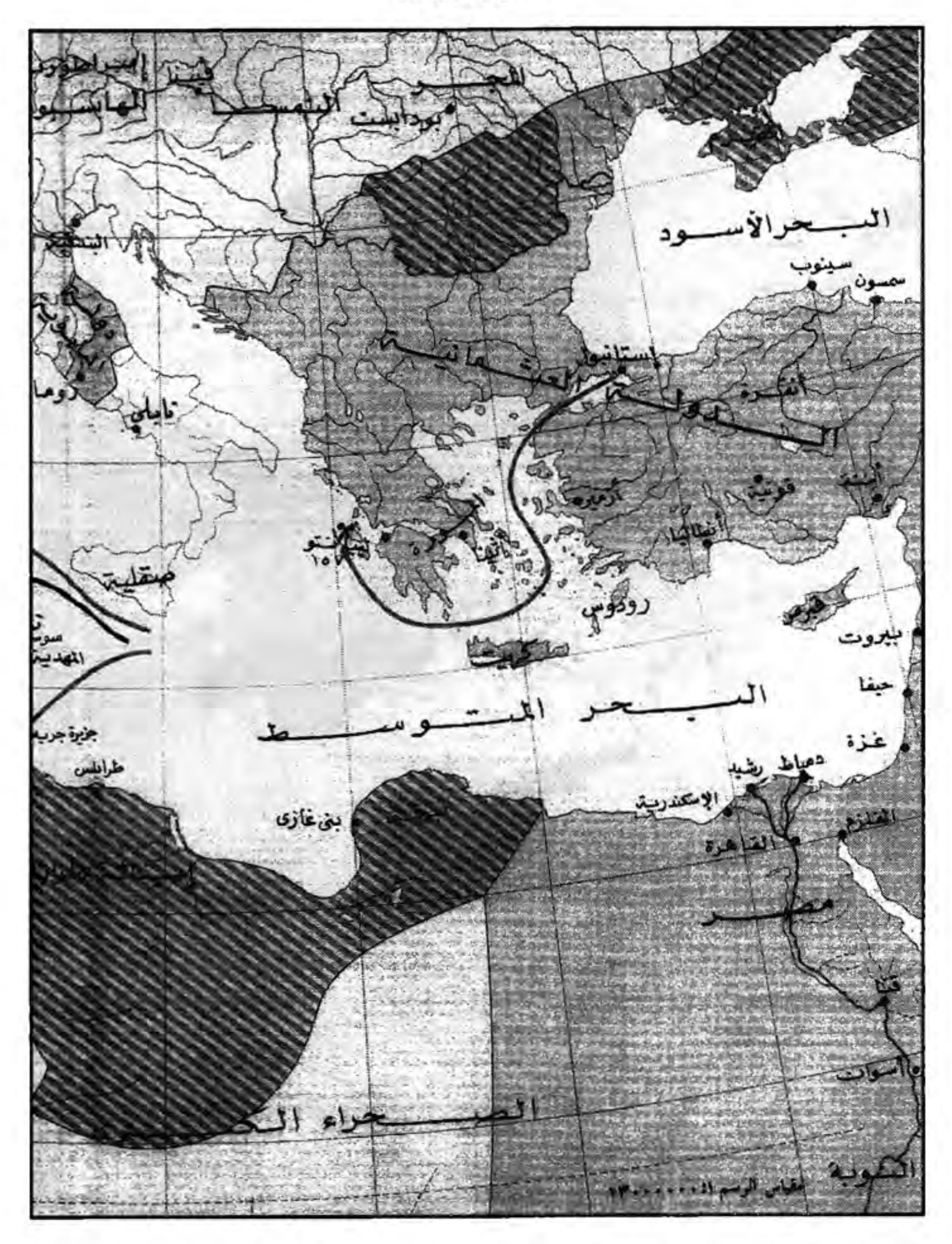
الملحق رقم (15)



4. مؤنس حسين، اطلس تاريخ الاسلام، مرجع سابق، الخريطة عدد 164.


المجر
بودابست
البوسنة
١٤٥١م
إيطاليا
طارنط
القرم
سباستبول
الأسود
استانبول
فارنا
خيوس
ساموس
رودوس
بحر الروم
برقة
الإسكندرية
رشيد
دمياط
القاهرة
مصر
غزة

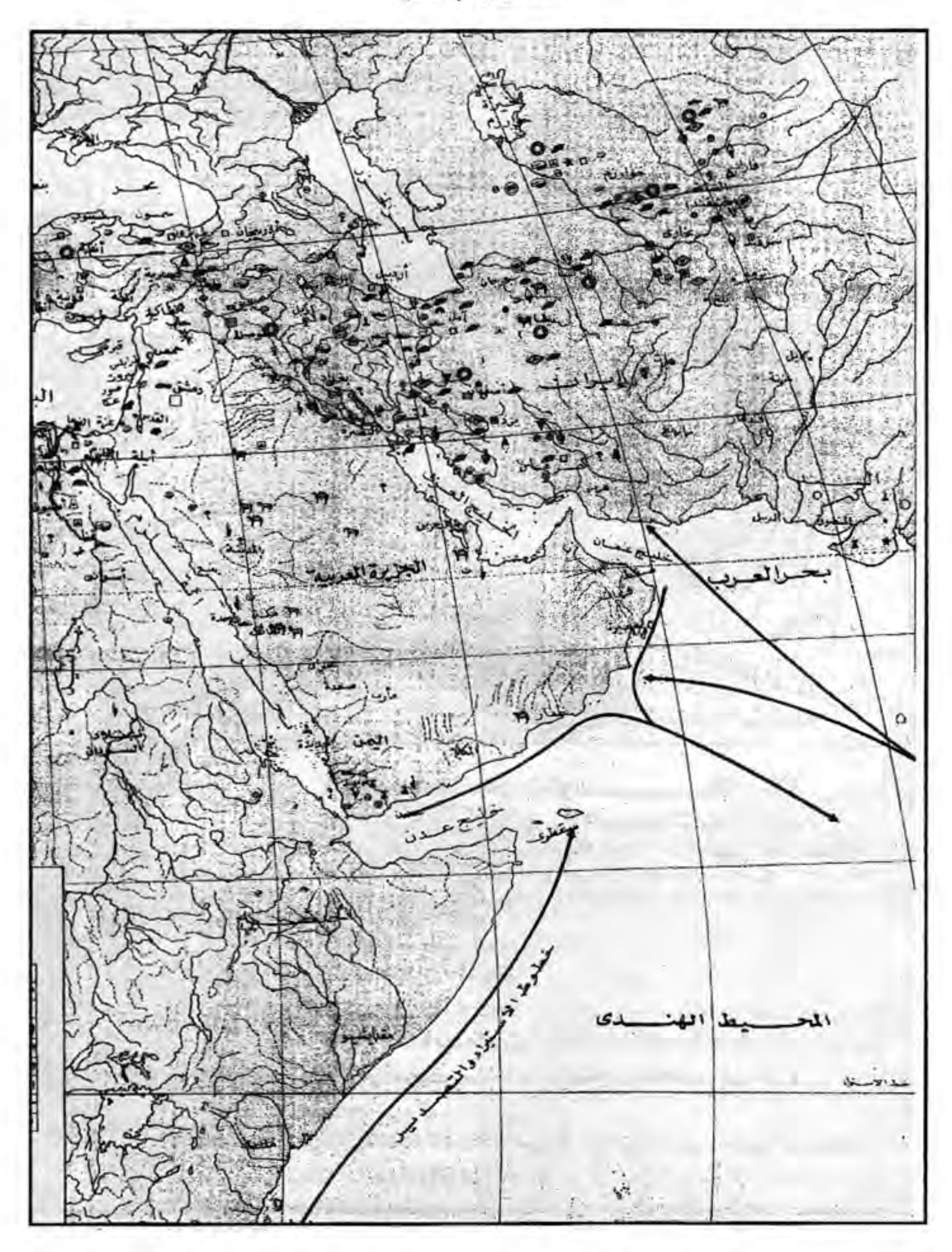
الملحق رقم (16)



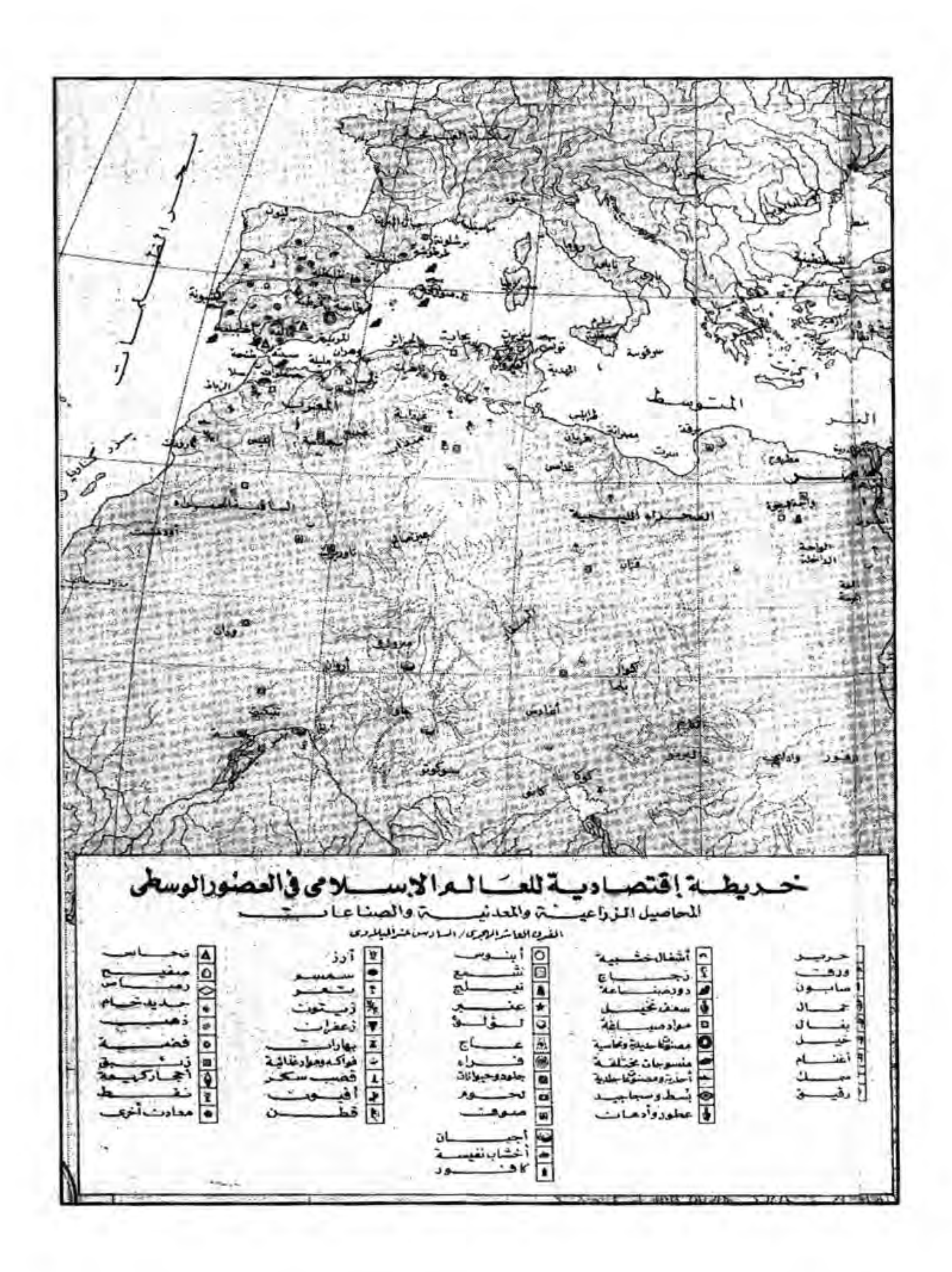
5. مؤنس حسين، اطلس تاريخ الاسلام، مرجع سابق، الخريطة عدد 166.

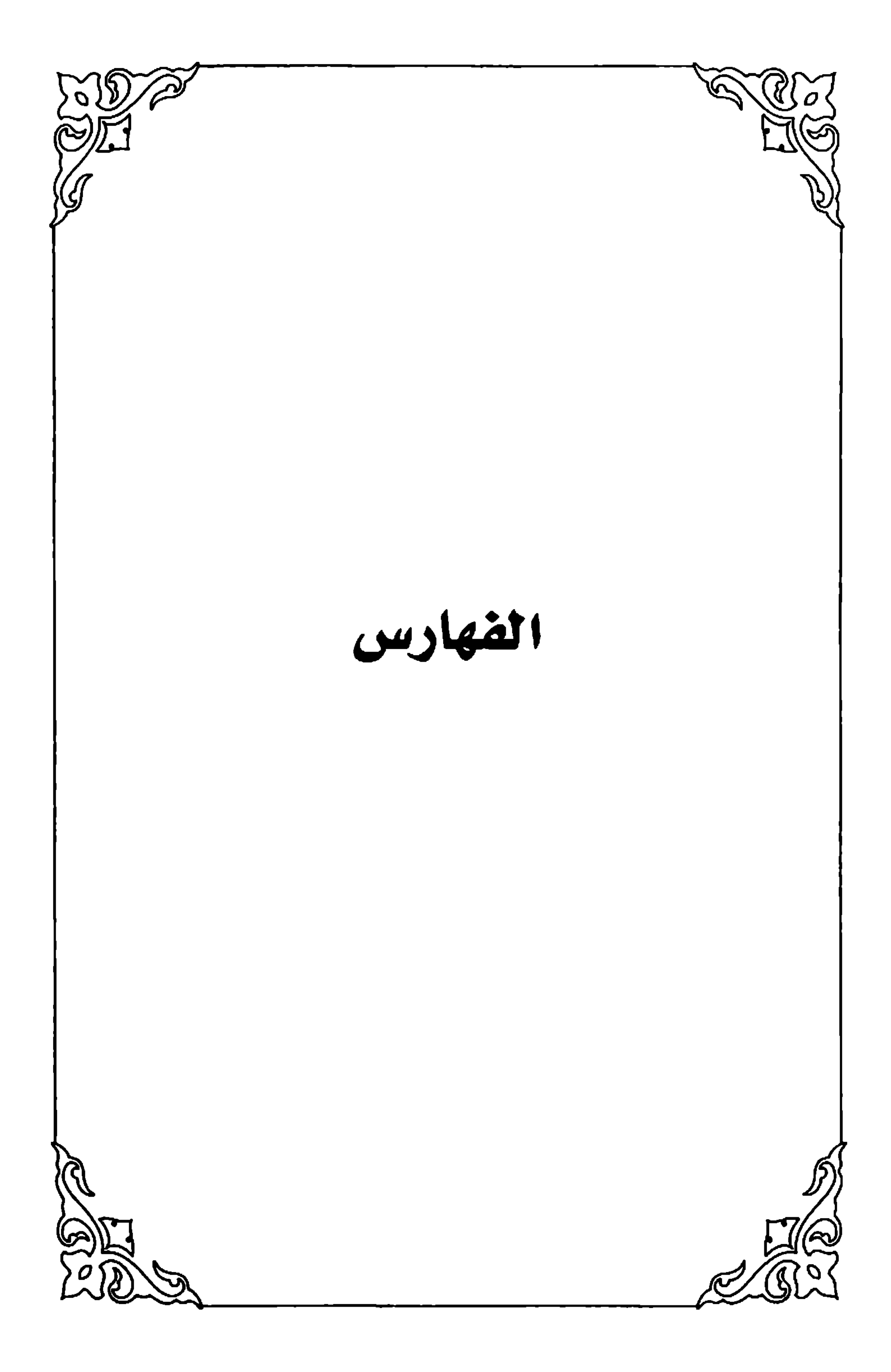

بحر الظلمات
مملكة فرنسا
برغندية
برتغال
مدريد
برشلونة
كورسيكا
الأشبونة
أسبانيا
بلنسية
سردينيا
أشبيلية
قرطبة
مرسية
غرناطة
ملقة
فارو
قادس
مالقة
المرية
قرطاجنة
سبتة
الحسيمة
مليلة
الرباط
أنفا
آسفي
سلطنة الشرفاء السعديين
مراكش
البحر المتوسط
الدور الأخير من أدوار الصراع على سيادة البحر المتوسط
١ - محاولات أسبانيا والبرتغال إحتلال سواحل المغرب
٢ - الصراع بين القوى الإسلامية : الأتراك العثمانيون والسعديون والقوى المسيحية
- أسبانيا - شارل الخامس وفيليب الثاني وحلفائهما خلال القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي .
الدولة العثمانية سنة ١٥٦٦م.
بلاد تابعة للدولة العثمانية .
مملكة البرتغال .
أسبانيا أيام شارلكان وفيليب الثاني وأملاكها في سردانية وصقلية وايطاليا.
غزوات خير الدين بربروسا (وانشاء إيالة الجزائر).
غزوات عروج .
غزوات البرتغاليين على شواطئ المغرب .
موقعة وادي المخازن.
غزوات الأسبان على شواطئ المغرب .
معركة ليبانتو البحرية سنة ١٥٧١م.

الملحق رقم (17)



6. مؤنس حسين، اطلس تاريخ الاسلام، مرجع سابق، الخريطة عدد 178.


المتوسط
البحر
الصحراء الليبية
سرقوسة
المهدية
طرابلس
سرت
غدامس
فزان
أغادس
كوكا
كانو
خريطة إقتصادية للعالم الإسلامي في العصور الوسطى
المحاصيل الزراعية والمعدنية والصناعات
حرير
ورق
صابون
جمال
بغال
خيل
أغنام
سمك
رقيق
أشغال خشبية
زجاج
دور صناعة
سعف نخيل
مواد صباغة
مصنوعات حديدية ونحاسية
منسوجات مختلفة
أحذية ومصنوعات جلدية
بسط وسجاجيد
عطور وأدهان
أبنوس
شمع
نيلج
عنبر
لؤلؤ
عاج
فراء
جلود وحيوانات
لحوم
صوف
أجبان
أخشاب نفيسة
كافور
أرز
سمسم
شعير
زيتون
زعفران
بهارات
فواكه ومواد غذائية
قصب سكر
أفيون
قطن
نحاس
صفيح
رصاص
حديد خام
ذهب
فضة
زئبق
أحجار كريمة
نفط
معادن أخرى



الفهارس

فهرس الاعلام

فهرس الأماكن

المصادر والمراجع العربية والاجنبية

المصادر العربية

1 . إبن ابي دينار محمد، المؤنس في اخبار افريقيا وتونس، تونس 1963.

2 . ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم، كتاب الخراج، تحقيق الفضل شلق في كتاب التراث الاسلامي، دار الحداثة، بيروت، ط1، 1999.

3 . اسماعيل سرهنك، حقائق الاخبار عن دول البحار، مصر 1893.

4 . الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن)، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 11 جزء، 1988.

5 . الدويهي اسطفان، تاريخ الطائفة المارونية، بيروت، 1890.

6 . رباط جبرائيل، حلب ومنطقتها بالامس واليوم وغداً، تعريب فتح الله قسطون، محاضرة حلب، وثائق تاريخية عن حلب، ج1، مطبعة المعارف 1921.

7 . الشيزري (عبد الرحمن بن نصر)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق السيد الباز العريني، دار الثقافة، بيروت-لبنان، ط2، 1981.

8 . عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في شمالي إفريقيا، ترجمة عبد السلام ادهم، دار لبنان 1969.

9 . القلقشندى (احمد بن علي)،صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، 14ج، دار الكتب المصرية، القاهرة. 1913،

10 . المحامي محمد فريد بيك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط8، 1988.

11 . المقريزي (تقي الدين احمد)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، بولاق، 1270هـ الجزء 1.

المصادر الأجنبية

1. **Brawn (Philip, Marshall);** Foreigners in Turkey, their juridical statut Princeton Oxford university press 1914.
2. **Charrière (Ernest);** Négociations de la France dans le Levant 4 vols, Paris 1848-1860.
3. **De testa;** Recueil des Traités de La Porte Ottomane avec Les Puissances 'Etrangères 10 vols, Paris 1901.
4. **Flassan;** Histoire Générale et Raisonnée de La Diplomatie Française, Paris 1809.
5. **Hammer Joseph :**
   * Histoire de L'Empire Ottoman Traduction Française par J. J. Hellert 18 vol. Paris 1835 - 1846.
   * Mémoire sur Les premières Relation de La France avec La Porte Journal Asiatique T.X 1827, 1945.
6. **Herewitz (Jacob Coléman);**
"Ottoman diplomacy and the European State System" Middle East Journal, V 15 (1961).
   * Diplomacy in the near and Middle East, a Documentary Record, 1535-1914, Vol 1. Princeton 1956. 2 vol.
7. **Heyd (Wilhelm);** Histoire de Commerce du Levant au Moyen âge, Trad de Furcy Raymond, Leipzig 1923, 2 vol.
8. **Ismail Adel;** Histoire du Liban du XVIIe Siècle à nos Jours, T I, (1590-1633), Paris 1955.
9. **Twiss (Sir Thomas);** Law of Nations, Oxford 1884.
10. **Voltaire Francois marie;** A rouet œuvres Historiques (Histoire de La Russie sous Pierre Le Grand Histoire de Charles XII, Roi de Suède) Texte Etabli, annoté présenté par R- Pomeau Dijon, Bibliothèque de La Pléiade, 1962.

قائمة المراجع العربية

1. أنيس محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي (مكتبة الإنجلو المصرية)، القاهرة، دون تاريخ.
2. أوزتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان، مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول 1988.
3. أوغلي إكمال الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 1999.
4. إينالجيك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت 2002، الطبعة الأولى.
5. باشا علي ماهر، القانون الدولي العام، مطبعة الاعتماد، القاهرة 1924.
6. بروديل فرناند، المتوسط والعالم المتوسطي، ترجمة مروان أبي سمراء، بيروت، 1993.
7. بروكلمان كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1949، ج 3.
8. البطريق عبد الحميد، تاريخ أوروبا الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فينا، منشورات جامعة الرياض، الرياض، 1978.
9. بن عبود محمد بن عبد السلام، تاريخ المغرب، د.ت.
10. بول ستانلي لين، الدول الإسلامية، محمد صبحي فرزات، مكتبة الدراسات الإسلامية، مطبعة الملاح، دمشق 1974.

11. **بيدس خليل ابراهيم**، العقد النظيم في اصل الروسيين واعتناقهم الايمان القويم، بيروت، الطبعة العثمانية، بعبدا 1897.
12. **بيرنجيه جان وآخرون**، موسوعة تاريخ أوروبا والعالم ترجمة وجيه البعيني، منشورات عويدات، بيروت د.ت.
13. بيضون ابراهيم، الدولة العربية في اسبانيا من الفتح حتى سقوط الخلافة 98-422هـ/ 711-1031م، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1978.
14. **بيهم محمد جميل**، فلسفة التاريخ العثماني، مكتبة صادر بيروت 1952.
15. **جب هاملتون و بوين هارولد**، المجتمع الإسلامي والغرب، ج 1، ترجمة عبد المجيد القيسي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 1997.
16. **جعيط هشام**، أوروبا والإسلام، دار الحقيقة، بيروت، ط 1، 1980.
17. **الجميل سيار**، الدولة العثمانية وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت 1989.
18. **جوليان شارل أندريه**، تاريخ أفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، مراكش، من الفتح العربي حتى عام 1830، ترجمة أي. إنيشكوفا، موسكو، 1961.
19. **حركات إبراهيم**، التأثير العثماني في المغرب، أشغال المؤتمر الأول لتاريخ المغرب وحضارته، الدار البيضاء، ج 2، د.ت.
20. **حسون علي**:
    * العثمانيون والروس، المكتب الإسلامي الطبعة الأولى، 1986.
    * تاريخ الدولة العثمانية، دمشق، دار الكتب الإسلامية، د.ت.
21. **خدوري معيد**، الحرب والسلام في شرعة الإسلام، الدار المتحدة للنشر، بيروت 1983.
22. **خوري إميل، إسماعيل عادل**، السياسة الدولية في الشرق العربي، 3 أجزاء بيروت 1959ـ1961.
23. **الخوند مسعود**، الموسوعة التاريخية الجغرافية، بيروت 1981.
24. **الدوري عبد العزيز**، مقدمة في تأريخ الاقتصاد العربي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية، 1978.

25. **ديل شارل**، البندقية جمهورية أرستقراطية ترجمة الدكتور عزت عبد الكريم والسيد توفيق اسكندر، دار المعارف، مصر، د.ت

26. **رافق عبد الكريم**، العرب والعثمانيون، مكتبة اطلس، دمشق 1974.

27. **زيادة خالد**، اكتشاف التقدم الأوروبي، دار الطليعة، بيروت 1981.

28. **زيدان عبد الكريم**، احكام الذميين والمستئمنين في دار الاسلام، بغداد 1963،.

29. **الشامي صلاح الدين**، دراسات في الجغرافيا السياسية، الإسكندرية 1982.

30. **شحاتة حسن إبراهيم**، أطوار العلاقات المغربية العثمانية، منشأة المعارف الإسكندرية، 1981.

31. **الشناوي عبد العزيز**، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج 2، القاهرة 1980

32. **الشناوي محمد عبد العزيز**، أوروبا في مطلع العصور الحديثة، الجزء الأول، دار المعارف، مصر، 1969.

33. **شيفل فرديناند**، الحضارة الأوروبية في القرون الوسطى وعصر النهضة، ترجمة منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت 1952.

34. **الصباغ ليلى**، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، دمشق 1973.

35. **عاشور سعيد**:

* أوروبا في العصور الوسطى، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1975.
* تاريخ اوروبا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
* بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، بيروت 1977.

36. **العامري محمد الهادي**، تاريخ المغرب العربي، تونس، 1974.

37. **عباس رؤوف**، مصر وعالم البحر المتوسط، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة 1986.

38. عجمية عبد العزيز و إسماعيل محمد محروس، التطور الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي، الدار الجامعية بيروت، د. ت.

39. العزاوي قيس جواد، الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط مركز دراسات الإسلام والعالم فلوريدا، الدار العربية للعلوم، بيروت 1994.

40. عيساوي شارل، تأملات في التاريخ العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

41. غانم محمد حافظ، مبادئ القانون الدولي العام.د ت.

42. غلاب محمد السيد، البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة، الرياض، 1979.

43. فروم اريك، الخوف من الحرية، مجاهد عبد المنعم مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972.

44. فريمو جاك، فرنسا والإسلام، من نابليون إلى ميتران، ترجمة هاشم صالح، الأرض للنشر،ط 1، 1991.

45. فيشر هربرت، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، د. زينب عصمت راشد، د. عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة 1970.

46. كانتور نورمان، التاريخ الوسيط قصة الحضارة البداية والنهاية، ج1، ترجمة عبده قاسم عبده، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، طبعة 5، 1977.

47. كلو آندري، سليمان القانوني، تعريب محمد الرزقي، دار التريكي للنشر، تونس 1991.

48. كوثراني وجيه، التأريخ ومدارسه في المغرب، مدخل إلى علم التاريخ، ج 1، الأحوال والأزمنة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001.

49. لامب هارولد، سليمان القانوني، ترجمة شكري محمود نديم، شركة النبراس، بغداد، 1961.

50. لوتسكي فلاديمير بوريسوفتش، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة د. عفيفة البستاني، دار الفارابي، بيروت، 1985.

51. لورانس هنري، شارل جليبسي وآخرون، الحملة الفرنسية على مصر، بونابرت في مصر، ترجمة بيتر السباعي، سينا للنشر القاهرة، ط 1، 1995.

52. مؤنس حسين، اطلس تاريخ الاسلام، الزهراء للاعلام العربي، ط الاولى، القاهرة، 1407هـ / 1987م.

53. مؤنس حسين، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، مطبعة حجازي القاهرة 1983، الطبعة الثانية.

54. مانتران روبير، تاريخ الدولة العثمانية، دار الفكر، القاهرة 1993.

55. مدني أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492 ـ 1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.

56. مصطفى أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة 1982.

57. المعوش لطفي، تاريخ الدول العثمانية، محاضرات جامعية غير منشورة، الجامعة اللبنانية.

58. موسينيه روسلان، تاريخ الحضارات العام ج 4، ترجمة يوسف وفريد داغر، منشورات عويدات، بيروت، 1966

59. نيقولاي إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية، ترجمة يوسف عطا الله، دار الفارابي، 1988.

60. الواقد محمد عبد المنعم، الغزو العثماني لمصر، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، د ت.

61. ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الخامس من المجلد السادس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية.

62. ياغي إسماعيل احمد، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث، مكتبة العبيكان ط 1، الرياض 1996

63. يحيى جلال، تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة، دار المعارف، مصر 1982.

قائمة الدوريات

1. **باركر ارنرست**، آثار الحروب الصليبية في شاخنت وبوزورث، تراث الإسلام، الجزء الأول، ترجمة محمد زهير، عالم المعرفة 1987، ص139-140.
2. **الطيبـي أمين توفيق**، المواجهة العثمانية البرتغالية في القرن 16، مجلة الاجتهاد، عدد 43، السنة 11 صيف 1999/ 1420هـ، ص172.
3. **حوراني البرت**، الهلال الخصيب في القرن 18، مجلة فصيلة الواقع، بيروت، عدد 1 نيسان (ابريل) سنة 1981، ص 45-76.
4. **لويس برنار**، السياسة والحرب في الاسلام، في شاخنت وبوذورث، تراث الاسلام، ترجمة محمد زهير، عالم المعرفة، د.ت، ص268.
5. **التميمي عبد الجليل**:

* الدولة العثمانية وقضية المورسكيين المجلة التاريخية المغربية، عدد 23 ـ 24، تونس، 1981، ص 14.

* الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين، المجلة التاريخية المغربية عدد3 جانفي 1978. تونس، ص187.

6. **الكيلاني شمس الدين**، العثمانيون والأوروبيون في القرن السادس عشر، مجلة الاجتهاد- العدد 43، السنة11، صيف 1999، ص 121.
7. **المقتطف**، «الامتيازات الأجنبية في الممالك العثمانية»، نوفمبر 1911، مجلد 45، ج، 5، ص58-88-96.
8. **الثقفي يوسف علي رابع**، "معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية" (941هـ/ 1535م)، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية عدد 6، 1982، ص147-148.

المراجع الأجنبية

1. **AbeL Armand**; Psychologie et Comportements (Monde Musulman Contemporain), Bruxelles 1962.
2. **A.N. Hourani**; Minoritiés in the Arab World, Oxford Univèrsity, Press, 1947.
3. **Albert Mas; Les Turcs dans La Littérature 'Espagnole du Siecle d'or, T 1,** Paris 1967.
4. **Barnes John Robert;** An Introduction to Religions Fondation in the Ottoman Empire, Brill 1987.
5. **Berger Dexiverey**; Lettres du Rois à Brevese, 28 Octobre 1597, 23 Novembre 1997 - 1999 (Recueil des Letters Missives de Henri IV), 7 Vol et 2 Vol. Supplement. Paris 1843.
6. **Bernard Lewis**; The Arabs in the History.
7. **Braudel Fernand,** La Méditerranée et le Monde Médeterranéen à L'époque de Philippe II, 9^{e} édition, Armond Colin, 3 Tomes, Paris 1990.
8. **Charles André Julien**; Histoire de L'Afrique du Nord, Payot, Paris 1964.
9. **Charles Issawi**; the Ottoman Empire in the European economy" in international journal of Middle East studies n° 3, s.d.
10. **Combe (Etienne)**; L'Egypte Ottomane, dans "Précis de L'Histoire d'Egypte" par Divers Historiens et Archéologues, Vol III Cairo 1933.
11. **De La Jonquière**; Histoire de L'Empire Ottoman, Paris 1871.
12. **Dietrik Gerhard**; "Regionalism and Corporate order as a Basic theme of European History" in: R. Hatton, M. S. Anderson (eds): studies in diplomatic History Long man. London 1970.

13. **Drapeyron**; Un Projet Francais de Conquête de L'empire Ottoman au XVI^{e} et au XVII^{e} Siecle (Revue des deux Mondes 1er Nov 1876), Djuvara Cents Projets de Partage de La Turquie, Paris 1914.
14. **Dravieux**; Mémoires sur Le Commerce du Levant Carton (1655 - 1699).
15. **Encyclopédie de L'Islam** II. T IV, Paris 1978.
16. **Encylopedie Française**: Larousse xxè Siecle, Paris 1929, Art Capilutation
17. **Ernest Mercier**; Histoire de L'Afrique Septentrionale: (Berberie), T III, Paris 1891.
18. **Eugène Maron**; François 1er et Soleiman le Grand, Paris 1853.
19. **Favre Leopole**; Histoirede la Russie et de La Turquie, Paris Alloard et Koeppelin, s. d.
20. **Ferand-Girand**; Juridication Française dans Les Echèlles du Levant, Paris 1941, T1.
21. **Foster**; The Travels of Jhon Sanderson in the Levant (1584 - 1602) London, 1931.
22. **G. Tongas**; Les Relations de La France avec L'Empire Ottoman, toulause, Imprimerie Boisseau, 1942.
23. **Galibert**; Histoire de la République de Venise, Paris 1856.
24. **Georges Corm**;
    * L'Europe et L'orient de La Balkanisation à La Libanisation, Paris, La Découverte, 1989, p 26.
    * Contribution a L'etudes Sociétés multi-Confessionnelles, Librairie générale du droit, Paris 1971.
25. **Gorlof Valentin**; Origines et Bases de L'allience Franco-Russe, Paris, 1913.
26. **Grand Larousse**
    * Encyclopedique 10 volumes, Paris, 1960 -1964.
    * Encyclopedique, Art Rodien.
27. **H. D. Grammant**; Histoire D'Alger sous La Domination Turque (1515 - 1830), Paris 1987.
28. **Halil. Inalcik:**
    * The Ottoman Empire the Classic âge in 1300-1600 London 1973.

* The Heydat and Decline of the Ottoman Empire Cambridge 1970.

29. **Hausser (Henri)**; La Prépondérance Espagnole (1559 - 1660), Paris 2ème édi. 1940.

30. **Hausser & Renadet**; Le Débuts de L'age Moderne, Paris 1946.

31. **Henia Abdelhamid**; Propriété et Stratégie Sociales à Tunis à L'époque Moderne 4 vol:

دكتوراه دولة توقشت يوم 26/ 06/ 1995 بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، راجع الجزء الثاني

32. **Hiri Islamoglu - Inan**;

* The Ottoman Empire and the world - Economy, Cambridge University Press.
* Diplomacy in the near and Middle East Princeton 1956. 2 vol.

33. **Iorga Nicolae**; Histoire des etats Balcaniques a Lepoque moderne, Bucarest, Librairie sfetea, 1914.

34. **J. Piscartirie**; Islam in a World of Nation State, Royal Institute of International Affairs. London 1986.

35. **Kakisky René**, Le Monde Arabe, T II, Viviers, (Belgique) 1968.

36. **Levi-Provencal**; Histoire de L'Espagne Musulmane, 3 tomes, Paris 1950.

37. **M. G. Hudgson**; The Venture of Islam; the Gun Power and Modern Times the University of Chicago press, Chicago 1974.

38. **Majid khadouri**; "The Islam Theory of International Relations and its contemporary", Relevance in Harriss Protoctor (ed) Islam and inter-relation Preager, New York 1965.

39. **Robert Mantran:**

* Istanbul dans La Seconde Moitié du XVII Siècle, Paris 1962.
* La Transformation du Commerce dans L'Empire Ottoman du XVI an XVIII Variorum Reprints, London 1984.

40. **Masson (Paul)**; Histoire du Commerce Français dans Le Levant au XVII^{e} Siècle, Paris 1897.

41. **Michel Lesure;** "les Relations Franco Ottoman à L'épreuve des Guerres de Religion" en: L'empire Ottoman, La République de

Turquie et la France (Paris, Editions isis, 1986).
42. **Mustapha -El -Gachi;** Les Relations Francos-Ottomans des XVI^{e}-XVIII^{e} Siècle in Arab Historical Review for Ottoman Studies, N 11-12, Tunisie 1995.
43. **Paul Coles;** The Ottoman Impact on Europe, Library OF European Civilization.
44. **Paul Sabag;** Une Relation Inédite sur La Prise de Tunisie par Les Turques en 1574 Tunis 1971.
45. **Penrose (Boies)**; Travel Discovery in the Renaissance (1620-1940). Harvard University, Massachusetts 1952.
46. **Pirenne (Jean)**; Les Grands Courants de L'Histoire Universelle. 5 vol, Paris 1948 - 1953.
47. **Saint-Priest**; Mémoires sur L'ambassade de France en Turquie et sur Le Commerce des Français dans Le Levant, Paris 1877.
48. **Stanford - Shaw:**
   * Histoire de L'empire Ottoman et de La Turquie (Paris Hovath), T 1, n.d.
   * The Land Law OF Ottoman Egypt (960 - 1553) A. Contribution to the Study of Land Holding in the Early Years of Ottoman Rule in Egypt "Inder Islam", no 38, T 1 - 2, s.d.
49. **Suraiya faroghi:**
   * The Early History of the Balkan Fairs, Sudost - Forshugen 1978.
   * Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia Trade, Grafts and Food Production in an Urban Setting 1520 - 1650. Cambridge 1984.
50. **Thomas Naff;** Ottoman Diplomatic Relations with Europe in the Eightteenth Century (eds) Studies in Eighteenth Century Islamic History. London 1977.
51. **Trevor, Re. George**; Russia, Anicient and Modern, London, the Religious Tract Society, 1862.
52. **Wood (A. C)**; A History of the Levant Company, London 1935.

فهرس الموضوعات

العلاقات
العثمانية - الأوروبية

في القرن السادس عشر



العلاقات
العثمانية - الأوروبية

العلاقات العثمانية - الأوروبية

دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: ٥٥٠٤٨٧/٠١ - ٨٩٦٣٢٩/٠٣ - فاكس: ٥٤١١٩٩/٠١
ص.ب: ٢٥/٢٨٦ غبيري - بيروت - لبنان
E-Mail: daralhadi@daralhadi.com
URL: http://www.daralhadi.com

ISBN 9953-484-29-5
9 789953 484297

Designed by R. Sedik